

..... :  
..... :

# المصطلحات الصوتية و النحوية عند البصريين في القرنين الثاني و الثالث الهجريين

\_\_\_\_\_ : زهيرة قروي

\_\_\_\_\_ : أ.د/ يمينة بن مالك

\_\_\_\_\_ :

رئيسا	جامعة	
مشرفا و مقررا	جامعة قسنطينة	أ.د/ يمينة بن مالك
عضوا مناقشا	جامعة	
عضوا مناقشا	جامعة	
عضوا مناقشا	جامعة	
عضوا مناقشا	جامعة	

2008-2007:

# مقدمة

## -المقدمة:

البحث في المصطلح ضرورة ملحة تستدعيها الحاجة إلى فهم العلوم والكشف عن مفاهيمها الذهنية. والدرس اللساني البصري هو مجموع قواعد لغتنا الحاملة لميراثنا الفكري والحافطة للإبداع الحضاري، فلا أقل من أن نهتم بثروته الاصطلاحية. لهذا كَوّن المصطلح البصري عماد هذه الدراسة جمعا وتنظيما تقسيما وتفريعا سعيا إلى المساهمة في التعريف بالمنظومة المصطلحية المجسدة في مؤلفات البصريين خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين ؛ وهي الفترة التي أُنغى فيها البصريون اللغة بالمصطلحات وأصلوا مهمة اللغة في خلق المعرفة اللغوية.

وقد انصبَّ الاهتمام على دراسة المصطلح البصري لسببين اثنين هما:

1- البصرة هي صاحبة أغلب الأصول النظرية التي قام على أساسها الدرس اللغوي عند العرب.

2- شهدت البصرة حركة اصطلاحية قبل غيرها من الأمصار العربية وهي قد تمتعت بوفرة المادة الاصطلاحية وكأن البصريين قد اتخذوا من الحركة الاصطلاحية سبيلا لإخراج خبراتهم اللغوية.

وبقدر ما وجدتهُ دراسة المصطلح الصوتي والنحوي من اهتمام من لدن الباحثين المحدثين بقدر ما كانت الحاجة ماسة إلى دراسة تنفرد بدراسة الحركة الاصطلاحية ممثلة عند نحاة البصرة دون غيرهم. إذ يلاحظ الباحث أن مصطلحات الدرس اللغوي لدى البصريين ما برحت تفتقر إلى بحث مستقل يضم شتيها وتسمياتها المختلفة.

و معنى ذلك أن الدراسات التي قامت على الاهتمام بالمصطلح التراثي لم تخصص دائرة الاصطلاح لدى نحاة البصرة وإنما تناولته في إطار المعالجة للمخزون الفكري في التراث العربي عامة ؛ من ذلك "المصطلح الصوتي في الدراسات العربية" لعبد العزيز الصيغ و"مصطلحات علم أصول النحو" لأشرف ماهر محمود النواجي

والمصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر لعبد القادر مرعي العلي الخليل وهو بحث تقدم به لنيل شهادة الدكتوراه .  
لهذا تترد أهمية هذه الدراسة إلى اعتبار البحث فيها يستقل بالتركيز على الأفكار والتصورات المنهجية التي قامت عليها نظرية نحاة البصرة في درسهـم للغة العربية صوتيا ونحويا وذلك من خلال تخصيص مساحة لإبراز أهم اتجاهاتها في المنظومة المصطلحية للغة العربية؛ إذ بواسطة المصطلح تتحدد المعرفة والمصطلح بهذا المعنى علامة دالة محددة للإبداع المعرفي.

وإيماننا مني بجدوى هذه الدراسة وبأهمية إحياء التراث وإعادة قراءته أقدمتُ على هذا البحث لأسهـم في إرساء منظومة اصطلاحية تلاحق نشوء وتطور مصطلحات البصريين، ولأسلط ضوءاً كاشفاً عن نمط تفكيرهم وكيفية تناولهم لمسائل الصوت والتركيب وقضاياهما. حيث حدّدتُ هذه الدراسة مصطلحاتٍ عدة شكّلت المنطلقات المنهجية لعمل اتسم بتمييز مستويات الدرس اللساني؛ فكانت الصدارة لمصطلحات الأصوات ووظائفها متبوعة بالاستخدام الواقعي للغة الذي تعالجه قضية النحو والتركيب.

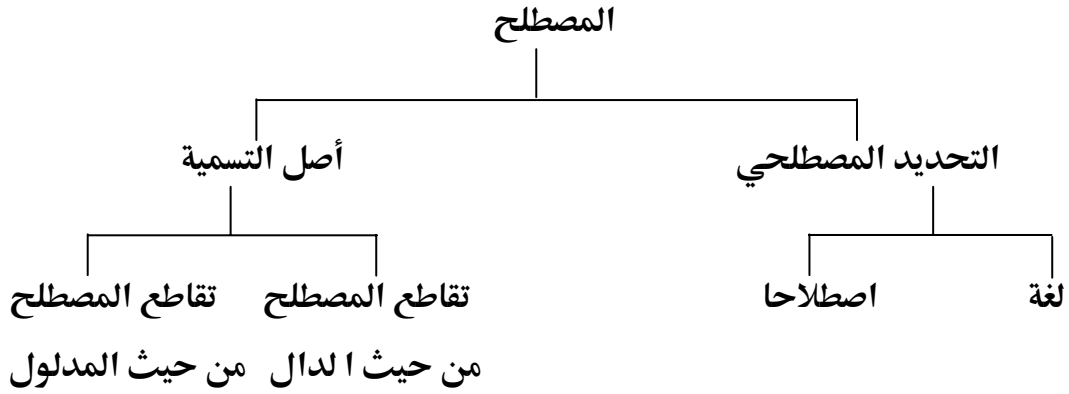
من هذا المنطلق حدّد كل مصطلح وارد في هذا البحث من خلال تحديد ميدانه الاستعمالي الرئيسي (domaine d'emploi spécifique) الذي ينتمي إليه ويختص به.

أما المنهج الذي سرت عليه في هذا البحث فإنه يقوم على الوصف والتحليل بحسب ما تقتضيه نوعية الدراسة. فاعتمدت في سرد مصطلحات البصريين على الأخذ بالبعدين : الأفقي والعمودي ؛ فركزت على وصف اللغة الاصطلاحية التي رسمت أعمال البصريين في مجالها الصوتي والنحوي، حيث حاولت أن أستوفي في المصطلح العناصر الآتية :

1- عرض المصطلح الدال على مفهوم معين من خلال تحديده.

2- عرض مختلف الدلالات للمصطلح الواحد.

3- عرض تقاطع المصطلحات الدالة على مدلول واحد.  
ويمكن أن نلخص هذه المنهجية من خلال المشجر الآتي:



تحقيقا لهذه الغاية درست المصطلح دراسة كمية تصاعدية، فلم أرتب المصطلحات ترتيبا ألفبائيا وإنما رتبها ترتيبا تصنيفيا يقوم على أساس المفاهيم والعلاقات القائمة بينها بحيث يسهم تصنيف المفاهيم ذاته في توضيح مدلول المصطلح وتفسيره.

أما المراجع التي رجعت إليها في إعداد هذا البحث فمتنوعة لتنوع القضايا المتصلة بهذا الموضوع، وفي طليعتها كتب النحو التراثية في مقدمتها الكتاب لسبويه والمقتضب للمبرد ومعاني القرآن للأخفش وغيرها ؛ كما رجعت إلى الكتب التي تحدثت عن أصول الدرس اللغوي عند البصريين وأهمها ارتشاف الضرب، البحر المحيط والاقتراح في علم أصول النحو.

ورجعت إلى طائفة من المعاجم التي كانت سندا في تحديد مفاهيم المصطلحات أولها : العين - تهذيب اللغة- لسان العرب - تاج العروس - القاموس المحيط - جمهرة اللغة.

ومما رجعت إليه أيضا طائفة من كتب التراجم النحوية منها "مراتب النحويين" لأبي الطيب اللغوي و "أخبار النحويين البصريين" للسيرافي و"طبقات النحويين

واللغويين " للزبيدي و "بغية الوعاة" للسيوطي و "الفهرست" لابن النديم وغيرها من كتب التراجم.

ثم كان من أهم المراجع التي سعت إليها في مظانها المختلفة كتب عربية حديثة كما رجعت إلى ما تيسر لي الوقوف عليه من الدراسات باللغة الفرنسية والإنجليزية في مناهج البحث اللساني الحديث. وقد ساعدتني هذه المراجع على مراقبة الاختلافات المنهجية وحصراً ما رأيته مفيداً لدراسة المصطلح عند البصريين. وعليه فإن هذه الدراسة تستمد إطارها النظري من مصدرين أساسيين هما:

1- الدرس اللساني العربي في التراث البصري.

2- الدرس اللساني الحديث عربياً كان أم أجنبياً.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن أقسمه إلى جانبين : جانب تنظيري أحدّد فيه القضية المصطلحية بكل أبعادها، والآخر تطبيقي أقدم فيه وثيقة مرجعية تحتوي على مادة اصطلاحية مميزة للتراث اللغوي البصري. حيث يتوزع البحث على ثلاثة فصول وخاتمة.

ينهض الفصل الأول على معالجة جملة من المسائل تشكل الإطار العام للقضية المصطلحية ؛ لذا يعتبر هذا الفصل مفتاحاً منهجياً لفهم كل العناصر المحيطة بالدراسة المصطلحية.

إذ رأيت أن منهجية البحث تقتضي البدء بضبط المفاهيم باعتبارها ضرورة ملحة لتحديد عناصر الموضوع ؛ ذلك أن البحث يفرض علينا تطوير أهم التعريفات للمفردات المؤلفة لبنية عنوان هذه الرسالة لنتمكن من استجلاء حمولاتها الفكرية ومرجعياتها العلمية لأنها تمكنا بدورها من تحديد الغاية التي يحاول البحث إيضاحها منها وغاية. و عليه فلقد اكتفيت بمقاربة المستوى الإجرائي للمصطلحات التي تقوم عليها الدراسة لأحافظ على تماسك العناصر المصطلحية التي تشكلها وأتمكن من خلق تواصل بينها وبين الموضوع الذي أعالجه.

ولتحقيق هذا الهدف عمدت في هذا الفصل إلى تحديد الكلمات المفاتيح التي ينهض على قاعدتها عنوان البحث ؛ فبدأت بتحديد مفهوم كلمة "مصطلح" بحسب مفهومها الاستعمالي عند اللغويين العرب أو بحسب واقعها في المؤلفات اللسانية الأوروبية. ثم حددت مفاهيم كلمتي "صوت" و "نحو" و هما اللذان تنهضان عليهما الدراسة التطبيقية.

وما دام المصطلح هو عماد هذه الدراسة و ركيزتها كان من الضروري أن أعرج على العلم الذي احتضنه وانبرى إلى الاهتمام بالطرق المؤدية إلى خلق اللغة العلمية، فتطرت إلى التأسيس النظري لعلم المصطلح (la terminologie) وعلاقة هذه التسمية بمقابلاتها الترجمية {علم المصطلح - المصطلحية - الاصطلاحية}، ثم أكدت على آليات توليد المصطلح حتى أوضح أن هذه المصطلحات التي نستعملها اليوم هي في الأصل كلمات فقدت تدريجيا انتماءها إلى معجم اللغة العام مرسخة انتمائها الجديد إلى معجم قطاعي خاص اكتسبت فيه مدلولاً جديداً غير مدلولها الأصلي و لهذا أوضحت كيفية تحويل الكلمة المعجمية إلى واقع الوحدة المصطلحية.

من هذا المنطلق فإن إنتاجية المصطلح قد خضعت سواء عند القدماء أو المحدثين لطرق توليدية بواسطتها استطاع اللغويون البصريون تجديد تراثهم المصطلحي.

يُختم هذا الفصل بالحديث عن المصطلح في إطار التفكير العربي التراثي وواقعه الراهن ثم طريقة بناء المصطلحات العربية في الموروث اللغوي. وهذه الفكرة عينها سيكون لها فعالية كبرى في تحديد النتائج التي سأصل إليها بعد دراسة المصطلح الصوتي والنحوي عند نحاة البصرة. وهي دعوة صارخة إل توظيف مجمل ما حبل به المخزون البصري من آليات اصطلاحية. وهذا المنحنى يحقق التواصل بين التراث العربي ونتائج الفكر الحديث في مجالي الصوت والنحو، خاصة وأن الموروث اللساني البصري مترع بالمادة الاصطلاحية على مختلف الظواهر اللغوية.

وهكذا فإن المسائل التي مثلت ركائز المواضع في هذا الفصل إنما يجمع بينها تظافرها على تحديد القضية المصطلحية بكل أبعادها ما دامت الدراسة تتجه إلى البحث في تراث البصريين من خلال منظومته المصطلحية.

أما الفصل الثاني فسأخصه للتحليل الاستقرائي للمصطلح الصوتي في مؤلفات البصريين حيث سيقوم الفصل على العناصر التفرعية الآتية :

- 1- تأصيل الدراسة الصوتية عند العرب.
- 2- مفهوم الصوت اللغوي في خلفيات التفكير اللساني العربي.
- 3- مفردات المصطلح الصوتي في الموروث البصري.

سأتعرض في هذا الفصل إلى تأكيد أصالة الدرس الصوتي عند العرب؛ إذ يزخر التراث العربي وبخاصة الموروث البصري بثروة مفرداتية هائلة كان البصريون فيها روادا توصلوا إلى حصر ماهية الصوت في دائرته الموضوعية، وقدموا مفصلا صوتيا يعدّ تعبيرا حيا عن الآثار الصوتية في أمهات الممارسات العربية. وهو دليل على أصالة النظرية الصوتية عند العرب، حيث سأقدم المادة الاصطلاحية الصوتية عند البصريين من خلال تصور تخطيطي يشمل المنظور الآتي :

- 1- المصطلح الصوتي من خلال استعماله النطقي
  - 1-1 / المصطلحات الدالة على مخارج الأصوات.
  - 1-2 / المصطلحات الدالة على صفات الأصوات.
- 2- المصطلحات الدالة على التغيرات الصوتية.

والمصطلح الصوتي في هذا المبحث اعتمد على المادة الصوتية المميزة لأعمال البصريين التي كانت مبنوثة في ثنايا الدراسات اللغوية والنحوية والصرفية. وقد اتخذت في دراسة هذه المصطلحات منهجا يقوم على جمع المصطلحات البصرية وأول من استعملها، ثم الاختلافات التي طرأت على المصطلح من حيث التسمية أو المفهوم عبر مراحل التاريخ، وقارنت كل ذلك بما جدّ على الساحة اللسانية الحديثة الأمر الذي جعل هذا البحث عائما على صفيحة الجدل الشائني.



أما الفصل الثالث وعنوانه (دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية على مستوى الاستخدام البصري) فقد تَنَاولَ بالبحث المنهجي المفردات الآتية :

1- الإطار الدلالي لمصطلح النحو.

2- حفريات النشأة والتكوين.

3- المادة المصطلحية لعلم النحو في إبداعات نحاة البصرة.

لقد رأيت أن تعريف مصطلح النحو مفيد للدارس قبل أن يتعرض لمختلف إجراءات المصطلح النحوي في إبداعات البصريين ؛ ولهذا مهدت هذا المبحث بتحديد دلالي لمصطلح النحو وأهم المصطلحات التي أطلقت عليه قبل أن تستقر تسميته نحوًا.

كما تعرض البحث لحفريات نشأة النحو وتكوينه لأن إشكالية وضع المصطلح وضبطه -في نظري- إنما ترد في النهاية إلى تأسيس العلم ذاته، ولهذا فإن نظرة فاحصة في الإرهاصات الأولى لنشأة النحو وتكوينه ستكون مدخلا أساسيا للكشف عن المنظومة المصطلحية في شقها النحوي.

أما مفردات المصطلح النحوي عند البصريين فقد درستها من زاويتين اثنتين:

1- استنطاق النص التراثي البصري للكشف عن منظومته المصطلحية مع توضيح شحنيها المفهومية أي تقديم المصطلح في سياقه النصي بغية الكشف عن مفهومه والدور الذي يحتله بالنظر إلى هرم مفاهيم المصطلحات الأخرى.

2- دراسة اتساع رقعة الاستعمال للمصطلحات النحوية وذلك حسب رؤية أُقيمتْ مشروعيتها في ظلّ الخلاف البصري الكوفي، ثم استخبار قوانين النحو لدى البصريين من خلال التجادل بين النحو العربي واللسانيات الحديثة وهو مبدأ منهجي يشير إلى محاولة تقويم جهود نحاة البصرة في ضوء البحث اللساني الحديث.

وغرضي في هذه المسألة هو محاولة ضبط السمات التي تتحدد بها بطاقة تعريف المخزون الفكري البصري من حيث تناوله للقضية المصطلحية، حيث سيكون اهتمامي

في هذه الدراسة بالمصطلح لا بالتأريخ المرحلي لمدرسة البصرة خشية الإطالة والتكرار.

أما الخاتمة فأبرزت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها وأعقبها بالفهارس العامة:

1- فهرس الشواهد القرآنية.

2- فهرس المصطلحات الواردة في متن البحث.

3- فهرس المراجع.

4- فهرس الموضوعات.

و بعد فاللهَ أحمد و أشكره على أن يسّر لي إتمام هذا البحث ثم أتوجه بالشكر إلى أستاذتي الفاضلة الدكتورة يمينة بن مالك التي لها الفضل على البحث و الباحثة مذ كان الموضوع عنوانا و فكرة إلى أن صار رسالة و بحثا، فلها مني الشكر كله والتقدير و العرفان.

و أتوجه بالشكر الجزيل إلى جميع أستاذتي الفضلاء في قسم اللغة العربية و آدابها وقسم اللغات الذين لم يدخروا جهدا في توجيهي و إمدادي بما احتجت إليه من كتب من مكباتهم العامرة.

و يوجب عليّ الاعتراف بالفضل أن أشكر الأساتذة الفضلاء في كلية الآداب واللغات عمادة و رئاسة و إدارة على مساندتهم لي طوال مدة البحث، و أشكر كل من أعانني على إنجاز هذا البحث، فلهم في النفس منزلة ، و إن لم يسعف المقام لذكرهم، فهم أهل للفضل و الخير و الشكر.

و أرى أن أقف شاكرة إلى أستاذتي الموقّرين في لجنة المناقشة رئاسةً و أعضاءً لتفضّلهم عليّ بقراءة هذه الأطروحة و الاشتراك في مناقشتها، فهم أهل لسدّ خللها و تقويم معوجّها و تهذيب نتوّاتها و الإبانة عن مواطن القصور فيها، سائلة الله الكريم أن يشيّبهم عني خيرا.

وأخيرا فإني آمل أن أكون قد وفقت في تحديد المعالم الكبرى لهذا البحث  
وأسأل الله أن يجعله عملا مفيدا وهو على ما به من إتقان جهد المقلّ الذي يطلب  
النصح ويقبل النقد.

*\* والله ولي التوفيق \**

# الفصل الأول

1/ مقارنة مصطلحية

2/ تحديدات أولية للمفاهيم

1-2/ تحديد أولي لمفهوم (مصطلح)

2-2/ تحديد أولي لمفهوم (صوت)

2-3/ تحديد أولي لمفهوم (نحو)

3/ التأسيس النظري لعلم المصطلح

4/ عملية تحويل الكلمة إلى موقع الوحدة المصطلحية

5/ آليات توليد المصطلح في اللغة العربية

6/ المصطلح في إطار التفكير العربي التراثي وواقعه الراهن

7/ بناء المصطلحات في التراث العربي

## الفصل الأول: دراسة تمهيدية في إطار القضية المصطلحية

يشهد العالم تطورا هائلا في كل مناحي الحياة، يرافقه ظهور كثير من المفاهيم والمستحدثات التي تحتاج إلى أسماء وعلامات تعرف بها. ومعروف أن الجهة المخولة لاستيعاب كل المفاهيم الجديدة هي اللغة لأنها « تتحرك طوعا كلما تلقت منها خارجيا، إذ ما إن يستفزها الحافز حتى تستجيب بواسطة الانتظام الداخلي الذي يمكنها من استيعاب الحاجة المتجددة والمقتضيات المتولدة»<sup>1</sup>؛ حيث تستخدم المصطلحات و المفاهيم الدالة أساسا يعتمد عليه في تنظيم الآراء والأفكار العلمية.

وإنتاج المصطلح الذي تشهده اللغة في أي فترة من فترات حياتها إنما هو "علامة صحية" كما يؤثر أن يقول "عبد السلام المسدي"، لأنه دليل على أن تلك اللغة واقعة في خضم احتكاك الحضارات تواجهه بقدم راسخة حوار الثقافات في أعماق مدلولاته<sup>2</sup>؛ حيث أن المصطلحات في كل علم من العلوم هي بمثابة النواة المركزية بل هي الجسر الواصل بين اللغات الإنسانية وأولى قنوات الاتصال بين مجالات العلوم البشرية.

من هذا المنظور فالمصطلح إفراز للمعرفة وأداة لها في الوقت نفسه إذ أن نمو عالم المصطلح رهن بنمو عالم المعرفة، يقول "عز الدين إسماعيل": «فأينما توجه البحث والنظر وإعادة النظر في حقل بعينه يتطلب بالضرورة لغة مشتركة بين المختصين بالعمل في هذا الحقل، هي فرع على اللغة العامة المتداولة بين الناس له خصوصيته. وتأتي هذه الخصوصية من نقل أولئك المختصين جملة من مفردات تلك اللغة من

---

<sup>1</sup> - عبد السلام المسدي: قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب / تونس، 1984، ص 19.

<sup>2</sup> - عبد السلام المسدي: المصطلح النقدي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع (تونس)، 1994، ص 13.

دلالاتها المحدودة إلى دلالات أوسع نطاقاً أو دلالات مختلفة كلية<sup>1</sup>. فتصبح المصطلحات بمثابة الأدوات التي يعمل بها الفكر محققاً درجة من النمو في حقل معرفي معين؛ إذ لا يمكن أن يتحدث عن العلم بغير جهازه المصطلحي. ذلك أن للمصطلحات أهمية عظمى في بناء المعارف وتطويرها، ولا يمكن تصور قيام معرفة أو علم دونما وجود نسق من المصطلحات المتعلقة تعالقا محكما مع نسق من المفاهيم<sup>2</sup>. فالدارس لا يستطيع أن يفهم علما من العلوم إذا كان جاهلا بمصطلحاته لأنها هي القاعدة الأساسية التي يركز عليها البناء المعرفي، بل ليس من مسلك يتوسل به الباحث إلى أي معرفة من المعارف غير سجله الاصطلاحي باعتباره الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة قواعدها. فيكون المصطلح بالنسبة للباحث نقطة تواصل ثقافي أو حوار ثقافي متعدد الأطراف.

فالمصطلح بهذا المعنى يمثل قاسما مشتركا بين الثقافات الإنسانية المختلفة. ولهذا أجمع أهل الاختصاص على القول إن المصطلحات مفاتيح العلوم، والجهاز المصطلحي هو الكشف المفهومي الذي يحدد الحصن المعرفي للعلوم المختلفة؛ وفي هذا يذهب لساني عربي معاصر هو "عبد السلام المسدي" إلى القول: «الجهاز المصطلحي في كل علم هو بمثابة لغته الصورية بل قل هو رياضياته النوعية و كل ذلك يفضي جدلا إلى اعتبار كل مصطلح في أي علم من العلوم ركنا يرتكز عليه البناء المعرفي»<sup>3</sup>.

لنتذكر بالمناسبة "أن دوسوير" (F. desaussure) (ت 1916) حينما أقدم على تحديد موضوعات اللسانيات، في إطار مشروعه الرامي إلى بناء هذا العلم، انطلق من

<sup>1</sup> - عز الدين إسماعيل: جدلية المصطلح الأدبي، علامات (كتاب يصدر عن النادي الأدبي الثقافي بجدة) / المملكة العربية السعودية /، المجلد (02)، الجزء (08)، 1993، ص 113.

<sup>2</sup> - عز الدين البوشيخي: قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة (يوم دراسي) منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية رقم (24) سلسلة ندوات و مناظرات - 8- /جدة/، ط 1، 1998 ص 34.

<sup>3</sup> - عبد السلام المسدي و آخرون: تأسيس القضية الاصطلاحية، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات، بيت الحكمة (تونس)، 1989، ص 29.

الفروق القائمة بين الأزواج من الثنائيات الضدية التي تمثل سجلا اصطلاحيا محددًا للحصن المعرفي للمنهج البنيوي. ولنتذكر أيضا أنه تم التخلي - مع التوزيعيين - عن عد الكلمة هي أساس التحليل اللغوي حينما لم يوفق اللسانيون في تحديد مفهومها بدقة واستعاضوا عنها - في إقامة التحليل بمفهوم "morphème" حيث سجل هذا المصطلح تحولا هاما في مسيرة البحث اللساني.

و من هنا فلا يمكن الفصل بين أي علم من العلوم و منظومته الاصطلاحية؛ والعلاقة بين العلم و مصطلحيته هي كالعلاقة بين الدال (signifiant) ومدلوله (signifié) « و من خيل له أنه يتقفى أثر المعرفة دون تمثل متصوراتها الفعالة من خلال أدواتها الدالة فإنما شأنه شأن من ظن أن الكل يتألف بالقفز على الأجزاء أو أن للأجزاء كيانا منقطعا عن كيان المجموع »<sup>1</sup>.

فمسألة المصطلح إذن هي مسألة إنتاج المعرفة و الدليل على ذلك أن المعارف التي لم تتمكن من بناء نسقها المصطلحي الخاص ظلت بعيدة عن أن تشهد تطورا علميا ملحوظا.

من هنا اكتسى البحث المصطلحي دورا أساسيا في مجال الفكر الثقافي العالمي؛ ولهذا كان أول مظهر من مظاهر اكتمال العلوم و استقلالها و تكامل رصيدها الفني - كما يقول عبد السلام المسدي - هو إفرازها لثبتها الاصطلاحية الخاص بها<sup>2</sup>. انطلاقا من هذه الأهمية التي اكتسبها المصطلح أصبح البحث في المجال المصطلحي ضرورة ملحة من جهة و هو من أهم و أحدث البحوث اللغوية الأكثر رواجاً على ساحة البحث الحديث من جهة أخرى.

<sup>1</sup> - عبد السلام المسدي : المصطلح النقدي، ص 12.

<sup>2</sup> - عبد السلام المسدي : التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب / تونس /، ط2، 1986، ص 13 .

ثم إن الاهتمام بالمصطلح لم يكن وليد الحاضر فتراثنا الفكري العربي يتوسد على كوكبة اصطلاحية ممتدة الجذور في العلوم المختلفة؛ ولعل ذلك نابح من الغزارة التوليدية التي تتمتع بها اللغة العربية في إنتاج المصطلح. إذ نعلم أن اللغة العربية كانت لغة حضارية أثرت المعرفة بإسهامها في تطوير العلوم، فكان لها ثروة مفرداتية هائلة من المصطلحات بكل تراكماتها المعرفية و التي شقت طريقها بين الحقول المعرفية لتجد مستقرها بين زوايا المنظومة الاصطلاحية. فالتراث الفكري العربي بشموليته الحضارية لا يعدو أن يكون في جوهره مخزونا معرفيا وثقافيا يتبدى لنا في مدى اهتمام علمائنا العرب القدامى بالقضية الاصطلاحية لإقامة العلوم اللغوية بخاصة. حيث أن الدرس اللغوي في التراث يتميز بلغته الاصطلاحية التي يستند إليها و يوظفها في مجالات نشاطه « فكل علم ينحت لنفسه من اللغة معجما خاصا »<sup>1</sup> كما يقول عبد السلام المسدي. ومعنى ذلك أن كل لغة قادرة على صناعة مصطلحها. إذ أن كل علم يصطنع لنفسه من اللغة معجما خاصا فله مجموعة من المصطلحات التي يأخذها من اللغة نفسها و التي تؤدي إلى تمييزه عن غيره من العلوم ؛ حيث يعتمد المعنيون بهذا المفهوم أو ذاك إلى وضع لفظ يدل عليه و يعرف به، و هم عادة يلتمسون ذلك اللفظ من ألفاظ لغتهم التي يستخدمونها و يحرصون على إغنائها حتى تكون قادرة على مواكبة كل جديد؛ لأن المصطلح العلمي هو أداة البحوث العلمية و عن طريقه يتم التفاهم في شؤون المواد العلمية و ييسر التواصل الدقيق بين المهتمين و الباحثين.

و عليه فالإلمام بالمصطلحات و معرفة مفاهيمها يعد شرطا أساسيا في إتقان العلم و الدراية به، إذ ليس هناك علم بدون قوالب لفظية تعرف به، وهذه القوالب اللفظية هي التي تشكل سجله الاصطلاحي.

<sup>1</sup> - عبد السلام المسدي : المصطلح النقدي و آليات صياغته، علامات ( كتاب نقدي يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي ) / المملكة العربية السعودية /، المجلد 02، الجزء 08، 1993، ص 57.



من هذا المنطلق فمحاولة دراسة المصطلح اللساني عند البصريين هي وجه من وجوه استثمار التحليل المصطلحي بغية الكشف عن المضامين الفكرية الثابتة خلف البنى المعجمية؛ وهي بذلك مراجعة للمصطلح القديم بل هي مراجعة للمعرفة القديمة في بعدها اللساني والتي تعد قراءة للمصطلح القديم قصد تحقيق إضافة جديدة إلى تلك المعرفة القديمة بالتوسيع في نطاقها أو تقديمها إذ أن « لكل مصطلح نشأة و نمو و تطور، شأنه شأن الكائن الحي، وهو إذ يضع لنفسه بذلك تاريخا فإنه يؤرخ ضمنا لحركة الفكر البشري و مراحل تطوره، انه جزء حيوي في هذه البنية التاريخية النامية و المتطورة»<sup>1</sup>. ومعنى ذلك أن كل مصطلح يحتفظ في داخله بكل الجدل المعرفي و هو يمثل صراع الأفكار في حركة المعرفة، بل المصطلح في حد ذاته هو لغة للتواصل و وسيلة من وسائل الحوار في التعبير عن جديد الفكر البشري.

و لقد اعتنى القدماء العرب بالمصطلح لأنه قضية أساسية في الموروث اللغوي العربي فأنشأوا شبكة من المصطلحات تساعد على ضبط مفاهيم العلوم و تصنيف ظواهرها؛ و لهذا فتقديم المصطلح تقديمًا تكوينيًا و نظريًا يوقف الباحث و القارئ العربيين على تضاريس المصطلح و يجعلهما يدركان استيعابه في حقله المعرفي؛ ذلك أن كثيرا من المصطلحات قد اكتسبت حمولتها الفكرية و المفهومية عبر تشكلها في الزمان و المكان.

من خلال هذا البسط المبدئي العام أود أن أركز بشكل محوري على أن موضوع المصطلح موضوع قديم حديث؛ فهو قديم لأنه يرجع إلى بدايات تشكيل الثقافة العربية ممثلة في علوم أصيلة دعت الحاجة إلى ابتكار جهاز مفاهيمي اصطلاحي لها. و هو موضوع حديث أيضا لأن الحاجة إلى المصطلح أصبحت أكثر إلحاحا مع بداية اليقظة العربية الحديثة حين وجد العرب أنفسهم أمام حضارة علمية جاءت تغزوهم بعلومها و تتحداهم بتقنياتها؛ فكان على رواد الفكر العربي الحديث أن

<sup>1</sup> - عز الدين إسماعيل : جدلية المصطلح الأدبي ص 125.

يبتكروا المصطلح للتعبير عن مظاهر الحداثة و كان عليهم في نفس الوقت أن يترجموا المفاهيم و المصطلحات العلمية التي تزخر بها الحضارة الغربية الحديثة. ومن ثم فان هذه الدراسة تخطو الخطوة الضرورية الأولى في دراسة المصطلح اللساني في التراث العربي البصري و هي تعين على رسم معالمه و استيضاح مسائله و تقديمه بصورة يتقبلها الدرس اللساني الحديث، و لعل قيمة هذه الدراسة تكمن في مزاجتها بين الأصالة و المعاصرة يقول ريمون طحان: « و من البديهي أن من وظائف العلم الحق أن يجمع الأحكام التي تناثرت في مصنفات الأقدمين، و أن ينسق الموضوعات التي عالجوها، و أن يبويبها، و أن يعيد النظر في طرق تقعيدها، و أن يسלט عليها أضواء المعرفة الحديثة، و أن يحيط بكلية القضية اللغوية و الشؤون اللسانية كما عرفت في عهدها، و أن يقدمها بصورة يتقبلها المحدثون و المعاصرون »<sup>1</sup>.

## 1/ مقارنة مصطلحية

تقتضي منهجية البحث البدء بضبط المفاهيم باعتبارها ضرورة ملحة لتحديد عناصر الموضوع و مجاله، ذلك أن البحث في المصطلح اللساني عند البصريين يفرض علينا تطوير أهم التعريفات التي وضعت للكلمات المفاتيح التي ينهض على قاعدتها عنوان البحث لنتمكن من استجلاء حمولاتهما الفكرية و أبعادهما الدلالية أي مرجعياتهما العلمية؛ لأنها تمكننا بدورها من تحديد الغاية التي يحاول البحث إيضاحها منهجا و أسلوبا و دورا و غاية. و بناء عليه نتمكن بالاعتماد على المعنيين: اللغوي من جهة و الاصطلاحي من جهة أخرى من الوصول إلى بعض الاستنتاجات الضرورية؛ لهذا فإننا اكتفينا بمقاربة المستوى الإجرائي للمصطلحات التي تقوم عليها الدراسة لنحافظ

<sup>1</sup> - ريمون طحان و دنيز بيطار طحان: فنون التقعيد و فنون الألسنية، دار الكتاب اللبناني (بيروت) /

على تماسك العناصر المصطلحية التي تشكلها و نتمكن من خلق تواصل بينها و بين الموضوع الذي نعالجه.

## 2- تحديات أولية للمفاهيم

### 2-1/ تحدي أولي لمفهوم كلمة "مصطلح"

كلمة " مصطلح " في اللغة العربية مصدر ميمي للفعل ( اصطلح ) وقد يكون اسم مفعول لذات الفعل على تقدير متعلق محذوف أي ( مصطلح عليه ) و تتفق المعاجم العربية في تأصيلها للدلالة المعجمية لـ ( المصطلح ) على أنه من الأصل الصحيح (ص.ل.ح)، حيث حددت المعاجم العربية دلالة هذا الأصل بأنه:

• الصلح: ضد الفساد. تقول: صلح الشيء يصلح صلوحاً. قال الفراء: وحكى أصحابنا صلح أيضاً بالضم... وقد اصطلحاً و تصالحاً و اصالحاً أيضاً مشددة الصاد. والإصلاح: نقيض الإفساد<sup>1</sup>.

• اصطلاح القوم إذا وقع الصلح بينهم و أصلح ما بينهم: أزال ما بينهم من عداوة. والصلح بكسر الصاد: مصدر المصالحة، و العرب تؤنثها، و الاسم الصلح يذكر ويؤنث. و أصلح ما بينهم وصالحهم مصالحة و صلحاً<sup>2</sup>. حيث أن هناك تقارباً دلالياً بين المعنيين، فإصلاح الفساد بين القوم لا يتم إلا باتفاقهم.

و لقد ورد الفعل (اصطلح) في عدد من أحاديث النبي الكريم من أمثلتها ما ذكره صاحب (الأسس اللغوية لعلم المصطلح) ممثلة في العبارات الآتية<sup>3</sup>: (اصطلح على

<sup>1</sup> - الجوهري: الصلاح في اللغة مادة ( صلح)، ج 2، ص 29 متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/>

<sup>2</sup> - ابن منظور: لسان لعرب باب الصاد مادة (صلح) ص 66 و 67 متاح على الشبكة <http://www.almeshkat.net/books.open.php>

<sup>3</sup> - محمود فهمي حجازي: الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ( القاهرة )، ص 7 و 8.

أن لنوح ثلثها)، (اصطلح أهل هذه البحيرة)، (اصطلحوا على وضع الحرب)، (اصطلحنا نحن وأهل مكة) (بصطلح الناس على رجل)؛ حيث توضح هذه المواضع دلالة الفعل (اصطلح) بأنه مرادف للفعل (اتفق).

استنتاجا لما سبق يمكن القول إن المدلول المعجمي لمادة (ص.ل.ح) يحيل إلى المعنى الذي تعارف عليه الناس في الاستعمال اللغوي وهو التصالح و الاتفاق، وهذه المعاني تقترب من المدلول لاستعمالي للفظ (مصطلح)؛ فمعنى (اصطلح) أي اتفق القوم على الأمر وتعارفوا عليه مما يعني حصول إجماع يفضي إلى تداول الاسم المبتكر وشيوعه؛ فكأن الناس اختلفوا عند ظهور مدلول جديد على تسميته، ثم تصالحوا وتسالموا على تسمية واحدة. فالاصطلاح بهذا المعنى يتطلب الاتفاق، لأن التسمية الجديدة لا يمكن أن تدخل حيز اللغة إلا إذا كانت محل اتفاق أصحاب هذه اللغة؛ وكما ظهرت مسميات جديدة بادروا إلى الاصطلاح على أسماء لها.

على هذا الأساس فاللغة مجموعة من الاصطلاحات؛ والمسميات لا توجد في اللغة دفعة واحدة بل تظهر مع تطور حياة المتكلمين بها وحاجاتهم<sup>1</sup>؛ فالمعنى الاصطلاحي للإعراب - مثلا - اتفق عليه النحويون و تعارفوا عليه، لذلك حين ننظر في التعريفات التي وضعها القدماء و المحدثون نجد أن مبدأ الاتفاق هو الأساس فيها.

---

<sup>1</sup> - أيمن الشوا : من قضايا المصطلح عند الأمير مصطفى الشهابي، مجلة التراث العربي (دمشق)، العدد 99 - 100، 2005. متاح على الشبكة. <http://www.awu-dam.org/thurath> 99-100

## 2-1-1- المصطلح و مدلوله الاستعمالي عند اللغويين العرب .

من خلال تتبع هذا اللفظ في ثنايا الدراسات العربية لمسنا عند اللغويين جهوداً ملحوظة في مجال فهم المصطلح حيث عرّف الجرجاني (علي بن محمد الشريف) المصطلح فقال:

« الاصطلاح عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول»<sup>1</sup>. ويقول الزبيدي: « الاصطلاح اتفاق على أمر مخصوص»<sup>2</sup>.

توضّح التعريفات السابقة سمتين أساسيتين من سمات المصطلح هما:

- الاتفاق القائم بين المتخصصين .
- اللفظية و نقل المعنى، حيث يكتسب المصطلح مدلولاً استعمالياً جديداً نابعاً من مبدأ انتمائه إلى حقل معرفي معين .

ثم إن دائرة المصطلح لا تغلق و الحاجة إليه دائمة، فكلما جد جديد في حياة الإنسان اصطلح على اسم له يقول مصطفى الشهابي: « المصطلح العلمي هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية»<sup>3</sup>.

فعملية الاصطلاح إذن لا تنتهي عند حد لأنها مرتبطة بنمو المعرفة الإنسانية. ولهذا حرص العلماء في القديم والحديث على تعريف المصطلح وتحديد مفهومه، وهذا الحرص نابع من أهميته ودوره في نقل العلوم والمعرفة من جهة، وفي ربط الصلات بين الشعوب والتواصل بينها من جهة أخرى؛ إذ يشكل القاموس المصطلحي قاعدة التأسيس التي تحصن دراية أهل الاختصاص وهي علامات واسمة

<sup>1</sup> - الجرجاني (علي بن محمد الشريف): التعريفات، مكتبة لبنان/بيروت/1978.

<sup>2</sup> - الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، مادة (ص.ل.ح) الجزء 6، ص 1670 متاح على الشبكة. <http://www.almeshkat.net/books/open>.

<sup>3</sup> - مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي /دمشق/، 1988، ص 6.

لتصوراتهم العلمية يقول "عبد السلام المسدي": «ان السجل الاصطلاحي في كل فرع من العلوم هو الكشف المفهومي الذي يقيم للمعرفة النوعية سياقها»<sup>1</sup>. في إطار هذا التحديد الأولي اهتم المحدثون بتعريف المصطلح و ما يعكسه من مرجعيات فكرية يقول "فاضل ثامر": «المصطلح هو تعميم أو تجريد ذهني لظاهر أو حالة أو إشكالية علمية أو ثقافية ولهذا فهو يقترن بنضج ظاهرتي التعريفات والتصنيفات العلمية في أية ثقافة إنسانية»<sup>2</sup>.

ويقول "محمد حلمي هليل": «المصطلح الفني هو لفظ وافق عليه المختصون في حقل من حقول المعرفة و التخصص للدلالة على مفهوم علمي»<sup>3</sup>. أما "عبد الله بوخلخال" فانه يعرفه بقوله: «المصطلح - أي مصطلح - هو عبارة عن وعاء يوضع فيه مضمون من المعاني، وهو أداة تحمل رسالة جد خطيرة، تسهم في تطور العلم والمعرفة النظرية منها والتطبيقية، على مبدأ الحضارات المختلفة، والأنساق الفكرية المتعددة والعقائد والمذاهب المتميزة»<sup>4</sup>. ويعرفه "جرمانوس فرحات" فيقول: «والاصطلاح هو اتفاق القوم على وضع شيء كاتفاق أهل الصرف على وضع الحرف للصوت المعتمد على مقطع من مقاطع الحلق و اللسان أو الشفتين و من هذا القبيل أسماء جميع العلوم و ما يضعه أهل كل علم من الأسماء»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المصطلح النقدي وآليات صياغته ص 56.

<sup>2</sup> - فاضل ثامر: اللغة الثانية في إشكالية المنهج و النظرية و المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي (بيروت)، ط1، 1994، ص 170.

<sup>3</sup> - محمد حلمي هليل: المصطلح الصوتي بين التعريب و الترجمة (دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي اللغة)، مجلة اللسان العربي / الرباط /، العدد 21، 1983، ص 122.

<sup>4</sup> - عبد الله بوخلخال: مصطلح السيميائية في البحث اللساني العربي الحديث: النشأة و المفهوم و التعريب، ضمن أعمال السيميائية و النص الأدبي، أعمال ملتقى معهد اللغة العربية و آدابها / جامعة عنابة باجي مختار /، ماي 1995، ص 74.

<sup>5</sup> - جرمانوس فرحات: بحث المطالب في علم العربية، مكتبة لبنان ناشرون / بيروت /، ط1995، ص 7.

يفهم من منطوق هذه التعريفات أن المنظومة الاصطلاحية تقوم على أساس نقل الدلالة من الاستعمال الأصل إلى الدلالة المحدثة حيث تعبر المصطلحات فيها على دلالات جديدة تخرجها عن دلالاتها السابقة و تصبح دالة على أشياء لم تكن تدل عليها. إلا أن هناك علاقة من نوع ما بين الدلالة اللغوية و الدلالة المصطلحية ؛ ففي المصطلح العربي الصوتي - مثلا - نرى أن الهمس لغة هو الخفاء و اصطلاحا هو جريان النفس عند النطق بالحرف لقوة الاعتماد على المخرج. والشدة في المصطلح اللغوي العربي هي لغة القوة و اصطلاحا انحباس مجرى الصوت عند النطق بالحرف لكمال الاعتماد على المخرج<sup>1</sup>.

أما " محمد المدلاوي " فانه يعرف المصطلح فيقول : «المصطلح لفظ يوضع للدلالة على مفهوم من المفاهيم التي أنتجها علم من العلوم خلال مرحلة معينة من مراحل تطوره»<sup>2</sup>؛ حيث يوضح هذا التعريف ارتباط المصطلح باللغة المتخصصة و أنه ينتمي إلى مجال ينسب إليه ؛ فالمنظومة الفكرية لعلم من العلوم إذا استقرت و استوت في فترة معينة لدى مدرسة من مدارس البحث العلمي، هي التي تتسبب في وجود المصطلحات ومعنى هذا أن العلم هو الذي يخلق المصطلحات أي الأدوات المفهومية التي تبني بها عملياته الفكرية. يقول توبي لحسن : « نقصد بالمصطلح كل مقولة مفتاح (catégoriel clef) وصفية كانت أم إجرائية، لها صلة بإطار نظري معين»<sup>3</sup>.

هكذا يمكن القول إن التعريفات السابقة قامت على التأكيد على اعتبار المصطلح هو البنية الخارجية أو الفوقية التي تدل على الاتفاق الحاصل على ما يختبئ أو يختفي تحتها من مفهوم ؛ فالمصطلحات بهذا المعنى هي « علامات لمجردات تشير من خلال مدلولاتها الاصطلاحية إلى تصنيف الأشياء و تمكن الإنسان من أدوات

<sup>1</sup> - المصطلح الصوتي بين التعريب و الترجمة ص 112

<sup>2</sup> - محمد المدلاوي : المصطلح الصوتي عند ابن جني ما بين الانطباعية و الصرامة الصورية، منشورات كلية الآداب / وجدة / ، ط1، 1998، ص 143 .

<sup>3</sup> - توبي لحسن: التعريف المصطلحي في بعض المعاجم / 48 / majalla / downloads / ma/

<http://www.arabization.org>

تحليل واقع و السيطرة عليه هي إذن مقولات فكرية تتوسط الوحدة الشاملة و التنوع اللامتناهي و تشكل في دوال ضابطة لنظام المفاهيم، باعتبارها حقولا تبوب داخلها المعرفة و تنتظم حسب ما يختص به كل ميدان مرجعي، باعتباره جزءا من عالم الأشياء»<sup>1</sup>.

هذه الحقيقة الثابتة تبين كيفية السيطرة على ميادين المعرفة من خلال بناء رصيدها المصطلحي بوصفه « بنية كبرى تقطع الواقع ( مجمل تصورات الإنسان الخاصة بميدان معرفي ما ) إلى مقولات، هي مختلف المفاهيم التي تلخصها الأسماء الاصطلاحية »<sup>2</sup>.

فالمصطلحات - بهذا المعنى - تتحدد دلالاتها في إطار نظرية متكاملة و من ثمّ - كما يقول محمود فهمي حجازي - « فان المصطلح يخضع في تطوره للتخصص نفسه، ولا يتحدد إلا في داخل النظام الذي يكونه ذلك التخصص »<sup>3</sup>.

ومما يلاحظ أننا في أثناء استقراءنا لتعريف " المصطلح " في ثنايا الدرس العربي التراثي لمسنا أنه يغلب على العلماء عدم التفريق بين كلمتي " مصطلح " و " اصطلاح "؛ فقد استخدم المصطلحان و كأنهما مترادفان. فهذا الجاحظ (255 هـ) يقول في حديثه عن صياغة المصطلح في العربية: « و هم تخيروا تلك الألفاظ لتلك المعاني، و هم اشتقوا لها من كلام العرب تلك الأسماء، و هم اصطلمحوا على تسمية ما لم يكن له في لغة العرب اسم فصاروا في ذلك سلفا لكل خلف، و قدوة لكل تابع »<sup>4</sup>. فالعملية الاصطلاحية - في رأيه - هي عبارة عن إيجاد أسماء لمسميات جديدة أفرزتها الحاجة. أما الخوارزمي (387 هـ) فانه يستخدم لفظة ( اصطلاح ) إذ يقول في وصفه لكتابه " مفاتيح العلوم " انه جعله « جامعا لمفاتيح العلوم و أوائل الصناعات، مضمنا ما

<sup>1</sup> - تأسيس القضية الاصطلاحية ص 75.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ص 76.

<sup>3</sup> - الأسس اللغوية لعلم المصطلح ص 11 و 12.

<sup>4</sup> - الجاحظ(أبو عثمان عمرو بن بحر) : البيان و التبيين، تح عبد السلام هارون، دار الفكر /بيروت، ط4، ج 1، ص 139.



بين كل طبقة من العلماء من المواضع والاصطلاحات»<sup>1</sup>. أما ابن فارس (ت 395 هـ) فقد استخدم اللفظين بمعنى واحد إذ يقول: «حتى لا يكون شيء منه مصطلحا عليه»<sup>2</sup> ويقول في موضع آخر: «ولو كانت اللغة مواضعة و اصطلاحا لم يكن أولئك في الاحتجاج بأولى منا، في الاحتجاج، بنا لو اصطلحنا على لغة اليوم ولا فرق»<sup>3</sup>. مما يدل دلالة واضحة أن ابن فارس لم يفرق بين الاصطلاح والمصطلح واستخدمهما مترادفين.

أما في العصر الحديث فقد ظهرت ثلاثة اتجاهات حول استخدام لفظي (مصطلح) و(اصطلاح)<sup>4</sup>:

• الاتجاه الأول: ولم يأت على ذكر لفظ (مصطلح) و اكتفى باستعمال لفظ (اصطلاح) للدلالة على معنى اللفظ الذي دخل في نطاق اللغة المتخصصة؛ يقول صاحب المعجم الوسيط: «الاصطلاح مصدر اصطحح وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته»<sup>5</sup>.

• الاتجاه الثاني: استخدم اللفظين باعتبارهما مترادفين، فلا فرق بين (المصطلح) و (الاصطلاح) فكلاهما استخدمتا من قبل المختصين للدلالة على المفاهيم العلمية المشككة للمنظومة الاصطلاحية؛ قال سليمان ياقوت: «فلا اصطلاح أو المصطلح كلمة تم نقلها من المعنى اللغوي الذي نجده في بطون المعجمات إلى

<sup>1</sup> - الخوارزمي (محمد بن أحمد بن يوسف): مفاتيح العلوم، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي /بيروت/، ط1، 1984، ص 32.

<sup>2</sup> - ابن فارس (أبو الحسن أحمد): الصحابي في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف /بيروت/، ط1، 1993، ص 37.

<sup>3</sup> - نفسه ص 37.

<sup>4</sup> - ينظر إبراهيم كايد محمود: المصطلح و مشكلات تحقيقه، مجلة التراث العربي، (مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب) / دمشق /، العدد 97، آذار 2005 متاح على الشبكة: <http://www.awu.dam.org/thurath> 97.

<sup>5</sup> - مصطفى إبراهيم وآخرون: المعجم الوسيط، تح مجمع اللغة العربية، ج2، ص 442 متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/>

معنى آخر جديد...»<sup>1</sup>. ويقول محمود فهمي حجازي: «... تخصصت دلالة اصطلاح لتعني الكلمات المتفق على استخدامها بين أصحاب التخصص الواحد للتعبير عن المفاهيم العلمية لذلك التخصص. وبهذا المعنى استخدمت - أيضا - كلمة مصطلح و أصبح الفعل اصطلاح يحمل - أيضا - هذه الدلالة الجديدة المحددة»<sup>2</sup>.

• الاتجاه الثالث: وقد فرق بين اللفظين باعتبارهما شيئين مختلفين، فهذا عبد الصبور شاهين يقول: « فنحن نتذوق في استعمالنا لكلمة (اصطلاح) معناها المصدرى، الذي يعني الاتفاق و المواضعة و التعارف و نقصد في استعمالنا لكلمة (مصطلح) معناها الاسمي الذي يترجم كلمة (term) الانجليزية، و لذلك لا نجد بأسا في أن نقول: (إن اصطلاحنا على مصطلح ما ضرورة في البحث)، و هو أولى و أفضل من أن نقول: (إن اصطلاحنا على اصطلاح) بهذا التكرار الرقيق»<sup>3</sup>.

مما تقدم يمكن القول إن اللغويين العرب المعاصرين قد أطبقوا على استعمال كلمة (مصطلح) فذاعت في مصنفاتهم، حيث أن (المصطلح) مصدر ميمي نقل إلى الاسمية بتخصيصه بهذا المدلول الجديد.

<sup>1</sup> - محمد سليمان ياقوت: مصادر التراث النحوي، دار المعرفة الجامعية / طنطا - مصر، دط، 2003، ص 14.

<sup>2</sup> - الأسس اللغوية لعلم المصطلح، ص 8.

<sup>3</sup> - عبد الصبور شاهين: اللغة العربية لغة العلوم و التقنية، دار الإصلاح / الدمام، ط 1، 1983، ص 119.

## 2-1-2- واقع المصطلح و مفهومه في المؤلفات اللسانية الأوروبية

### الحديث

أما تعريف كلمة (مصطلح : terme) عند الأوروبيين فهو لم يخرج عن تعريف اللغويين المحدثين العرب؛ فهو لفظ أو تعبير ذو معنى محدد في بعض الاستعمالات أو معنى خاص بعلم أو فن. يقول صاحب " قاموس اللسانيات " : « إن كل تخصص بل كل علم بحاجة إلى مصطلحات يشير بها إلى تصورات محددة : وهذه المصطلحات هي التي تكون مصطلحيته»<sup>1</sup>. أما " جوزيت ري " ( Josette rey-debove ) فتعرف المصطلح من خلال موقعه في إطار المصطلحات الأخرى داخل التخصص فتقول : « المصطلح اسم قابل للتعريف في نظام متجانس، يكون تسمية حصرية (تسمية لشيء) و يكون منظما (أي في نسق متكامل) و يطابق دون غموض تصورا أو مفهوما »<sup>2</sup>.

إن الطبيعة التحليلية لهذه التعريفات تحدد المصطلح من حيث أنه تعبير خاص وضيق في دلالاته المتخصصة، وهو يرد دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات ميدان معرفي محدد. و كما يبدو فإن هذه التعريفات الهيكلية للمصطلح تطرح مسألتين أساسيتين هما :

- الدلالة على موقع المصطلح في حقل موضوعي خاص.
- إبراز خصائص المصطلح من خلال تعريفه بدقة و شمول حيث يخضع شكل المصطلح للقاعدة المعروفة في المصطلحية : لكل مصطلح مفهوم و لكل مفهوم مصطلح.

و أود هنا أن أركز بشكل محوري على أن الاصطلاحيين في تعريفهم للمصطلح قد ربطوا بينه و بين المفهوم أو التصور فعرفوه بأنه الرمز اللغوي المحدد لمفهوم واحد ؛ ولقد عرف فيلبر ( h. felber ) المفهوم بقوله : « إنه عبارة عن بناء عقلي... فهو بإيجاز

dictionnaire de linguistique, Larousse, 1991, p 486 :<sup>1</sup> - Jean Dubois et autres

<sup>2</sup>- Josette rey – debove : lexique sémiotique puf , paris , 1979 , p 50 .

الصورة الذهنية لشيء معين موجود في العالم الخارجي أو الداخلي... ولكي نبليغ هذا البناء العقلي - المفهوم - في اتصالاتنا، يتم تعيين رمز له ليبدل عليه<sup>1</sup> و ينبغي هنا أن نتوقف عند أركان المصطلح وأبرزها:

- **المفهوم**: وهو الركن الأساسي من أركان المصطلح وهو نقطة البداية لأي

## عمل

مصطلحي و من هنا فالمصطلح في توابعهم « وحدة دالة متراكبة من تصور (notion) و رمز (symbole) و المتصور وحدة فكرية تتكون من مجموع السمات التي نضيفها على المسمى<sup>2</sup>. يقول "م.ت. كابري" (M.T. Cabré): «المصطلحات باعتبارها علامات هي وحدات تشير إلى وجهين مزدوجين: وجه التعبير أي التسمية ووجه المحتوى أي المفهوم أو التصور الذي تحيل إليه هذه التسمية<sup>3</sup>.

أما المقصود بالتصور أو المفهوم فهو في حقيقته « تركيب ذهني مشتق من الموضوعات و لكي نبليغ هذا التركيب الذهني نسد رمزا إلى التصور الذي يمثله. هذا الرمز عادة هو المصطلح في التواصل في الحقول المعرفية<sup>4</sup>. ففكرة التصور، بهذا المعنى، تقوم بدور حاسم في العمل المصطلحي و هو يشكل جزءاً هاماً في بنية المصطلح حيث عرف المصطلح في توصية ايزو (ISO/R1087) باعتباره رمزا اتفاقياً

<sup>1</sup> - Helmut Felber : Standardization of terminology , Vienna , 1985 , p 17 .

لمزيد من الإيضاح ينظر: علي توفيق الحمد: في المصطلح العربي (قراءة في شروطه و توحيد متاح على الشبكة / <http://www.Almughtarib. Com>.

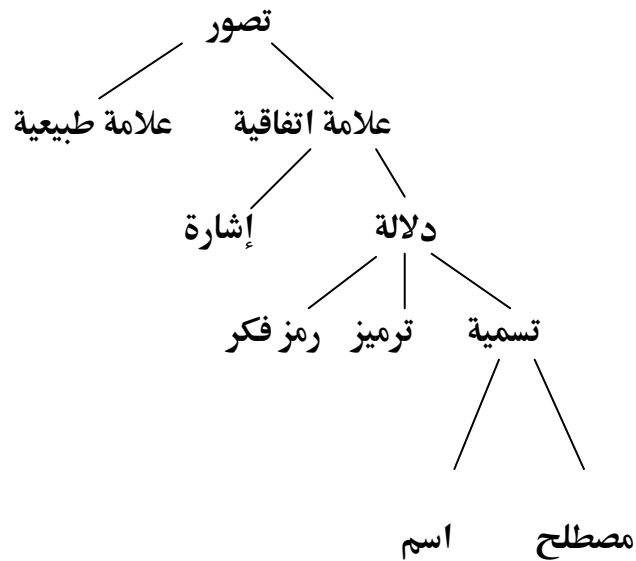
<sup>2</sup> - توفيق الزبيدي: تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية، علامات (كتاب يصدر عن النادي الأدبي الثقافي بجدة) / المملكة العربية السعودية /، المجلد 02، الجزء 08، 1993، ص 183 .

<sup>3</sup> - Gérard Petit : Sémiotique du terme et traduction, Traduire La Langue Traduire La culture, Institut Français de coopération, maisonneuve et larose , Paris, 2003 , p 253 .

<sup>4</sup> - محمد حلمي هليل: أسس المصطلحية، علامات / المملكة العربية السعودية /، المجلد 02، الجزء 08، 1993، ص 291 .

لتصور ما<sup>1</sup>. من هنا يرتبط التصور بوظيفة المصطلح و موقعه في النظام المصطلحي؛ فيرى "دوبكير" (L.depecker) أن المصطلح هو، قبل كل شيء، عبارة عن وحدة معجمية أو علامة لسانية يعرف مدلوله داخل ميدان ثقافي أو تقني خاص وهو ما يعارض المدلول اللساني الذي يعرف على مستوى اللغة<sup>2</sup>. ذلك أن الفرق بين المدلول و المفهوم يشير إلى الفرق بين دلالة المعنى ( connotation ) والمعنى الحقيقي ( dénotation ) بين اللغة والمعرفة بين المعجمية و المصطلحية على النحو الذي سنوضحه لاحقاً.

و يمكن أن نستفيد من طريقة " فوستر" ( Eugen wuster ) في تقسيمه للمفهوم أو التصور على النحو الذي قدمه "محمد حلمي هليل" في ترجمته لـ "مقدمة في المصطلحية"<sup>3</sup>:



<sup>1</sup> - هريبرت بيشت و جنيفر دراسكاو: مقدمة في المصطلحية، تر محمد حلمي هليل، كلية الآداب

قسم اللغة الانجليزية / الكويت /، 2000، ص 139 .

<sup>2</sup> - Sémiotique du terme et traduction p 230.

<sup>3</sup> - مقدمة في المصطلحية ص 137 .

و كما هو ملاحظ فالتسمية يمكن أن تكون كلمة حين تشير إلى مفهوم عام كما يمكن أن تكون مصطلحا حين تشير إلى مفهوم خاص ذلك أن المصطلح، كما يقول " حمزة قبلان المزيني " « لا يتميز عن كلمات اللغة الأخرى فهو كلمة يقصد بها أن تكون اسما لشيء ليس له اسم من قبل »<sup>1</sup> وهو ما سنأتي على توضيحه لاحقا.

• الرمز اللغوي: ويقصد به اللفظ الذي يتم اختياره لحمل دلالة المفهوم؛ فالمصطلح رمز لغوي محدد لمفهوم معين، أي أن معناه هو المفهوم الذي يدل عليه هذا المصطلح؛ وهنا لابد من الإشارة إلى أنه عند اختيار الرمز اللغوي (أي المصطلح) للإشارة إلى مفهوم محدد لابد أن يتحقق في هذا الرمز أمران<sup>2</sup>:

1. ألا تجانب دلالة المصطلح اللفظية مفهومه العلمي، وهو ما يعبر عنه بالدقة العلمية.

2. ألا تجانب دلالة المصطلح الاصطلاحية دلالاته اللغوية، أي أن يؤدي المصطلح المفهوم العلمي المقصود.

• التعريف: وهو الوصف الكلامي للمفهوم بحيث يشمل التعريف على الخصائص التي يتصف بها المفهوم؛ وقد كثر في العصر الحديث استخدام لفظة " التعريف " ( définition ) مقابل لفظة الحد التي استخدمها علماءنا العرب قديما مع أنهما اسمان لمسمى واحد يقول السكاكي (أبو يعقوب) (ت 626): «الحد عبارة عن تعريف الشيء بأجزائه، أو بلوازمه، أو بما يتركب منهما، تعريفا جامعا مانعا»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - حمزة قبلان المزيني: المشكل غير المشكل: قضية المصطلح العلمي، علامات / المملكة العربية السعودية /، المجلد 02، الجزء 08، 1993، ص 12. وهو متاح أيضا على الشبكة <http://www.iub.edu/cono/text/tl/ts..>

<sup>2</sup> - محمد طاهر الحياذرة: مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب والتغريب، متاح على الشبكة <http://www.Majma.Org.jo/>

<sup>3</sup> - أبو يعقوب السكاكي: مفتاح العلوم، تح نعيم زرزور، دار الكتب العلمية / بيروت /، ط1، 1983، ص 436.

أما التعريف عند هيلموت فيلبر فهو صيغة لفظية تصف مفهوما ما، بوساطة مفاهيم أخرى ذات علاقة مميزة عن غيره من المفاهيم التي تقع في مجاله و تحدد موقعه من المنظومة المفاهيمية<sup>1</sup>.

من هنا يتضح أنه لا بد عند التعامل مع المصطلحات من التفريق بين التعريف المصطلحي و التعريف اللغوي العام، حيث يحدد المصطلح انطلاقا من المفهوم و ليس من المعنى العام، أي البدء بتعيين المفهوم لتسمية مصطلح ما.

## 2-2- تحديد أولى لمفهوم كلمة "صوت"

الصوت لغة هو « الجرس... و الجمع أصوات. و قد صات يَصُوت و يصاتُ صَوْتًا، وأصات، و صَوَّتَ به : كلُّه نادى. و يقال : صَوَّتَ يَصُوتُ تَصْوِيتًا، فهو مُصَوِّتٌ، و ذلك إذا صَوَّتَ بإنسان فدعاه. و يقال : صات يَصُوتُ صَوْتًا، فهو صائت، معناه صائح. قال ابن السكيت : الصوت صوت الإنسان و غيره»<sup>2</sup>.

أما الصوت في الاستعمال الاصطلاحي فهو اهتزازات محسوسة في موجات الهواء تنطلق من جهة الصوت و تستقر في السمع بحسب درجة تذبذبها ؛ حيث لم يغفل العرب الحديث عن الصوت من حيث دلالاته الاصطلاحية بل اهتموا به و حددوا طبيعته الفيزيائية فقد قال إخوان الصفا في الجزء الأول من رسائلهم : «الأصوات هي قرع يحدث في الهواء من تصادم الأجرام»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب و التغريب.

<sup>2</sup> - ابن منظور: لسان العرب باب الصاد مادة (صوت) ص 38 متاح على الشبكة <http://www.almeshkat.net/books.open.php>

<sup>3</sup> - إخوان الصفاء: رسائل إخوان الصفاء و خلان الوفاء، دار صادر، دار بيروت للطباعة و النشر، 1957، ج1، ص 189.

و يبدو أن إخوان الصفا يقصدون بالصوت في كلامهم السابق الأثر الحسي الذي يدركه السامع عند اصطدام جسم بآخر أو عند انفصال جسم عن جسم آخر حيث يدخل هذا ضمن مجال الدراسة الفيزيائية للصوت.

إن هذا التحديد الفيزيائي للصوت والذي استفاض فيه إخوان الصفا كثفه النحويون مهتمين بالصوت باعتباره مشكلاً للحرف؛ وهنا ميّز علماء العربية القدماء في مصنفاتهم بين ثلاثة مصطلحات هي: الصوت و النفس و الحرف. قال سيبويه في معرض حديثه عن الحروف و صفاتها: « فالمجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه، و منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد و يجري الصوت »<sup>1</sup>. و يقول أيضا: « أما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه، و أنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، و لو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. و من الحروف الشديدة و هو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه »<sup>2</sup>

إن الذي نستشفه من خلال هذا البسط المبدئي أن سيبويه استخدم المصطلحات الثلاثة لتوضيح العملية النطقية الفيزيولوجية للصوت؛ فوظف مصطلح النفس للإشارة إلى الهواء الصاعد من الرئتين و الذي لا يحمل أية ذبذبة صوتية. أما مصطلح الصوت فلقد استخدمه للدلالة على الذبذبات الصوتية التي تصاحب النفس في أثناء مروره من الحنجرة حتى وصوله إلى مخارج الحروف و هناك يتشكل صوت الحرف وفقا لطبيعة المخرج. و بالتالي فالنفس مصطلح يشار به إلى عملية النطق بالأصوات المهموسة، أما الصوت فهو مصطلح استخدمه سيبويه للدلالة على المجهور من الحروف؛ و كأن سيبويه أحس حين ميز بين النفس و الصوت أن مصدر النفس هو الهواء الخارج من الرئتين دون تحريك للأوتار الصوتية و أن سبب الصوت هو الهواء الخارج من الرئتين مع ذبذبة الأوتار الصوتية.

<sup>1</sup> - سيبويه ( أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب/

بيروت /، ط3، 1983، ج4، ص 434

<sup>2</sup> - المصدر نفسه 4 / 434



والملاحظ أن سيبويه قد اقترب في استخدامه لمصطلح الصوت من تحديد الدراسات الصوتية الحديثة لهذا المصطلح؛ فالصوت في اصطلاح تمام حسان هو الأثر الحسي الناتج عن احتكاك الهواء بأعضاء جهاز النطق فيقول: «الصوت عملية حركية يقوم بها الجهاز النطقي و تصحبها آثار سمعية معينة تأتي من تحريك الهواء فيما بين مصدر إرسال الصوت، وهو الجهاز النطقي، ومركز استقباله وهو الأذن»<sup>1</sup>. حيث يقصد بالصوت هنا الصوت اللغوي الذي يصدر طواعية عن جهاز النطق وتقبله أذن السامع. وهذه العملية أدركها علماء البصرة ولتفسيرها وضعوا مصطلحات وسمت النظام الصوتي للغة العربية و جسدت مخزوننا مصطلحيا صار مع مرور الزمن دليلا على إبداعاتهم الفكرية

## 2-3/ تحديد أولي لمفهوم (خو)

النحو لغة هو القصد والطريق قال أبو البقاء العكبري (538-616 هـ) «اعلم أن النحو في الأصل مصدر (نحا ينحو) إذا قصد»<sup>2</sup> وللنحو معانٍ أخرى فيكون بمعنى القصد وبمعنى البيان وبمعنى الجانب وبمعنى المقدار وبمعنى المثل وبمعنى النوع وبمعنى البعض وبمعنى قريب ويجمع بعضها هذا القول الذي أورده الفاكهي (899 هـ - 972 هـ) في شرح الحدود النحوية<sup>3</sup>:

نَحْوًا نَحْوَ دَارِكَ يَا حَبِيبِي لَقِينَا نَحْوَ أَلْفٍ مِنْ رَقِيبٍ

<sup>1</sup> - تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها، دار الكتب/ القاهرة /، ط3، 1998، ص 66

<sup>2</sup> - أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح غازي مختار طليمات، دار الفكر العربي المعاصر بيروت لبنان / دار الفكر/ دمشق سوريا / ط1، 1995، ج1، ص 40

<sup>3</sup> - الفاكهي (جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد): شرح الحدود النحوية، تح محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع/ بيروت - لبنان /، ط1، 1996، ص 44.

وَجَدْنَا هُمْ جِياعًا نَحْوَ كَلْبٍ تَمَنُّوا مِنْكَ نَحْوًا مِنْ شَرِيبٍ<sup>1</sup>

أما النحو الاصطلاحي فهو « علم استخراج المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»<sup>2</sup>. والظاهر أن النحو -اصطلاحًا- منقول من النحو بمعنى القصد. فلقد قال ابن فارس (ت395هـ): «النون و الحاء و الواو كلمة تدل على قصد و نحوت نحوه و لذلك سمي نحو الكلام، لأنه يقصد أصول الكلام، فيتكلم على حسب ما كان العرب تتكلم به»<sup>3</sup> فالنحو إذن بمعنى المنحو أي المقصود وخص به هذا العلم من باب إطلاق المصدر على اسم المفعول.

ولا نعرف على وجه اليقين من أول من أطلق هذه اللفظة بمفهومها الاصطلاحي؛ فليس من اليسير الالتهاد إلى الزمن الذي ظهر فيه هذا المصطلح وهو الذي عرف ناضجاً في أواخر القرن الثاني للهجرة. إلا أن كتب التراجم ترجع التسمية إلى زمن علي بن أبي طالب إذ روي أن أبا الأسود الدؤلي قال "أنحوا هذا النحو" أي اقصدوه<sup>4</sup>

فيكون هذا المعنى مأخوذاً من المعنى اللغوي للنحو الذي هو بمعنى القصد. ويرى بعض الباحثين المحدثين أن التسمية جاءت من استخدام كلمة (نحو) ليُدلَّ بها على طريقة العربية في عبارة ما «كأن يقال مثلاً: العرب تنحو في هذا كذا، ونحو العرب

<sup>1</sup> - تضمن البيتان من معاني النحو لغة (القصد في : نحونا) و (الجهة في : نحو دارك) و (المقدار في : نحو ألف) و (المثل في : نحو كلب) و (البعث في : نحواً من شريب).

<sup>2</sup> - ابن السراج (أبو بكر محمد): الأصول في النحو، تح عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة/ بيروت /، ط3، 1988، ج1، ص35.

<sup>3</sup> - ابن فارس (أبو الحسن أحمد): معجم مقاييس اللغة، مادة (نحو)، ج5، ص310، متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/>

<sup>4</sup> - الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس/ بيروت /، ط3، 1979، ص89.

في هذا كذا، أو يسأل: كيف تنحو العرب في هذا؟ أو من قولهم: فلان ينحو في كلامه نحو العرب. فانتقل المعنى المعجمي إلى المعنى الاصطلاحي»<sup>1</sup>.

والملاحظ بعد التنقيب والاستقراء أن تسمية هذا العلم بالنحو استقرت من حيث استعمالها الاصطلاحي عند النحويين حين استوى هذا العلم على يد علماء البصرة في القرن الثاني الهجري يقول الشيخ الطنطاوي: « اسم العلم من وضع أهله ومصطلحهم لمقتضى الملابسات في نظرهم»<sup>2</sup>.

ويمكن الإشارة إلى أن الكتاب لسيبويه قد ورد فيه هذا المصطلح في أكثر من موضع وهو يعكس طبيعة الإسهامات كما تلقفها عن حذاق النحو ومباحثه من علماء عصره، ويفصح في شقه التطبيقي عن الحضور الخليلي وعن جهود الطلائع الأولى في البحث النحوي مما كان له دور أساسي في الكشف عن المنظومة المصطلحية المؤسسة لعلم النحو.

ولا شك أن تحديد المصطلح يعتبر شرطا أساسيا لتطور العلم و تقدمه. لهذا اعتنى البصريون في دراساتهم اللغوية بالمصطلح و حددوا طبيعة تلك المعرفة بمسميات يمكن اعتبارها النواة الأولى للمصطلحات اللسانية في خامة الفكر العربي و كأنهم أدركوا أن مفتاح العلوم مصطلحاتها.

إن هذه الحقيقة التي تنبه إليها النحويون العرب نجد المحدثين قد أكدوا على أهميتها؛ فالمصطلح في نظرهم يحفظ ثمار الفكر و هو الذي يسجل الابتكارات لأن المصطلحات هي القوالب التي تصلح لاحتواء الفكر.

---

<sup>1</sup> - عبد الله بن حمد الخثران: مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية /، 1993، ص 64.

<sup>2</sup> - الشيخ محمد الطنطاوي: نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، تعليق عبد العظيم الشناوي و محمد عبد الرحمان كردي، ط2، 1969، ص 24.

و نظرا لهذه لأهمية أنشأ المحدثون علما يعنى بالدراسة المصطلحية. و ما دام موضوع البحث ينحصر في دائرة المصطلح التراثي استلزمت منهجية البحث الإمام بهذا العلم و بتأسيسه النظري.

### 3. التأسيس النظري لعلم المصطلح

إن الاهتمام بالمصطلح أدى إلى نشوء دراسات في مجال البحث المصطلحي و هي تندرج ضمن ما أطلق عليه " علم المصطلح " أو " المصطلحية " ؛ و هو علم لساني حديث العهد أدت إليه النظرة المعمقة في المصطلحات المولدة من أجل الحديث عن كل ما هو جديد من المفاهيم في شتى العلوم والميادين المختلفة. و قد حظي هذا المبحث باهتمام بالغ من قبل اللسانيين و المختصين حيث عالجوا أسسه النظرية و التطبيقية و العلاقات التي تربطه بالعلوم و المباحث الأخرى. ذلك أن " علم المصطلح " هو العلم الذي يبحث في الطرق العامة المؤدية إلى خلق اللغة العلمية و التقنية و بالتالي فهو يقتصر على دراسة العلاقة بين المفاهيم العلمية و المصطلحات اللغوية المتعلقة بحقل واحد من حقول المعرفة يقول " ألان ري " (Alain Rey): « علم المصطلح هو دراسة منظمة ( étude systématique ) للمصطلحات التي تشير إلى المفاهيم أو التصورات و هي العناصر الأساسية التي تميز هذه الدراسة »<sup>1</sup>.

و مما يلاحظ في هذا المجال أن جل الباحثين ارجعوا تشكيل هذا العلم إلى الغرب في نهاية القرن الثامن عشر نتيجة الاهتمام المتزايد بقضية المصطلحات إثر التقدم العلمي الذي ميز الدول الأوروبية. حيث تتبع " توفيق الزيدي " ظهور هذا المصطلح عند الغربيين و أشار إلى أن أول استخدامه في أوروبا كان في القرن الثامن عشر و كعادة الغربيين في التأريخ لألفاظهم و مصطلحاتهم درسوا تاريخية هذا المصطلح في ثقافتهم في مختلف مدلولاته، بداية من استعماله الأول في القرن الثامن عشر لدى

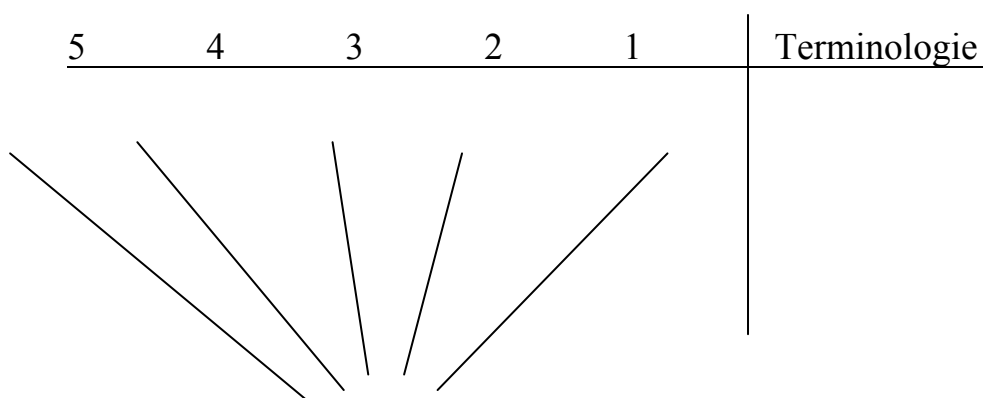
<sup>1</sup> - Alain Rey : la terminologie noms et notions, que sais – je ? presses universitaires de France / paris / , 1 ère édition , 1979 , p 8 .

( Christian Gottfried Schuly ) فظهوره بفرنسا سنة 1801 لدى ( Sébastien Mercier ) ثم استعماله العلمي بانجلترا سنة 1837 لدى ( William Whewell )<sup>1</sup>؛ كما يعد العالم الألماني "أوجن فوستر" ( Eugen Wuster ) ( 1898 – 1977 ) مَعْلَمًا مهما في التطور النظري و العلمي لعلم المصطلح ، إذ وضع الركيزة الأساسية التي انبنت عليها النظرية العامة في المصطلحية.

وما دنا بصدد البحث المصطلحي علينا أن ندقق النظر في مصطلحات متعددة تكرر تواردها في الدراسات المصطلحية الحديثة و وضعت كمقابلات ترجمة للمصطلح الفرنسي

( La Terminologie ) و هي : { علم المصطلح - المصطلحية - علم المصطلحات - علم المصطلحية - 1

لاصطلاحية على النحو الذي يوضحه الشكل الآتي :



<sup>1</sup> - تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية ص 179 .

من خلال تتبع هذا اللفظ في الكتب العربية الحديثة نلمس تباينا في وضع المعادل العربي لهذا المصطلح حيث ترجمه " علي القاسمي " إلى : [ مصطلحية - علم المصطلحات - علم المصطلح ] فيقول : «تبحث المصطلحية في المصطلحات اللغوية والعلاقات القائمة بينها، و وسائل وضعها، وأنظمة تمثيلها في بنية علم من العلوم»<sup>1</sup> ويقول في موضع تال : « و بهذا المعنى يكون علم المصطلحات فرعاً خاصاً من فروع علم الألفاظ أو المفردات (Lexicology) و علم تطور دلالات الألفاظ (Semasiology)»<sup>2</sup>، فضلا عن استخدامه " علم المصطلح " كعنوان لكتابه. أما " محمد حلمي هليل " فانه قد ترجم اللفظ إلى " علم المصطلحية "؛ فبعد أن أشار إلى الجهود التي بذلت في النمسا و تشيكوسلوفاكيا و ألمانيا و الاتحاد السوفيتي لإرساء هذا العلم والتي أدت إلى تشكيل و خلق مدارس في البحث المصطلحي قال : « و أصبح البحث في المصطلحات الفنية و نقل المعرفة و المهارات التقنية من لغة لأخرى يشكل علماً جديداً يطلق عليه علم المصطلحية»<sup>3</sup>.

هذا لاشك دليل على مدى الاضطراب و الاختلاف و عدم الاستقرار في مجال ترجمة الدخيل من المصطلحات الأجنبية، حيث انسحب الأمر على لفظة ( Terminologie ) في حد ذاتها و هي تعتبر أنموذجاً حياً لما هو عليه الوضع الراهن في ميدان الترجمة؛ فهذا " توفيق الزيدي " يطلق على هذا العلم الجديد اسم " اصطلاحية " أما " المصطلحية " فقد انبثقت - حسب رأيه - عن " الاصطلاحية "؛ و عليه فالاصطلاحية و المصطلحية شيان مختلفان لكل منهما مجالته و رجالته يقول : «غدت مسألة المصطلح عند الغرب موضوع علم مستقل هو الاصطلاحية La terminologie»<sup>4</sup>، و يقول في موضع آخر : « عن الاصطلاحية كان عملها الوليد المصطلحية

<sup>1</sup> - علي القاسمي : مقدمة في علم المصطلح، مكتبة النهضة المصرية / القاهرة /، ط2، 1987، ص 18.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه، ص 19 .

<sup>3</sup> - محمد حلمي هليل : أسس المصطلحية ص 290 .

<sup>4</sup> - تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية ص 179

La terminographie التي تعنى بالجانب التطبيقي، و كان واضح هذه التسمية الفرنسي Alain Rey، فان عنت الاصطلاحية بالجانب النظري و بمسألة الاصطلاح عامة فان المصطلحية عنت بالمصطلحات جمعا و دراسة و نشر، و إن تكامل العلمان فمعالجتهما من اختصاص الاصطلاحيين Les terminographes و المصطلحيين « les terminologues »<sup>1</sup>

إن أساس هذه التفرقة التي وضحاها " توفيق الزيدي " من خلال مفهومي / اصطلاحية و مصطلحية / نجد " عبد السلام المسدي " - من قبل - قد دقق النظر فيها من خلال استخدامه لمفهومين اثنين هما: {علم المصطلح و المصطلحية} حيث قابل مصطلحية ب(Terminologie) و علم المصطلح ب (Néologie) مبينا أن " المصطلحية " علم يعنى بحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كل فرع معرفي فهو لذلك علم تصنيفي تقريرى يعتمد الوصف و الإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي. أما " علم المصطلح " فهو تنظيري في الأساس، تطبيقي في الاستثمار و هو « توأم لاحق للمصطلحية بحيث يقوم منها مقام المنظر الأصولي الضابط لقواعد النشأة و الصيرورة »<sup>2</sup> و هكذا فبين علم المصطلح و مصطلحية العلم فرق؛ فنحن - حسب رأيه - نضع المصطلح ثم نبتكر علم وضع المصطلح مثلما نضع القاموس ثم نبتكر علم وضع القاموس، و الإنسان منذ القدم علم اللغة قبل أن يضع للغة علما<sup>3</sup>.

أما " فاضل ثامر " فانه يجعل " علم المصطلح " أو " المصطلحية " مترادفين فيقول: « علم المصطلح أو المصطلحية Terminology علم قديم جديد هدفه البحث في العلاقة بين المفاهيم العلمية و المصطلحات اللغوية التي تعبر عنها »<sup>4</sup>. أما المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات فان مؤلفيه يفضلون استخدام المقابل العربي "

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ص 179 و 180 .

<sup>2</sup> - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ص 22 .

<sup>3</sup> - المرجع نفسه ص 22 .

<sup>4</sup> - اللغة الثانية في إشكالية المنهج و النظرية و المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، ص 171 .

مصطلحية "أو" علم المصطلحات<sup>1</sup> وهو اللفظ الذي استخدمه أيضا "مبارك مبارك في "معجم المصطلحات الألسنية<sup>2</sup>؛ بينما يستخدم "محمد الديدراوي" المعادل الترجمي "مصطلحيات" موضحا دورها في التمكين من التواصل المتخصص باعتبارها الدراسة الميدانية لتسمية المفاهيم المنتمية إلى ميادين مختصة فيقول:

«المصطلحيات تبحث عن تسمية أو تسميات لمفهوم ما منتقلة من المعنى إلى المبني وغالبا ما تشمل المصطلحات المتخصصة»<sup>3</sup>.

إن هذا التعدد المصطلحي - لا شك - دليل على عدم الاستقرار في مجال المصطلح العلمي وهو إشارة إلى ما تعرض له المصطلح من فوضى في نقله من لغة مصدر (La langue source) وهي لغة الدخل (input) إلى لغة هدف (La langue cible) وهي لغة الخرج (output) بالإضافة إلى عدم توحيد عند الباحثين؛ والسبب راجع - فيما يبدو - لفاسي الفهري إلى «غياب تمثيل نظري للقضية المصطلحية، وإلى عفوية المنهجيات المقترحة لضبط الاصطلاح»<sup>4</sup>.

وفي رأيي فهذه الأزمة المصطلحية إنما ترجع - في الواقع - إلى عملية ترجمة المصطلح ومحاولة إيجاد اسم لم ينتج الفكر الهدف، ذلك أن الترجمة هي تعبير عن المفهوم الخاص بواسطة دال ثان يعمل في نظام لغوي مختلف؛ أي أنها - كما يقول السعيد خضراوي: «محاولة إيجاد مصطلح لمصطلح وبعبارة أدق فهي

<sup>1</sup> - الحاج صالح، فاسي الفهري وآخرون: المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات (انجليزي - فرنسي - عربي)، مطبعة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم / تونس /، دط، 1989، ص 144.

<sup>2</sup> - مبارك مبارك: معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني / بيروت / ط 1، 1995، ص 288.

<sup>3</sup> - محمد الديدراوي: الترجمة والتواصل دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح و دور المترجم، المركز الثقافي العربي / الدار البيضاء - المغرب /، ط 1، 2000، ص 48.

<sup>4</sup> - عبد القادر الفاسي الفهري: اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات / بيروت - باريس /، ط 1، 1986، ص 395.



مصطلح داخل مصطلح»<sup>1</sup>. لهذا اعترفت منظمة الأمم المتحدة للتربية و العلوم الثقافية (اليونسكو) بضرورة التوحيد المصطلحي داخل منظومة الأمم المتحدة و دعا مكتب تنسيق التعريب في العالم العربي بالرباط إلى وضع مبادئ من أجل التوحيد حتى يكون المصطلح المختار أو المترجم موحدًا و صالحًا لرواجه و استدامته يقول "فاسي الفهري": «إن التجربة أثبتت أن الممارسة العفوية لا تكفي، و أن توليد و توالد المفردات يخضع لمبادئ و قيود نظرية و منهجية من شأنها أن تكون علما مستقلا هو المصطلحية»<sup>2</sup>؛ حيث تتضمن وظيفة هذا العلم في البحث و التحري لاستخراج قوائم المصطلحات كما تمكننا من التعرف على معاني هذه المصطلحات.

من هذا المنطلق نلاحظ نوعا من التقارب و التعاون بين اللسانيات و المصطلحية و اليوم تعد اللغة و المصطلحية من حقول البحث المعترف بها في مجال اللسانيات التطبيقية حيث تغدو المصطلحية بحثا باللغة في لغة البحث في اللغة على حد تعبير " عبد السلام المسدي"<sup>3</sup>؛ على هذا الأساس حظي هذا المبحث باهتمام بالغ من قبل اللسانيين و المختصين فعالجوا أسسه النظرية و التطبيقية و العلاقات التي تربطه بالعلوم الأخرى و بخاصة التوليد ( Etymologie ) و المعجمية ( Lexicologie )، حيث اعتبر بعضهم المصطلحية امتدادا و استمرارا لعلم المعجم و فرعا من فروعها و اعتبرها بعضهم الآخر علما منفصلا عن المعجمية؛ و من هؤلاء نذكر "ابراهيم بن مراد" (من جمعية المعجمية التونسية) الذي يعتبر المصطلحية فرعا من علم المعجم و الذي سماه "بالمعجمية المختصة"، على اعتبار أن علم المعجم يضم قسمين رئيسيين هما: "المعجمية العامة" و ينصب اهتمامها أساسا على ألفاظ اللغة العامة، ثم "المعجمية المختصة" و قوامها المصطلحات المختصة بكل مجال معرفي معين. فالمعجمية العامة

<sup>1</sup> - السعيد خضراوي: الترجمة و المصطلح، مجلة المترجم، / جامعة وهران - السانية /، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول استراتيجية الترجمة، العدد 02، جويليه - سبتمبر 2001، ص 55.

<sup>2</sup> - اللسانيات و اللغة العربية، ص 395.

<sup>3</sup> - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 23.

تبحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع مصادر و مستويات مختلفة. أما المعجمية المختصة فتبحث في المصطلحات من حيث مكوناتها و مفاهيمها و مناهج توليدها<sup>1</sup>.

أما " الفاسي الفهري " فانه يفرق بين " المعجم العام " و " المعجم القطاعي " ذاهبا إلى أن المصطلحية إنما هي معجم قطاعي يسهم في تشييد بنائه أهل الاختصاص في قطاع معرفي معين؛ و المعجم القطاعي في علاقة دائمة مع المعجم العام إذ يغرف الأول من الثاني ليختص ويستقل بعدد من المفردات<sup>2</sup>؛ و بموجب ذلك تمثلت عملية الصوغ الاصطلاحي بجلب اللفظ من الرصيد المشترك ( العام ) إلى الرصيد المختص. و الوحدة المعجمية على هذا الأساس إما أن تكون عامة فتكون بذلك لفظا لغويا عاما و تنتمي إلى الرصيد المشترك، و إما أن تكون مختصة فتكون مصطلحا له خصائص تميزه عن اللفظ اللغوي العام و بالتالي تنتمي إلى الرصيد المختص؛ و عليه فالمعجمية « تتناول الجزء من المعجم الذي يتشارك فيه متكلمو لغة ما من غير التمييز بين التخصصات فهي تنتقل من المبني إلى المعنى و الهدف المتوخى منها هو إتاحة أداة مرجعية صالحة لكل الاستعمالات الاعتيادية للغة<sup>3</sup> و هي بذلك يمكن عدّها « العملية التي تتضمن إعداد قوائم الكلمات و تقديمها باعتبارها مادة معجمية<sup>4</sup> ». أما المصطلحية فهي تبحث عن تسمية أو تسميات لمفهوم ما و هي تتصل باللغة المتخصصة على النحو الذي يوضحه المخطط الآتي<sup>5</sup>:

<sup>1</sup> - إبراهيم بن مراد : المعجمية و علم المعجم، مجلة المعجمية / تونس /، العدد 08، 1992، ص 6 .

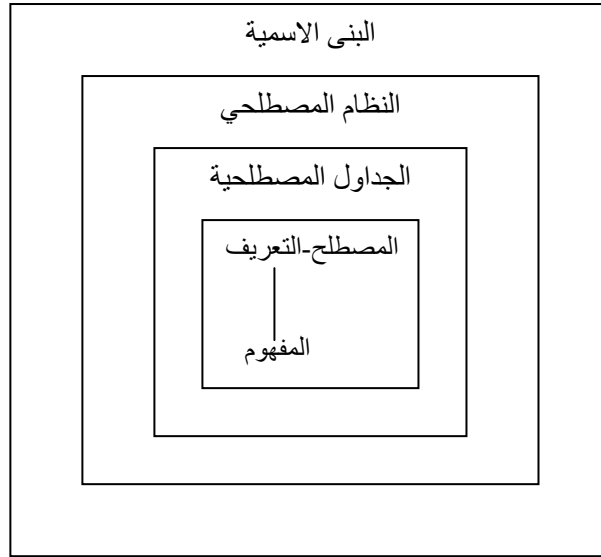
<sup>2</sup> - اللسانيات و اللغة العربية، ص 396 و 397 .

<sup>3</sup> - محمد الديدواوي : الترجمة و التواصل، ص 48 .

<sup>4</sup> - إبراهيم فتححي : معجم المصطلحات الأدبية، المؤسسة العربية للناشرين المتحددين / تونس /، ط 1، 1986، ص 89 .

<sup>5</sup> - ينظر تأسيس القضية الاصطلاحية، ص 79 .

النظام المعجمي



من هذا المنظور يرى " عبد السلام المسدي " أن « مهمة المعجمية هي دراسة الحقول المعجمية و الخصائص العامة للوحدات المكونة لجداولها. ومهمة علم المصطلح هي دراسة جداول خاصة من هذا النظام العام أي الجداول الاسمية باعتبارها أنظمة مهيكله و دالة على أنظمة من المفاهيم الخاصة...»<sup>1</sup>؛ و معنى ذلك أن العلاقة بين المعجمية و المصطلحية علاقة ذات حدين :

أولاً: تتحول الوحدات المعجمية المنتمية إلى رصيد مشترك إلى مصطلحات ذات تعريف و تركيب دقيقين.

ثانياً: يستخدم العمل المصطلحي هذه الوحدات نفسها لأغراضه أي أن النظام المصطلح يتخذ قاعدته من بنية النظام المعجمي محولاً إياه إلى منظومة حقيقية للتصورات.

من هنا يذهب " الفاسي الفهري " إلى ضرورة التقريب بين اللغة العامة أو المعجم العام و بين اللغة المختصة أو المعجم القطاعي الاصطلاحي حتى لا يتعد التواضع عن الاصطلاح و حتى يظل الذهاب و الإياب بين المعجم العام والمختص

<sup>1</sup> - تأسيس القضية الاصطلاحية ص 78.

قائما و فاعلا<sup>1</sup>، فمن خصائص المعجم أنه متأسس على شيئين لهما امتداد في الواقع :  
الدال – المدلول، وأهم ما يميز هذه الثنائية هو عدم الاستقرار لأنها قد تتحول عن  
مدلولها الأصلي وهذا التحول هو أساس تولد المصطلحات الجديدة وهو توليد  
اصطناعي مقصود يتعلق بالقيمة الدلالية الجديدة لبعض الوحدات المعجمية التي  
تسمح بظهورها في سياقات جديدة لم توضع فيها سابقا.  
تأسيسا على ما تقدم يعرف " عز الدين البوشيخي " المصطلح فيقول : « هو كل  
كلمة تتميز بانتمائها إلى معجم خاص و باستعمالها من قبل المختصين في ميدان معرفي  
معين»<sup>2</sup>.

---

<sup>1</sup> – الفاسي الفهري : المقارنة و التخطيط في البحث اللساني العربي، منشورات كلية الآداب / الرباط  
، ط 1، 1998، ص 137 و 138.

<sup>2</sup> – عز الدين البوشيخي : قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة ص 31 .

## 4/ عملية تحول الكلمة إلى موقع الوحدة المصطلحية

المصطلح وحدة معجمية انتقلت من وضع الكلمة إلى وضع المصطلح و انتقلت تبعا لذلك من المعجم العام إلى المعجم الخاص ؛ إذ المصطلح في الأصل هو كلمة تفقد تدريجيا انتماءها إلى معجم اللغة العام مرسخة انتماءها الجديد إلى معجم خاص بقطاع معرفي معين، تكتسب فيه مدلولاً جديداً غير مدلولها الأصلي ؛ حيث يقوم المفهوم في هذا المجال بدور المدلول في درجة الاصطلاح الثانية. يوضح " عبد السلام المسدي " ذلك فيقول : « إذا كان اللفظ الأدائي في اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح في صلب الاصطلاح »<sup>1</sup>. و يقول في موضع آخر : « وإذا كانت الألفاظ المتداولة في رصيد اللغة صورة للمواضعة الجماعية فإن المصطلح العلمي في سياق نفس النظام اللغوي يصبح مواضعة مضاعفة إذ يتحول إلى اصطلاح داخل الاصطلاح »<sup>2</sup>. و هنا يكمن جوهر الخلاف بين اللغة الاصطلاحية و اللغة العادية، اللغة الخاصة و اللغة العامة، حيث يتم تأسيس الأولى بشكل مضاعف انطلاقاً من الثانية، مما يكسبها صرامة و دقة تتناسبان و طبيعة المهام العلمية المنوطة بها.

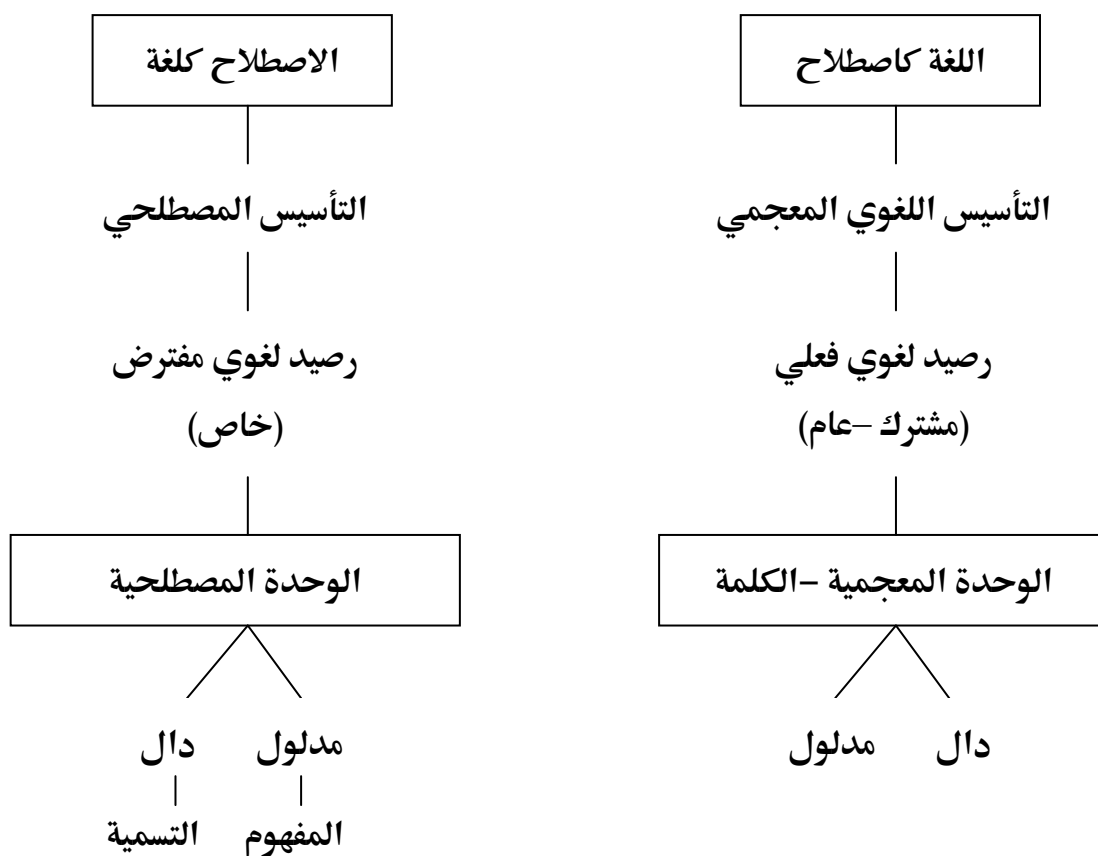
فالمصطلح بهذا المعنى نظام إبلاغي موزع في ثنايا النظام التواصلية الأول وهو، من هذا المنظور، يمثل عنصراً في المنظومة المصطلحية ليؤدي ثمرة العقل للمادة اللغوية. و حتى يتسنى لهذه اللغة الاصطلاحية القيام بوظائفها العلمية، لابد من توافر شرطين أساسيين هما:

- أولهما: تمثيل كل مفهوم بمصطلح مستقل.
- ثانيهما: عدم تمثيل المفهوم الواحد بأكثر من مصطلح واحد

<sup>1</sup> - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، ص 13 .

<sup>2</sup> - المصطلح النقدي، ص 14 .

و بناء على ذلك يتمتع المصطلح بأحادية العلاقة القائمة بينه باعتباره دالا وبين المدلول الدال بدوره على المفهوم، و كلما تدنى احترام أحادية العلاقة بين المفهوم والمصطلح تراجعت مصطلحيته و قل تمييزه عن الكلمة حتى و إن بقي الدال واحدا؛ ويمكن أن نلخص عملية تحول الكلمة إلى موقع الوحدة المصطلحية كالآتي:



يتضح مما تقدم أن الوحدة المعجمية هي محور الرصيد اللغوي الفعلي (المعجم العام - المشترك) و هي تخضع للتأسيس اللغوي المعجمي وتدرس ابتداء من الدال نحو المدلول؛ أما الوحدة المصطلحية فهي محور الرصيد اللغوي المفترض (الخاص) و هي تخضع للتأسيس المصطلحي و يهتم بدراستها انطلاقاً من المدلول نحو

البدال، حيث يعرف المدلول بالمفهوم ويعرف البديل بالتسمية<sup>1</sup> على اعتبار أن المصطلح هو مدخل للمفهوم الذي يمثل البنية التحتية أو العميقة للشيء المصطلح عليه. على هذا الأساس جاز تولد المفهوم العلمي في ذهن صاحبه قبل أن يتجلى اللفظ المناسب فيعمد إلى صياغته عن طريق وسائل التجريد الاصطلاحي؛ إذ يتلخص الصوغ المصطلحي في جلب اللفظ من الرصيد الفعلي المشترك إلى الرصيد الاصطلاحي المفترض وذلك بإضفاء معنى محدد على هذا اللفظ يطابق مفهوماً أو تصوراً معيناً في إطار حقل موضوعي خاص، فيكتسب اللفظ وضع المصطلح وخصائصه ويغدو جزءاً من المنظومة المصطلحية.

هكذا تنشأ الوحدة المصطلحية بفعل انزياح البديل المعجمي عن مدلوله وتوظيفه للدلالة على مدلول اصطلاحي خاص. إلا أن سمة الاعتباط الاقتراني تنعكس على كلمات اللغة كما تنعكس على رصيدها الاصطلاحي؛ ذلك أن المصطلح شأنه شأن كل الحدود الوضعية يؤول إلى طبيعة اعتباطية ( Arbitraire ) وهذا ما يفضي بنا إلى القول إن معيار الاعتباط الذي هو مرآة العرفية هو النموذج الأوفى للجهاز الإبلاغي معجمياً كان أم اصطلاحياً. ففي لسانيات "فردينان دوسوسير" العلاقة بين البديل والمدلول اعتباطية لأنها غير معللة وتخضع لمبدأ الاصطلاح والاتفاق الجماعي، وهو طرح له أهميته في مجال البحث المصطلحي؛ ولعل القدرة على صوغ العلماء للمصطلحات إنما نبعت من معرفتهم بأن العلاقة بين الاسم والمسمى هي علاقة اعتباطية غير لازمة. يقول "حمزة قبلان المزييني": « فلهذا الوعي باعتباطية العلاقة بين البديل والمدلول سهل عليهم تصور كون الانتقال من التسمية السابقة إلى التسمية الجديدة لا يزيد على أعمال الوسائل التي كانت سبباً في صوغ التسميات السابقة في

<sup>1</sup> - ينظر عمار ساسي: المصطلح في اللسان العربي بين آليات صناعته وأدوات ترجمته، المترجم، 2 / 2001، ص 67.

المقام الأول، كما يأتي نقل التسميات السابقة إلى مسميات جديدة من وعيهم بأن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة»<sup>1</sup>

رجوعاً إلى هذا الاعتبار الاقتراضي بين التسمية (الذال) و المفهوم (المدلول) فالمصطلح العلمي يمكن أن يتشكل من مورفيم حر واحد ( un morphème libre ) أو من عدة مورفيمات مستندا في الأساس على الطبيعة المرجعية لدلالة الأسماء ؛ حيث تتحدد مادة المصطلح في إطار الممارسة المعرفية داخل الجداول المعجمية الاسمية ؛ و بعبارة أخرى فالمدخل المصطلحية أغلبها يصاغ طبقاً لآلية التوليد الاسمي، وهذا التوليد الاسمي هو عماد الشحن الاصطلاحي غالباً و هو الذي يفجر المفهوم إلى مكوناته الدلالية.

اعتماداً على ما سبق ذكره تحدد خصائص الوحدة المصطلحية في ثلاثة عناصر رئيسية هي<sup>2</sup>:

- الوحدة المصطلحية هي علامة اسمية دالة بفعل اصطلاح من الدرجة الثانية
- الوحدة المصطلحية هي وحدة مفهومية في جدول مصطلحي.
- الوحدة المصطلحية هي وظيفة تصنيفية دالة على موقع المرجح في نظام استعماله و ميدان استغلاله ( الحقل المعرفي ).

في إطار هذا التحديد العام للوحدة المصطلحية و لكي تتضح لنا طبيعتها ينبغي لنا أن نميز بينها و بين الوحدة المعجمية ( الكلمة ) على النحو الآتي :

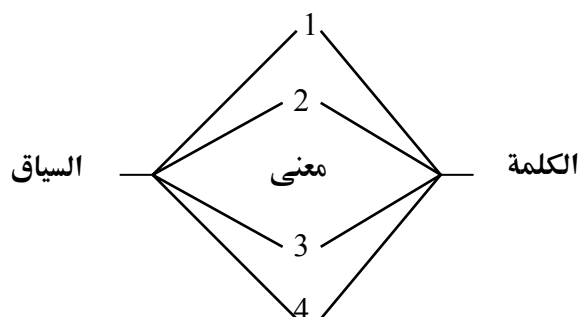
- تتسم الكلمة دلالياً بالتعدد حتى تلبى كل حاجات التواصل ؛ إذ أن العلاقة بين الكلمة و المعنى ليست أحادية ؛ فالكلمة الواحدة قد تتعدد معانيها، و المعنى الواحد قد تتعدد الألفاظ الدالة عليه، و يتحدد معناها في الاستعمال الفعلي انطلاقاً من حصيلة القرائن أو الأدلة السياقية، على اعتبار أن عماد الكلمة سياقها لأن :

<sup>1</sup> - حمزة قبلان المزيني : المشكل غير المشكل : قضية المصطلح العلمي، علامات ، المجلد 2، ج 8،

1993، ص 14 .

<sup>2</sup> - ينظر تأسيس القضية الاصطلاحية ص 84





أما المصطلح فإنه يتمتع بأحادية العلاقة القائمة بينه وبين المفهوم و تتمثل في دلالة المصطلح الواحد على مفهوم واحد فضلا عن تعيين مفهوم واحد بمصطلح واحد في حقل معرفي محدد حيث أن معناه هو المفهوم الذي يدل عليه هذا المصطلح، و تعتمد درجة وضوح معناه على دقة موضع المفهوم ضمن نظام المفاهيم و يمكن تمثيل هذه العلاقة كالآتي:

مصطلح — مفهوم / حقل معرفي

وعليه فتفرد المعنى يمثل في المصطلحية الوضع الأمثل للعلاقة بين المصطلح والمفهوم؛ إلا أنه قد يحدث تعدد دلالي حين يشير المصطلح إلى تصورين متمايزين لا ينتميان بالضرورة إلى نفس منظومة التصورات و هذا هو مرد اختلاف دلالات المصطلح الواحد باختلاف الاختصاصات و التصورات ؛ و معنى ذلك أن تعدد مفاهيم المصطلح الواحد مشروط بتعدد الحقول المعرفية التي تنتمي إليها هذه المفاهيم.

• تتحدد طبيعة المصطلح بطبيعة العلاقة المرجعية الجديدة التي تعرف الوحدة المصطلحية كاسم مشير إلى مفهوم خاص؛ و الاسم كلمة و لكن الدائرة العرفية للاصطلاح تشمل كل من يستخدمه من العلماء المختصين، أما الدائرة العرفية للكلمة فهي تنبع من استعمالها بمعانيها الموضوعية لها. و هكذا يصير المصطلح مركزيا بالنسبة لحقل مفهومي بينما كلمات اللغة تؤدي وظيفتها التعبيرية المعتادة ؛ و لكي تحول الكلمة إلى مصطلح لابد أن تكون قادرة بحدودها الدلالية السائدة على أن تحتوي

حدودا دلالية بديلة. و عليه فإن المصطلح يتميز عن الكلمة من حيث انتمائه إلى منظومة مصطلحية اكتسب في إطار تصورات نظرية دلالات مضبوطة أصبح محروما معها من حق الانزياح اللساني المباح للكلمات العادية حتى يؤدي مهامه الإجرائية العلمية. ومعنى هذا أن « ليس لوجود النظام المصطلحي معنى خارج الحقل الذي يولد الحاجات المصطلحية ويحددها »<sup>1</sup>. ذلك أن اللغة العلمية هي - أولا وقبل كل شيء - خطاب علمي، و هذا ما يؤسس قواعد الفصل بين النظام المصطلحي و الجهاز اللغوي.

• إن تحليل مضمون المصطلح يكشف عن درجة عالية من الدقة و البعد عن اللبس من جهة و الإيحاءات الوجدانية من جهة أخرى ؛ فمصطلحات العلوم تتمتع بمضامين محددة معينة، فلا تحتمل الترادف اللغوي و لا تعرف خاصية الاشتراك اللفظي داخل الحقل المعرفي الواحد، فكأنما - يقول " حسين يوسف خريوش " - « الاسم يصطبغ بالمفهوم الاصطلاحي الذي لا يلتبس بغيره و يستغني بنفسه عما سواه »<sup>2</sup>؛ ذلك أن المصطلح في الواقع لا ينفصل عن البحث العلمي الدقيق و العلم لا يقوم على العفوية و المزاجية الفردية؛ و بهذا المعنى فالعلم في نهاية الأمر مصطلحات تم اختيارها بدقة و موضوعية. و عملية الاختيار هذه هي عملية إبداعية يقوم بها المتخصص و هي تتسم ببعدها عن الاحتمالية. يقول " شوقي جلال محمد " : « المصطلح قرين و نتاج نشاط البحث العلمي، و المصطلح مفهوم و المفهوم لا يتحصل إلا من خلال و بفضل نشاط البحث العلمي و معايشة العلم، لأن المصطلح لغة أي فكر أو المفهوم و الذي هو

<sup>1</sup> - تأسيس القضية الاصطلاحية ص 97 .

<sup>2</sup> - حسين يوسف خريوش : التسمية ماهيتها و فلسفتها و خصائصها الدلالية، مطبعة جامعة اليرموك / الأردن /، دط، 1991، ص 26 .

الوجه الآخر للفعل الاجتماعي في وحدة وتكامل<sup>1</sup> و يقول في موضع آخر : «المصطلح لغة، و اللغة فكر و الفكر وجه تعبيرى للفعل الاجتماعى»<sup>2</sup>؛ إذ للمصطلح بعد آنى واقعى و هناك علاقة دائمة بينه و بين مستخدميه من جهة و الواقع الاجتماعى والثقافى من جهة أخرى. لهذا يجب على كل من أوقف نفسه للإسهام فى بناء اللغة العلمية أن يكون متخصصا و تكون لديه القدرة على اختيار أنسب الألفاظ حتى يكون بعيدا عن اللبس المؤدى إلى الاجتهاد و التأويل إذ المصطلح هو « الحد أو الخط المعين للحدود، فهو يمثل حقلا يمكن العمل فى نطاق حدوده ضمانا لعدم التشتت والضياع»<sup>3</sup>؛ و عليه فالمصطلح العلمى يطلق على حيز معين من الواقع و يخصه بمعنى، بحيث أن الاسم ينطبق فيه على مسمى واحد و لا ينطبق على سواه. و هذا المبدأ ينفي الاشتراك فى المعنى و الترادف. و قد حدد علماء المصطلح جملة من الشروط الواجب توافرها فى المصطلح المفضل، فذكروا أن المصطلحات المتفق عليها يجب أن تكون واضحة، دقيقة، سهلة النطق، و أن يشكل المصطلح الواحد منها جزءا من نظام مجموعة من المصطلحات، ترمز إلى مجموعة معينة مترابطة من المفاهيم.

على عماد هذه الحقيقة فإن توفيق المصطلح فى أدائه لمفهوم معين يوكل أمره إلى الاستعمال أولا ثم إلى مدى توافر شرطي الصحة و الملاءمة الاصطلاحيين ؛ أما شرط الصحة فيتمثل فى الضبط المفهومي للمصطلح أي القيام بالتعريفات المرجعية الضرورية، إذ المبتغى من العلوم معانيها. أما الملاءمة فتحصل بحيازة اللفظ المقترح للاصطلاح الاستساغة اللازمة. فصل "تمام حسان" القول فى هذين الشرطين فرأى أن خلق المصطلحات و اختيارها يخضع للاعتبارات الآتية :

• أن هذا الاصطلاح المستعمل لا يدل إلا على مدلول واحد.

<sup>1</sup> - شوقي جلال محمد : تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن فى الوطن العربى، ضمن الترجمة فى الوطن العربى، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت - لبنان /، ط1، فبراير 2000، ص 109 .

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ص 107 .

<sup>3</sup> - عز الدين إسماعيل : جدلية المصطلح الأدبى ص 112 .

- أن دلالاته عليه إنما هي بطريق الحقيقة العرفية لا المجاز و أن هذا عرف خاص.
  - أن هذه الدلالة جامعة مانعة لا تحتمل التوسع أو الحصر على نحو ما يحدث أحيانا في المفردات و الأساليب غير العلمية أي أن الدلالة لا بد أن تحدد قبل الاستعمال.
  - أن يكون لفظ الاصطلاح مختصرا حتى يسهل تداوله.
  - أن يكون منسجما قدر الطاقة مع طرق صياغة الكلمات في اللغة التي يستخدم فيها.
- ثم ينتهي إلى القول إن هذه الشروط اللازم توافرها في استخدام المصطلح العلمي رأينا العرب ينصون في تحديد كل مصطلح على المعنى الاصطلاحي الوحيد الذي يستخدم فيه كما يشيرون إلى المعنى اللغوي الذي لا يقصد من الاصطلاح.<sup>1</sup>

## 5/ آليات توليد المصطلح في اللغة العربية

إن الطريقة التي تتوالد بها المصطلحات لا تختلف كثيرا عن الطرائق المعروفة في اللغة العامة و التي تتوسلها في توالدها الذاتي ؛ فإذا حاولنا أن نتفحص الخطوط العريضة التي عولجت فيها قضايا إنتاج المصطلح في إطار البحث اللغوي، فإننا نلاحظ صياغته لا تختلف عن توليد الكلمات. يقول " عبد السلام المسدي " : « من أهم الآليات التي تفرزها اللغة لسد حاجات مستعملها عندما يواجهون المفاهيم المستحدثة آلية التوليد التي يصنفها علماء اللسان إلى توليد لفظي و توليد معنوي. و في كلتا الحالتين تنبثق دلالة تشق طريقها بين الحقول المترسخة في مصفوفة الخانات المخزونة لدى أهل تلك اللغة حتى تجد مستقرها بين زوايا المنظومة القاموسية »<sup>2</sup>.

هذا و يحسن بنا ابتداء أن نشير بإيجاز إلى أن التوليد هو تولد ألفاظ اللغة بعضها عن بعض و هو - على حد قول محمد غاليم - « يتعلق بإعطاء قيمة دلالية جديدة

<sup>1</sup> - تمام حسان : اللغة بين المعيارية و الوصفية، عالم الكتب / القاهرة / ، 2001، ص 155 .

<sup>2</sup> - المصطلح النقدي ص 113 .

لبعض الوحدات المعجمية تسمح لها بالظهور في سياقات جديدة لم تتحقق فيها من قبل»<sup>1</sup>.

أما مفهوم " المولد " عند القدماء من اللغويين، فقد اعتبروا كل لفظ جاء عن طريق اشتقاق أو تعريب أو تغيير في الدلالة و استعمله المولدون بعد عصر الاحتجاج من المولدات يقول "السيوطي" : « المولد هو ما أحدثه المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم»<sup>2</sup>؛ حيث تشير هذه التعريفات القديمة منها و الحديثة إلى أن التوليد لا يقوم على الارتجال و الخلق من العدم بل تتأسس الدلالة الاصطلاحية الخاصة على وسائل توليدية أساسية تنفرع لتكون مجرد وسائل لوضع المصطلحات العلمية و الحضارية ؛ و لقد قدم المحدثون الاشتقاق و المجاز و النحت و التعريب باعتبارها بدائل في وضع المصطلح ؛ إذ أن اللفظ المولد هو كل لفظ عربي أعطي مدلولاً جديداً عن طريق الاشتقاق أو المجاز أو نقل الدلالة.

أما الاشتقاق و المقصود به توليد وحدة غير موجودة انطلاقاً من وحدة موجودة، حيث جمع السيوطي في موسوعته اللغوية " المزهر في علوم اللغة " آراء طائفة من اللغويين العرب القدامى حول الاشتقاق و أورد تعريفات كثيرة منها أن «الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى و مادة أصلية وهيئة تركيب، ليبدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة»<sup>3</sup>

و هناك من المحدثين من فهم آلية الاشتقاق و من هؤلاء " صبحي الصالح " و"عبد السلام المسدي" ؛ فالاشتقاق عند "صبحي الصالح" هو « توليد لبعض الألفاظ

<sup>1</sup> - محمد غاليم : التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم، دار توبقال للنشر / الدار البيضاء - المغرب /، ط1، 1987، ص 35.

<sup>2</sup> - السيوطي (عبد الرحمن جلال الدين): المزهر في علوم اللغة و أنواعها، تح محمد أبو الفضل إبراهيم و آخرين، منشورات المكتبة العصرية / صيدا-بيروت /، 1987، ج1، ص 304

<sup>3</sup> - المزهر 1 / 346.

من بعض، و الرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها و يوحى بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحى بمعناها الخاص الجديد»<sup>1</sup>.

يتضح مما تقدم أن الاشتقاق هو تولد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد و هو وسيلة من وسائل التوسيع الدلالي يسمح بتوليد ألفاظ جديدة تعود إلى أصول ثلاثية الصوامت. و لعل شيئاً من هذا عبر عنه "عبد السلام المسدي" حين عرف الاشتقاق قائلاً: « هو هذا التقلب الصرفي المظهري في نطاق المادة الواحدة»<sup>2</sup>. وهو « في منطلقه تولد اصطلاحي ضمن الحقل الدلالي الواحد ثم يصبح مقطعاً عمودياً يخرق طبقات المادة المعجمية فيشق مدلولاتها و يؤلف منها أسراً مفهومية قد لا تعرف حداً في نمائها»<sup>3</sup>.

على هذا الأساس تتكل اللغة العربية في تكاثرها الجيني و تلقح المفاهيم على الحركة الانفجارية القائمة على آلية الاشتقاق، و معنى ذلك أن الاشتقاق يعتبر محركها التكاثري، حيث تتوافر القدرة التوليدية فيها عبر الطاقة الاشتقاقية عند كل اقتضاء اصطلاحي. و يقسم الصرفيون الاشتقاق إلى اشتقاق صغير تكون فيه جميع صيغه المشتقة متفقة في ترتيب الحروف الأصلية، وإلى اشتقاق كبير ( و يسمى قلباً ) يكون فيه بين الكلمة الأصلية و الكلمة المشتقة تناسب في اللفظ و المعنى دون ترتيب في الحروف الأصلية، و إلى اشتقاق أكبر ( و يسمى الإبدال ) و هو ظاهرة صوتية تعاملية تتمثل في انتزاع لفظ من لفظ مع اتفاقهما في المعنى و المخرج ؛ و ما يمكن أن نخلص إليه من هذا الطرح هو أن الاشتقاق الصغير هو النمط التوليدي و هو الأكثر إنتاجية و فاعلية في النمو المصطلحي.

أما المجاز و هو من أخصب الآليات التوليدية رجوعاً إلى فعاليتها في التوسيع الدلالي و هو يقوم على تحوير معنى كلمة مأخوذة من متن اللغة العربية و إكسابها دلالة

<sup>1</sup> - صبحي الصالح : دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين / بيروت /، ط 9، دت، ص 174

<sup>2</sup> - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ص 32 .

<sup>3</sup> - المرجع نفسه ص 32 .

جديدة غير دلالتها الأصلية دون مساس بنيتها الشكلية الدالة. يعرفه " السكاكي " فيقول : « هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها »<sup>1</sup>.

فالمجاز إذن هو استعمال اللفظ في غير ما وضع له و نقله من معناه الأصلي إلى معنى اصطلاحى فيغدو بذلك جزءاً من المنظومة الاصطلاحية. من هذا المنظور يرى " عبد السلام المسدي " أن موضوع المجاز قد ولج إلى صميم قضية وضع المصطلحات العلمية من حيث أن « مكنن المجاز استعداد اللغة لإنجاز تحولات دلالية بين أجزائها: يتحرك الدال فينزاح عن مدلوله ليلابس مدلولاً قائماً أو مستحدثاً، وهكذا يصبح المجاز جسر العبور تمتطيه الدوال بين الحقول المفهومية»<sup>2</sup>؛ إذ يتم التحول الدلالي - حسب رأيه - وفق الأنماط الآتية<sup>3</sup> :

• يتعامل المجاز مع التواتر فينتج النقل.

• يقترن النقل مع اللفظ الفنى فيوضع المصطلح، عندئذ يكون المجاز سبيل الرصيد اللغوي العام إلى الرصيد الخاص المعرفي الذي هو رصيد المصطلحات العلمية. أما التعريب وهو « نقل الكلمة من اللغة الأعجمية إلى اللغة العربية »<sup>4</sup>؛ ومما يلفت الانتباه أن علماء العرب القدامى أطلقوا مصطلح " المعرب " وهم يعنون به ذلك النمط التأليفي الذي دخل متننا المعجمي و تداوله الناطقون العرب بعد تعديل المخالف منه للعرف اللغوي العربي<sup>5</sup>، حيث تمنى الكلمة المعربة بتغييرات صوتية حتى تنسجم و النسيج الصوتي العربي. و المقصود بالتعريب، عند اللغويين العرب القدماء هو

<sup>1</sup> - مفتاح العلوم ص 359.

<sup>2</sup> - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ص 44 .

<sup>3</sup> - المرجع نفسه ص 44 و 45 .

<sup>4</sup> - محمد كراكي : استثمار اللسانيات في دراسة إشكالية الترجمة، المترجم 2001/2، ص 189 .

<sup>5</sup> - مشتاق عباس معن : المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة، دار الكتب العلمية / بيروت / ط1، 2002، ص 119 .

« ما استعملته العرب من الألفاظ الموضوعية لمعان في غير لغتها»<sup>1</sup>. جاء في الصحاح « وتعريب الاسم المعجمي: أن تتفوه به العرب على منهاجها»<sup>2</sup> على هذا الأساس فالتعريب هو ظاهرة اصطلاحية وهو اللفظ الأجنبي المنقول إلى العربية بلفظه ومعناه دون شكله المكتوب أي بما يتوافق و النسق الصرفي و الصوتي للغة العربية، إذ ينبغي أن يتواءم اللفظ المعرب و نسق الصوغ الأدائي للغة ؛ و لعل شيئاً من هذا عبر عنه " عبد السلام المسدي " حين قال : «فأما التعريب فهو مصطلح نوعي يقترن بمعالجة اللسان العربي للألفاظ التي يستقبلها من الألسنة الأخرى مستوعبا إياها دالا و مدلولاً»<sup>3</sup>، حيث دقق اللغويون في التسمية فأطلقوا عليه أحيانا مصطلح " الاقتراض " كما سماه " محمد الديدأوي " في كتابه ( الترجمة و التواصل ) استعارة و يحشر وجه من الموضوع ضمن محور التداخل ؛ إذ رأى اللسانيون أن تعريب المصطلحات هو وسيلة للتواصل بين اللغة المصدر ( la langue source ) و اللغة الهدف ( la langue cible )، و بالتالي فهو مظهر من مظاهر الاحتكاك بين اللغات مما قد يعرض هذه اللغات للوقوع في تداخل.

اعتمادا على ما سبق يرى " الفاسي الفهري " أن تعريب الثقافة العلمية يقتضي اللجوء إلى المصطلح الخارجي « و هو جهاز اصطلاحي يصاغ و يشيد إلى جانب المصطلح الداخلي بناء على مقولات فكرية داخلية، حتى نستطيع التعبير بألفاظ عربية عما يعبر عنه بألفاظ أجنبية»<sup>4</sup>.

والذي نريد أن نشير إليه في هذا المجال أن الصناعة الاصطلاحية في العالم العربي متعددة اللغات و المعجم الاصطلاحي فيها موزع بين معجم داخلي، أساسه الثروة المفرداتية المجسدة في المصطلحات التراثية، و معجم خارجي أساسه الثروة المفرداتية الخارجية و هو ينمو عن طريق التعريب و الترجمة. حيث أن الترجمة هي

<sup>1</sup> - المزهر / 1 / 268 .

<sup>2</sup> - الصحاح في اللغة مادة (عرب)، ج2، ص 154.

<sup>3</sup> - عبد السلام المسدي : النواميس اللغوية و الظاهرة الاصطلاحية، مجلة الفكر العربي المعاصر / بيروت /، العدد 30 - 31، 1984، ص 17. و ينظر أيضا قاموس اللسانيات ص 28.

<sup>4</sup> - اللسانيات و اللغة العربية ص 398 .



عملية إبداعية تقوم على استبدال مصطلح متخصص من لغة مصدر إلى ما يقابله دلاليا في لغة الهدف قصد التمكين من التواصل المتخصص؛ وبالتالي فالترجمة - على حد تعبير عمار ساسي - هي نقل الغرض المعبر عنه بكلام (س) في لغة (أ) إلى كلام (ص) في لغة (ب)<sup>1</sup> و بعبارة أخرى فهي تحريك الغرض المعبر عنه من لغة إلى لغة أخرى وتغيير أحوال ما تنقله من كلام إلى كلام آخر أي نقل الكلام من لغة المصدر إلى لغة الهدف بحيث تنفث الأولى روحها في الثانية؛ فالمصطلح المولد بالترجمة يصدر إذن عن لغتين اثنتين، و المترجم - في هذا السياق - هو عامل ثنائي اللغة وهو يستبدل المصطلحات المبنوثة بلغة واحدة ويدخلها في المعجم الاصطلاحي بلغة أخرى حيث تعكس الترجمة منحى التأثير و التأثير المتبادلين بين اللغات أو التلاقح اللغوي إن صح التعبير.

النتيجة التي نستخلصها مما تقدم أن هناك عدة وسائل توليدية توظف في الصياغة الاصطلاحية منها:

- التوليد الدلالي مع الإبقاء على نفس الدال و من وسائله المجاز.
  - التوليد الدلالي مع فرز دال جديد و هو توليد قد يخص المبنى فقط كالمعرب و الترجمة، و قد يخص المعنى و المبنى معا كالاشتقاق.
- إن ما يمكن قوله في هذا المجال أن وسائل التوليد تتفرع لتكون مجرد وسائل لوضع المصطلحات العلمية و الحضارية غير أن توليد المصطلح و وضعه يرتبط بنجاحه في "امتحان القبول" المتوقع على انتشاره في استعمال المتكلمين لتصبح معالجة التوليد رسدا للإمكانات الإبداعية لدى المتكلم. و على هذا فإن جدلية المصطلح انبنت على خصوصية الاستخدام اللغوي؛ وهذا - لاشك - دليل على التفاعل المستمر بين "اللسان" (la langue) وبين الكلام (la parole)؛ و معنى ذلك أن ما يقرر حياة المصطلح هو الاستعمال و ليس الوضع لأن المصطلح الذي يلقي القبول و الاستعمال

<sup>1</sup> - عمار ساسي: المصطلح في اللسان العربي بين آليات صناعته و أدوات ترجمته، المترجم 2 / 2001، ص 74.

من قبل مستعمليه هو الذي يحظى بالبقاء والاستمرار ؛ ويجري هذا الأمر طبقا لقانون الاستعمال والإهمال فكل مصطلح يستعمل ينمو ويكبر، وكل مصطلح يهمل يصغر ويضم. ومن المفيد هنا أن نذكر الشاعر المشهور الذي رفعه " وتكنشتاين (Wittgenstein) « لا تبحث عن الكلمة بل ابحث عن استعمالها »<sup>1</sup>.

بناء على ذلك فإن تعريب الثقافة العلمية هي تعريب للمثقف من أهل الاختصاص ورواج المصطلح إنما هو عائق بالقدرة التعبيرية لمتكلمي اللغة ومستعملها. من هذا المنطلق فإن جل الأبحاث التي تمت في هذا الاتجاه كانت تبحث عن كيفية تكيف اللغة العربية مع متطلبات العصر. و يبدو أن هذا التكيف اهتم بالدرجة الأولى بالتوصل إلى بلورة جهاز مصطلحي يمكن العربية من الوقوف على التحولات السريعة التي طالت ميادين الفكر و المعرفة، لاسيما في عصرنا هذا الذي كثرت فيه المفاهيم و المسميات المستحدثة نتيجة تطور العلوم و التكنولوجيا، وهذا التطور الحضاري يؤثر بالضرورة في التطور اللغوي الاصطلاحي كما و كيفا لذلك عدت اللغات مراكب للحضارات.

---

<sup>1</sup> - جون لينز : مقدمة في علم اللغة النظري، تر مجيد عبد الحلليم الماشطة و آخرين، كلية الآداب / جامعة البصرة /، 1980، ص 23 .

## 6/ المصطلح في إطار التفكير العربي التراثي و واقع الراهن

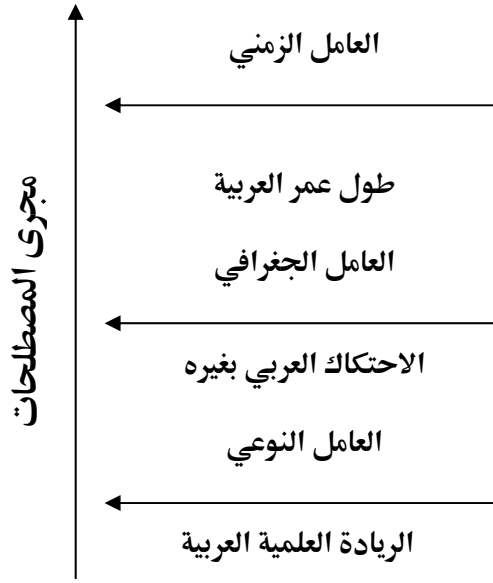
إن معالجة قضية المصطلح من خلال اتصالها بميراث الفكر اللغوي عند العرب أفضى بنا إلى فحص القضية المصطلحية العربية المعاصرة في تعاملها مع المصطلح التراثي. حيث تراءى لنا ونحن على بسط البحث أن حركة وضع المصطلح كانت من اللحظات الركيزية في بواكير الحضارة العربية الإسلامية، ومن خلاله تم تعرف العرب المسلمين إلى علوم الأوائل، فكان ذلك بمثابة ابتكار جهاز مفاهيمي اصطلاحي أكسب اللغة العربية ثراءً في رصيدها الاصطلاحي وهو نشاط معلوماتي كان المصطلح فيه هو الوسيلة للتفاعل الحضاري وهو حوار شامل لجميع مجالات المعرفة.

من هنا كان للعربية تراكم معرفي غامر ومخزون مصطلحي هائل؛ وفي هذا المعطى يرى "علي القاسمي" أن ثراء التراث المصطلحي العربي يرجع إلى عوامل رئيسية ثلاثة هي<sup>1</sup> :

- العامل الزمني: حيث أن اللغة العربية هي أطول اللغات الحية عمراً مما منحها ذخيرة مصطلحية هائلة.
- العامل الجغرافي: ويتمثل في احتكاك لغة العرب ببيئات جغرافية متعددة منذ بدء الحضارة الإسلامية حيث اتصل العرب بمجتمعات ذات ثقافات متباينة أدت إلى توليد دفق من المصطلحات لمواجهة مفاهيم وتصورات جديدة.
- العامل النوعي: ويتمثل في الريادة العلمية والفكرية التي رفعها العرب طيلة قرون وزادوها توهجاً بما أجروه من بحوث علمية مما أدى إلى ازدهار مخزونها المصطلحي ويمكن تمثيل ذلك حسب الشكل الآتي :

---

<sup>1</sup> - علي القاسمي: لماذا أهمل المصطلح التراثي، المناظرة (مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم والمناهج)/الرباط/، العدد 6، 1993، ص 33 و 34.



على أننا ونحن نتحسس النظرية العامة في أمر المصطلح كما حوتها مضان التراث العربي، لاحظنا أن بعض المحدثين رأوا أن الموروث المصطلحي باعتبار ثقافته المحدودة أصبح لا يغطي حاجة العصر وليس باستطاعته الالتحاق بالركب المعرفي الغربي الزاحف الذي انتشر و اتسع أفقيا وعموديا وعلى اللغة العربية أن تسير هذا الركب المعرفي في قفزه الصاروخية؛ فالثورة الصناعية والتقدم العلمي قد رافقهما سيل من المفاهيم كان على العرب التعامل معها والتعبير عنها بلغتهم. إذ أن أزمة العالم العربي الحديث هي أزمة إيجاد مصطلحات لأن مسألة المصطلح هي مسألة فكر وسجل لغة في آن واحد. ولاشك أن تماس العرب بحضارات أجنبية بينت أن المعجم العربي، رغم ثروته، لا يؤمن للعربية إلا قسطا محدودا من المصطلحات بل لا تستطيع اللغة العربية بمفردها أن تتولى إيجاد مئات من المصطلحات لتواكب هذا الاتساع المصطلحي في شتى العلوم. وهنا ماذا فعل المحدثون في واقع الأمر لوضع المصطلحات الجديدة؛ فقد برزت خلاصة طريفة من التفكير اللغوي عند العرب المحدثين أوقفنا على ثلاثة خيارات في تأسيس معجم عربي حديث بمصطلحات

حديثاً تعتبر في الآن نفسه دليلاً على عدم اتفاقهم على مبادئ قارة تضع الأسس العلمية الدقيقة لبناء المصطلح العلمي و هذه الخيارات هي :

- خيار تاريخي يفيد من تجربة الأوائل و يحرص على أصالة العربية.
- خيار تجريدي يواكب التطور العلمي المتسارع.
- خيار توفقي بين الأصالة اللغوية و شروط المرحلة.

أما أصحاب الخيار الأول فقد رأوا أن اللغة العربية تتوفر على مصطلحات في تراثها و هي ذخيرة فكر أصيل و هي تحوي مخزوناً ثرياً يتصل رأساً بالجانب العملي من معالجة إشكالية المصطلح. فلقد صرح مرة المستشرق ادوارد فون ديك بشهادة قيمة في هذا الصدد جاء فيها : «إن اللغة العربية من أكثر لغات الأرض امتيازاً و هذا الامتياز من وجهين الأول من حيث معجمها و الثاني من حيث استيعاب آدابها»<sup>1</sup> و بالتالي فمن الضروري الانتفاع و التفاعل مع التجارب المتقدمة للإفادة منها ؛ يقول " علي القاسمي " : « لهذا كله فمن الأفضل العودة إلى التراث لاستكناه مصطلحاته و الاستفادة منها في التعبير عن أغراضنا المستجدة»<sup>2</sup> و يتم ذلك عن طريق - على حد تعبير سعيد شبار - التوجه إلى ضبط المصطلح التراثي و مجاله التداولي و ذلك بتقويته و استنهاضه ليكون المعبر الأصلي عن التوجه الحضاري للأمة<sup>3</sup>. و المقصود بالمصطلحات التراثية ما جاء منها في أمات الكتب الكلاسيكية و هي تتميز بنوع من الدقة و الوضوح لا تستغني عنهما علوم اللغة الحديثة.

<sup>1</sup> - ادوارد فون ديك : تاريخ العرب و آدابهم نقلاً عن محمد محمد الخطابي : رسالة المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي، مجلة اللسان العربي / الرباط /، المجلد 10، الجزء 2، يناير 1973، ص 18 .

<sup>2</sup> - لماذا أهمل المصطلح التراثي ص 36 .

<sup>3</sup> - سعيد شبار : المصطلح خيار لغوي و سمة حضارية، كتاب الأمة (سلسلة دورية) / قطر /، العدد 78، أكتوبر 2000، ص 101 .

و يذهب بعض المهتمين إلى أن البحث في المصطلح التراثي ينبغي أن يتوجه إلى الاهتمام - أولاً وقبل كل شيء - بلحظتين أساسيتين في حياة المصطلح : لحظة الميلاد و لحظة استئناف الحياة<sup>1</sup> و يكون ذلك برفعه من معناه الاصطلاحي الأول إلى معنى آخر متصل به و لكنه من الدرجة الثانية إذا صح التعبير، و عليه فالمصطلح الذي يقبل " الرفع " يستأنف حياة جديدة.

أما " عبد السلام بن ميس " فإنه يعالج قضية التعامل مع المصطلح التراثي من زاويتي المنهجية و الاعتبار و يرى أن العلاقة بين المصطلح في وضعه التراثي و المصطلح في نسقه المنقول إليه تتوقف على مبدأي المنهجية و الاعتبار و يتضح ذلك من خلال علاقة المصطلح بحمولته المفهومية القديمة ثم علاقة المصطلح ذاته بما يرمز إليه في الاستعمال الجديد، في كون الأولى لا تقوم إلا باعتبارها عاكسة لموقف معين من التراث و بالتالي فإن الجانب الاعتباري فيها يغلب على الجانب المنهجي و تقوم الثانية على قابليتها للبحث المنهجي رغم كونها هي الأخرى قد تخضع لبعض العوامل الذاتية<sup>2</sup>.

و لقد اعترض بعض اللغويين على الدعوة لاستخدام المصطلحات التراثية فهذا عبد القادر الفاسي الفهري يحذر من استخدام المقابلات العربية الواردة في التراث، و يدعو إلى تجنب - بقدر الإمكان - استعمال المصطلح المتوفر القديم للتعبير عن المصطلح الداخل لأن - حسب رأيه - « توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا تمثل المفاهيم الواردة و المفاهيم المحلية على السواء. و لا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم و تخصيصه إذا كان موظفاً<sup>3</sup>. كما يرفض عبد السلام المسدي إحياء الألفاظ القديمة وإطلاقها على متصورات مستحدثة فيقول :

<sup>1</sup> - محمد عابد الجابري : حفريات في المصطلح مقاربات أولية، المناظرة، العدد 6، 1993، ص 11 .

<sup>2</sup> - عبد السلام بن ميس : التعامل مع المصطلح التراثي بين المنهجية و الاعتبار، المناظرة، العدد 6، 1993، ص 63 .

<sup>3</sup> - اللسانيات و اللغة العربية ص 406 .

«وكثيرا ما يتجاذب الميراث الاصطلاحي ذوي النظر فينزعون صوب إحياء اللفظ واستخدامه في غير معناه المدقق، فإذا بالمدلول اللساني يتوارى حيناً خلف المفهوم النحوي، ويتسلل أحيانا أخرى و عليه مسحة من الضباب تعتم صورته الاصطلاحية فتتلبس القضايا و يعسر حسم الجدل بين المختصين»<sup>1</sup>.

يفهم من منطوق هذين الرأيين أن إعادة توظيف المصطلح القديم للتعبير عن المصطلح الدخيل قد يؤدي إلى مخاطر يمكن أن تصبح باعثا على تجنب استخدامه في عملية الترجمة، من هذه المخاطر :

- الاشتراك اللفظي غير المرغوب فيه في المجال العلمي.
- الخلط بين المنظومة اللغوية للمصطلح و حمولته المفهومية الحديثة و يتم ذلك بإفراغ المصطلح القديم من حمولته المفهومية القديمة و شحنه بالمفهوم الدال عليه المصطلح الحديث و يكون ذلك بخاصة في مجال إنتاجية المصطلح عن طريق الترجمة و التعريب يقول أحمد المتوكل : « فنتاج التعريب بهذه الطريقة عبارة اصطلاحية تأخذ لفظ المصطلح القديم و مفهوم المصطلح الحديث»<sup>2</sup>، إضافة إلى أن كل لفظ في اللغة له مساحة لا يمكن أن تتطابق مع مساحة لفظ آخر في داخل اللغة نفسها.

لذا يصعب الانتقال من لغة أجنبية إلى اللغة العربية باستخدام الرصيد المصطلحي الداخلي العربي، و مثل هذا العمل لا يتأتى إلا إذا طوعت اللغة في معناها و مبنائها لاحتضان مقابلات الصيغ و المفاهيم الواردة.

<sup>1</sup> - قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ص 55 و 56 .

<sup>2</sup> - أحمد المتوكل : استثمار المصطلح التراثي في اللسانيات الحديثة : اللسانيات الوظيفية نموذجا، المناظرة، العدد 6، 1993، ص 53 .

من هنا يعود صاحب فنون التقييد إلى نفس القضية في سياق آخر فيقول: « إن إيجاد مصطلحات عربية أصيلة و احتراز الألفاظ القديمة لا يؤديان إلا إلى اكتظاظ يحصل في معاجم غريب الألفاظ»<sup>1</sup>.

إذن ما يمكن أن نخلص إليه في هذا المجال أن الدراسات العربية الحديثة تناولت القضية الاصطلاحية في سياق الحديث عن وضع المصطلح العلمي والفني؛ حيث أجمع الباحثون على ضرورة وضع المصطلح وتأقلمه مع واقعنا العربي إذا أردنا أن نمسك بزمام التقدم العلمي الغربي؛ فبدأ بعضهم أن المصطلحية العربية لازالت في بدايتها و من ثم فإن اعتمادها على الترجمة يجب أن يفهم في هذا الإطار يقول السعيد خضراوي: « فإن الواقع العربي الراهن يفرض أكثر من أي وقت مضى الاستنجاد والاستعانة بالترجمة، قصد نقل المعارف و الوقوف على التحولات العميقة و السريعة التي طالت كل ميادين الفكر و المعرفة»<sup>2</sup>. بهذا فالاحتكاك هو الذي سيعمل على تكوين اللغة الاصطلاحية العربية مقلصا الهوة بين المنتج و المستهلك في الميدان المعرفي.

من هذا المنظور يرى أصحاب هذا الرأي أن قراءة التجربة الغربية و بخاصة على مستوى الممارسة في مجال علم المصطلحات ستسمح بممارسة تأسيسية في مجال علم المصطلحات في ثقافتنا العربية المعاصرة. يقول ريمون طحان: « علينا أن نتبنى الترمولوجيا العالمية، و أن نقبس المصطلحات العلمية بلفظها و بحرفها، لكي نستطيع أن نقرأها، و أن نتعرف على مختلف أجزائها، و أن نهتم بالجوهر لا العرض»<sup>3</sup>.

غير أن الممارسة الفعلية أثبتت أن استخدام مصطلحات مستحدثة قد يؤدي إلى إحدى النتيجتين:

- ازدواجية مصطلحية تنتج أساسا عن تعدد الاستعمالات.
- انقطاع اتصال اللغة العربية ما بين التأصيل و الحداث.

<sup>1</sup> - فنون التقييد ص 214.

<sup>2</sup> - السعيد خضراوي: الترجمة و المصطلح، مجلة المترجم، العدد 2، 2001، ص 47.

<sup>3</sup> - فنون التقييد ص 215.



أما إذا عدنا إلى الرأي الثالث و حاولنا البحث في حيثياته و أبعاده فسلاحظ أنها ترجع في جوهرها إلى الاعتماد على مبدأين اثنين هما:

- تطعيم مصطلحات المناهج المعاصرة بوحدات مصطلحية ذات المرجعية العربية التراثية باعتبار أن اللسان العربي أفرز مصطلحات عربية على مستوى من الدقة و الوضوح.
- اللجوء إلى المصطلح الجديد الذي شاع تداوله بين المختصين حيث تتمتع اللغة العربية بطاقة إنتاجية و قدرة إبداعية في توليد المصطلح.

و على هذا الأساس فإن النمو المصطلحي يعتمد على وسيلتين اثنتين هما :

- وسيلة داخلية ممثلة في المخزون المصطلحي كما تضمنه ميراث النظر اللغوي عند العرب.
- وسيلة خارجية ممثلة في الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية و قدرتها على استيعاب الجديد من المدلولات.

و هكذا فإن الدعوة إلى المزوجة بين التراث و المعاصرة تقوم على توظيف مجمل ما حبلت به العربية من آليات اصطلاحية كما تستثمر معظم ما يمنحه المعطى الفيلولوجي من إمكانات هائلة للتوليد المصطلحي

مهما يكن من أمر فلا بد من التذكر أننا عندما نتعامل مع المصطلحات اللغوية، فإننا ننتظر أن تقوم اللغة لخدمة نفسها بتوفير مصطلحاتها بصورة أفضل مما يتوقع تحقيقه في العلوم الأخرى؛ وإذا كانت العلوم الأخرى تسعى لإدخال المصطلحات في سبيل خدمة العلوم الوافدة و تطورها، فإن الدراسات اللغوية تقوم في الأساس لخدمة اللغة نفسها. و من هنا نصل إلى أن ما نحتاج إليه من مصطلحات ينبغي أن يساعد في النهوض باللغة، لا أن يكون عاملا في تخلف اللغة و ليس من قدرة لغة من اللغات أن تستغني بنفسها عن التأثير باللغات الأخرى، و التأثير فيها.

و أود أن أركز هنا بشكل محوري على أن الاعتماد على المصطلح التراثي في تطعيم مصطلحات المناهج الحديثة قد يحقق هدفين اثنين:

- أولاهما: التلاقي والتواصل بين التراث العربي ونتاج الفكر الحديث في مجالهما اللغوي.

- ثانيهما: الإسهام في تحقيق قضية التوحيد المصطلحي .

و بديهي أن ما أسلفنا من استقراءات في هذا الموضوع كفيل بأن يمثل نواة خصبة في شأن القضية المصطلحية العربية، وإعادة استخدام المصطلح التراثي - في حد ذاتها - تبرز السؤال المنهجي الهام الذي تحدده الصيغة الآتية: ما هي المرجعية التي يستند إليها المصطلح و ما هو استعدادنا لتلقي هذا المصطلح المعاد توظيفه؟

فالواقع أن هذا السؤال يظل في قلب كل تفكير يسعى إلى علاج حالة الفصام الثقافي التي يعاني منها العقل العربي، و معاملة معجمنا العربي الحديث مع المصطلح التراثي ستظل من القضايا المسيطرة على مائدة النقاش في واقعنا المعاصر. و ما يمكن قوله في هذا المجال أنه يتحتم استعمال المصطلحات التراثية خاصة حين يراد عرض التراث عرضا موضوعيا، إذ لا يسوغ أن يعرض بمصطلحات غير مصطلحاته.

من هذا المنطلق فمحاولة دراسة المصطلح اللساني عند البصريين هي وجه من وجوه استثمار التحليل المصطلحي بغية الكشف عن المضامين الفكرية الثاوية خلف البنى المعجمية؛ وهي بذلك مراجعة للمصطلح القديم بل هي مراجعة للمعرفة القديمة في بعدها اللساني و التي تعد قراءة للمصطلح القديم قصد تحقيق إضافة جديدة إلى تلك المعرفة القديمة بالتوسيع في نطاقها أو تقديمها إذ أن « لكل مصطلح نشأة و نمو و تطور، شأنه شأن الكائن الحي، و هو إذ يضع لنفسه بذلك تاريخا فانه يؤرخ ضمنا لحركة الفكر البشري و مراحل تطوره، انه جزء حيوي في هذه البنية التاريخية النامية و المتطورة»<sup>1</sup>. و معنى ذلك أن كل مصطلح يحتفظ في داخله بكل الجدل

<sup>1</sup> - عز الدين إسماعيل: جدلية المصطلح الأدبي ص 125

المعرفي وهو يمثل صراع الأفكار في حركة المعرفة، بل المصطلح في حد ذاته هو لغة للتواصل و وسيلة من وسائل الحوار في التعبير عن المعاني و جديد الفكر البشري.

## 7/ بناء المصطلحات في التراث العربي

تعد قضية المصطلح من القضايا البارزة التي اعتنى بها علماءنا العرب قديما وذلك لما للمصطلحات من أهمية كبيرة في تيسير العلوم و توضيح أفكارها و إيجاد التقارب بين العلماء و توفير الجهد على الباحثين ؛ فيصبح المصطلح واسطة اتصال لنقل الفكر العربي في مجاله اللساني و هو وسيلة ميسرة لفهم قضايا اللغة و كشف أسرارها تعود فيه اللغة على نفسها لتفجر بعض ألفاظها بالطاقات الدلالية الاصطلاحية المتغايرة ؛ و لذلك أقبل اللغويون العرب القدماء على دراسة المصطلحات و بيان خصائصها إحساسا منهم أنه لا يمكن أن يتحدث عن العلم بغير جهازه المصطلحي بحيث تكون هذه الأسماء المصطلح عليها مداخل ضمن دائرة العلم الواسعة. و هكذا غدا طبيعيا أن يعكف اللغويون العرب على قضايا الاهتمام بالمصطلح فكان مساهمهم المعرفي نابعا من اللغة مستلهما فيها كل التصورات الفكرية في أبعادها الاصطلاحية.

و هنا ربما كان من المجدي ذكر وسائل القدماء في بناء المصطلح العربي، لأن تعريف المصطلح ضرورة علمية تفرضها الحاجة إلى حماية دلالاته و مجاله المعرفي، وهو الأمر الذي اهتم به علماءنا في أثناء بناء مصطلحاتهم حيث أكدوا على أن يوضع لكل مصطلح حد دال محدد يقول الفاكهي « إن الحد و المعرف في عرف النحاة و الفقهاء والأصوليين اسمان لمسمى واحد و هو: ما يميز الشيء عما عداه، و لا يكون كذلك إلا ما كان جامعا مانعا»<sup>1</sup> أي حصره على وجه لا يدخل فيه ما ليس منه و لا يخرج عنه ما هو منه.

<sup>1</sup> - الفاكهي ( جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد) : شرح الحدود النحوية، تح محمد الطيب الإبراهيم، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع / بيروت - لبنان /، ط1، 1996، ص 42.

و لقد تعددت مناهج القدماء في تقديم مصطلحاتهم، حيث قدموها - أحيانا - على شكل تعريف ثم يبدأ هذا التعريف بالتقلص إلى أن يستقر للمفهوم لفظ موجز دال عليه، كما قاموا - أحيانا أخرى - بوصفها من خلال الخصائص التي تتميز بها أو بذكر عناصرها وأقسامها و عملها ؛ و يمكن أن نشير إلى أبرز هذه المنهجيات التي اتبعوها في اختيار الألفاظ الدالة على هذه المفاهيم كآتي :

1. التعريف بالمثال: وهو أن يحدد المفهوم بذكر الأمثلة عليه ؛ و لقد اعتمده سيبويه في مداخل بعض الألفاظ النحوية، فلم يصغ سيبويه تعريفا لمصطلح الاسم - مثلا- بل اكتفى بإعطاء مثال عليه فقال : « فالاسم رجل و فرس [ و حائط ]<sup>1</sup> »
2. التعريف بالمعنى الوظيفي: وهو أن يحدد المصطلح بإبراز دلالاته الوظيفية قال سيبويه : « هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذرٌ لوقوع الأمر، فانتصب لأنه موقوف له، و لأنه تفسيرٌ لِمَا قَبْلَهُ لِمَ كَانَ ؟ و ليس بصفةٍ لِمَا قَبْلَهُ و لا منه، فانتصب كما انتصب درهم في قولك : عِشْرُونَ دِرْهَمًا..... فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له<sup>2</sup>؛ فأساس هذا التعريف للمفعول له ( لأجله ) هو دلالاته الوظيفية إذ يوتى به علة لما قبله.
3. التعريف بالنقيض (الضد) : وهو أن يحدد المصطلح بإبراز نقيضه على نحو ما عرف مصطلح الحرف انطلاقا من اختلافه عن الفعل و الاسم يقول سيبويه : « و حرفٌ جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل<sup>3</sup> » لأن من شروط الاسم و الفعل أن يكون لكل واحد منهما معنى في نفسه فكأن سيبويه بنفيه لهذه الصفة عن الحرف جعلها بالنفي و الضد مدلولاً عليه.
4. التعريف الجوهرى: و يرصد هذا النمط من التعريف الخصائص الجوهرية للمصطلح أي الصفة أو الصفات الملازمة له ؛ و لقد اجتهد علماؤنا العرب القدماء في حصر خصائص المصطلحات على النحو الآتي :

<sup>1</sup> - الكتاب 1 / 12

<sup>2</sup> - الكتاب 1 / 367 - 369

<sup>3</sup> - الكتاب 1 / 12.

1.4 / تحديد المصطلح وفقا للموقع الذي يحتله من ذلك مصطلح المبتدأ الذي سمي مبتدأ للابتداء به و بالتالي فأساس هذه التسمية هو لتأكيد صدارة الابتداء بموجب الأهمية التقليدية لهذه الوظيفة<sup>1</sup> أي أنه يشير إلى الموقع الذي يمثله الاسم المسند إليه في الجملة الاسمية.

2.4 / تحديد المصطلح من خلال الوظيفة النحوية التي يؤديها نحو ( ما النافية) إذ يشير المصطلح إلى ما تؤديه ( ما ) من وظيفة دلالية في التركيب الذي ترد فيه.

3.4 / تحديد المصطلح وفقا لخاصية المبنى، و ذلك بأن يوصف المصطلح بالصفة التي يتميز بها عن غيره يقول المبرّد (ت 285هـ) في حمل جمع المذكر السالم على المثني (وهو ما يسميه المحمول على المثني) : « فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته في الرفع واوا و نونا، أما الواو فعلامة الرفع، و أما النون فبدل من الحركة و التنوين اللذين كانا في الواحد، و يكون فيه في الجر و النصب ياء مكان الواو، و يستوي الجر و النصب في هذا الجمع، كما استويا في التثنية، لأن هذا الجمع على حد التثنية هو الجمع الصحيح<sup>2</sup>»

5. التعريف بالتخصيص: و يقصد به تخصيص لفظ من الألفاظ اللغوية للدلالة على مفهوم محدد، حيث أن الاصطلاح يجعل للألفاظ مدلولات جديدة غير مدلولاتها اللغوية؛ إلا أنه لا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشابهة بين مدلوله اللغوي و مدلوله الاصطلاحي يقول محمود أحمد نحلة: « امتد المفهوم الاصطلاحي عن المدلول اللغوي، لكن المفهوم الاصطلاحي أضاف شيئاً جديداً تم به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية<sup>3</sup>» إذ بمقارنة المفهوم الاصطلاحي بالمدلول اللغوي يتمكن من ملاحظة الفائدة اللاحقة بالمفهوم الاصطلاحي. من هذا المنطلق رأى بعض اللغويين

<sup>1</sup> - انطوان الدحداح : معجم مصطلحات الإعراب و البناء في قواعد العربية العالمية (عرب - فرنسي) (فرنسي-عربي)، مكتبة لبنان / بيروت /، ط1، 1987، ص 16 .

<sup>2</sup> - المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب/ بيروت /، ج1، ص 5.

<sup>3</sup> - محمود أحمد نحلة: أصول النحو العربي، دار المعرفة الجامعية / مصر /، دط، 2002، ص 112 .

المحدثين أن المصطلحات الأولى في الدرس اللساني العربي قد انطلقت من الدلالة المعجمية للكلمة، إذ أن المصطلحات اللغوية في العربية هي غير بعيدة عن المعنى اللغوي المعجمي لها<sup>1</sup> حيث تتضح هذه المنهجية في عدد وافر من المصطلحات، من مثل مصطلح اللفظ؛ فاللفظ في الأصل مصدر بمعنى الرمي ثم انتقلت هذه اللفظة لتخصص لمصطلح لساني يدل على الصوت الملفوظ المشتمل على بعض الحروف الهجائية تحقيقاً أو تقديراً؛ فالتحقيق كزيد و ضرب أما التقدير كالمقدر في نحو اضرب وزيد ضرب فإنه في قوة الملفوظ به فكان لفظاً حكماً<sup>2</sup>.

و من الأمثلة على ذلك - أيضاً - مصطلح الندبة الذي كان يعني بكاء الميت وذكر محاسنه. يروي ابن سيدة في مخصه قول أبي زيد « نَدَبْتُ المَيْتَ أُنْدُبُهُ نَدْبًا: بكيت عليه و أُنْدَبْتُهُ، و الاسم الندبة »<sup>3</sup> ثم انتقلت هذه اللفظة لتصبح اصطلاحاً وخصت للتعبير عن أسلوب نداء الميت وفق شروط محددة. و ما قيل في هذين المصطلحين يمكن أن يصدق في مصطلحات أخرى نحو مصطلح الوقف فهو في اللغة «مصدر وقفت الدابة وقفا أي حبستها عن السير و في الاصطلاح قطع الكلمة عما بعدها»<sup>4</sup> أي الكلم الواقع في آخر الجملة حيث يقف المتكلم.

أما مصطلح الضمير فهو في اللغة « السر و الخفاء و في الاصطلاح ما دل على مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة »<sup>5</sup>.

هكذا رأينا أن علماءنا العرب القدامى قد اختاروا أكثر من وسيلة لتقديم مصطلحاتهم، فالتعريف التكويني عندهم محكوم بقصد منهجي يتحدد في تقديم

---

<sup>1</sup> - حسن خميس الملح : التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق للنشر و التوزيع / عمان /، ط1، 2002، ص 140 .

<sup>2</sup> - شرح الحدود النحوية ص 58 و 59 .

<sup>3</sup> - ابن سيدة: المخصص، ج 5، ص 452 متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/>

<sup>4</sup> - جرمانوس فرحات : بحث المطالب في علم العربية ص 102 .

<sup>5</sup> - المرجع نفسه ص 31 .

تعريف المصطلحات إما عن طريق ذكر خصائصها التي تتميز بها أو بذكر الأمثلة عليها أو عن طريق تعريفها دون ربطها بغيرها من المفاهيم.

وما يلاحظ في هذا المجال أن طرق التعريفات الحديثة لم تخرج عن الأساليب القديمة، بل ربما قلصت من الطرق القديمة، فها هو فيلبر يشير إلى وسيلتين فقط للتعريف وهما<sup>1</sup> :

• التعريف بتخصيص دلالة المفهوم : ويتضمن هذا النوع من التعريف تقديم المفهوم بمجموعة المواصفات الخاصة به. وهذه الوسيلة تظهر في تعريف سيبويه للفعل بقوله :

« و أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، و بُيئت لما مضى، و لما يكون و لم يقع، و ما هو كائن لم ينقطع »<sup>2</sup>

• التعريف بذكر عناصر المفهوم : ويتضمن هذا النوع من التعريف تقديم المفهوم بذكر عناصره و فروعه التي يتكون منها، وهذه الوسيلة استخدمها سيبويه أيضا بقوله :

« الكلم : اسم، و فعل، و حرف جاء لمعنى ليس باسم و لا فعل »<sup>3</sup>.

و أود هنا أن أركز بشكل محوري على أن المصطلحات في مظان التراث العربي لم توضع دفعة واحدة لأن في ذلك مخالفة لطبيعة الأشياء و نموها و تدرجها ؛ فقد بدأت المصطلحات - في أول الأمر - قليلة مبهمة ثم أخذت في التدرج و وضوح الدلالة و الاستقرار حيث أخذت أسماء ثابتة لها ؛ و لاسيما أن المصطلحات لم يتم وضعها في وقت واحد بل تم في أوقات متباعدة نسبيا شارك في وضعها أجيال من العلماء النحاة و اللغويين. و معنى ذلك أن المصطلح اللساني لم يكن من ابتكار عالم واحد بل تضافرت عليه جهود جمهرة العلماء حيث جرت على ألسنتهم ألفاظ حفظتها مؤلفاتهم،

<sup>1</sup> - Helmut Felber : Terminology Manual , Paris , 1999 , pp 160-163

<sup>2</sup> - الكتاب 1 / 12

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 1 / 12

وبعد مرورها بمرحلة التجريب التاريخي يصبح ما بقي منها جزءاً من تاريخ المصطلحات في العربية.

ولقد رأى معظم اللغويين المحدثين أن المصطلحات اللسانية أخذت تتضح وتأخذ شكل الاستقرار على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-174هـ) ثم تلميذه سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر) (ت 180هـ)؛ فقد ذكر الخوارزمي في مفاتيح العلوم عدة مصطلحات نسبها إلى الخليل حيث تطورت هذه المصطلحات على يد سيبويه الذي يعد المقنن الأول للمصطلحات البصرية وترددت كثيراً في كتابه ثم اقتفى أثره الخالفون من البصريين. وليس معنى هذا أن الخليل هو أول من تكلم في اللغة واستخدم مصطلحاتها الكثيرة، فقد سبقه من تحدث في النحو بدءاً من الإمام علي بن أبي طالب الذي أشيع عنه أنه وضع مقدمة في النحو أخذها عنه أبو الأسود الدؤلي<sup>1</sup>، هذا الأخير الذي تحدث عن أسماء لبعض المصطلحات مثل باب الفاعل، والمفعول به، والمضاف، وحروف النصب والرفع والجر والجزم<sup>2</sup>. كما نجد أن المصطلحات التي تشير للحركات تردد معظمها على ألسنة النحاة قبل الخليل؛ فقد أشار السيرافي (284-368هـ) إلى أن مصطلحي الرفع والنصب جريا على لسان يحيى بن يعمر (ت 129هـ) في قصته الشهيرة مع الحجاج<sup>3</sup> كما رأى الزبيدي (ت 379هـ) أنهما جريا على لسان أبي عمرو بن العلاء (ت 165هـ) في قوله: «ليس في الأرض حجازي إلا وهو ينصب وليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع»<sup>4</sup> أي أن كل حجازي ينصب

<sup>1</sup> - القفطي (جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف): إنباه الرواة على أئباه النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة / مؤسسة الكتب الثقافية / بيروت /، ط1، 1986، ج1، ص 40.

<sup>2</sup> - السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله): أخبار النحويين البصريين، تح محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل للنشر والتوزيع / بيروت /، ط1، 2004، ص 69.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه ص 73 و 74.

<sup>4</sup> - الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن): طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف / القاهرة /، ط2، 1984، ص 43.



خبر ليس و كل تميمي يرفعه. و لهذا اعتبرت هذه المصطلحات أقدم ظهورا في منظومة المصطلحات في الموروث العربي.

على هذا الأساس فإن تأصيل الدرس اللغوي بدأ مع أولئك النحاة القدامى وعلى رأسهم أبو الأسود الدؤلي (ت 69 هـ) الذي تمكن بعمله من وضع العلم الحافظ لقواعد التعبير؛ ثم جاء الخليل بن أحمد الفراهيدي مع طبقة و تلاميذه ليخطو بالنحو إلى التطور و تأسيس مصطلحاته و قضاياها حيث كان لمصطلحات الخليل دور كبير في تأصيل الدرس اللساني البصري، ثم يأتي دور سيبويه الذي يشكل مرحلة استكمال ما بدأه الخليل و كأن العمل المصطلحي حصر بدائرتهم فبلغ من النضج و الرقي مما جعلنا نقول إن الطبقة الخامسة تعد مرحلة بلغ فيها المصطلح تقدما ملحوظا و بخاصة على يد الخليل الذي أصل القضايا اللغوية للمدرسة البصرية جاعلا لها ملامح خاصة. ولعل استخدام الخليل لتلك المصطلحات هو الذي لفت انتباه نظر تلميذه سيبويه فشاعت في حقل الدرس اللساني البصري من خلال الكتاب الذي كان للخليل دور كبير فيه.

انطلاقا مما مضى نؤكد أن الباحث لا يستطيع تحديدا دقيقا لتاريخ المصطلح اللساني لدى طبقات النحويين و اللغويين الأوائل لعدم تدوين النتاج النحوي كاملا وعمدته في هذا المجال هي الروايات التي حدثت عن بدايات النحو؛ لهذا سنتناول، في لاحق الفصول، الآليات الاصطلاحية المتصلة بالحقل اللساني في فترة ما بين القرنين الثاني و الثالث الهجريين و هي فترة ارتقاء البحث اللغوي و التجسيد الفعلي للمصطلح اللساني؛ و يكفي القول إن المصطلح اللساني لم يعرف تعريفا شاملا إلا بعد أن نضج النحو على يد الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي عمق ما تركه السابقون حتى قال عنه القفطي (ت 624 هـ): «فقد استنبط من علم النحو ما لم يسبق إليه»<sup>1</sup>، كما عاش الخليل بعقريته حيا في فكر تابعيه و من خطأ خطاه في الدرس اللغوي؛ فهذا "الكتاب" الذي ألفه سيبويه و الذي أطلق عليه قرآن النحو فضل الخليل فيه لا يجحد

<sup>1</sup> - إنباه الرواة 378/1

حتى قيل إن الأوفق أن ينسب الكتاب إلى الخليل وحده أو إليهما معا، يقول أبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ): « عقد أبوابه بلفظه و لفظ الخليل »<sup>1</sup> و يقول ثعلب ( أبو العباس أحمد بن يحيى ) (ت 291 هـ): « اجتمع على صنعة الكتاب اثنان و أربعون إنسانا منهم سيبويه، و الأصول و المسائل للخليل »<sup>2</sup>؛ و معنى هذا أن الجهد النحوي الذي تضمنه الكتاب قد مثل جهد سيبويه و جهد من سبقوه و بخاصة الآراء اللغوية لأستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي. و لعل شيئا من هذا عبر عنه طلال علامة حين قال: « إن الفراهيدي شرع و فكر و أسس و الفارسي نقل و سجل و أصل و تابع و استنفذ »<sup>3</sup>. و عليه فعمل سيبويه يعد متمما لعمل الخليل. أما الكتاب فهو أول عمل نشري استوعب ما مرَّ قبله من آراء و مفاهيم لغوية عند البصريين؛ الأمر الذي يجعلنا نقول إن عمله العلمي نضج متأخر لآراء متقدمة و مباحث قديمة سبقته من أيام أبي الأسود الدؤلي حتى أيام أستاذه الخليل بن أحمد التي مهدت له و ساعدت على إيجاده، لأننا لو عزلنا أعمال واحد من هؤلاء الأعمال لاستحال السير في خط نحوي واحد. فلولا الدؤلي لما كان للنحو أصل يبحث فيه أو يتحدث به مهما كانت تلك البدايات بسيطة؛ إذ أن معرفة البشرية بوجه عام تجري في تطورها على خطوات متتابعة كل خطوة منها تؤدي إلى ما يليها، و من النادر أن يقفز فرد في إنماء المعرفة قفزة مفاجئة ليس لها تمهيد سابق. و بالمحصلة النهائية يمكننا الخلوص إلى القول إن المادة اللسانية التي احتواها الكتاب تتمتع بدرجة من الغزارة و النضج مما يحمل على التأكيد بأنها نتيجة مخاض

<sup>1</sup> - أبو الطيب اللغوي ( عبد الواحد بن علي ) : مراتب النحويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية / صيدا - بيروت /، ط 1، 2002، ص 73.

<sup>2</sup> - مقدمة الكتاب 1 / 24

<sup>3</sup> - طلال علامة : تطور النحو العربي في مدرستي البصرة و الكوفة، دار الفكر اللبناني / بيروت - لبنان /، ط 1، 1993، ص 152.

طويل و مجهودات أجيال متعاقبة يمثل الخليل بن أحمد و سيبويه آخر حلقاتها<sup>1</sup>؛ لهذا قيل إن الكتاب هو مرجع المراجع في النحو<sup>2</sup>.

و بعبارة أخرى فإن الكتاب يمثل مرحلة الاشتغال الفعلي في وضع علم النحو وغيره من العلوم بل هو مرجع المراجع في النحو و هو مرآة صادقة لمعطيات المنهج العلمي الوصفي الذي التزمه علماء النحو في تقعيد قواعدهم، و هو منهج يتفق مع النظريات اللغوية الحديثة في دراسة اللغات و على أساس من هذا المنهج الوصفي جاء كتاب سيبويه تدوينا صوتيا و تسجيلا أميناً لما كان يسمع من أفواه العرب، و هو لا يقتصر على النحو و مصطلحاته بل يشتمل على كثير من النظريات الصوتية التي أيدها البحث العلمي الحديث و الأبنية الصرفية و التراكيب اللغوية التي تمثل النموذج الأمثل الذي يصح أن تقنن القواعد العامة بموجبه و على أساس منه؛ و عليه فالكتاب يمثل المرحلة الحقيقية لنضج الدرس اللساني في أسْمى تجلياتها و أعلى مراتبها و أرقى مدارجها

و خلاصة الاستثمار في هذا الصعيد تتمثل - كما أوحى لنا به إفرازات النصوص المتعددة ضمن التراث - في أن الفكر العربي عندما تفحص إشكالية المصطلح و استكنه مقوماته قد استطاع أن يشكل قاعدة التأسيس للعلوم اللغوية باعتبار أن المصطلحات هي علامات و اسمة للمفاهيم الذهنية و المتصورات العلمية. و بالتالي فتشريح آليات المصطلح اللساني عند البصريين تلامس - لاشك - جذور القواعد الفكرية المميزة لتلك الفترة. كما أن دراسة المصطلح اللساني من حيث مكوناته التركيبية و الدلالية كما مثلتها هذه الفترة قد جسدت حركة الخلاف التي تخللت الخطاب اللغوي لدى البصريين و الكوفيين، لأن المصطلح يشكل إحدى القواعد الركيزية لهذا الخلاف الأمر الذي أذكى روح التنافس الذي نشأ بين الطرفين فكان للكوفيين مصطلحات في مقابل مصطلحات البصريين

<sup>1</sup> - ينظر محمد زغوان: إرهاصات النشأة في النحو العربي، مجلة التراث العربي، العددان 99 - 100، 2005

<http://www.awu-dam.org/thurath-99-100>

<sup>2</sup> - محمود سليمان ياقوت: مصادر التراث النحوي ص 10 .

وقد علل بعض المحدثين اختلافهما في الاصطلاح من باب المخالفة يقول جعفر نايف عبابنة : « و كان النحاة الكوفيون أجراً النحاة الذين حاولوا مخالفة المصطلحات البصرية، كما ورد عند الخليل و سيبويه، فكأنهم رأوا أن اكتمال مذهبهم النحوي لا يتم إلا بإيجاد مصطلحات مقابلة لما وصلهم من مصطلحات البصريين »<sup>1</sup>. أما عبد الله بن حمد الخثران فيرى أن للكوفيين طابعهم العلمي الخاص حيث كان لهم في الأصول التي تلقوها عن البصريين تغيير و تبديل، و كانت لهم ريادات وأصول جوهرية خالفوا فيها البصريين من أبرز هذه الأصول الاختلاف في المصطلحات اللسانية و مدلولاتها<sup>2</sup>.

و معروف أنه لكي يصاغ علم صياغة دقيقة لا بد له من مصطلحات تضبطه ؛ من هذا المنطلق فالمادة التي انطلق منها البصريون و الكوفيون هي واحدة و هي النحو العربي و معظم الخلافات الاصطلاحية بينهما إنما هي نابعة من الاختلاف في تسمية الألفاظ أو من دلالاتها وهو الأمر الذي لمسناه - أيضاً - في شأن التوحيد المصطلحي في العصر الحديث حيث رجعت معظم الخلافات العلمية إلى خلافات على معنى الألفاظ و دلالاتها ؛ ذلك أن لكل مفهوم بيئته التي ينتمي إليها و يتحدد مساره وفقها. وتجدر الإشارة أن الخلاف البصري الكوفي خلاف أملت المناهج العلمية التي تتميز بها كل فئة و تحكمها ظروف معينة بل طبيعة اللغة العربية في حد ذاتها و طبيعة العلل التي تتحكم في العلاقات اللغوية؛ فكانت هذه الأسباب نبعاً لا ينضب للتمايز الاصطلاحى، حيث أن هذا التمايز لم يقف عند حد التحليل النحوي بل امتد إلى مسائل اللغة، فكل فئة منهما كانت تفرض منهجها على سائر فروع الدرس اللساني. فهذا الفراء ( أبوزكريا يحيى بن زياد ) ( ت 207 ) تلميذ الكسائي ( أبو الحسن علي بن حمزة ) ( ت 189 )

---

<sup>1</sup> - جعفر نايف عبابنة : مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي، دار الفكر للنشر و التوزيع / عمان /، ط 1، 1984، ص 177 .

<sup>2</sup> - عبد الله بن حمد الخثران : مراحل تطور الدرس النحوي، دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية /، ط 1، 1993، ص 156 .

والمثبت العملي للنحو الكوفي قد وضع مصطلحاته و حدد مدلولاتها في كتابه " معاني القرآن"، بحيث يمكن أن نقول: إن معظم مصطلحات النحو الكوفي التي تعد مما يميزه عن النحو البصري هي من وضعه و لهذا وصفته بعض المصادر القديمة بأنه أبرع الكوفيين و أعلمهم<sup>1</sup>.

و قد يسأل سائل فيقول: إذا كان المصطلح - من حيث شروطه التداولية - يجب أن ينتج عن اتفاق المشتغلين به أي أن يكون موافقا عليه من حيث دلالاته، لغته واستخدامه، فلماذا نجد - إذن - هذا التمايز المصطلحي بين البصريين و الكوفيين رغم أن المادة واحدة و هي النحو العربي. فالاصطلاح لا يصح أن يتغير برأي فرد و إنما برأي جماعة حيث أن اختلاف البصريين عن الكوفيين في أمر الاصطلاح كان نتيجة لما تميزت به كل بلد من طبيعة جغرافية، و سكان و جيران، و علوم مختلفة كانت لها السيطرة على البصرة كما سيطر القرآن و الفقه على الكوفة.

على هذا الأساس استقل الكوفيون بمصطلحاتهم الخاصة و قد خالفوا البصريين في التعبير عن بعض المصطلحات، بل بلغ بهم الحد إلى درجة رفض بعض مصطلحات البصريين و وضع مصطلحات خاصة بهم تميزهم، و ذلك خطوة على طريق تكوين مذهبهم.

من هذا المنطلق فالمتتبع لمسار الدرس اللساني العربي في الميراث الحضاري يسجل بوضوح أن الخلاف حول المصطلح اللساني هو نتيجة للخلاف النحوي بين نحاة البصرة و الكوفة و الذي أفضى بدوره إلى تشجيع مبدأ المدارس النحوية؛ والمدارس النحوية مصطلح يشير إلى اتجاهات ظهرت في دراسة النحو العربي واختلفت في مناهجها مما ألفت منها جبهة علمية يرتبط أفرادها برباط الرأي الموحد. ويرى جل الباحثين أن القدماء لم يطلقوا على مسائل الخلاف القديم كلمة مدرسة، فلم يؤثر عنهم مصطلح المدرسة البصرية و لا مصطلح المدرسة الكوفية، و إنما الشائع في الدراسات اللسانية العربية هو مصطلح " مذهب " فيقولون: مذهب البصريين و مذهب

<sup>1</sup> - مراتب النحويين ص 105

الكوفيين. و المذهب هو الطريقة و المعتقد الذي يذهب إليه؛ و على هذا الأساس ربط صاحب المعجم الوسيط بين المصطلحين فقال في تعريفه للمدرسة: « المدرسة جماعة من الفلاسفة و المفكرين أو الباحثين تعتنق مذهباً معيناً، أو تقول برأي مشترك، و يقال: هو من مدرسة فلان: على رأيه و مذهبه »<sup>1</sup>. و قد تطلق كلمة مذهب على الطريقة التي سار عليها أحد النحاة و يقصد بها الرأي الواحد للنحوي الواحد فقالوا: هذا مذهب سيبويه و هذا مذهب الأخفش و هذا مذهب الخليل<sup>2</sup> كما يعبرون عن الاتجاه النحوي البصري أو الكوفي بقولهم: "أهل البصرة" أو "أهل الكوفة"<sup>3</sup> أو قولهم "علماء البصرة" و "علماء الكوفة"<sup>4</sup> أو "أهل المصريين"<sup>5</sup> و يعنون بذلك مذهب البصرة و مذهب الكوفة.

استنتاجاً لما سبق فإن كلمة "مدرسة" هي مصطلح حديث بمعنى المذهب النحوي استحسنه المحدثون متأثرين في ذلك بالغريبيين الذين شاع عندهم هذا المصطلح بهذا المفهوم. حيث صنفت المدارس النحوية أخذاً بالمعيار الجغرافي و جعل تعدد البيئة النحوية مدخلاً إلى تعدد مدارس النحو فحملت كل مدرسة اسم منطقة. و كما يبدو لي فإن هذا الارتباط المكاني لم يكن له دلالة علمية خاصة لأن وجود جماعة في مكان واحد لا يكفي لتشكيل مدرسة لأننا إزاء مدارس علمية - لا مدارس جغرافية - تشترك في خط فكري معين، و الدليل على ذلك أن الدرس اللساني العربي قد حمل طابع العلماء أنفسهم في التفكير و الاصطلاح؛ بل يكفي الوصول إلى المنهج الفكري لكي يتم التوصل إلى المدرسة العلمية التي ينتسب إليها الأمر الذي دفع ابن يعيش (يعيش ابن علي) (553 - 643 هـ) إلى إرجاع تعدد المصطلحات إلى

<sup>1</sup> - المعجم الوسيط مادة (درس) 1 / 579 و 580

<sup>2</sup> - مراتب النحويين ص 106 و طبقات النحويين ص 94 و 121

<sup>3</sup> - مراتب النحويين ص 105 و 107 و 109 و 113 و 116 و يراجع أيضاً طبقات النحويين ص 71 و 94 و 98 و 125 .

<sup>4</sup> - مراتب النحويين ص 90 و 101 و 105 و 111 .

<sup>5</sup> - المصدر نفسه ص 109 .

اختلاف المدارس و ذلك في قوله : « و الصلة و الحشو من عبارات الكوفيين . و الزيادة و الإلغاء من عبارات البصريين »<sup>1</sup>.

و هنا نشير أن بعض العلماء من كان ينظر في المصطلحات النحوية التي يستعملها النحوي في مؤلفاته حتى يستطيع التوصل إلى مذهبه، و من أولئك السيوطي (جلال الدين) (849 – 911 هـ) الذي توقف أمام حياة ابن آجروم (أبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي) قائلاً : «آجروم بفتح الهمزة الممدودة، و ضمّ الجيم و الراء المشددة و معناه بلغة البربر "الفقير الصوفي"، صاحب المقدّمة المشهورة بالجرومية.... و هو أنا استفدنا من مقدّمته أنه كان على مذهب الكوفيين في النحو، لأنه عبر بالخفض، و هو عبارتهم، و قال : الأمر مجزوم و هو ظاهر في أنه معرب، و هو رأيهم، و ذكر في الجوازم ( كيفما ) و الجزم بها رأيهم، و أنكره البصريون...»<sup>2</sup>. و عليه فالانتساب إلى مذهب معين لا يحدده الانتماء المكاني بقدر ما يحدده الخط النحوي المميز و الذي يجسد بدوره التمييز العلمي القائم على المخالفة المتعمدة للمذهب المقابل.

و لعل من المفيد في هذا المجال أن نشير إلى بداية التمدد الذي كان ثمرة الخلاف اللغوي لأن التأريخ له يضع أصابعنا، في الآن نفسه، على بداية التمايز المصطلحي ؛ إذ أن المصطلح اللساني البصري في القرن الثاني الهجري نضج في ظل الخلاف النحوي المتعمد بين البصريين و الكوفيين و هو خلاف مقصود و مدروس لأنه لم يكن خلافاً لفظياً مناطه مجرد التمييز و شهوة الجدل المنطقي بل كان خلافاً له آثاره في اللغة و اصطلاحاتها.

إن الذي يثبتته الواقع التاريخي و البحث اللغوي أن الانتماء المدرسي في النحو لم يكن إلا بعد اشتهار مدرسة الكوفة حيث بدأ التمدد المتعمد، لهذا يمكن

<sup>1</sup> - ابن يعيش : شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية / مصر /، 128/8

<sup>2</sup> - السيوطي: بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر/ بيروت /، ط2، 1979، ج1، ص 238.

القول أن ما ذهب إليه بعض المحدثين من أن بداية التمدد كانت من أيام الدؤلي هو اتجاه - في نظري - بعيد عن الحقيقة، لأن الدؤلي لم يعتمد أن يتمذهب في النحو بمذهب فلم يقف مع فريق ضد آخر وبالتالي فهو لم يصدر في عمله النحوي عن غاية تسعى إلى الدفاع عن المبدأ الذي تمثله وإنما عمل على إحياء النحو يحارب به اللحن أنى وقع في البصرة.

و يمضي الأمر بعد الدؤلي فتكون طبقة تلاميذه و طبقة تلاميذ تلاميذه ثم تكون الطبقة الرابعة مع عيسى بن عمر و أبي عمرو بن العلاء الذين لم يعملوا بمنطق الخلاف القائم على مناقضة الخصم بنقض آرائه على أساس الدفاع عن الآراء الخاصة التي يمثّلها الناقض، و إن خالفوا سابقهم إلا أنهم ليسوا في عداد مؤسسي المذاهب.

و معنى هذا أن المذهبية المتعمدة في النحو كانت متأخرة؛ فمع الخليل بن أحمد و سيبويه نستطيع أن نتحدث عن خلاف بصري كوفي<sup>1</sup> بعد أن نضجت آراء الكسائي و الفراء؛ هذا الأخير الذي خرج من سلطان المدرسة البصرية فجدد في منهج الدرس اللساني و حدد له مميزات التي يستقل بها و اضعها « اصطلاحاً يخالف الاصطلاحات المشهورة عند علماء النحو الذين يمثلون هذا العلم »<sup>2</sup> إحساساً منه أن اكتمال علم النحو و استقلاله إنما يتم عن طريق إفرازه لثبته الاصطلاحية، و هو بعمله هذا يعد إماماً في اللغة و النحو و إليه انتهى علم لغة الكوفيين يقول شوقي ضيف: « إن المدرسة لم يتم تشكيلها إلا به و بآرائه و مقاييسه و ما اعتمده من تفسير لبعض الظواهر اللغوية و ما وضعه من مصطلحات نحوية خالف بها مصطلحات البصريين مما جعله الإمام الحقيقي لهذه المدرسة »<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - هدى جنهويتشي: خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع / عمان - الأردن /، ط1، 1993، ص 19 .

<sup>2</sup> - أحمد مكي الأنصاري: أبو زكريا الفراء و مذهبه في النحو و اللغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الآداب / القاهرة /، 1964، ص 438

<sup>3</sup> - شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف / القاهرة /، ط5، 1983، ص 158 .



بناء عليه فلا يمكننا الحديث عن مدرسة بصرية تعمل بمفهوم الخلاف المتعمد من دون الحديث عن مدرسة أخرى تقابلها و تنازعها الرأي ؛ حيث اخترت من البصرة أهم كتاب في النحو العربي و هو " الكتاب " لسبويه باعتباره جامعاً لآرائه و آراء سابقيه و بخاصة آراء أستاذه الخليل بن أحمد ثم اخترت كتاباً يمثل استقرار المذهب البصري و هو كتاب المقتضب للمبرد. إذ يعد المبرد ( أبو العباس محمد بن يزيد ) ( ت 285 هـ ) آخر أئمة المدرسة البصرية النابيين حيث شايح رجالها و دافع عنها و احتج لها فلم يصرح في مقتضبه باسم الكوفيين إلا في موضع واحد عند حديثه عن إعراب الأسماء الستة و لم يرتض قولهم أيضاً، و كان إذ عرض لأقوالهم يكني عنهم بقوم من النحويين أو بأن يقول فإن قال قائل و فإن زعم زاعم<sup>1</sup> من هنا قال عنه ابن جني ( 300-392 هـ ) : « بعد جيلاً في العلم و إليه أفضت مقالات أصحابنا [ يريد البصريين ] و هو الذي نقلها و قررها و أجرى الفروع و العلل و المقاييس »<sup>2</sup>.

ناهيك أن المبرد قد أضاف جديداً في الدرس اللساني ممثلاً في محاولته لتحديد المصطلحات اللسانية و اختصارها مما يجعلنا نقول : إن المصطلحات اللسانية قد تطورت و صقلت و حددت على يد المبرد من خلال كتاب المقتضب، و لهذا فقد اخترنا بعض المصطلحات من العين و الكتاب و المقتضب باعتبارها علامات على مدى تأثيرها في تاريخ التأليف اللساني في ميراث الحضارة العربية و هي تشكل زوايا حادة بين ما سبق و ما لحق و بالتالي فهي الأسس التي يستحيل دونها قيام بناء نحو.

بعد هذه الجولة الفسيحة في أبعاد المصطلح اللساني يجدر بي في خاتمة المطاف أن أشير إلى أن المسائل التي مثلت ركائز المواضع في هذا الفصل إنما يجمع بينها تضافرها على تحديد القضية المصطلحية بكل أبعادها، من حيث التمهيد لها أو

---

<sup>1</sup> - ينظر محمد عبد الخالق عزيمة : أبو العباس المبرد و أثره في علوم العربية، مكتبة الرشد / الرياض /، ط1، 1405هـ، ص 115.

<sup>2</sup> - ابن جني ( أبو الفتح عثمان ) : سر صناعة الإعراب، تح حسن هندأوي، دار القلم / دمشق /، ط2، 1993، ج1، ص 129 و 130

معالجتها في إطار التأسيس النظري لعلم المصطلح أو آليات توليد المصطلح في اللغة العربية وفي الأخير بسط الفكر العربي لجدلية المصطلح كقضية معرفية أساسية من حيث بناؤه أو بيئته ثم مدى ارتباط حركة الاصطلاح في منظومة العرب اللسانية التراثية بالانتماء المدرسي القائم على الخلاف المتعمد. و غرضنا في هذه المسألة هو محاولة ضبط السمات التي تتحدد بها بطاقة تعريف المخزون العربي من حيث تناوله للقضية المصطلحية.

# الفصل الثاني

- 1/ تأصيل الدراسة الصوتية عند العرب
- 2/ مفهوم الصوت اللغوي في خلفيات التفكير اللساني
- 3/ مفردات المصطلح الصوتي في الموروث البصري (بيان للمصطلح وتحديد للمفهوم)
- 3-1/ المصطلح الصوتي من خلال استعماله النطقي
- 3-1-1/ المصطلحات الدالة على مخارج الأصوات
- 3-1-2/ المصطلحات الدالة على صفات الأصوات
- 3-2/ المصطلحات الدالة على التغير

## الفصل الثاني: التحليل الاستقرائي للمصطلح الصوتي في مؤلفات

### البصريين

إن البحث في المصطلح كما تضمنه ميراث النظر اللغوي عند العرب لا ينفك يقود الدارس اللساني إلى التدقيق في تراكم المخزون الصوتي فالصرفي فالنحوي؛ إذ أن التفكير العربي قد أفرز نظرية شمولية في الظاهرة اللغوية واستنبط منظومتها الكلية فكان من ذلك جميعاً تراثهم اللساني في الأصوات و الصرف و النحو و الدلالة. من هذا المنطلق سادق النظر في المصطلح اللساني عند البصريين بحيث سألنا مجال المعالجة في إطار التحليل الصوتي و النحو و هو ما يقود إلى التحديد الاستقرائي المتصاعد من الجزء إلى الكل.

### 1. تأصيل الدراسة الصوتية عند العرب

للصوت أثره في اللغة لأنها أكبر ظواهره التفاهمية و التخاطبية، و لقد أدرك الدارسون القدامى على اختلاف توجهاتهم العلمية هذه الحقيقة فاهتموا بالصوت من حيث هو ظاهرة فيزيولوجية و اعتبروه الأساس المعول عليه في وضع المعايير التأسيسية للنحو العربي. ذلك أن الصوت قد فرض نفسه في دراسات قد لا تبدو علاقتها واضحة بالصوت؛ فالنظام القواعدي في مرحلته الجنينية نشأ في رحاب معاينة الظاهرة الصوتية. من ذلك مصطلحات المميزات الوظيفية (حركات الإعراب) فهي - في النحو - علامات على الفاعلية و المفعولية و هي في اللسان أساسها الجانب الفيزيولوجي من الظاهرة الصوتية.

نضيف إلى ذلك أن صلة الأصوات وثيقة بالدرس الصرفي عند العرب بكل جزئياته الصوتية فكان ما توصل إليه العرب في مضمير البحث الصرفي عبارة عن

استجابة فعلية لمفاهيم الأصوات قبل أن تبلور دلالاتها المعاصرة؛ و لعل لهذا السبب - يقول سامي عوض - « لم يقيم سيبويه مصطلحات تميز في وضوح قطاعات الأصوات وبناء الكلمة و بناء الجملة، فكل هذا يدخل عنده في مجال واحد هو مجال النحو»<sup>1</sup>. كما ربط الخليل بن أحمد اللغة بالصوت باعتبار أن الصوت هو امتداد للبنية التركيبية و أصل الأفكار المنطوقة في اللغة؛ و هذا ما توصل إليه بعد قرون دوسوسير حينما رأى أن اللغة فكرة منظمة مقرونة بالصوت من خلال تأمل عنصرين يشتركان في تأدية اللغة لوظيفتها و هما: الأفكار و الأصوات من خلال الربط بينهما يقول دوسوسير(F.Desaussure): « إن الدور المميز للغة بالنسبة للفكر ليس وسيلة صوتية مادية للتعبير عن الأفكار، بل القيام بوظيفة حلقة الوصل بين الفكر و الصوت، في ظروف تؤدي بالضرورة إلى التمييز المتبادل لوحدات الفكر و الصوت»<sup>2</sup>.

إن هذا المنحنى من التخطيط الصوتي هو الذي يرمي إليه الخليل في مقدمة العين ليخلص إلى صلة التفاعل الحقيقي بين الأفكار و الأصوات. من هنا يرى مهدي المخزومي أن الخليل لم يتناول اللغة بالدرس من قمة الهرم كما فعل من سبقه و كما فعل من عاصره، و لكنه تناولها من القاعدة، فبدأ الدرس اللغوي من الصوت الذي تتألف منه مفردات اللغة و استطاع بذلك أن يفسر ظواهر لغوية لم تكن لتفهم بدون فهم سابق لطبيعة الحروف و تفاعلها<sup>3</sup>

لذا فالصوت اللغوي في حياة التراث العربي ليس جديداً، فالذي يثبته الواقع التاريخي و البحث اللغوي أن الخليل هو أول من وضع الصوت اللغوي موضع التطبيق الفني في دراسته التي انتظمها كتابه " العين " وبخاصة مقدمته التي تنم عن حس لغوي دقيق، فلقد أحس الخليل بكثير من جوانب المشكلة الصوتية لذلك يعد الأول الذي

<sup>1</sup> - سامي عوض : دراسة في النحو البصري و الكوفي، المؤسسة الشرقية للطباعة و الصناعة / اللاذقية - سوريا /، 1981-1982، ص 6

110paris/, p/2 - F. desaussure : cours de linguistique générale , ed payot ,

<sup>3</sup> - مهدي المخزومي : عبقرى من البصرة، وزارة الإعلام / الجمهورية العراقية /، 1972، ص35.

جعل الصوت اللغوي أساس اللغة المعجمي فكان بذلك الرائد و المؤسس. و لا يمكن في منظورنا أن نفصل سيبويه عن مدرسة الخليل في اللغة و الأصوات فهو الممثل الحقيقي لها فيما نقل لنا من علم الخليل في الكتاب و قد ورث عنه فيما ورث و صفا دقيقا لأصوات العربية في مخارجها و صفاتها و تبقى أفكار الخليل و نظرياته - سواء ما جاء في العين أو ما نقل عن سيبويه - نبراسا و هديا لعلماء اللغة و النحو و الصرف و العلوم اللسانية بصفة عامة. و ما قدمه ابن جني (عثمان أبو الفتح) (300-392) أيضا يعد تأصيلا صوتيا لكثير من الملامح و الخصائص المكتشفة في ضوء تقدم العلم الفيزيولوجي الحديث.

و هكذا فليس جديدا القول بسبق العرب إلى تأصيل الصوت اللغوي و اضطلاعهم بأعباء المصطلح الصوتي منذ القدم يقول إبراهيم أنيس: « و لقد كان للقدماء من علماء العربية بحوث في الأصوات اللغوية شهد المحدثون أنها جليلة القدر بالنسبة إلى عصورهم. و قد أرادوا بها خدمة اللغة العربية و النطق العربي، و لاسيما في الترتيل القرآني. و لقرب هؤلاء العلماء من عصور النهضة العربية، و اتصالهم بفصحاء العرب كانوا مرهفي الحس، دقيقي الملاحظة، فوصفوا لنا الصوت العربي و صفا آثار دهشة المستشرقين و إعجابهم<sup>1</sup>؛ حيث قدم العرب مفصلا صوتيا يمثل غاية في الدقة و التنقيد و هو يهدف إلى وضع ضوابط للأداء الفعلي انطلاقا من القراءة الصحيحة للقرآن الكريم و هي القراءة التي تخضع للكفاءة اللغوية للسان العربي.

و ما توصل إليه العرب من نتائج صوتية قد أيدها الدرس اللساني الحديث نتيجة لعمق المفردات الصوتية التي خاض غمارها الرواد القدماء و ألزمت جملة من اللغويين الغربيين الاعتراف بها من ذلك :

<sup>1</sup> - إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975، ص 5.

- ❖ قول المستشرق الألماني برجستراسر: « ولم يسبق الغربيين في هذا العلم إلا قومان من أقوام الشرق وهما أهل الهند والعرب »<sup>1</sup>.
- ❖ قول اللغوي الانجليزي فيرث: « إن علم الأصوات نما و شبَّ في خدمة لغتين مقدستين هما السنسكريتية والعربية »<sup>2</sup>.
- ❖ اعتراف جورج موان صراحة بجودة الدرس الصوتي عند العرب قائلاً: « منذ القرن الثامن الميلادي كان علماء اللغة في البصرة يسعون إلى وصف لغتهم وصفا صوتيا، و سواء أوجدوا تلقائيا علما للأصوات جديرا بأن يذكرنا بالعلامة بانيني، أم أنهم اقتبسوا هذا العلم عنه، فتلك مشكلة على حدة، ولكن لا بد لنا - بادئ ذي بدء - أن نعترف بوجود هذا العلم في الأصوات و أنه علم فذ ممتاز »<sup>3</sup>
- و لقد استمرت اللغة العربية في استقطابها لأكثر العقول تميزا في اللسانيات، فكان من أبرز المهتمين بها مايكل بريم (Michael Brame) الذي يقول: « يبدو أن اللسانيات السامية في وضعها الراهن مفلسة. فليس هناك إلى الآن أي وصف صوتي معاصر لأية لغة سامية يتجاوز تحليل النحويين العرب القدماء »<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجه و علّق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض، 1282، ص 11

<sup>2</sup> - أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب / القاهرة /، 1991 ص 101 و ينظر صبيح التميمي: دراسات لغوية في تراثنا القديم (صوت-صرف - نحو - دلالة - معاجم - مناهج بحث)، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع / عمان - الأردن /، ط1، 2003، ص 16.

<sup>3</sup> - جورج مونين: تاريخ علم اللغة من نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، 1972، ص 107 و ينظر: G.Mounin : histoire de la linguistique des origines au xx<sup>e</sup> siècle, presses universitaires de France, 3<sup>e</sup> édition, pp 109,110

<sup>4</sup> - Michael Brame : Arabic phonology : implications for phonological theory and 40historical semitic. PHD dissertation MIT , 1970 P

ثم أن عالما ألمانيا محدثا هو " شاده " جعل موضوع رسالته لنيل شهادة الدكتوراه (علم الأصوات عند سيبويه) وقد رجح فيه أن العرب لم يقتبسوا علم الأصوات من أحد، وأنه من وضعهم واستنباطهم خدمة للقرآن الكريم وأدائه<sup>1</sup> هذا ومن خلال تشریح آليات المصطلح الصوتي عند البصريين تبين لنا أن العطاءات المعرفية التي بلورها علماءنا فيما يخص الدراسة الصوتية يمكن تصنيفها إلى مستويين :

❖ مستوى الصوت اللغوي المنفرد حيث يدرس الصوت في ماديته و تحققه أي دراسة نطقية أو هجائية للصوت وهي تندرج ضمن ما أطلقت عليه اللسانيات الحديثة علم الصوت العام (La phonétique).

❖ مستوى التشكيل الصوتي حيث تدرس الأصوات اللسانية من خلال وظائفها التمييزية وهذه الدراسة تندرج ضمن مباحث علم الصوت الوظيفي ( La phonologie) وهي تقف على دراسة الطبيعة الاختلافية للأصوات اللسانية و بالتالي دور الأصوات في حمل المعنى و تبليغه.

تأسيسا على ما تقدم فإن نظرة فاحصة في النظرية الصوتية لدى البصريين من علماء العربية القدامى تؤكد بكل جلاء كونها مخططا حقيقيا متكامل العدة حيث يبرز السؤال المنهجي الهام الذي تحدده الصيغة الآتية : ما المقصود بالصوت اللغوي في خلفيات التفكير اللساني عند العرب ؟

<sup>1</sup> - عبد الفتاح المصري : الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية و المعاصرة

متاح على الشبكة <http://www.alarabiyah.ws/>



## 2. مفهوم الصوت اللغوي في خلفيات التفكير اللساني عند العرب

هناك من علماء العربية القدماء من نظر للأصوات من حيث وظيفتها السيميولوجية مما جعلهم يميزون في مصنفاتهم بين مصطلحي الصوت والحرف؛ فالأصوات حسب إخوان الصفا صنفان « حيوانية و غير حيوانية، و غير الحيوانية أيضا نوعان: طبيعية و آلية، فالطبيعية هي كصوت الحجر و الحديد و الخشب و الرعد... والآلية كصوت الطبل و البوق و الزمر و الأوتار. و الحيوانية نوعان: منطقية و غير منطقية، فغير المنطقية هي أصوات سائر الحيوانات غير الناطقة، و أما المنطقية فهي أصوات الناس وهي دالة و غير دالة. فغير الدالة كالضحك و البكاء و الصياح، و بالجملة كل صوت لا هجاء له؛ و أما الدالة فهي الكلام و الأقاويل التي لها هجاء»<sup>1</sup>.

في هذا المقام يأتي إشكال الارتباط بين صورة الحرف و فكرة الصوت، فيبرز السؤال الهام الذي تحدده الصيغة الآتية: متى يسمى الصوت حرفا؟

يرى فرانس بريتوريوس (F. Praetorius) أن مصطلح " حرف " ترجمة للمصطلح اللاتيني (Terminus) معتبرا هذا التلاقي نقطة تماس بين النحو العربي والنحو اللاتيني و تفصيل رأيه في هذا أن كلمة " حرف " في العربية تعني لغويا " الحد " أو الحافة و كذلك الحال بالنسبة لكلمة (Terminus) و بالتالي فكلمة " حرف " - حسب زعمه - هي ترجمة للمصطلح اللاتيني (Terminus)<sup>2</sup>. غير أن مصطلح الحرف مصطلح عرف قديما قبل الخليل و سيبويه، فقد قال أبو الأسود الدؤلي: « إذا رأيتني قد فتحت فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه... »<sup>3</sup> و هو هنا يستعمل الحرف بمعنى الصوت، و هو ما جاء بالمعنى نفسه في معجم العين للخليل، فقد ورد فيه: « فإذا

<sup>1</sup> - رسائل إخوان الصفا 1 / 188 - 189

<sup>2</sup> - إسماعيل أحمد عمارة: المستشرقون و نظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، دار وائل للطباعة و النشر / عمان - الأردن /، ط 3، 2002، ص 86.

<sup>3</sup> - ابن النديم: الفهرست، اعتنى بها و علق عليها إبراهيم رمضان، دار المعرفة / بيروت - لبنان /، ط 2، 1997، ص 61

سئلت عن كلمة و أردت أن تعرف موضعها فانظر إلى حروف الكلمة<sup>1</sup>. و الحرف في اللغة كما جاء في لسان العرب هو « الطَّرْفُ والجَانِبُ... و حرفا الرأس: شِقَاؤُهُ، و حرف السفينة و الجبل: جانبهما، و الجمعُ أَحْرُفٌ و حُرُوفٌ و حِرْفَةٌ<sup>2</sup>» أما في الاصطلاح فهو « صوت معتمد على مقطع من مقاطع الحلق و اللسان و الشفتين. و يسمى حينئذ ذلك المقطع حرفا هجائيا<sup>3</sup>».

و معنى هذا أن الصوت سلسلة من الذبذبات الهوائية و الحرف إيقاف لهذا الصوت و قطع له؛ و عليه فالحرف منتهى الصوت و غايته. و لقد عمق قديما ابن جنى فكرة الصوت باعتباره ملازما للحرف الكلامي فقال: « اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلا متصلا، حتى يعرض له في الحلق و الشفتين مقاطع تثنيه عن امتداده و استطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفا<sup>4</sup>. و كما يبدو فإن الحرف عند ابن جنى هو ما يعرض للصوت اللغوي من مقاطع تثنيه عن الامتداد و الاستطالة حيث يسمى ابن جنى وقفة الانثناء مقطعا في صيغة اصطلاحية دقيقة و يسمى المقطع عند الانثناء حرفا.

و لقد فسر الخفاجي (ت466هـ) سبب تسمية العرب لأجزاء الكلام حروفا بأن الحرف «في كلام العرب يراد به حد الشيء و حدته و من ذلك حرف السيف إنما هو حدّه و ناحيته... و سميت الحروف حروفا لأن الحروف حد منقطع الصوت<sup>5</sup>» و القطع لا يحدث إلا بحركة ما من أعضاء النطق في موضع ما و هو الأمر الذي أشار إليه الدرس اللساني الحديث حينما فسر عملية انقباس مجرى الهواء نتيجة التقاء عضوين من

<sup>1</sup> - الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين، تح عبد الله درويش، مطبعة العاني / بغداد /، 1967، ص

53 - 52

<sup>2</sup> - ابن منظور: لسان العرب باب الحاء مادة (حرف) ص 404.

<sup>3</sup> - جرمانوس فرحات: بحث المطالب في علم العربية ص 7.

<sup>4</sup> - ابن جنى: سر صناعة الإعراب 1 / 6.

<sup>5</sup> - الخفاجي (عبد الله بن محمد بن سنان): سر الفصاحة متاح على الشبكة

<http://www.almeshkat.net/books open.php>.

أعضاء النطق : عضو متحرك، و عضو ثابت و نقطة الانحباس هي النقطة التي يتحدد فيها مخرج الصوت و هو ما عبر عنه ابن جني بمصطلح " القطع " ؛ و المقطع هنا هو المخرج وهو موضع خروج الحرف من الصوت أي انفصاله عند توليده باعتبار أن المخرج هو الذي « يحدد اللحظة التي ينجز فيها الحرف على محور الزمن فهي لحظة تقطع فيها سلسلة الزمن المتواصل و هي كذلك يحبس فيها مسار الصوت الهوائي ليتحول إلى تصويت لغوي»<sup>1</sup>.

و مما تجدر الإشارة إليه أن المقطع بمعنى المخرج هو من اصطلاحات القدماء التي درج عليها بخاصة ابن جني. أما المقطع بمعنى ( syllabe) فهو « الوحدة الأساسية للكلمة و يستعمل كجزء في المستوى الفونولوجي، و يشير إلى مجموعة من التتابعات المختلفة من الصوامت و الصوائت مع ملامح أخرى مثل النبر و الطول تهتم بها اللغات كمجموعة موحدة للتحليل»<sup>2</sup>؛ حيث يؤكد محمد رشاد الحمزاوي أن مصطلح المقطع لم يعرفه القدماء إلا بمفهوم المخرج، مقررًا أن مفهوم المقطع بمعنى (syllabe) هو توليد معنوي معاصر دخل الدراسات العربية بعد مخاض زمني<sup>3</sup>.

من خلال هذا العرض الإشاري يتبين أن المخرج هو المقطع الذي ينتهي الصوت عنده، فحيث ينقطع صوت الحرف يكون ذلك هو مخرجه و لهذا سمي الصوت حرفا ؛ و المقصود بالصوت هنا هو الصوت اللغوي و الحروف هي أصوات لغوية متحيزة في أحياز خاصة و بالتالي فالحرف هو الصورة المادية للصوت و هو بذلك وحدة بنائية في اللغة.

أما اللسانيون المحدثون فقد كانوا أكثر دقة ووضوحا في تحديد مصطلح الحرف و التمييز بينه و بين الصوت اللغوي، حيث جعلوا مصطلح الحرف مساويا للصورة

<sup>1</sup> - عبد السلام المسدي : التفكير اللساني في الحضارة العربية ص 256.

<sup>2</sup> - عاطف مدكور : علم اللغة بين التراث و المعاصرة، دار الثقافة للنشر و التوزيع / القاهرة /، د ط، 1987، ص 127.

<sup>3</sup> - يراجع التفكير اللساني في الحضارة العربية هامش 261.

الرمزية الكتابية للصوت المنطوق المسموع، أما مصطلح الصوت فإنه يمثل الجانب النطقي الحركي. يقول تمام حسان: « و الحروف وحدات من نظام، وهذه الوحدات أقسام ذهنية لا أعمال نطقية على نحو ما تكون الأصوات. و الفرق واضح بين العمل الحركي الذي للصوت و بين الإدراك الذهني الذي للحرف، أي بين ما هو مادي محسوس و بين ما هو معنوي مفهوم»<sup>1</sup>.

و إلى نظير هذا ذهب - أيضا - كمال بشر عندما فرق بين الرمز و الصوت حيث يرى أن الحرف رمز و هو وسيلة كتابية تستخدم لتمثيل النطق و تصويره و عليه فإنه ينظر إليه في إطار نظام الكتابة الإملائية. أما الصوت فهو الأثر السمعي أو الحدث النطقي الذي يصدر طواعية عن أعضاء النطق و يدرس في إطار النظام الصوتي للغة<sup>2</sup> و مثل هذا الفهم نجده - كذلك - عند رمضان عبد التواب الذي يقول: «الصوت هو ذلك الذي نسمعه و نحسه، أما الحرف فهو ذلك الرمز الكتابي الذي يتخذ وسيلة منظورة، للتعبير عن صوت معين، أو مجموعة من الأصوات لا يؤدي تبادلها في الكلمة إلى اختلاف المعنى»<sup>3</sup>

من هنا يتضح أن مناهج تحليل اللغات البشرية من الناحية الصوتية في الدرس اللساني الحديث تعتمد على أن الحرف يقابل الصوت في كونه هيئة له، و الحرف شيء مجرد أي مجموعة من العناصر المحسوسة، أما الصوت فهو مادة الحرف؛ وبالتالي فالصوت هو الأصل لأن « الكتابة كما قال العلماء العرب تابعة للفظ لأنها رموز له والصوت اللغوي هو الذي بنيت عليه الكتابة الهجائية»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها ص 73.

<sup>2</sup> - كمال بشر: دراسات في علم اللغة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع / القاهرة /، 1998، ص 17.

<sup>3</sup> - رمضان عبد التواب: المدخل إلى علم اللغة (و مناهج البحث اللغوي)، مكتبة الخانجي / القاهرة /، ط 3، 1997، ص 83 - 84.

<sup>4</sup> - طنطاوي محمد دراز: في أصول اللغة، مكتبة نهضة الشرق / جامعة القاهرة /، 1985، ص 51.

ضمن هذا التحديد الذي بلوره اللغويون المحدثون يمكن القول إن هناك حرفا خطيا و صوتا لغويا و هناك ترابطا بينهما بحيث أن حق كل صوت لغوي أن يصور بحرف خطي يختص به، و حق كل حرف خطي أن ينفرد بصوت لغوي واحد، فلا يترك أي حرف خطي دون مقابل صوتي؛ و لعل تسمية العرب القدماء الصوت حرفا إنما تعود إلى أن الحرف في أصل اللغة هو طرف الشيء و الحد الذي ينتهي إليه التحليل و لهذا استعمل في الدلالة على أصغر القطع اللفظية و أصغر القطع الخطية؛ و بالتالي علينا أن ننظر إلى الحرف على أساس أنه عنصر ثلاثي الأجزاء، أي له جانب التسمية التي يعرف بها كالباء و الطاء و نحو ذلك، و جانبا مسموعا هو صوت الحرف و جانبا مقروءا هو رمزه الكتابي.

و إلى جانب مصطلحي الصوت و الحرف نجد في الدراسات اللسانية الحديثة مصطلحا ثالثا يعتبر أساس التحليل في المستوى الفونولوجي و هو الفونيم (le Phonème)؛ حيث ذهب بعض اللغويين إلى أن التفرقة بين الصوت و الحرف على هذا النحو نتوصل بها إلى جعل الحرف مساويا للاصطلاح الغربي " فونيم " يقول محمود فهمي حجازي: « هذه الأصوات المختلفة التي يعبر عنها في الكتابة برمز واحد و لا تستخدم في اللغة للتفريق بين المعاني المختلفة، هي ما يطلق عليه الغربيون اسم: " Phonème " <sup>1</sup>؛ و المقصود بالفونيم هو اعتباره أصغر وحدة صوتية تتكون منها الكلمة، و هو العنصر الأساسي في النظام التعبيري، و عليه فالفونيمات ملامح للأصوات وأشكال الكلام <sup>2</sup>.

و محصلة ذلك أن الفونيم هو الوحدة الصوتية و هو صوت تجريدي أو- كما يقول (R.Fowkes) - « صورة ذهنية يكده المتكلم في الوصول إليها » <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المدخل إلى علم اللغة (و مناهج البحث اللغوي) ص 83.

<sup>2</sup> - محمود سليمان ياقوت: فقه اللغة و علم اللغة، دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية /، 1995، ص 200 - 201.

<sup>3</sup> - يراجع: علم اللغة بين التراث و المعاصرة ص 124.

وهناك تعريفات كثيرة للفونيم غير أن الرأي الذي يأخذ به أكثر اللغويين هو اعتبار الفونيم أصغر وحدة صوتية أو صورة ذهنية وهو بذلك ليس صوتاً منطوقاً بالفعل وإنما المنطوق بالفعل هو صورته وأمثله الجزئية أو ما يسمى في الاصطلاح اللساني الحديث "الألوفون"

(Allophone) وهي التنوعات الصوتية التي يتحقق بها الفونيم ويتوقف ذلك على موقع الصوت في الكلمة وعلى الأصوات المجاورة<sup>1</sup>.

من هذه التعريفات يتبين لنا أن الدرس اللساني قد ميز بين مصطلحين كان لهما بالغ الأثر في البحوث الفونولوجية المعاصرة وهما:

❖ الفونيم (Le PHonème) وهو صوت تجريدي يتحقق وجوده الموضوعي في الخارج عن طريق الألوفون.

❖ الألوفون (Allophone) وهو التنوعات الصوتية التي يتحقق بها الفونيم.

إن هذه التفرقة بين هذين المصطلحين تعود بنا إلى مصطلحين اثنين ميزا المخزون اللغوي في ميراث الحضارة العربية البصرية وهما: الحرف الأصل والحرف الفرع؛ فحروف العربية هي حروف أصول وحروف فروع يقول سيبويه: «فأصل حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً... وتكون خمسة وثلاثين حرفاً بحروف هي فروع، وأصلها من التسعة والعشرين... وتكون اثنين وأربعين حرفاً بحروف غير مستحسنة ولا كثيرة في لغة من ترتضى عربيته...»<sup>2</sup>.

ولعل ما أشار إليه سيبويه باسم الحروف الأصول وهي أصغر القطع الخطية يقابل ما يعرف في الدراسات اللسانية المعاصرة باسم (Le phonème) وما أشار إليه باسم الحروف الفروع وهي أصغر القطع اللفظية يعرف باسم (Allophone)؛ حيث أن أصوات أي لغة من اللغات لا حد لها وأن ما نسميه صوتاً واحداً قد يتردد هو نفسه أكثر

<sup>1</sup> - ماريو باي: أسس علم اللغة ترأحمد مختار عمر، عالم الكتب/ القاهرة /، ط3، 1987، ص 88.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 432

من مرة لكنه لا ينطق بنفس الصورة في كل مرة، على خلاف الحروف الخطية التي تعد ثابتة نسبياً؛ من هنا فعدد الحروف الأصول لدى سيبويه تسعة وعشرون حرفاً أما أصواتها المنطوقة فعددها اثنان وأربعون. وما قرره سيبويه - قديماً - أشار إليه أحد اللغويين المحدثين قائلاً: « لكل لغة فيها من الأصوات أكثر مما في كتابتها من العلامات...»<sup>1</sup>. ومعنى ذلك أن الحروف الفروع هي الحروف الأصول محققة تحقيقات مختلفة وإن اختلفت نطقاً وإنتاجاً يقول سيبويه: « وهذه الحروف التي تمتها اثنين وأربعين، جيدها وريئها، أصلها التسعة والعشرون، لا تتبين إلا بالمشاهدة...»<sup>2</sup>، حيث أن الحروف الأصول بالمعنى الفونولوجي أو الوظيفي عددها تسعة وعشرون أما الحروف الفروع فليست تمييزية من حيث الوظيفة والدور الدلالي المنوط بها لأنها فقط تأديات، فالباء التي كالفاء مثلاً ليست حرفاً جديداً متميزاً عن غيره، وإنما هي تأدية خاصة للباء.

### 3. مفردات المصطلح الصوتي في الموروث البصري (بيان للمصطلح

#### وتحديد للمفهوم)

يزخر التراث العربي بثروة من المصطلحات الصوتية، تميز المصطلح فيها بالتعبير عن مفهوم محدد وهو مشحون بدلالة اصطلاحية مميزة. وقد كان من النحويين البصريين رواد في هذا الحقل نذكر منهم الخليل بن أحمد الفراهيدي و سيبويه والمبرد الذين توصلوا إلى حصر ماهية الصوت في دائرته الموضوعية، و قدموا مفصلاً صوتياً مركباً من مظاهر البحث الصوتي يمثل غاية في الدقة والتفصيل، مما يعد تعبيراً حياً عن الآثار الصوتية في أمهات الممارسات العربية وهي بدورها تكفي للتدليل على

<sup>1</sup> - فندريس: اللغة، تر عبد المجيد الدواخلي و محمد القصاص، مكتبة الأنجلو المصرية /مصر/،

1950، ص 62

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 432.

أصالة النظرية الصوتية عند العرب. و ما قدمه نحاة البصرة من جهد صوتي متميز واكبه الغربيون بعد أن عبد طريقه العرب، هذه المفردات في اصطلاحاتها ريادة و هي في تصور تخطيطي تشمل المنظور الآتي :

- ❖ المصطلح الصوتي من خلال استعماله النطقي
  - ❖ المصطلحات الدالة على التغيرات الصوتية
- و هذا منهج يسوغه الأخذ بالفصل بين جانبي الأصوات المادي و الوظيفي.

### 3-1/ المصطلح الصوتي من خلال استعماله النطقي.

الأصوات هي أساس البناء التركيبي و من ثم فدراستها يجب أن تكون أول ما يجب على الباحث الاهتمام به. أما العلم الذي درس الصوت و فصل القول فيه فهو علم الأصوات و يقابله باللغة الفرنسية لفظ (la phonétique) و هو يدرس الأصوات من حيث ميكانيكية إصدارها و له ثلاثة فروع رئيسية حددها الباحثون المحدثون فيما يلي:

- علم الأصوات النطقي و هو دراسة الأصوات المنطوقة من حيث المخرج والكيفية التي تنطق بها
- علم الأصوات الفيزيائي (الأكوستيكي) و هو دراسة الوسط الذي انتقل عبره الكلام إلى أذن السامع بوصفه الميدان الذي تنتظم فيه الذبذبات و الموجات الصوتية و هي مادة الدراسة
- علم الأصوات السمعي و هو يختص بدراسة ما يحدث في الأذن عندما يصل الصوت إليها<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> - ينظر على سبيل المثال: كمال إبراهيم بدري: علم اللغة المبرمج (الأصوات و النظام الصوتي مطبقا على اللغة العربية)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود / الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، 1982، ص5 و 6.



والذي يهمننا في هذا المجال هو استقراء المصطلح الصوتي من حيث الاستعمال النطقي؛ وهذا الاهتمام إنما يعود في الأساس إلى أن الدراسات الصوتية في القديم بنيت على العناية بالجانب النطقي، حيث يظهر هذا الاتجاه واضحاً في تلك الآثار العلمية و المصطلحات الصوتية التي ميزت الحركة التراثية عند علماء البصرة الذين جمعوا المادة الصوتية و عالجوها من حيث مخارجها و صفاتها و كيفية النطق بها و كان هذا درسهم للأصوات لأنهم لم يتوفر لديهم الأجهزة العلمية.

### 3-1-1/ المصطلحات الصوتية الدالة على مخارج الأصوات

**المخرج:** جاء في اللسان: « الخروج: نقيض الدخول. خَرَجَ يَخْرُجُ خُرُوجاً مَخْرَجاً، فهو خارجٌ خُرُوجاً مَخْرَجاً، فهو خارجٌ وخُرُوجٌ وخَرَّاجٌ، وقد أَخْرَجَهُ وَخَرَجَ بِهِ. الجوهرية: قد يكون المَخْرَجُ موضعَ الخُرُوجِ. يقال: خَرَجَ مَخْرَجاً حَسَناً، وهذا مخرجه»<sup>1</sup>.

أما المخرج من حيث المعنى الاصطلاحي فيقال: « مخرج الحرف: الموضع الذي ينشأ منه»<sup>2</sup> و « المخرج تعريفاً هو مكان النطق»<sup>3</sup> و يسميه المحدثون من علماء اللغة "موضع النطق" (point d' articulation) و هو « موضع ينحبس عنده الهواء أو يضيق مجراه عند النطق بالصوت مثل الشفتين ينحبس الهواء بانطباقهما عند النطق

<sup>1</sup> - لسان العرب باب الخاء مادة (خرج) ص 61

<sup>2</sup> - خليل إبراهيم العطية: الدرس الصوتي عند الكوفيين، مجلة الدراسات اللغوية، مركز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية/السعودية، المجلد 5، أكتوبر - ديسمبر 2003، ص 110.

<sup>3</sup> - ريمون طحان: الألسنية العربية، دار الكتاب اللبناني / بيروت - لبنان /، ط 2، العدد 1، 1981، ص

بالباء و مثل طرف اللسان بأصول الثنايا فيضيق مجرى الهواء عند النطق بالسين و الزاي و نحوهما»<sup>1</sup>.

و مصطلح المخرج من مصطلحات الخليل بن أحمد فقد استعمله محمدا مواضع خروج الأصوات، فالأصوات الذلّقية « تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم»<sup>2</sup> و الشفوية «مخرجها من بين الشفتين»<sup>3</sup>. أما « مخرج الجيم و القاف و الكاف فمن بين عكدة اللسان و بين اللهاة في أقصى الفم و أما مخرج العين و الحاء و الهاء و الخاء و الغين فالحلق»<sup>4</sup>

و إلى جانب مصطلح المخرج استعمل الخليل بن أحمد مصطلحا آخر هو الحيز باعتباره جزءاً من المخرج، ذلك أن المخرج يتوزع إلى أحياز كل حيز يصدر منه عدد من الأصوات؛ فالحلق مخرج و هو نقطة الانسداد التي يجري فيها حبس الهواء و هو يشمل -حسب الخليل بن أحمد - على حيزين: الأول لثلاثة أحرف و هي العين و الحاء و الهاء و الثاني لحرفين الخاء و الغين فيقول: « فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء و لولا بحة في الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين، ثم الهاء و لولا هتة في الهاء، و قال مرة " ههه " لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء، فهذه ثلاثة أحرف في حيز واحد. بعضها أرفع من بعض ثم الخاء و الغين في حيز واحد، كلهن حلّقية»<sup>5</sup>.

إن هذا التفريق بين المصطلحين و الذي نبهنا إليه الخليل بن أحمد يؤكده كمال بشر بصورة أجلى و أدق فيقول: « المخرج يعني النقطة الدقيقة التي يصدر منها

<sup>1</sup> - محمد رشاد الحمزاوي: المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية (معجم عربي أعجمي

وعجمي عربي)، الدار التونسية للنشر

/ تونس، ط 1، 1987، ص 58.

<sup>2</sup> - الخليل بن أحمد الفراهيدي: العين ص 57.

<sup>3</sup> - نفسه ص 57.

<sup>4</sup> - نفسه ص 58.

<sup>5</sup> - العين ص 64.

أو عندها الصوت، و الحيز يعني المنطقة التي قد ينسب إليها صوت أو أكثر فتنتعت به، على ضرب من التعميم، وإن كان لكل صوت نقطة مخرج محددة، فالثاني (و هو الحيز) أوسع مساحة من الأول (المخرج)<sup>1</sup>

كما عبر الخليل بن أحمد عن الحيز مستخدماً مصطلحاً آخر هو المدرج يقول: «فأما الهمزة فسميت حرفاً هوائياً لأنها تخرج من الجوف، فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان، و لا من مدارج الحلق، و لا من مدارج اللهاة، إنما هي هابوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف»<sup>2</sup>.

أما سيبويه فقد استخدم مصطلح الحيز مثل الخليل بن أحمد غير أن الشائع عنده هو المخرج ليبدل به على الموضع الذي يولد الصوت اللغوي فيه<sup>3</sup>؛ ولقد اعترض المستشرق الألماني شاده (shaade) على هذه التسمية مفضلاً مصطلح الموضع للدلالة على مكان اتصال العضوين، أما المخرج - في رأيه - فهو الطريق الذي يتسرب منه النفس إلى الخارج<sup>4</sup>

أما إبراهيم أنيس فقد أبقى على مصطلح سيبويه و اقترح مصطلحاً جديداً هو المجرى و يشير إلى مفهوم محدد هو طريق النفس من الرئتين إلى الخارج ويكون مخرج الصوت حينئذ هو نقطة معينة في هذا المجرى؛ فالنون بهذا المعنى مخرجها أي نقطة اتصال العضوين فيها هو طرف اللسان و فويق الثنايا، أما مجرى النفس معها فيتخذ طريقه من الأنف إلى الخارج<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - كمال بشر: علم الأصوات، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع / القاهرة /، 2000، ص 180 و 181.

<sup>2</sup> - نفسه ص 64.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 433

<sup>4</sup> - إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية ص 112.

<sup>5</sup> - المرجع نفسه ص 112.

و بنفس الدقة و التصريح يتعرض كريم زكي حسام الدين لهذه القضية فيفرق بين مصطلحي الممر و المخرج ذاهبا إلى أن الصوت اللغوي يتم من خلال توافر ثلاثة عوامل<sup>1</sup>:

- ❖ وجود تيار هواء متحرك.
- ❖ وجود ممر مغلق.
- ❖ وجود نقطة اعتراض مؤقت لتيار الهواء.

حيث يجري تيار الهواء- حسب رأي كريم زكي حسام الدين - الصادر من الرئتين خلال ممر مغلق و يتعرض هذا التيار لنقاط اعتراض لها دور أساسي في تنوع الأصوات و اختلافها حيث يحدث هذا الاعتراض عندما يمس عضو من أعضاء النطق المتحركة عضوا آخر من الأعضاء الثابتة فيسمى موضع التلاقي بموضع النطق أو مخرجه.

و هكذا فقد ألح رواد النظر اللغوي على اقتضاء حدث الكلام لمكان ينجز فيه الصوت و هي ضرورة ملحة لإنجاز الحروف التي هي أجزاء البناء اللغوي؛ فلقد بين سيبويه في هذا المقام كيف يختلف حال الحرف باختلاف محله فتقطع الحروف بالمخارج و يتغير الصوت حسب مصدر خروجه فيقول: «و لحروف العربية ستة عشر مُخرَجاً. فللحلق منها ثلاثة. فأقصاها مُخرَجاً: الهمزة و الهاء و الألف. و من أوسط الحلق مُخرَج العين و الحاء. و أدناها مخرجا من الفم: الغين و الخاء»<sup>2</sup>

و كما يبدو فإن سيبويه استخدم مصطلح المخرج بمعنى القذفة الصوتية المحصورة بين عضوين من أعضاء الجهاز الصوتي، و هو المفهوم الذي عبر عنه ابن

<sup>1</sup> - كريم زكي حسام الدين: أصول تراثية في علم اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية / مصر، ط 2،

1984، ص 146.

<sup>2</sup> - الكتاب 4/433.

جني موظفا مصطلح " المقطع " <sup>1</sup> كمرادف للمخرج ليدل به على المكان الذي ينبس فيه الهواء و يثني النفس عن امتداده فيتولد اثر ذلك الحرف. من خلال هذا البسط المبدئي نقول إن المصطلحات السابقة التي استخدمها علماء العربية القدماء للدلالة على مخرج الحرف رغم تنوعها فهي تشير إلى مفهوم مصطلحي واحد و هو نقطة الانسداد أو التضيق الذي يحدث عندها حبس للهواء بحيث ينتج الصوت الذي نسمعه و بالتالي يكون مخرج الحرف ميزانا تعرف به ماهيته. و لقد توصل نحاة البصرة إلى أن الكلام لا يتحقق إلا بالحروف المختلفة المخارج و لكل حرف أو مجموعة حروف مخرجا مخالفا لمخرج الآخر أو لمخارج الحروف الأخرى و بالتالي تتمايز الحروف فيما بينها بالمخارج المختلفة بالإضافة إلى اختلاف صفاتها و هي حقيقة أثبتها الدرس الصوتي الحديث ؛ و المقصود بالصفة في هذا المقام « هيئة الإنتاج أي هيئة أداء الصوت » <sup>2</sup>؛ فإذا قال سيبويه إن مخرج الصاد هو حافة اللسان و الثنايا العليا <sup>3</sup> فمعنى المخرج هنا هو مكان حدوث الحرف حيث تنبه سيبويه إلى ضرورة احتكاك عضوين، و على هذا فإن للحرف مقياسين : مخرجه و صفته ؛ فالمخرج هو المكان الذي يتولد فيه الحرف أي مكان الخروج، و الخروج ها هنا هو خروج الحرف من العدم. أما الصفة فهي هيئة أو كيفية الخروج. فالصفة بهذا المعنى هي التي تميز الحروف المشتركة في المخرج و لولاها لكانت الحروف المشتركة حرفا واحدا : فإطاء - مثلا - لولا الاستعلاء و الإطباق لكانت دالا لاتفاقهما في المخرج، و الميم لولا الغنة لكانت باء لاتفاقهما في المخرج الشفوي؛ و لولا الإطباق أيضا لصارت الظاء ذالا و الصاد سينا.

<sup>1</sup> - سر صناعة الإعراب 1 / 6.

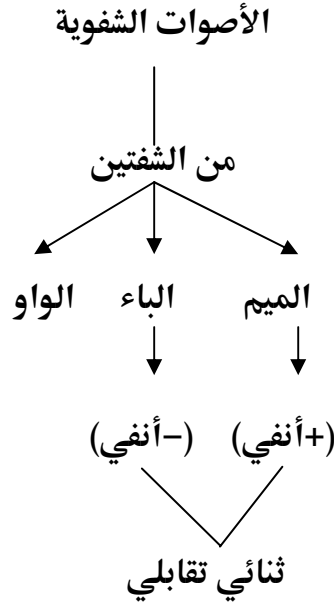
<sup>2</sup> - ديفيد ابركرومبي : مبادئ علم الأصوات العام، تر محمد فتيح، كلية دار العلوم / جامعة القاهرة

/، ط 1، 1988، ص 75.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 433

من هنا نرى أن الحروف تتمايز فيما بينها بإخراجها من جهة ثم صفة ذلك الإخراج من جهة أخرى. و لهذا فقد اعتمد اللسانيون المحدثون في تعريفهم لأصوات الكلام على مجموعة من الصفات ناتجة عن طريق النطق بالصوت؛ فأول ما يميز الصوت هو مخرجه الذي يتحدد حسب الحاجز الذي يعترض طريق الهواء الصادر من الرئتين فيكون حلقيا أو لهويا أو شفويا أو أسنانيا.... ولكن المخرج لا يكفي لتمايز الحروف لأن هناك أصوات تشترك في المخرج فتضاف صفات أخرى لتحديد الصوت كالجهر و الهمس و الشدة و الرخاوة و الإطباق و الاستعلاء.... وهكذا فإذا جهرت وهمست و أطبقت و فتحت اختلفت أصوات الحروف التي من مخرج واحد. و هذا ما سماه جاكبسون بالسمات المميزة (traits pertinent) و هي صفات ذات مفهوم فونولوجي تجزيء الأصوات إلى مكونات تكون حاضرة في التركيب بصفة غير خطية حيث يعبر عنها بطريقة تقابل ثنائي و هو الأمر الذي أكده جاكبسون فوضع تنظيم فونولوجي يحتوي على اثنتي عشرة سمة مميزة سمعية حيث تأخذ هذه السمات شكل [±] أي أن الأصوات تصنف من حيث احتوائها على سمة معينة أو عدم احتوائها عليها مثلا سمة [±جهر]<sup>1</sup>؛ و كمثال على ذلك الأصوات الشفوية في اللغة العربية التي يمكن أن يبين نظامها التقابلي بواسطة الشجرة الآتية :

<sup>1</sup> - ينظر ميشال زكريا : الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ و الأعلام، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع / بيروت - لبنان /، ط 1، 1980، ص 244.



احتكاما إلى هذه الاعتبارات صُنّف الصوت اللغوي على أساس اعتبارين : اعتبار عضوي فسيولوجي يتمثل في مخرج الصوت، و اعتبار صوتي يتمثل في الصفة التي يظهر بها الصوت في أثناء النطق ؛ و لنحاة البصرة معالجات قيمة لمخارج الحروف وصفاتها و هي في مجملها تركز على الجانب النطقي الفسيولوجي للصوت اعتمادا على خصائصه النطقية.

و الحديث عن تسميات المخارج يقودنا إلى الإشارة إلى عددها ؛ هذا الذي يعزى لطائفة من البصريين أمثال الخليل و سيبويه و المبرد.

أما الخليل فقد عددها ثمانية مخرجا و هي عند سيبويه ستة عشر مخرجا إذا أخرجنا النون الخيشومية. أما عددها عند المبرد فهو أربعة عشر<sup>1</sup>.

و لعل سبب هذا الاختلاف إنما يعود إلى اعتمادهم على الملاحظة الذاتية التي تقوم في الأساس على التذوق الفعلي للأصوات و هي من أهم الوسائل التي اعتمدها القدماء لإدراك الخواص النطقية. و لقد كان الخليل بن أحمد أسبق من ذاق الحروف

<sup>1</sup> - المقتضب 1/ 194.

معتمدا تجربة النطق بالصوت ساكنا فيقول عنه تلميذه الليث بن المظفر: « وإنما كان ذواقه إياها، أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف نحو: أب، أت، أح، أع، أغ...»<sup>1</sup>. إذ أحس الخليل أن نطق الأصوات بالإشارة إلى مواضع نطقها أساسه الخبرة الفعلية والعادة النطقية التي درج عليها المتكلم. وهذه الطريقة تقرب مما يدعو إليه المحدثون من علماء الأصوات؛ من هنا - و كما يقول عبد العزيز الصيغ فإن « نظرية المخارج من المباحث الصوتية الرائدة في الدراسات الصوتية، وهو سبق للعرب في مجال الدراسات الصوتية عامة »<sup>2</sup>.

على هذا الأساس قسم الخليل بن أحمد الأصوات بحسب مخارجها وهي تشتمل على مخطط تفصيلي لمناطق انطلاق أو إخراج الصوت في شتى تقلباتها المكانية؛ حيث كان عمله ميدانا أملى هذه الصوتية خطيا و أدائيا وهو بهذا صانع نواة صوتية للعربية إذ يعتبر الأول الذي اعتمد الترتيب المخرجي للأصوات و أعطى لكل مخرج اسما محددًا - على خلاف سيبويه الذي عبر عن المخارج لا عن طريق مصطلحاتها وإنما من خلال الشرح الموضح لنقطة إخراجها. أما بالنسبة للمصطلحات التي تدل على نوع من الدراية و المعرفة بالجانب النطقي و الذي يشكل الأساس الحقيقي للدرس الصوتي عند نحاة البصرة فهي كثيرة؛ وهي تكشف بوضوح عن الحلقة النطقية المكونة لبنية الصوت. حيث اشتقت مصطلحات الحروف من مخارجها و اشتركت مجموعة من الحروف في مصطلح واحد على النحو الآتي :

<sup>1</sup> - العين ص 52

<sup>2</sup> - عبد العزيز الصيغ : المصطلح الصوتي في الدراسات العربية، دار الفكر / دمشق - سوريا /، ط1، 2000، ص 58.



### الحروف الحلقية:

وهي نسبة إلى الحلق وهو عضو من أعضاء الجهاز الصوتي وهو « الجزء الذي بين الحنجرة والفم »<sup>1</sup> و الحلق من اصطلاحات الخليل خصه لأصوات خمسة وهي : { العين، الحاء، الهاء، الخاء، الغين }؛ ولقد علل الخليل سبب هذه التسمية فقال : «حلقية لأن مبدأها من الحلق»<sup>2</sup>، دون أن يعرف الحلق من حيث هو عضو من أعضاء النطق أو يشرحه لمعرفة كيفية حدوث الصوت؛ كما أطلق مصطلح الحلق على منطقة واسعة تسع لمخرج الحروف الخمسة المذكورة سالفاً واستثنى الهمزة جاعلاً مخرجها من الجوف<sup>3</sup>.

أما المحدثون فلا ينسبون إلى الحلق إلا صوتين اثنين هما { العين و الحاء }<sup>4</sup>. أما (العين) فهو صوت حلقي ( Pharyngale ) يتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار و تهتز الأوتار الصوتية معه<sup>5</sup>؛ و أما (الحاء) فهو النظير المهموس (للعين) لا يفترق في طريقة نطقه عن (العين) إلا أن الأوتار الصوتية لا تهتز معه بخلافها مع (العين). من هنا فالمحدثون لديهم للحلق صوتان لا غير باعتبار أن الحلق « هو تجويف أشبه بفراغ واقع بين الحنجرة وأقصى الحنك »<sup>6</sup>.

أما (الغين) و (الحاء) فهما من الأصوات الطباقية عند المحدثين (vélares) ويتم نطقهما نتيجة اتصال مؤخرة اللسان بالطبق، و الطباق هو الجزء الرخو من مؤخرة سقف الحنك<sup>7</sup>؛ ولقد عددهما الخليل من أصوات الحلق ويقول في ذلك تمام حسان : «يستطيع الباحث أن يقف منهم أحد موقفين، ينبني كل منهما على طريقة فهمهم

<sup>1</sup> - الأصوات اللغوية ص 18.

<sup>2</sup> - العين ص 65.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه ص 64.

<sup>4</sup> - الألسنية العربية ص 46.

<sup>5</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 55.

<sup>6</sup> - أصول تراثية في علم اللغة ص 143.

<sup>7</sup> - الألسنية العربية ص 44.

للاصطلاح (حلق). فإذا كان مفهوم هذا الاصطلاح في أذهانهم مطابقا لما نفهمه الآن، فهم ولا شك مخطئون في القول بأن صوت الغين يخرج من الحلق. أما إذا كان فهمهم للاصطلاح أوسع من فهمنا له حتى يشمل ما بين مؤخر اللسان و الطبق، فلا داعي للقول بخطئهم<sup>1</sup>.

أما (الهاء) فقد جاءت في الترتيب المخرجي لدى الخليل بين صوتي (العين) و(الحاء) و صوتي (الغين) و (الخاء) وهو عند المحدثين بالإضافة إلى (الهمزة) أعمق الأصوات جميعا و هما من مخرج واحد هو المخرج الحنجري ( laryngale ) و يتكون نطقهما بانغلاق ثم انفتاح الوترين الصوتيين فجأة فينطلق معهما الهواء متفجرا.

و عليه فالهمزة، عند المحدثين، صوت حنجري على خلاف الخليل الذي رأى أنها هوائية و جمعها مع حروف المد الثلاثة { الألف، الواو، الياء }.

أما القول إن الهمزة هوائية بالمعنى الذي أراده الخليل و هو كون الهواء يخرج حرا طليقا فهو أمر أكد البحث الصوتي الحديث عكسه لأن الهواء يقابل باعتراض تام في منطقة الحنجرة نتيجة انطباق الوترين الصوتيين.

و ليس صحيحا أيضا جمع الهمزة مع حروف المد لأن هذه الأخيرة حركات طويلة على خلاف الهمزة فهي صوت صامت ؛ و لقد علل كمال بشر هذا الخطأ الذي وقع فيه الخليل فقال : « و يمكن تعليل هذا الخطأ الذي وقع فيه الخليل و من تابعه بأنه حين نطقها لمعرفة طبيعتها لم ينطقها وحدها، وإنما نطقها متلوة بحركة، فبدت كما لو كان هواؤها حرا طليقا، على أن حرية الهواء إنما تنسب إلى الحركة المصاحبة للهمزة لا إلى الهمزة ذاتها<sup>2</sup>».

<sup>1</sup> - تمام حسان : مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة/، 1990، ص 101 و 102.

<sup>2</sup> - كمال بشر : عام الأصوات ص 290.

و مما تجدر الإشارة إليه أن مصطلح " الحلق " قد استقر، أيضا، في كتاب سيبويه فهو القائل : « فللحلق منها ثلاثة. فأقصاها مخرجا : الهمزة و الهاء و الألف، و من أوسط الحلق مخرج العين و الحاء. و أدناها مخرجا من الفم الغين و الخاء »<sup>1</sup>.  
يتضح من منطوق هذا الكلام أن الأصوات رتبت في مجموعات حسب الحيز المخرجي الذي تشغله في القناة النطقية، بل إن هذه المجموعات تنقسم نفسها داخليا إلى مجموعات فرعية ؛ حيث نسب سيبويه أصوات { الهمزة، الهاء، الألف، العين، الحاء، الغين، الخاء } إلى حيز مخرجي واحد و هو الحلق ثم قسم هذا الأخير إلى ثلاث مجموعات وزعت عليها الأصوات بالتساوي إذا استثنينا الألف من أقصى الحلق موضعا نقاط إنتاجها كالآتي :

مخرج أقصى الحلق: و هو أول المخارج و أعمقها في الحلق و يكون لأصوات ثلاثة هي : { الهمزة، الهاء، الألف } و قد وافقه في العصر الحديث " جان كانتينو " الذي أكد أن «أقصى الحلق هو مخرج الهمزة و الهاء و الألف»<sup>2</sup> و أوضح المراد بالحروف الأقصى حلقيه بأنها « التي تفرع في أقصى الحلق، أو بالأحرى في رأس قصبه الرئة و هو قادر على الانفتاح أو الانغلاق »<sup>3</sup>.

أما الحكم بأن الهمزة هي أول الأصوات العربية مخرجا حكم سليم و لكنها ليست من الحلق و إنما هي عند المحدثين من علماء العربية من الحنجرة و هي سابقة للحلق ؛ يعلق المستشرق الألماني شاده (shaade) على تقسيم سيبويه للمخارج فيقول : « نشاهد غاية التفصيل مثلا في تقسيمه للأسنان ؛ و قد قسمها إلى الثنايا و الرباعيات

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>2</sup> - جان كانتينو: دروس في علم أصوات العربية، تر صالح القرمادي، الجامعة التونسية، مركز

الدراسات و البحوث الاقتصادية و الاجتماعية، 1966، ص 31

<sup>3</sup> - المرجع نفسه ص 23.

والأنياب والأضراس. ويخالف هذا التدقيق معاملته للحلق، فإن سيبويه وإن قسمه إلى أقصى الحلق، وأوسط الحلق، وأدنى الحلق، لم يكن يعرف الحنجرة، ولا أجزاءها كالمزمار والأوتار الصوتية<sup>1</sup>. وربما كان السبب في هذا أن القدماء لم يستطيعوا أن يحددوا الحلق تحديدا دقيقا فاتسع هذا الجزء ليشمل الحنجرة وذلك نظرا لاعتمادهم في دراساتهم على الملاحظة الذاتية ولم يتوفر لديهم ما توفر للعلماء المحدثين من أجهزة قادرة على تحديد كل جزء من أجزاء الجهاز النطقي. ويبرر كمال بشر هذا القصور بأنه إما أن يكون راجعا لعدم استطاعتهم التفريق بين مخارج الأصوات، وإما لأنهم اعتبروا الحنجرة ضمن الحلق<sup>2</sup>

أما اعتبار (الألف) حرفا حلقيا فقد ذكر المحدثون أن ما يؤخذ على سيبويه هو إقحامه في أصوات الحلق ما سماه بالألف؛ حيث ذكر سيبويه (الألف) في سلسلة الأصوات الصامتة و ينسحب الأمر نفسه على المبرد<sup>3</sup>، في حين أنها باتفاق المحدثين هي حركة وهذه الحركة هي الفتحة الطويلة. ويعتذر بعض الباحثين لسيبويه ويفسر كلامه على أنه ضرب من الترادف فيقول: «...فربما أراد بكلمة "الألف" تفسير المقصود من كلمة "الهمزة" التي - فيما يبدو- كانت مصطلحا صوتيا غير مألوف في أيامه، أو حديث العهد بين الدارسين، فأراد توضيحه بذكر مرادف له أكثر شهرة وألفة وهو "الألف"»<sup>4</sup>.

و حقيقة الأمر أن النحاة البصريين حينما أضافوا (الألف) إلى أصوات أقصى الحلق فإنما قصدوا الهمزة لوجود شبه بينهما خطيا أي اتفاق الرسم الكتابي بينهما؛ فلقد سمى الخليل همزة الوصل ألف الوصل<sup>5</sup>، ووافق في ذلك سيبويه فقال: «واعلم

<sup>1</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 33.

<sup>2</sup> - كمال بشر: علم اللغة العام - القسم الثاني الأصوات، دار المعارف / القاهرة /، 1975، ص 123.

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 192.

<sup>4</sup> - الأصوات اللغوية ص 115.

<sup>5</sup> - العين ص 54.

أن هذه الألفات ألفت الوصل تحذف جميعا إذا كان قبلها كلام»<sup>1</sup> كما سمي المبرد همزة الاستفهام ألف الاستفهام<sup>2</sup>.

أما المحدثون فلا يؤيدون هذا الرأي فما أبعد الهمزة عن الألف وهما صوتان متميزان؛ إذ أن مكان نطق الهمزة هو الحنجرة أما الألف فهي صوت لين ومد و«ليس لها - في الحقيقة - نقطة إنتاج معينه على طول مجرى الهواء لأن اللسان يكون معها في واقع الأمر في وضع إراحة أي ممتد في قاع الفم»<sup>3</sup>.

مخرج أوسط الحلق: ذكر سيبويه " أوسط الحلق " و اعتبره المخرج الثاني من مخارج الحلق و يكون لصوتي { العين و الحاء } ؛ و لما كانت منطقة وسط الحلق عند سيبويه هي منطقة الحلق عند المحدثين فإن صوتي { العين و الحاء } يوصفان بأنهما حلقيان.

مخرج أدنى الحلق: و هو من اصطلاحات سيبويه و قد خصه لصوتي { الغين و الخاء } و هما صوتان طبقيان حسب اصطلاح المحدثين ينطقان من سقف الحنك الرخو؛ و لذلك فهذا المخرج لم يتفق المحدثون فيه مع القدماء اسما و موضعا:

❖ من حيث التسمية فالخاء و الغين عند سيبويه حلقيان و هما - عند المحدثين - طبقيان.

❖ من حيث موضع النطق فهما عند سيبويه من أدنى الحلق و هما - عند المحدثين - من أقصى الحنك أي منطقة الحنك الرخو و هي منطقة تلي الحلق و تلي

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 150.

<sup>2</sup> - المقتضب 2 / 74.

<sup>3</sup> - أحمد مختار عمر: دراسة الصوت اللغوي ص 345.

أيضا اللهاة؛ و بالتالي فإن المخرج الطبقي لا صلة له عندهم بالحلق و يضم ثلاثة أصوات هي: { الخاء، الغين، الكاف }<sup>1</sup>.

و لقد رأى مصطفى حركات أن الحلق الذي جزىء من طرف سيبويه إلى ثلاثة أجزاء يمكن تقسيمه إلى قسمين فقط: الحنجرة و هو مخرج { الهمزة و الهاء } و الحلق و هو مخرج { الحاء و العين }. فالحنجرة و تطابق مصطلح ( la glotte ) أو ( le larynx ) في اللغة الفرنسية. أما مصطلح الحلق فيخصص للحيز الذي يقع بين الحنجرة و اللهاة و هو ما يعرف في الفرنسية ب ( le pharynx )<sup>2</sup>.

إن هذا الرأي الذي مثله مصطفى حركات يقترب كثيرا مما توصلت إليه الدراسات الصوتية الحديثة التي أثبتت أن { الهمزة و الهاء } يخرجان من الحنجرة، و { الغين و الخاء و الكاف } من الطبقة، و أن الذي يخرج من الحلق هو { العين و الحاء } لا غير<sup>3</sup>

### الحروف اللهوية:

و هي نسبة إلى اللهاة ( uvula - luvette ) و هي عضو في الجهاز الصوتي و تمثل نهاية الحنك اللين؛ و اللهاة من اصطلاحات الخليل خصه لصوتين اثنين هما: { القاف و الكاف } إذ يقول: « و القاف و الكاف لهويتان، لأن مبدأهما من اللهاة »<sup>4</sup>. أما سيبويه فقد حدد هذا المخرج دون ذكر لفظ " اللهاة " فقال: « أقصى اللسان و ما فوقه من الحنك الأعلى »<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - الألسنية العربية ص 47.

<sup>2</sup> - مصطفى حركات: الصوتيات و الفونولوجيا، دار الآفاق / الأبيار-الجزائر /، ص 86.

<sup>3</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 223.

<sup>4</sup> - العين ص 65.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 433.

إن مصطلح " لهوي " الذي وظفه الخليل قديما استخدمه المحدثون بهذه التسمية؛ غير أن ريمون طحان انفرد بإطلاق مصطلح " غاري خلفي " على هذا المخرج وقد أوردتها مقابلة للكلمة الفرنسية ( post palatal )<sup>1</sup>.  
و مما يلاحظ أن المخرج " اللهوي " يكون - عند المحدثين - لصوت واحد فقط وهو القاف حيث تلتقي مؤخرة اللسان باللهاة. أما صوت (الكاف) فيجمعونه مع { الخاء و الغين } مصطلحين على تسمية مخرجه بالمخرج الطبقي ؛ ويرى بعض الدارسين<sup>2</sup> أن هذا المصطلح ابتكره بعض المحدثين دون أن يكون لكلمة " طبق " أي معنى متصل بأجزاء الفم.

#### الحروف الشجرية :

وهي نسبة إلى شجر الفم أي مفرج الفم وهو يتضمن أصوات وسط الحنك الأعلى. و مخرج شجر الفم من اصطلاحات الخليل التي استعملها للدلالة على مخرج أصوات { الجيم - الشين - الضاد } فيقول : « و الجيم و الشين و الضاد شجرية لأن مبدأها من شجر الفم »<sup>3</sup> ؛ و عليه فلقد جعل الخليل هذه الأصوات في حيز واحد فهو القائل : « ثم الجيم و الشين و الضاد في حيز واحد »<sup>4</sup> و هو الأمر الذي خالفه فيه سيبويه، إذ أشار في الكتاب إلى أن { الجيم و الشين } من مخرج و (الضاد) من مخرج آخر مضافا إلى { الجيم و الشين } الياء فيقول : « ومن وسط اللسان بينه و بين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم و الشين و الياء »<sup>5</sup> أما مخرج (الضاد) فهو « من بين أول حافة اللسان و ما يليها من الأضراس »<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - الألسنية العربية ص 47

<sup>2</sup> - الأصوات اللغوية ص 107 و يراجع أيضا المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 121.

<sup>3</sup> - العين 65.

<sup>4</sup> - العين ص 64.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>6</sup> - نفسه 4 / 433.

و من المحدثين الذين اهتموا بحرف الضاد و حاولوا تحديد مخرجه و منطقته  
كمال بشر الذي نقل رأي سيبويه في وصفه لمخرج الضاد فقال : « تخرج من منطقة  
قريبة من وسط الحنك، أو هي بتعبير حديث : لثوية حنكية»<sup>1</sup>

و يوضح المبرد مخرج (الضاد) فيقول: « الضاد و مخرجها من الشدق، فبعض  
الناس تجري في الأيمن، و بعضهم تجري له في الأيسر»<sup>2</sup>.

يتضح من منطوق هذا النص أن هناك فرقا بين (الضاد) كما نطقها القدماء  
(والضاد) التي نطقها الآن، حيث أنها كانت عندهم جانبية و هي عند المحدثين  
أسنانية لثوية. و نجد من الضرورة الإشارة في هذا المجال إلى ما ذكره تمام حسان إذ  
قال : « الضاد الفصحى كانت جانبية مع رخاوتها. أي أن الهواء الخارج في نطقها  
يخرج من جانب اللسان و يحتك به و هذه الأوصاف مجتمعة تشير إلى ضاد غير شبيهة  
بما نطقه في الوقت الحاضر»<sup>3</sup>؛

كما أن الضاد التي نطقها - اليوم - هي المقابل المطبق لصوت (الذال)، أما  
الضاد القديمة فلا يقابلها شيء من الأصوات إذ يقول سيبويه : « و لولا الإطباق لصارت  
الطاء ذالا، و الصاد سينا، و الظاء ذالا، و لخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من  
موضعها غيرها»<sup>4</sup>.

إن الذي وضحه سيبويه - قديما - أكده الدرس الصوتي الحديث، حيث أشار  
المحدثون إلى أن { الجيم و الشين } من مخرج و (الضاد) من مخرج آخر و قد أضافوا  
إلى { الجيم و الشين } (الياء) و اصطلحوا على تسمية نقطة إنتاجها بالغار و هو الجزء  
الصلب من سقف الحنك.

<sup>1</sup> - علم اللغة العام - القسم الثاني الأصوات ص 105

<sup>2</sup> - المقتضب 1 / 193.

<sup>3</sup> - تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ص 93.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 436.



أما إبراهيم أنيس فإنه يفضل مصطلح الخليل " شجرية " عن المصطلح الحديث " الغار " فيقول : « وكذلك الشأن في مصطلحهم " الشجرية " الذي يتضمن أصوات وسط الحنك كالجيم الفصيحة، أو الجيم الشامية الكثيرة التعطيش و كالشين، و لا داعي إذن لأن ننهج منهج هؤلاء الدارسين حين يطلقون عليها لفظ " الغارية " لأن الغار في الحقيقة يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى<sup>1</sup>. و إلى نظير هذا يذهب رشاد الحمزاوي<sup>2</sup> مكرراً رأي إبراهيم أنيس بلفظه و معتبراً أن " الغار " من حيث هو عضو في الجهاز الصوتي يشمل كل أجزاء الحنك الأعلى.

أما ريمون طحان فإنه يتناول هذه القضية مع كثافة داخلية في التحليل جامعاً المخرج الغاري (palatale) شاملاً للجزء الأمامي من الحنك و وسطه ثم مؤخرته مقسماً إياه إلى<sup>3</sup> :

❖ الغاري الأمامي ( prepalatale ) في حال اتصال سطح اللسان بالجزء الأمامي من الحنك و يضم { الجيم، الشين، الياء } .

❖ الغاري الخلفي ( post palatale ) في حال اتصال سطح اللسان بمؤخرة الحنك و يكون لصوت واحد هو (القاف).

❖ الطبقي ( vélaire ) في حال اتصال سطح اللسان بالطبق (و هو الجزء الرخو من مؤخرة سقف الحنك) و يشمل { الكاف، الغين، الخاء } .

و يعود صاحب " الأصوات اللغوية " إلى نفس القضية حيث نفذ بحس لساني دقيق إلى مفاعلات إشكالية المصطلح و رأى أن أصوات { الجيم، الشين، الياء } تتكون عند التقاء وسط اللسان بوسط الحنك الأعلى و لهذا اصطلح على تسميتها بأصوات وسط الحنك<sup>4</sup>، إذ يفضل - حسب رأيه - نسبة موضع النطق إلى العضو الثابت لا

<sup>1</sup> - الأصوات اللغوية ص 107.

<sup>2</sup> - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 140.

<sup>3</sup> - الألسنية العربية ص 44.

<sup>4</sup> - الأصوات اللغوية ص 76.

المتحرك. و إلى مثل هذا أشار مصطفى حركات عندما حدد الأصوات التي تقع تأديتها في الجزء الصلب من الحنك و سماها بالأصوات الحنكية<sup>1</sup>. من هذا المنطلق يرى عبد العزيز الصيغ أن « نسبة المخرج إلى الحنك شائعة في كتب المحدثين، لا في مؤلفات القدماء<sup>2</sup>». و ليس معنى هذا أن القدماء لم يشيروا إلى مصطلح " وسط الحنك " عند حديثهم عن أصوات { الجيم، الشين، الياء } فقد قال سيبويه: « ومن وسط اللسان بينه وبين وسط الحنك الأعلى مخرج الجيم و الشين و الياء<sup>3</sup> » حيث نسب المخرج إلى العضو البارز في عملية التصويت و هو اللسان مع إشراك الحنك و هي طريقة درج عليها علماء البصرة حيث اعتادوا على نسبة المخرج إلى العضو المتحرك.

#### الحروف الأسلية:

المقصود بالأسلة طرف اللسان إذا كان في وضع صلب<sup>4</sup> و هو مصطلح استعمله الخليل بن أحمد الفراهيدي و نسبه إلى أصوات { الصاد، السين، الزاي } يقول: «والصاد و السين و الزاي أسلية، لأن مبدأها من أسلة اللسان و هي مستدق طرف اللسان<sup>5</sup>».

و يصف سيبويه - كعادته - مخرج هذه الأصوات فيقول: « مما بين طرف اللسان و فوبق الثنايا مخرج الزاي و السين و الصاد<sup>6</sup>؛ حيث اقتضت دقة الوصف بأن ربط سيبويه بين اللسان و الثنايا لكي يحدد المكان الذي تنقطع فيه هذه الحروف؛

<sup>1</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 56.

<sup>2</sup> - المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ص 72.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>4</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 82.

<sup>5</sup> - العين ص 65.

<sup>6</sup> - الكتاب 4 / 433.

والأمر نفسه أثبتته المبرد في المقتضب حيث حدد مخرج هذه الأصوات بقوله: « من طرف اللسان وملتقى حروف الثنايا»<sup>1</sup>

أما المحدثون فيختلفون في وصف هذه الأصوات؛ حيث أطلق عليها بعضهم<sup>2</sup> مصطلح "لثوي" مضيفا إليها الحروف الذلعية - حسب اصطلاح الخليل - وهي { اللام، الراء، النون }. كما أطلق عليها بعضهم الآخر<sup>3</sup> مصطلح "أسناني لثوي" (apico-alvéolaire) ضاماً إليها الحروف النطعية - حسب اصطلاح الخليل - وهي { الدال، التاء، الطاء، الضاد }. ولقد انفرد محمد رشاد الحمزاوي بتسمية مخرج هذه الأصوات بالمخرج "المغارزي" (alvéolaire)<sup>4</sup> وهو اصطلاح يفتقر إلى الدقة والوضوح والوضوح الضروريين في المنظومة الاصطلاحية.

أما إبراهيم أنيس فإنه يؤثر تسمية أصوات { السين، الزاي، الصاد } بالأصوات الأسلية ويرى أنها مجرد تسمية لأصوات ذات صفة ومخرج واحد<sup>5</sup> حيث أنها أصوات صغيرية؛ وهذا المصطلح الأخير هو من المصطلحات التي زخر بها متن "الكتاب"، فلقد سمى سيبويه هذه الأصوات الثلاثة بالأصوات الصغيرية لإحساسه بالعلاقة الصوتية المتشابهة بين هذه الأصوات حيث يضيق مجرى هذه الأصوات عند مخرجها فتحدث عند النطق بها صغيراً لا يشركها فيه غيرها من الأصوات. وهذا ما أدى ببعض المحدثين إلى تسمية هذه الأصوات الثلاثة بـ "سنية" لأن مقدم اللسان يلتقي بالأسنان العليا التقاء خفيفاً من شأنه أن يحدث الاحتكاك الذي نسمعه عند نطقها<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - المقتضب 1 / 193.

<sup>2</sup> - أصول تراثية في علم اللغة، ص 151.

<sup>3</sup> - المدخل إلى علم اللغة، ص 46.

<sup>4</sup> - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 139.

<sup>5</sup> - الأصوات اللغوية ص 75.

<sup>6</sup> - كمال بشر: علم الأصوات ص 193.

### الحروف النطعية:

وهي نسبة إلى نطع الغار الأعلى وهو أدنى الحنك وهو مصطلح استعمله الخليل لأصوات { الطاء، الدال، التاء } حيث جمع هذه الأصوات الثلاثة واصفا إياها بقوله " نطعية " <sup>1</sup>؛ وهي تسمية استحسناها - حديثا - إبراهيم أنيس فيقول: « أما تسميتهم " الدال و الطاء و التاء " بالأصوات النطعية فيبدو أن هذا المصطلح قد جانبه التوفيق، لأن النطع - كما شرحته المعاجم و كما يفهم من هؤلاء العلماء - هو أقرب جزء من الحنك الأعلى إلى أصول الثنايا <sup>2</sup>. كما فضل إبراهيم كونج الجو- في أثناء شرحه للمدرسة التوليدية التحويلية في تحليلها للأصوات اللغوية - مصطلح الخليل ورأى أن الأصوات النطعية تنتج بطرف اللسان عندما يكون مرتفعا إلى أعلى من وضعه الأساسي <sup>3</sup>.

أما سبويه فقد شرح لنا - كعادته - مخرج هذه الأصوات من خلال تحديد نقطة التقاء العضوين فقال: « و مما بين طرف اللسان و أصول الثنايا مخرج الطاء، و الدال، و التاء » <sup>4</sup>.

و تدل التجارب الحديثة على أن طرف اللسان مع هذه الأصوات يتصل بأصول الثنايا و لذلك اصطلح بعضهم <sup>5</sup> على تسميتها بالأصوات الأسنانة اللثوية و عددها سبعة وهي { الطاء، الدال، التاء، الصاد، السين، الزاي، الضاد } و هذه الأصوات متفقة المخرج اتفاقا، إذ لا يفرق بين (الدال) و (التاء) إلا صفة الجهر في الأولى و لا يفرق بين (التاء) و (الطاء) إلا صفة الإطباق في الثانية، كما لا يفرق بين (الصاد) و (السين)

<sup>1</sup> - العين ص 65.

<sup>2</sup> - الأصوات اللغوية ص 107.

<sup>3</sup> - إبراهيم كونج الجو: رأي المدرسة التوليدية التحويلية في تحليل الأصوات اللغوية متاح على

الشبكة: <http://www.arabization.org.ma/downloads/majalla/>

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>5</sup> - ينظر الألسنية العربية ص 46 و المدخل إلى علم اللغة ص 46.

و(السين) و(الزاي) إلا صفة الإطباق في (الصاد) و صفة الهمس في (السين). أما (الضاد) فهي المقابل المطبق ل(الذال).

### الحروف اللثوية:

اصطلح الخليل على تسمية أصوات { الذال، الظاء، الثاء } بالأصوات اللثوية «لأن مبدأها من اللثة»<sup>1</sup> و اللثة هي مقدم الحنك وهي «الجزء الواقع خلف أصول الأسنان العليا وهو محدب و محرز الشكل»<sup>2</sup>.

أما سيبويه فلقد وصف مخرج هذه الأصوات فقال: «مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا»<sup>3</sup> وهو وصف دقيق أكد صحته المحدثون لأن اللثة لا تقوم مع هذه الأصوات بأي دور بل هي - كما وصفها سيبويه - تخرج مما بين الأسنان. ولهذا فالتسمية الشائعة لها في كتب المحدثين هي "بين أسناني" (inter dentale) وتستعمل أحيانا مختصرة فيقال "أسناني"<sup>4</sup>.

### الحروف الذلقية:

يعتبر الخليل أول من أطلق هذه التسمية على أصوات { الراء، اللام، النون } وسميت "ذلقية" لأن «مبدأها من ذلق اللسان»<sup>5</sup>، والذلق هو «طرف اللسان إذا كان كان في وضع لين»<sup>6</sup>. ولعل الخليل أحس بالعلاقة الصوتية بين هذه الأصوات فجمعها فجمعها تحت اسم واحد؛ وكذلك الحال بالنسبة للمحدثين فلقد رأوا وجه شبه كبير بين هذه الأصوات الثلاثة؛ وقد أثبتت تجارب هؤلاء أن الخليل كان على حق في

<sup>1</sup> - العين ص 65.

<sup>2</sup> - أصول تراثية في علم اللغة ص 142.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>4</sup> - المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ص 84.

<sup>5</sup> - العين ص 65.

<sup>6</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 82.

الربط بين هذه الأصوات الثلاثة ذلك أنها تشترك في المخرج والوضوح السمعي وكثرة الدوران على الألسنة لسهولةها، وهي متوسطة بين الشدة والرخاوة، حيث أن (اللام) هو صوت جانبي مجهور و (الراء) هو صوت تكراري مجهور و (النون) هو صوت أنفي مجهور؛ ولقد جمع المحدثون هذه الأصوات الثلاثة في مخرج واحد اصطلاحاً على تسميته بالمخرج " اللثوي " <sup>1</sup>.

و إذ جمعت هذه الأصوات الثلاثة في مخرج واحد سواء عند الخليل أو عند المحدثين إلا أن سيبويه قد تناولها متفرقة: فمن طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا مخرج النون. ومن مخرج النون غير أنه أدخل في ظهر اللسان قليلاً - لانحرافه إلى اللام - مخرج الراء <sup>2</sup>. ولعل هذا التآخي بين (النون) و (الراء) كما يراه سيبويه هو بسبب من الإبدال بينهما؛ وقد ذكر المبرد أن أقرب المخارج من مخرج (الراء) هو مخرج (النون) مؤكداً ذلك بقوله: «فإذا ارتفعت عن مخرج النون نحو اللام فالراء بينهما، على أنها إلى النون أقرب» <sup>3</sup>.

و الواقع أن هناك قرباً شديداً بين (اللام) و (الراء) و (النون) ولذلك جمعها المحدثون من علماء العربية في مخرج واحد و كان جمعهم لها لسببين:

❖ قرب مخرجها.

❖ هي من أوضح الصوامت في السمع ولهذا رأى بعض المحدثين أنها تشبه من هذه الناحية أصوات اللين و تسمى جميعاً بأشباه الحركات <sup>4</sup>؛ حيث أضاف بعض المحدثين إلى مصطلح " لثوي " الدال على مخرجها مصطلحاً آخر يدل على قربها من أصوات اللين في صفاتها و هو " سائلة " (liquide) و سماها حينئذ أصوات

<sup>1</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 47 و علم الأصوات لكامل بشر ص 187.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 193.

<sup>4</sup> - يراجع الصوتيات و الفونولوجيا ص 54 و الأصوات اللغوية ص 63.

لثوية سائلة (alveolaire-liquide)<sup>1</sup> كما اصطاح بعضهم الآخر على تسميتها بالأصوات المائعة<sup>2</sup>.

### الحروف الشفوية:

وهي نسبة إلى الشفة و الشفتان من أعضاء النطق المتحركة وهي تتخذ أوضاعا مختلفة حال النطق ويؤثر ذلك في نوع الأصوات و صفاتها، ولقد حصر الخليل هذه التسمية على أصوات { الفاء، الباء، الميم } و نسبها إلى المخرج الشفوي لأن « مبدؤها من الشفة»<sup>3</sup>. أما سيبويه فقد أخرج (الفاء) و أحل محله صوت (الواو) غير المدية محمدا مخرجه قائلا: « مما بين الشفتين مخرج الباء، و الميم، و الواو»<sup>4</sup>؛ أما (الفاء) فمخرجها « من باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العلى»<sup>5</sup>. و هو الأمر الذي أكده الدارسون المحدثون حيث قصروا هذه التسمية (أي الحروف الشفوية) على { الباء، الميم، الواو } . أما صوت (الفاء) فقد اصطاحوا على تسمية مخرجه بالمخرج الشفوي الأسناني حيث تلتقي الشفة السفلى بالأسنان العليا عند النطق بهذا الصوت.

و هكذا فليس هناك من فرق بين المحدثين و بين سيبويه - فيما يخص هذه الأصوات الثلاثة- إلا أن بعضهم يرى أن صوت (الواو) يشترك في إخراجه أقصى الحنك و لذلك قالوا عنه إنه " شفوي - حنكي " يقول كمال بشر: « و مما بين الشفتين مخرج الباء و الميم و الواو. و هذا واضح فهي الأصوات التي سميناها " بالأصوات الشفوية " مع فرق واحد. و هو أن الواو صوت يمكن عده كذلك من أصوات أقصى الحنك»<sup>6</sup> و يقول في موضع تالٍ: « هذا الوصف ليس خطأ لأن للشفتين دخلا كبيرا في نطق هذا

<sup>1</sup> - الألسنية العربية ص 45.

<sup>2</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 54.

<sup>3</sup> - العين ص 65.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 4 / 433.

<sup>6</sup> - علم الأصوات ص 183.

الصوت. و لكن الوصف الأدق أن يقال : إن الواو من أقصى الحنك، إذ عند النطق بها يقترب اللسان من هذا الجزء من الحنك<sup>1</sup>. غير أن ما يمكن قوله في هذا المجال أن الحنك وإن اشترك في تشكيل مخرج (الواو) باقتراب اللسان من أقصى الحنك إلا أن (الواو) يبقى صوتا شفويا يتم النطق به نتيجة اتخاذ الشفتين وضعا معينا.

من خلال هذا البسط المبدئي العام لدى أعلام النظر اللغوي في التراث العربي البصري نكون قد سجلنا تسميات مخارج الأصوات و أحياز النطق للأصوات العربية من خلال المقارنة بين الحين و الآخر بين ما قاله علماء البصرة و المحدثون.

و الجدير بالذكر في هذا المجال أن الترتيب المخرجي للأصوات في التراث اللساني البصري اتخذ شكلا خالف نظيره في الدرس الصوتي الحديث؛ فإذا كان الترتيب الأول تصاعديا يبدأ من مؤخرة القناة النطقية إلى مقدمتها فإن الثاني تنازلي يبدأ من مقدمة الجهاز النطقي إلى مؤخرته. و لقد بدا هذا واضحا عند شيخ البصريين الخليل بن أحمد مبتدع هذا اللون من الترتيب الصوتي المخرجي و عند تلميذه سيبويه و من تبعه من اللغويين العرب القدامى.

و الذي يبدو لي بعد قراءة أفكار البصريين - فيما يخص تسميات المخارج - أن الخليل قد خص كل مفهوم بمصطلح محدد على خلاف سيبويه و المبرد حيث انعدمت عندهما التسمية الاصطلاحية فوصفا الظاهرة بدون تسميتها باسم خاص و عبّرا عن المفاهيم بجملة كاملة أو عبارة تنبئ بالمصطلح أو تحمل بذوره بدون أن تكون قد تضمنت صيغته النهائية؛ من هنا نجد سيبويه و المبرد قد اهتمتا بوصف مكان إنتاج الحرف؛ و الوصف - كما يقول عبد القادر المهيري - يعوض التسمية تعويضا تاما إذا لم يسبق أن سميت الظاهرة المدروسة<sup>2</sup>. و هذا دليل على أن سيبويه اهتم بتصحيح نظرة أستاذه لأحياز الأصوات أكثر من اهتمامه بتسمياتها. ثم إن غياب المصطلح لا يعني

<sup>1</sup> - المرجع نفسه ص 188.

<sup>2</sup> - عبد القادر المهيري: كتاب سيبويه بين التقعيد و الوصف، حوليات الجامعة التونسية، مجلة تصدرها كلية الآداب و العلوم الإنسانية / تونس /، عدد 11، 1974، ص 138.



بالضرورة غياب المفهوم حيث يقول علاء إسماعيل الحمزاوي « فإن وجود المفهوم لدى أصحاب العلم – أي علم – ليس مرهونا بوجود المصطلح الموضوع له، فقد يكون المصطلح ضمنيا، وقد يعبر عنه تلميحا لا تصريحيا، وقد يشرح قبل أن تتاح فرصة التعبير عنه بالمصطلح»<sup>1</sup>

### 3-1-2/ المصطلحات الصوتية الدالة على صفات الأصوات

الصفات جمع صفة «و الصفة في الأصل مصدر: وصفت الشيء و صفا، و صفت حليته أي ذكرت حليته المبينة له الكاشفة عن حقيقته»<sup>2</sup>؛ أما في الاصطلاح فالمراد بصفات الأصوات الحالات التي تصاحبها عند النطق وهي « عوارض تعرض للأصوات الواقعة في الحروف من الجهر و الرخاوة و الهمس و الشدة و أمثال ذلك»<sup>3</sup>. و معنى هذا أن الحرف تعرف ماهيته و كميته بالمخرج كما تعرف هيئته بالصفة؛ ذلك أن الصفة هي التي تميز بعض الحروف المشتركة في المخرج و لولاها لكانت الحروف المشتركة حرفا واحدا و لكان الكلام بمنزلة أصوات البهائم التي لها مخرج واحد و صفة واحدة. و نجد أن نحاة البصرة قد راعوا ذلك جيدا عند تعرضهم للنظام الصوتي للحرف؛ حيث عالج التراث الصوتي عند البصريين جملة من صفات الأصوات وهي بمثابة مصطلحات تاريخية في اللغة. فالمنظومة التي نستخلصها بمقتضى منظور النحاة العرب البصريين تكشف لنا عن تمييزهم بين قواعد القول و الخصائص المنتمية إلى مجال التعبير. و لعل هذا التمييز هو الذي وجه التقسيم الذي وضعوه للصفات إلى

<sup>1</sup> - علاء إسماعيل الحمزاوي: الجملة الدنيا و الجملة الموسعة في كتاب سيبويه دراسة وصفية

تحليلية ص 2 <http://Saaid.net/book/open>

<sup>2</sup> - أوديت بتي: بحث في فونولوجيا اللغة العربية، مجلة الفكر العربي (تصدر عن معهد الإنماء العربي) / لبنان /، العددان 8 و 9، 1979، ص 176.

<sup>3</sup> - مبارك حنون: مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء، ص 130 <http://www.lexico-amel.org/>

صفات ذاتية لا بد منها من أجل المحافظة على الفهم و إلى صفات عرضية ليست مما لا بد منه ؛ فالصفات الذاتية هي الصفات اللازمة للحرف من همس و جهر و شدة و رخاوة و غير ذلك و هي التي تخص ذات الحرف و تميزه عن حروف أخرى ؛ مثال ذلك صفة الجهر لحرف (الزاي) فهي صفته الذاتية في العربية كما أن صفة الهمس لحرف (السين) هي صفته الذاتية بالنسبة (للزاي)، لأن هذه الصفة هي التي تميز (السين) من (الزاي) إذ أن مخرجهما واحد و هما من الأصوات الصغرية و لا يتميزان إلا بهذه الصفة. بهذا المنظور فإن نظام التقابل بين الحروف يبنى على الصفات الذاتية التي تميز بين تلك الحروف<sup>1</sup>.

أما الصفات العرضية فهي تلك التي تنشأ عن هذه الصفات الذاتية كترقيق المستقل و تفخيم المستعلي و هي صفات يستوجبها سياق صوتي محدد<sup>2</sup>؛ من هذا المنطلق يمكن القول إن هناك صفات ذات مقابل مثل الجهر الذي يقابله الهمس والشدة التي تقابلها الرخاوة و صفات لا مقابل لها.

أما المصطلحات الدالة على هذه الصفات بنوعيتها فقد حدد اللغويون تسع وعشرة صفة و منهم من ذكر أكثر من ذلك حيث تناول البصريون القضية المصطلحية ولمسوا أبعادها في المفردات الآتية :

### الجهر :

الجهر لغة هو الكلام بصوت مرتفع جاء في اللسان « يقال : جَهَرَ بالقول إذ رفع به صوته، فهو جَهِيرٌ، وأَجْهَرَ، فهو مُجْهَرٌ إذا عرف بشدة الصوت وجَهَرَ الشيءُ: عَلَنَ وبَدَأ؛ وجَهَرَ بكلامه ودعائه وصوته وصلاته وقراءته يَجْهَرُ جَهْرًا وجَهَارًا<sup>3</sup>»

<sup>1</sup> - ينظر طنطاوي محمد دراز : في أصول اللغة ص 271.

<sup>2</sup> - ينظر مبارك حنون : مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء ص 132.

<sup>3</sup> - لسان العرب باب الجيم مادة(جهر) ص 211

أما الجهر من حيث مدلوله الاصطلاحي فهو « تقارب أو تضام الوترين الصوتيين بصورة لا تسمح بمرور تيار الهواء الصادر من الرئتين الذي يندفع خلال التجويف الحلقي بسرعة فيعترضه الوتران الصوتيان ويفتحهما ويغلقهما بسرعة و انتظام مما يجعل الوترين يتذبذبان نتيجة اهتزازهما»<sup>1</sup>؛ فالجهر بهذا المعنى خاصة سمعية تتوقف على اتساع الذبذبات المرتبطة بالصوت، فكلما زادت زاد علو الصوت و كلما نقصت نقص علوه.

و مصطلح الجهر من مصطلحات سيبويه حيث يقول في تعريفه: « حرف أشبع الاعتماد في موضعه و منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد [ عليه ] و يجري الصوت»<sup>2</sup>. و لقد صار هذا التعريف قانونا سار عليه معظم من جاء بعده من النحاة فرددوا ألفاظه بنصها و كأنهم قد تخيلوا فيها قدسية تحول دون تغييرها باستثناء المبرد الذي لم يتقيد بعبارة سيبويه فعرف الأصوات المجهورة قائلا: « حروف إذا أرددتها ارتدع الصوت فيها»<sup>3</sup>، و هو في تعريفه هذا أشار إلى تلك الخاصية السمعية التي تتصل بالصوت و تعرف حسب الاصطلاح الحديث باسم التردد ( la fréquence ) و تشير إلى الذبذبات ( les vibrations ) التي تهتز معها الأوتار الصوتية فيسمع معها مثل هذا التردد. و هو ناتج - حسب المحدثين - عن اهتزاز الأوتار الصوتية و يتراوح عادة ما بين (60- 400 هرتز)<sup>4</sup>

و المصادرة التي نطرحها في هذا المجال هي أن الظاهرة التفسيرية لمصطلح الجهر كما رسمها البصريون و بخاصة سيبويه والمبرد تختلف نوعا ما عن التصور المبدئي الذي حرك خلفيات التفكير عند المحدثين؛ و معنى ذلك أن مفهوم الجهر عند البصريين يختلف عن مفهوم المحدثين الذين ركزوا على مبدأ تذبذب الوترين

<sup>1</sup> - أصول تراثية في علم اللغة ص 158.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 434.

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 194.

<sup>4</sup> - دروس الموسوعة العربية للكمبيوتر و الإنترنت : التعرف على الأصوات و تميز الأنماط

<http://www.C4arab.com/showlesson>.

الصوتيين على خلاف البصريين الذين ضبطوا الجهر من حيث منع النفس من الجريان. إلا أنهم حين انتقلوا إلى حصر المجهور من الأصوات، فقد اتفقوا مع ما قرره المحدثون باستثناء بعض الأصوات كما سنأتي على توضيحه لاحقاً. لذلك فقد انبرى المحدثون إلى فهم المصطلح لدى إمام نحاة البصرة و تناولوه بالدراسة والتحليل، وقد تبين لهم وهم يستخلصون ثمرته المضمونية أنه يتضمن أمرين متميزين يمكن استخلاصهما من عبارتي: "إشباع الاعتماد" و "منع النفس" حيث أفاض المحدثون في شرحهما ووقفوا أمامهما مفسرين و معللين نظراً لغموض العبارة الذي استتبع غموض المصطلح في حد ذاته.

ضمن هذا التحديد حاول إبراهيم أنيس تشريح هذا المصطلح للكشف عن حفياته المفهومية. و أول ما نقف عليه في هذا المضمار أنه فسر العبارة الأولى بدلالاتها على القوة و الوضوح اللذين يميزان الصوت المجهور حيث أن "إشباع الاعتماد" هو « العملية العضوية المطلوبة في إصدار الصوت »<sup>1</sup> وهي العملية التي تلازم النفس منذ خروجه من الرئتين إلى انطلاقه إلى الهواء الخارجي<sup>2</sup>.

بنفس الدقة و التصريح يتعرض تمام حسان لهذه القضية المصطلحية فيربط بين مفهومي "الإشباع" و "التقوية" و مفهومي "الاعتماد" و "الضغط" موضحاً أن "إشباع الاعتماد" هو "تقوية الضغط" الناشئ في الحقيقة عن ضغط الحجاب الحاجز على الرئتين لإفراغ ما فيهما من هواء؛ فأعاد تمام حسان تعبير سيبويه مستعملاً مفاهيم حديثة فيقول: «فالمجهور صوت شدد الضغط في الحجاب الحاجز معه و لم يسمح للهواء المهموس أن يجري معه حتى ينتهي الضغط عليه»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الأصوات اللغوية ص 125.

<sup>2</sup> - نفسه ص 124.

<sup>3</sup> - تمام حسان: اللغة العربية معناها و مبناها ص 62.

تزداد فكرة الاعتماد وضوحا لدى عبد الصبور شاهين فيرى أن سيبويه جعل للمجهور موضعين: « موضعا في الفم هو مخرج الحرف، و موضعا في الصدر هو مخرج الجهر، ولذا كان المجهور مشبعا، لقوة اعتماده بازدواجه، في حين كان المهموس ضعيفا لما أنه معتمد على موضع واحد هو مخرج الفم، و النفس جار معه دون احتباس»<sup>1</sup>؛ ومعنى قوله إن للمجهور موضعين في الصدر و الفم أن منع النفس مع المجهور يتم في الصدر. أما ذلك الانحباس المؤقت الذي يحدد نقطة إنتاج الصوت فيتم في الفم و هي حقيقة أكدها الدرس الصوتي الحديث حينما أوضح أن ذبذبة الوترين الصوتيين تكون على مستوى الحنجرة، أما مخرج المجهور فيتحدد تبعا لتقاطع العضوين في نقطة من نقاط النطق؛ ولعل لهذا السبب استعمل سيبويه مصطلح "الموضع" إحساسا منه أن إشباع الصوت نحس به في الصدر و سببه - بعبارة حديثة - تلك الذبذبات التي تجري في الحنجرة.

أما العبارة الثانية التي استعملها سيبويه للدلالة على مصطلح الجهر فهي " منع النفس " و هو ما وضحه علم الصوت الحديث معللا هذا المنع باقتراب الوترين الصوتيين وتذبذبهما. إلا أن تعريف سيبويه - و هو التعريف الذي ردد نصه البصريون في تجربتهم الاصطلاحية - قد أغفل الإشارة إلى الوترين الصوتيين و دورهما في تحديد صفة الجهر؛ إذ يرى المحدثون أن الجهر صفة صوتية ترتبط بتذبذب الأوتار الصوتية حين النطق. و توضيح ذلك أن الوترين الصوتيين يهتزان اهتزازا منتظما مع الصوت المجهور و لا يهتزان مع المهموس<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الصبور شاهين: أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1987، ص 202.

<sup>2</sup> - شرف الدين علي الراجحي: في علم اللغة عند العرب و رأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية / مصر /، 2002، ص 42.

من هذا البسط المبدئي العام لدى أعلام النظر اللغوي في التراث البصري تخلص سمة نوعية لمصطلح الجهر تتجلى هذه السمة على مستويات ثلاثة هي :

• إشباع الاعتماد

• منع النفس من الجريان و هو ما يعني بعبارة حديثة تقارب الوترين الصوتيين بصورة لا تسمح لتيار الهواء بالمرور مما يؤدي إلى ذبذبتهما.

• جريان الصوت و هو ما فسره المحدثون بانفراج الوترين الصوتيين بعد أن كانا متقاربين فيجري الصوت ثم ينحبس انحباساً مؤقتاً في نقطة من نقاط جهاز النطق تكون هذه النقطة مكان توليد الحرف.

أما الأصوات المجهورة في التجربة البصرية فهي تسعة عشر حرفاً وهي :  
{الهمزة، الألف، العين، الغين، القاف، الجيم، الياء، الصاد، اللام، النون، الراء، الطاء، الدال، الزاي، الظاء، الذال، الباء، الميم، الواو}. و من الملاحظ أن مصطلح الجهر الذي وضعه سيبويه يوافق مفهوم ( sonore ) المقابل الأجنبي الذي أطلقه المحدثون على المجهور من الأصوات.

و أول ما نقف عليه في هذا المضمار أن معنى الجهر عند المحدثين هو ذبذبة الوترين الصوتيين، أما ضابط الجهر عند البصريين فهو كما أوضحه سيبويه يتلخص في قوة الاعتماد و عدم جري النفس مع الحرف. و على الرغم من هذا الاختلاف في تحديد المفاهيم إلا أن الطرفين قد اتفق على مجهور أصوات العربية ؛ و بعبارة أخرى فالأصوات المجهورة في ممارسة البصريين مجهورة لدى المحدثين باستثناء ثلاثة أصوات هي :

1 / الهمزة: هي مجهورة في التراث اللغوي البصري وهي في ممارسات

المحدثين :

\* إما مهموسة.

\* إما لا مهموسة و لا مجهورة.

فقد اختلف فيها المحدثون إذ عدها بعض الصوتيين الآن مهموسة و منهم تمام حسان الذي رأى أن النحاة و القراء أخطأوا إذ عدوا هذا الصوت مجهورا و هو أمر- حسب رأيه- مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مغلقة في أثناء نطقه. ذلك أن صوت الهمزة يتم نطقه بإقفال الأوتار الصوتية و حبس الهواء خلفها ثم إطلاقه بفتحها فجأة. و يطلق على هذا الصوت اصطلاح " وقفة حنجرية " (glottal stop)<sup>1</sup>

أما الهمزة حسب رأي إبراهيم أنيس فهي صوت لا هو بالمجهور ولا هو بالمهموس إذ يقول : « فالهمزة إذن صوت شديد، لا هو بالمجهور و لا هو بالمهموس، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقا تاما، فلا نسمع لهذا ذبذبة الوترين الصوتيين، و لا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تنفجر فتحة المزمار، ذلك الانفراج الفجائي الذي ينتج الهمزة<sup>2</sup>. لهذا يرى كمال بشر أن القول إن الهمزة صوت لا بالمجهور و لا بالمهموس هو الرأي الراجح لأن « وضع الأوتار الصوتية حال النطق بها لا يسمح بالقول بوجود ما يسمى بالجهر أو ما يسمى بالهمس<sup>3</sup>».

على أنا نلاحظ أن نحاة البصرة على الرغم من وصفهم للهمزة بأنها صوت مجهور إلا أنهم لم يذكروها ضمن حروف القلقة و هي حروف مجهورة باتفاقهم جميعا.

2 / الطاء: هي دال مفخم عند البصريين و يعتبرها المحدثون مهموسة و تقابل التاء في التفخيم و الفرق بينهما أن مؤخرة اللسان ترتفع تجاه الطبق عند نطق الطاء و لا ترتفع نحوه في نطق التاء.

و أول ما يلزم الإيماء إليه في هذا المجال أن تقابل الطاء بالدال في المخزون التنظيري البصري يؤكد لنا أن (الطاء) كانت فعلا مجهورة في زمان سيبويه و المبرد

<sup>1</sup> - مناهج البحث في اللغة ص 97.

<sup>2</sup> - الأصوات اللغوية ص 90.

<sup>3</sup> - علم الأصوات ص 288.

وغيرهما، وذلك لأنها قوبلت بالمجهور الذي هو (الذال) وليس بالمهموس الذي هو (التاء)؛ من هنا مال معظم المحدثين من دارسي الأصوات اللغوية إلى أن صوت (الطاء) قد تعرض لتطور صوتي أفقده صفة الجهر فيذكر برجستراسر أن الطاء المهموسة اليوم، مجهورة (عند القدماء) و نطق الطاء العتيق قد انمحي و تلاشى تماما<sup>1</sup>.

3 / القاف : وضعها مثل وضع (الطاء) و (الهمزة)، فهي مجهورة قديما و يقال إنها مهموسة اليوم حيث عدها البصريون صوتا مجهورا و يراها المحدثون مهموسة. ومعنى ذلك أن هناك نقطتي خلاف في صوت (القاف) بين علماء البصرة و المحدثين:

- ❖ أولاهما تتصل بالجانب الحركي لصوت (القاف) أي مخرجه
- ❖ ثانيتهما و تتصل بالجانب السمعي لصوت (القاف) أي صفته.

فلقد وضع الخليل (الغين) و (الخاء) قبل (القاف) و الأمر نفسه نجده عند سيبويه و من جاء بعده من علماء البصرة، إذ وضعوا (القاف) تالية (للغين) و (الخاء). و هكذا فمن خلال استنطاق النص التراثي القديم عند علماء البصرة نستنتج أن صوت (القاف) يخرج من أقصى الحنك في حين أنها لهوية في النطق المعاصر؛ و هذا الاختلاف في تحديد المخرج مرجعه - في اعتقادي - أن نطق (القاف) قديما ربما يختلف عنه حديثا و يؤيد هذا الاحتمال ترتيبهم المخرجي لهذا الصوت ثم وصفهم له بالجهر.

### الهمس:

إذا كان الجهر من حيث الدلالة المعجمية هو رفع الصوت كما في قوله تعالى :  
(وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى)<sup>2</sup> فإن الهمس في الكلام هو إخفاؤه يقول الله تعالى : (وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا)<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - التطور النحوي للغة العربية ص 16 و 17

<sup>2</sup> - طه/7.

<sup>3</sup> - طه/108.



أما " الهمس " في الاصطلاح الصوتي المعاصر فهو ذبذبة الوترين الصوتيين حين النطق بالصوت. وقد تكلم علماء البصرة في القديم عن ظاهرة الهمس و لكنهم في مناقشاتهم لم يشيروا إلى الأوتار الصوتية و لم يعتمدوا على أوضاعها في تحديد الصوت المجهور من المهموس ؛ إذ قدموا لهاتين الظاهرتين تعريفات تعتمد في الأساس على كيفية مرور الهواء في الجهاز النطقي بدءاً من الخليل الذي عرف الهمس قائلاً: « الهمسُ حس الصوتِ في الفم مما لا إشرابَ له من صوت الصّدر و لا جَهارة في النطق و لكنّه كلامٌ مهموسٌ في الفم كالسرِّ »<sup>1</sup>. أما سيبويه فقد أوضح مصطلح الهمس شارحاً مفهومه من خلال عبارتي: ضعف الاعتماد و جري النفس فيقول: « و أما المهموس فحرف أضعف الاعتماد في موضعه حتى جرى النفس معه »<sup>2</sup>.

فالمهموس من واقع هذه التجربة يتميز لدى سيبويه بصفتين اثنتين :

- ضعف الاعتماد إذ له موضع واحد في الفم و هو مكان إنتاج الحرف.
- جريان النفس و هو ما يعني لدى المحدثين انطلاق النفس من الرئتين دون ذبذبة الأوتار الصوتية.

و بالتالي فالهمس عند سيبويه هو انعدام الجهر و الفرق بينهما أن الصوت المهموس إذا أخفيته ثم كررته أمكنك ذلك على خلاف الصوت المجهور يعلق إبراهيم أنيس على فكرة سيبويه فيقول: « إنها تتضمن آراء قيمة في الدراسة الصوتية تتفق مع أحدث النظريات الحديثة إلى حد كبير. فسيبويه يرشدنا هنا إلى وسيلة أخرى لتمييز المجهور من المهموس، و ذلك عن طريق إخفاء الصوت و أنه يمكن هذا الإخفاء مع المهموسات دون أن تفقد معالمها. أما الإخفاء مع المجهورات فيترتب عليه أن الحرف تضيع صفته المميزة، فلا نسمع الدال دالا حينئذ، و إنما نسمع صوتاً آخر هو التاء »<sup>3</sup>. و لعل ما قصده سيبويه ب " الإخفاء " هو ما عناه المحدثون

<sup>1</sup> - الخليل بن أحمد الفراهيدي: معجم العين، ج1، ص 1053 متاح على الشبكة

<http://saaaid.net/book/open>

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 434.

<sup>3</sup> - الأصوات اللغوية ص 121.

بصمت الذبذبات التي تحدث مع كل مجهور و متى انقطعت تلك الاهتزازات تحول المجهور إلى مقابله المهموس.

و يعود سيبويه إلى نفس القضية في سياق آخر فيقول: « وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جري النفس، و لو أردت ذلك في المجهورة لم تقدر عليه. فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين و المد، أو بما فيها منها، و إن شئت أخفيت»<sup>1</sup>.

من هذا النص ندرك أن سيبويه استخدم أصوات اللين و المد لأنها تساعد على إظهار الصوت المجهور فرأى أن الحركة بعد الحرف تساعد على توضيح معالمه، وتفصيل ذلك أن الأصوات المهموسة هي التي يمكن أن تتردد في اللسان بنفسها خلال جري النفس إذ لا يمتنع الصوت الذي يخرج معها و لو تكلفت مثل ذلك في المجهور لما أمكنك لأن المجهور حرف أشبع الاعتماد في موضعه و منع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد و يجري الصوت؛ و معنى ذلك أننا لو أطلقنا النفس وحاولنا خلال ذلك النطق بالسين مكررة لسمعنا صوت السين مكررا دون أن يلحقه صوت مد. أما في حالة الجهر فلا يمكن النطق بالصوت مرددا مع انطلاق النفس وحده إذ يحتاج النطق به إلى رفع الصوت و لا بد من النطق بحركة تساعده على تكرار نطقه وهو ما أشار إليه سيبويه بقوله: « فإذا أردت إجراء الحروف فأنت ترفع صوتك إن شئت بحروف اللين و المد، أو بما فيها منها، و إن شئت أخفيت » حيث يوضح ذلك عبد الصبور شاهين فيقول: « فحالة الإخفاء لن تظهر حروف مد أو لين و لا ما هو من جنسها من الحركات القصيرة، لأن الحركات جميعا مجهورة، فمتى أخفينا - أي همسنا - لم يعد لها وجود»<sup>2</sup>. و قد حاول المبرد في " المقتضب " أن يأتي بتوضيح لهذا الأمر فقال في تعريفه لمصطلح الهمس: «ومنها حروف إذا رددتها في اللسان جرى معها الصوت»<sup>3</sup> وإلى

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 434.

<sup>2</sup> - أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ص 205

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 194

مثل هذا أشار الرضي - مستخدماً عبارات سيبويه - ففرق بين مصطلحي الجهر و الهمس قائلاً: « فمن إشباع الاعتماد يحصل ارتفاع الصوت و من ضعف الاعتماد يحصل الهمس والإخفاء»<sup>1</sup>.

في إطار هذا التحديد العام لمصطلح " الهمس " عند البصريين، يمكن القول إن مفهوم الهمس لديهم يوافق مفهوم (sourd) حسب اصطلاح الدراسات الصوتية الحديثة؛ كما أن تصنيف البصريين للأصوات المهموسة لا يختلف عنه لدى المحدثين باستثناء { الطاء و القاف }؛ إذ أن الأصوات المهموسة في اللغة العربية كما تبرهن عليها التجارب الحديثة هي: { التاء، الثاء، الحاء، الخاء، السين، الشين، الصاد، الطاء، الفاء، القاف، الكاف، الهاء }؛ غير أن سيبويه وغيره من علماء البصرة قد أغفلوا الإشارة إلى الوترين الصوتيين و دورهما في تحديد صفة الهمس و هو ما أثبتته الدرس الصوتي الحديث مقررًا أن حالة الهمس تعد من الظواهر العضلية التي تصاحب عملية النطق.

#### الشدة:

جاء في اللسان أن المدلول المعجمي للشدة هو « الصَّلابة، وهي نَقِيضُ اللَّينِ تكون في الجواهر والأعراض، والجمع شِدْدٌ؛ عن سيبويه، قال: جاء على الأصل لأنه لم يُشبهِ الفعل، وقد شَدَّه يَشُدُّه وَيَشُدُّه شَدًّا فَاشْتَدَّ؛ وكلُّ ما أَحْكَمَ، فقد شُدَّ وشُدِّدٌ؛ وشَدَّدَ هو وتَشَادَّ؛ وشيء شَدِيدٌ: بَيْنُ الشَّدَّةِ. وشيء شَدِيدٌ: مُشْتَدُّ قَوِيٌّ»<sup>2</sup>.

أما المعنى الاصطلاحي للشدة فهو عند المحدثين الصوت الذي ينحبس معه الهواء عند مخرجه نتيجة التقاء عضوين من أعضاء النطق، فإذا ابتعدا يخرج الصوت مع الهواء فجأة؛ يقول أحمد حساني: « تحدث هذه الصفة عند مرور الهواء عبر الممر الصوتي، وينسد ذلك الممر بفعل عائق عضوي ثم فجأة ينفرج، فيحدث انفجاراً»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الأسترا باذي (رضي الدين): شرح الشافية، تح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية/ بيروت- لبنان /، 1982، ج 3، ص 258.

<sup>2</sup> - لسان العرب باب الشين مادة (شدد) ص 95

<sup>3</sup> - أحمد حساني: مباحث في اللسانيات- مبحث صوتي- مبحث دلالي- مبحث تركيب، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر/، 1994 ص 86.

تأسيساً على ما تقدم فإن مصطلح الشدة يشير إلى جوانب ثلاثة يمكن بيانها بالإيضاح كالآتي:

- الإغلاق ← اتصال عضوين من أعضاء النطق
- الإمساك ← حبس تيار الهواء نتيجة تلاقي العضوين
- الفتح و الانفجار ← انفصال العضوين فجأة و السماح لتيار الهواء بالمرور مما يحدث انفجاراً

و مصطلح الشدة من مصطلحات سيبويه إذ عرفه قائلاً: « ومن الحروف (الشديد)، وهو الذي يمنع الصوت أن يجري فيه وهو الهمزة، والقاف، والكاف، والجيم، والطاء، والتاء، والذال، والباء»<sup>1</sup>.

إن هذا الخط التفكيرى في عمومته نلاحظه كذلك لدى العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه إذ تبعوه في أساسيات ما قرره فراحوا يعرفون المصطلح باستخدام عبارته بل تردد تعريفه عند أكثر علماء البصرة باستثناء المبرد الذي خالف سيبويه في التحديد المفهومي للمصطلح رغم تقيده بالتسمية نفسها فيقول: « ومنها حروف تمنع النفس، وهي التي تسمى الشديدة»<sup>2</sup>

من خلال هذا الاستطلاع نلاحظ أن مصطلح الشدة لدى علماء البصرة قد تقرر تعريفه بعبارتين: عبارة " منع الصوت " عند سيبويه و عبارة " منع النفس " عند المبرد. وخلق بنا أن نشير في هذا المجال أن استخدام سيبويه لعبارة " منع الصوت " في تعريفه لمصطلح الشدة قد أوجد التباساً عند بعض المحدثين بين معنى الجهر و الشدة كما فهمهما سيبويه؛ و معنى هذا عبارة حديثة أن مقولة سيبويه في التفريق بين الشدة و الجهر قد عبرت عن الخلط في التحديد المفهومي لهذين المصطلحين. فهذا رمضان

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 434.

<sup>2</sup> - المقتضب 1 / 194.

عبد التواب يرى أن « لا فرق بين المجهور و الشدید في كلام سيبويه فتعريفه للشدید يقرب جدا من تعريفه للمجهور »<sup>1</sup>.

أما كمال بشر فقد نفذ بحس لساني دقيق إلى مفاعلات القضية الاصطلاحية متحسسا بإشكالية المصطلح فتقرر لديه في هذا المضمار أن تعريف سيبويه للمصطلحين لم يبين بوضوح الفرق بينهما إذ هما « متفقان في خاصية المنع وإن كان المنع في حال المجهور هو منع النفس، وفي الشدید منع الصوت، ولكننا لا ندري بالدقة الفرق بين النفس و الصوت. على الرغم من احتمال تفسير " الصوت " بالهواء »<sup>2</sup>

أما عبد الصبور شاهين فقد رأى أن استخدام سيبويه لعبارة المنع في حالة الشدة منصب على (الصوت) لا على (النفس) فيقول: « و يقصد بالصوت هنا ما يشمل المجهور و المهموس، أي ما يشمل ما يجتمع فيه صوت الصدر و الفم معا، أو صوت الفم وحده، فكلاهما عنده صوت، و هو في حالة الشدة محتبس احتباسا كاملا، لأن التوتر قد بلغ أكمل حالاته »<sup>3</sup>.

فهذه المقولة لم تأت بجديد إلا أنها عبرت عن الخلط بين الجهر و الشدة في تحديد البصريين لمفهوم هذين المصطلحين، إذ أن الصوت الشدید هو الذي يحدث في نطقه المنع (حبس الهواء عند نقطة المخرج) ثم ينطلق الصوت مع الهواء محدثا انفجارا بعد المنع (انفصال العضوين و السماح لتيار الهواء بالمرور) حيث أن انفصال العضوين اللذين يمنعان النفس من المرور هو انفصال سريع و مفاجئ؛ وتعد السرعة والمفاجأة شرطا من شروط تسمية الصوت شديدا.

تأسيسا على ما تقدم فالمتتبع لمسار الدرس اللساني العربي في الميراث الحضاري يسجل بوضوح أن مصطلح " الشدة " درج في استعمال البصريين بدءا من

<sup>1</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 40.

<sup>2</sup> - علم الأصوات ص 177.

<sup>3</sup> - أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي ص 206.

سيبويه؛ وعلى الرغم من صعوبة التعريف الذي قدموه لهذا المصطلح إلا أنهم حين انتقلوا إلى حصر الشديد من الأصوات قد اتفقوا مع ما قرره الدرس الصوتي الحديث باستثناء صوتين هما: {الضاد، والجيم}، حيث أن الأصوات الشديدة بحسب نطقنا الحالي للعربية هي {الهمزة، الباء، التاء، الدال، الضاد، الطاء، الكاف، والقاف}.

وكما يبدو فإن مواطن الخلاف بين البصريين والمحدثين تنحصر في نقطتين اثنتين هما:

• إخراجهم للضاد من الأصوات الشديدة على خلاف المحدثين الذين عدوها صوتا شديدا. ولعل أساس هذا الاختلاف يعود - في الواقع - إلى جانبين أساسيين هما:

1/ تحديد موضع النطق.

2/ كيفية مرور الهواء عند النطق.

أما كيفية أدائه نطقا فقد نسب الخليل صوت الضاد إلى المخرج الشجري مع صوتي الجيم والشين فقال وهو يذكر أحياء الحروف: «ثم الجيم والشين والضاد في حيز واحد»<sup>1</sup>. كما رأى سيبويه أن مخرجه هو حافة اللسان وما يليه من الأضراس<sup>2</sup>؛ وهو في عرف الدارسين المحدثين يخرج من نقطة {الدال والتاء والطاء والصاد والسين والزاي} وهي أصوات أسنانية لثوية.

أما كيفية مرور الهواء عند النطق بصوت الضاد فلقد ذهب البصريون إلى أن الضاد هو صوت جانبي رخو: فهو جانبي لأن هواءه ينحرف إلى جانبي الفم يقول المبرد: «الضاد ومخرجها من الشدق، فبعض الناس تجري له في الأيمن، وبعضهم تجري له في الأيسر»<sup>3</sup>. ويؤيده ابن جني وهو من لغويي القرن الرابع الهجري فيقول: «ومن أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد، إلا أنك إن شئت تكلفتها

<sup>1</sup> - العين ص 64.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 193.

من الجانب الأيمن، وإن شئت من الجانب الأيسر»<sup>1</sup> و معنى هذا الكلام أن الهواء في أثناء النطق بالضاد يخرج من أحد جانبي الفم أو منهما معا. فكأن الضاد بهذا الاحتمال صوت جانبي كاللام تماما. يذكر برجستراسر في التطور النحوي أن مخرج الضاد عند القدماء من حافة اللسان. و من القدماء من يقول: من كليهما؛ فمخرجها قريب من مخرج اللام من بعض الوجوه<sup>2</sup>.

وهذه الضاد - أيضا - هي صوت رخو عند البصريين وهذا ما تشير إليه نصوصهم حيث لم يذكروها ضمن الأصوات الشديدة يقول سيبويه: « و منها الرخوة وهي: الهاء، و الحاء، و الغين، و الخاء، و الشين، و الصاد، و الضاد، و الزاي، و السين، و الظاء، و الثاء، و الذال و الفاء»<sup>3</sup>.

اعتمادا على ما تقدم يرى المحدثون أن الوصف القديم للضاد ينحو نحو خاص الصوت نحو سمات أصوات أخرى و بخاصة (الطاء) و (اللام)؛ فإذا كان الضاد صوتا رخوا فهو قريب من (الطاء) وإذا كان جانبيا فهو قريب من (اللام) يقول هنري فليش «و لقد كان العرب يتباهون بنطقهم الخاص لصوت الضاد، و هو عبارة عن صوت مفخم يحتمل أنه كان ظاء جانبية (أي أنه كان يجمع الطاء و اللام في ظاهرة واحدة)»<sup>4</sup>.

و مهما يكن من أمر فالمفهوم من جملة التراث اللغوي البصري أن (الضاد) القديمة صوت رخو وهي بهذا الوصف تختلف عن الضاد التي نمارسها نطقا اليوم؛ فهناك من النصوص الواردة عنهم ما يؤيد هذا الاحتمال منها نص سيبويه الذي يقول فيه: « و لولا الإطباق لصارت الطاء دالا، و الصاد سينا، و الطاء ذالا، و لخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - سر صناعة الإعراب 1 / 47

<sup>2</sup> - التطور النحوي للغة العربية ص 18

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 435.

<sup>4</sup> - هنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب و تحقيق عبد الصبور شاهين، دار

المشرق ش م م / بيروت - لبنان، ط2، 1983، ص 37.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 436.

من منطوق هذا النص نرى أن (الضاد) القديمة ليس لها مقابل منفتح بحيث إذا زال عنها الإطباق لم يبق منها في العربية شيء، كما أن (الطاء) هي النظير المفخم لصوت (الذال)؛ وهذا في الحق يختلف عما نمارسه اليوم من نطق (الضاد)، فهي المقابل المطبق لصوت (الذال)؛ أما (الطاء) فهي المقابل المطبق لصوت (التاء).

• إدخالهم لصوت (الجيم) ضمن الأصوات الشديدة؛ إذ عدها البصريون ومنهم سيويه و المبرد صوتا شديدا. أما المحدثون فيرون أن (الجيم) هو الصوت الوحيد في العربية الفصحى الذي يجمع بين الشدة و الرخاوة، إذ يبدأ شديدا و ينتهي رخوا و لهذا سماه بعضهم<sup>1</sup> بالصوت المزدوج كما سماه آخرون<sup>2</sup> بالصوت المركب و تفرد مصطفى حركات بتسميته بالحرف نصف الرخو<sup>3</sup>. و الصوت المركب يقابله في اللغة الفرنسية المصطلح الفرنسي (affriquée) و هو يحدث حين ينحبس الهواء عند بداية النطق به، يعقبه مباشرة تسرب بطيء للهواء مما يحدث صوتا رخوا في ذات الموضع فتكون النتيجة صوتا مركبا من شدة و رخاوة متلازمين. يعرف فندريس هذا النوع من الأصوات مصطلحا على تسميتها بالأصوات شبه الانفجارية أو الانفجارية الاحتكاكية فيقول: «وتوجد سلسلة من الأصوات المتوسطة بين الانفجارية و الاحتكاكية و هي ما تسمى شبه الانفجارية، أو بعبارة أوضح الانفجارية الاحتكاكية و تتميز بالإغلاق الذي لا يستمر إحكامه، و فيها كما في الانفجارية حبس، و لكن هذا الحبس تتبعه حركة خفيفة من الفتح، بحال يجعل الانفجاري ينتهي بالاحتكاكي؛ فالانفجاري الاحتكاكي هو انفجاري فاشل»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 34.

<sup>2</sup> - ينظر مناهج البحث في اللغة ص 103.

<sup>3</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 60.

<sup>4</sup> - فندريس: اللغة ص 50.



في إطار هذا التحديد يمكن القول إن (الجيم) تشارك مع الأصوات الشديدة في خاصة حبس الهواء عند بداية النطق لكنها تختلف عنها في كيفية مرور الهواء؛ ففي حالة (الجيم) تنفصل أعضاء النطق ويتسرب الهواء ببطء محدثاً صوتاً احتكاكياً في المخرج نفسه. أما الأصوات الشديدة فتسرب الهواء فيها يكون سريعاً ومفاجئاً مما يحدث انفجاراً. من هنا فالجيم صوت مركب مكون من وقفة متبوعة بصوت احتكاكي؛ علماً أن الصوت المركب هو صوت ينتج عن تعديل طريقة النطق (أي كيفية مرور الهواء) لا عن تغيير المخرج.

و يبدو أن هذا الازدواج في نطق هذا الصوت لم يكن واضحاً في تصور علماء البصرة فهم في وصفهم للجيم نظروا إلى بداية نطق الجيم ولم يلتفتوا إلى نهاية نطقه المتمثل في الانتقال من الحبس إلى الاحتكاك.

#### مصطلح الشدة بين الاستعمال والإهمال:

لقد شاع استخدام مصطلح الشدة في مؤلفات البصريين منذ أن استعمله سيبويه. أما الفراء وهو من الكوفيين الذين عاشوا في القرن الثالث الهجري فقد استخدم لفظاً آخر للدلالة على المصطلح نفسه، حيث أشار أبو سعيد السيرافي في رسالته الموسومة بـ " ما ذكره الكوفيون من الإدغام " أن الفراء سمى الصوت الشديد أخرساً. قال السيرافي: « أراد بالأخرس: الحروف الشديدة التي يلزم اللسان فيه مكانه، وهو الثمانية الأحرف الشديدة التي يجمعها قولك: أجدك قطبت<sup>1</sup> ».

ويمكن القول إن تسمية الفراء للشديد بالأخرس فيها قدر كبير من الدقة، ذلك أن الخرس في اللغة هو ذهاب الكلام<sup>2</sup> وكان الفراء لاحظ المعنى اللغوي لهذه اللفظة فربطه بمدلولها الاصطلاحي؛ وتفسير ذلك أن التلفظ بالصوت الشديد يتم - في مرحلة أولى - حبس للمجرى الهوائي نتيجة لانضمام عضوين من أعضاء النطق ثم يتسرب-

<sup>1</sup> - خليل إبراهيم العطية: الدرس الصوتي عند الكوفيين ص 144.

<sup>2</sup> - لسان العرب باب الخاء مادة (خرس) ص 168.

في مرحلة ثانية- الهواء بسرعة و مفاجأة محدثا انفجارا؛ و الحال نفسه ينسحب على نطق الإنسان الأخرس الذي قد تضم شفثاه فينحبس مجرى التيار الهوائي ثم يخرج الصوت منفجرا بعد انفتاحهما.

أما اللسانيون المحدثون فقد احتفظ بعضهم<sup>1</sup> بمصطلح الشدة - وهي التسمية التي درج عليها البصريون منذ سيبويه- و انصرف عنها آخرون و أبدعوا مصطلحات جديدة كانت بمثابة وضع لغة علمية و يكفي أن وضع المصطلح هو عملية إبداعية يقوم بها المتخصصون. فلقد أشار المحدثون إلى الأصوات الشديدة بمصطلحات جديدة فسامها بعضهم ب " الأصوات الوقفية " (stops)<sup>2</sup> و سامها آخرون ب " الأصوات الانفجارية " (plosives)<sup>3</sup>.

و مما يلاحظ أن التسمية الأولى تشير إلى المرحلة الأولى من تكوين الصوت الشديد (وقوف الهواء و انحباسه) و تشير التسمية الثانية إلى المرحلة الأخيرة من تكوين الصوت الشديد و هي الانفجار؛ غير أن الصوت الشديد هو وقفة و انفجار متلازمين لذلك يفضل بعض المحدثين دمج المصطلحين ليؤلّفا مصطلحا واحدا يشير إلى الوقفة من جهة و إلى الانفجار من جهة أخرى و هو " الوقفة الانفجارية " ( plosive stop )<sup>4</sup>.

وهناك ألفاظ أخرى استعملت للدلالة على مصطلح الشدة منها " انحباسية"<sup>5</sup> أو "انسدادية"<sup>6</sup> (occlusives) حيث يبدو من التسمية التأكيد على المرحلة الأولى من تكوين الصوت الشديد. أما مصطلح " آنية "<sup>7</sup> فقد استخدمه برجستراسر للإشارة إلى الصوت الشديد بوصفه صوتا آنيا ينتهي بمجرد زوال العائق و خروج الهواء.

<sup>1</sup> - ينظر الأصوات اللغوية ص 126.

<sup>2</sup> - أسس علم اللغة ص 82.

<sup>3</sup> - أصول تراثية في علم اللغة ص 160.

<sup>4</sup> - كمال بشر : علم الأصوات ص 209.

<sup>5</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 90.

<sup>6</sup> - الألسنية العربية ص 49.

<sup>7</sup> - التطور النحوي ص 14

### الرخاوة:

جاء في اللسان أن المدلول اللغوي للرخاوة «الرَّخُوُّ والرَّخُوُّ والرَّخُوُّ الهشُّ من كل شيء غيره: وهو الشيء الذي فيه رخاوة»<sup>1</sup>. أما المدلول الاصطلاحي لهذه اللفظة فقد رأى المحدثون أن الرخو هو الصوت الذي يضيق معه المجرى الهوائي في مخرجه وهذا التضيق أو الاعتراض جزئي يسمح بمرور الهواء مما يحدث حفيفا مسموعا يقول إبراهيم أنيس: «أما الأصوات الرخوة فعند النطق بها لا ينحبس الهواء انحباسا محكما، وإنما يكتفي بأن يكون مجراه عند المخرج ضيقا جدا و يترتب على ضيق المجرى أن النفس في أثناء مروره بمخرج الصوت يحدث نوعا من الصغير أو الحفيف تختلف نسبته تبعا لنسبة ضيق المجرى»<sup>2</sup>.

ومن اللافت للنظر أن مصطلح الرخاوة هو من مصطلحات سيبويه وهو في اصطلاح البصريين نقيض الشدة يقول سيبويه: «ومنها (الرخوة) وهي: الهاء، والحاء، والغين، والخاء، والشين، والصاد، والضاد، والزاي، والسين، والطاء، والثاء، والذال، والفاء، وذلك إذا قلت الطسّ و انقض، وأشباه ذلك أجريت فيه الصوت إن شئت»<sup>3</sup> أما المبرد فقد عرف هذا المصطلح بقوله: «ومن الحروف حروف تجري على النفس، وهي التي تسمى الرخوة»<sup>4</sup>.

و خليق بنا أن نشير أن استخدام إمام نحاة البصرة لعبارة "جري الصوت" كضابط للرخاوة قد أوجد التباسا لدى بعض المحدثين؛ فأوا أن سيبويه قد خلط بين الهمس و الرخاوة في تحديده لمفاهيم هذين المصطلحين. إذ كلاهما يتسم بجريان

<sup>1</sup> - لسان العرب باب الراء مادة (رخا) ص 558.

<sup>2</sup> - الأصوات اللغوية ص 24.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 434 و 435.

<sup>4</sup> - المقتضب 1 / 194

شيء ما هو النفس في المهموس و الصوت في الرخو يقول كمال بشر: «ذلك لأن أسلوب التحديد لكل زوجين متشابه (إن لم يكن متماثلا) و أن المصطلحات التي ينتظمها هذا الأسلوب متقاربة و غامضة في الوقت نفسه كما في حال المصطلحين " النفس و الصوت " <sup>1</sup>.

على هذا المستند يحتكم رمضان عبد التواب ليقدر أن تعريف سيبويه للرخو يقرب من تعريفه للمهموس و التفريق بينهما غير واضح وضوحا تاما بل « كان من الممكن القول بأن سيبويه يقصد بالمجهور و المهموس ما نعينه نحن بالشديد و الرخو، لولا أن سيبويه قسم الأصوات بعد ذلك إلى شديد و رخو <sup>2</sup>.

وقد يكون من تنمة الفائدة أن نقول إن عبارة " جريان الصوت " التي استخدمها سيبويه في تعريفه للصوت الرخو إنما تشير إلى ما أحس به الدارسون المحدثون حينما حددوا مفهوم الرخاوة ؛ ففي الصوت الرخو يكون اعتراض المجرى الهوائي اعتراضا جزئيا مما يسمح بتسرب الهواء، و هذا التسرب هو الذي عبر عنه سيبويه بجريان الصوت.

و أول ما يلزم الإيماء إليه أن المتتبع لمسار الدرس اللساني في الميراث الحضاري يسجل بوضوح أن مصطلح " الرخو " هو مصطلح بصري يعود في استخدامه الأول إلى سيبويه و تبعه المبرد وغيره من علماء عصره. و الأصوات الرخوة عند البصريين هي نفسها عند المحدثين من الدارسين العرب باستثناء صوتي العين و الضاد. أما (العين) فهي، في عرف البصريين، صوت بين الشدة و الرخاوة و هي، عند المحدثين، صوت رخو يقول تمام حسان معللا: « و قد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضيقا كبيرا للحلق، و هذا ما يدعونا و ما دعانا غيرنا من المحدثين قبل ذلك إلى اعتبار صوت العين رخوا لا متوسطا <sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - علم الأصوات ص 178.

<sup>2</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 40.

<sup>3</sup> - مناهج البحث في اللغة ص 102.

إلا أننا صادفنا - ونحن على بسط البحث - نصٌ للحاج صالح يؤكد فيه صحة ما ذهب إليه البصريون من أن العين متوسطة؛ ويرى أن (العين) تتابع الشدة والرخاوة فيها بانقباض وسط الحلق وانبساطه على التوالي مما جعله يؤكد صحة ما ذهب إليه البصريون من أن العين ليس حرفا شديدا محضا ولا حرفا رخوا محضا<sup>1</sup>.  
أما بالنسبة لصوت الضاد فقد ضمه البصريون إلى الأصوات الرخوة وهو صوت شديد حسب الممارسة النطقية الحديثة.

### المصطلحات الدالة على الرخاوة عند المحدثين

اعتمد المحدثون المصطلح البصري القديم كما أبدعوا مصطلحات أخرى بصمت التجربة الاصطلاحية الحديثة؛ من ذلك مصطلح "الاحتكاك" ويقابله اللفظ الأجنبي (fricative) وهو المصطلح الشائع في جل أبحاثهم حيث استخدمه محمود السعرا<sup>2</sup> وكمال بشر<sup>3</sup> ورمضان عبد التواب<sup>4</sup>.  
ويطرد إلى جانب مصطلح الاحتكاك ألفاظ اصطلاحية أخرى للتدليل على صفة الرخاوة مثل "صافرات وشينيات" عند ريمون طحان<sup>5</sup> و"الأصوات التسريبية" عند طنطاوي محمد دراز<sup>6</sup>؛ ولعل هذه التسمية مستمدة في الأساس من كيفية مرور الهواء في النطق بالصوت الرخو؛ إذ أن الصوت الرخو يمر فيه الهواء دون عارض يعترض مجراه بل ينسل فيه ويتسرب.

<sup>1</sup> - الشيخ جلال الحنفي: مسائل في مصطلحات التجويد والإجابة عنها للأستاذ ع - الحاج صالح، اللسانيات (مجلة في علم اللسان البشري) / جامعة الجزائر /، العدد 6، 1982، ص 16.

<sup>2</sup> - محمود السعرا: علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية/ بيروت /، ص 166.

<sup>3</sup> - علم الأصوات ص 198.

<sup>4</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 35.

<sup>5</sup> - ينظر الألسنية العربية ص 49.

<sup>6</sup> - في أصول اللغة ص 275.

أما برجستراسر، ففي أثره الموسوم بـ " التطور النحوي للغة العربية "، يتعمق بمجهر تنظيري دقيق أمر الصوت الرخو ويسميه عندئذ بصوت متماد (une consonne continue) وهي تسمية تشير إلى أن الحروف الرخوة مداها الفيزيائي متجاوز لمدى الحروف الشديدة؛ حيث أن الحروف الرخوة هي الصوامت التي تقبل التمديد، أما الحروف الشديدة فلا تمتد البتة. ومعنى ذلك أن الصوت الرخو يمكن أن يمتد - عندما يكون ساكنا - أي أن يردد و تطول مدة حدوثه إن شاء الناطق لأن حدوثه يحصل بتضييق المخرج فقط أي بانغلاق غير تام للقناة الصائتة. أما الصوت الشديد فلا يمكن فيه ذلك لأن حدوثه يحصل بانغلاق تام للقناة الصائتة في مخرج الصوت وهذا الانغلاق التام يحول دون امتداد الصوت. من هنا كان وصف الأصوات الشديدة بأنها " آنية " في مقابل غيرها من الأصوات الرخوة التي يطلق عليها لفظ متمادة أو منطلقة؛ والصوت المنطلق هو تسمية محمد رشاد الحمزاوي والمقصود به الصوت الذي يتسرب معه الهواء خلال مجرى ضيق عند المخرج<sup>1</sup>

### بين الشدة والرخاوة:

أدرك علماء البصرة في أثناء تعرضهم للنظام الصوتي للغة العربية أن هناك أصواتا لها سمات معينة ترشحها لتشكيل صنف خاص في منظومة الأصوات العربية و سموها "الأصوات بين الشدة والرخاوة "؛ وأساس هذه التسمية يرجع الفضل فيه إلى سيبويه الذي يعد أول من أشار إلى هذا الصنف من الأصوات. فبعد أن صنف الأصوات إلى قسمين رئيسيين: أصوات شديدة و أصوات رخوة رأى أن هناك قسما جامعا للشدة والرخاوة يتسم بدوق نطقي مختلف لا يؤهله للانضمام إلى قائمة القسمين السابقين وهو يضم أصوات { اللام، و النون، و الميم، و الراء، و العين }<sup>2</sup>. فهذه الأصوات - في نظر سيبويه - لها نسب قريب بالأصوات الشديدة و صلة واضحة بالأصوات الرخوة، إذ

<sup>1</sup> - ينظر المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 111.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 435.

يحصل في جميعها اعتراض مع انفتاح لأنها تتأرجح بين الشدة و الرخاوة و نطق الصوت فيها يتسم بشدة و رخاوة متزامنين. و هو ما وضحه الدارسون بعبارة حديثة أن هذه الأصوات يمكن نسبتها إلى الشدة و الرخاوة معا؛ فهي شديدة لأن الهواء عند النطق بها يقف في موقع النطق المحدد. و هي رخوة لأن الهواء في أثناء الوقوف يخرج حرا طليقا. و لكنها ليست شديدة محضة لأن الهواء عند حدوثها يقف في مخرج الصوت و يخرج في الوقت نفسه (أو يجري بعبارة سيبويه) حرا طليقا بدلا من خروجه منفجرا. و هي ليست رخوة محضة لأن الهواء في نطق الصوت الرخو لا يخرج حرا طليقا و إنما ينفذ من منفذ ضيق من الفم محدثا احتكاكا مسموعا<sup>1</sup>.

من هذا المنطلق يمكن القول إن الأصوات التي تجمع بين الشدة و الرخاوة تقع في إطار الأصوات الشديدة من جانب و تنفرد من جانب آخر بسمات نطقية تميز الأصوات الرخوة و هي تشمل حرفين أنفيين فيهما غنة هما { الميم و النون } و حرف منحرف هو (اللام) و حرف تكراري هو (الراء). و تفسير ذلك أن { اللام و النون و الميم } حروف شديدة رخوة؛ إذ يحدث فيها اعتراض مقترن بانفتاح. ففي اللام شدة في مستوى المخرج و جريان الصوت في مستوى جانبي الفم. أما الميم و النون ففيهما شدة في مستوى مخرجهما و جري الصوت في مستوى الأنف. أما (الراء) فيقع فيها اعتراضات و انفتاحات متتالية لأنها متكررة يحصل فيها ارتعاد طرف اللسان.

من ثم فإن هذه الأصوات الأربعة تجمع بين الشدة و الرخاوة و هي الفكرة التي دفعت ببعض علماء العربية - بعد سيبويه - إلى نعتها بالأصوات المتوسطة أو البينية. فهي في رأيهم من طائفة الأصوات الشديدة كما لها صلة بالأصوات الرخوة لعدم انحباس الصوت كانباسه في حروف الشدة و عدم كمال جريانه كما في حروف الرخاوة. أما سيبويه فلم يستخدم مصطلح " الأصوات المتوسطة " لكنه صرح بهذه البنية عند إشارته إلى صوت العين فقال « و أما العين فبين الرخوة و الشديدة، تصل

<sup>1</sup> - ينظر علم الأصوات ص 199 و 205 و 351.

إلى التردد فيها لشبهها بالحاء»<sup>1</sup>؛ إذ تمثل (العين) حالة خاصة عند علماء البصرة وفي مقدمتهم سيبويه الذي لم ينعث (العين) بالشدة كما صنع بالأصوات الأربعة الأولى واكتفى بالإشارة إلى توسطها وهي أمانة على عمق تذوقه للخصائص النطقية لهذا الصوت.

ولقد قرر الدرس الصوتي الحديث مؤكداً أن صوت (العين) لا علاقة له بالأصوات الشديدة وهو صوت رخو لا يكون الاحتكاك فيه واضحاً بل هو أضعف الأصوات الرخوة احتكاكاً<sup>2</sup>. من هنا قال تمام حسان: «لقد عد النحاة صوت العين من الأصوات المتوسطة وربما كان ذلك لعدم وضوح الاحتكاك في نطقها وضوحاً سمعياً»<sup>3</sup>. هكذا ينتهي بنا القول إلى أن الأصوات الجامعة للشدة والرخاوة والتي تحققت في نطقها المعايير التي وضعها سيبويه هي { اللام، الميم، النون، الراء، العين }. أما { الواو، الياء، الألف } فلم يدرجها سيبويه ضمن أصوات هذه الفئة لاسيما وأن ضابطه في هذه الفئة هو أنها حروف شديدة يجري فيها الصوت بينما وصف حروف اللين والمد باتساع المخرج عكس ما فعله المبرد الذي أضاف إلى { اللام، الميم، النون، الراء، العين } الواو والياء والألف فيقول: «وهذه الحروف التي تعترض بين الرخوة والشديدة هي شديدة في الأصل وإنما يجري فيها النفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرخوة، كالعين... و كالنون... و كحروف المد واللين التي يجري فيها الصوت للينها»<sup>4</sup>

أما المحدثون العرب فقد برهنوا في بحوثهم الصوتية على أن هذه الأصوات الأربعة { اللام، النون، الميم، الراء } تؤلف مجموعة خاصة تقع بين الشدة والرخاوة،

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 435.

<sup>2</sup> - ينظر علم الأصوات ص 353.

<sup>3</sup> - مناهج البحث في اللغة ص 102.

<sup>4</sup> - المقتضب 1 / 196.



غير أنهم اختلفوا في وضع مصطلح موحد لها؛ فقد رأى مصطفى حركات أن اللغويين الحاليين يطلقون عليها اسم " الجرسية " (Sonantes)<sup>1</sup> بينما ذهب رمضان عبد التواب وريمون طحان إلى أن المصطلح الشائع الذي وضعه المحدثون لتمييز هذه الأصوات هو " الأصوات المائعة " <sup>2</sup> أو " السائلة " <sup>3</sup> (Liquides). أما كمال بشر فلقد أطلق على هذه الفئة من الأصوات مصطلح " أشباه الحركات " <sup>4</sup> مفسرا المصطلح القديم "التوسط" من حيث أنه التوسط بين الأصوات الصامتة (الشديدة و الرخوة) والحركات؛ ويرى أن هذه الأصوات نعتت ب " أشباه الحركات " لأنها ذات شبه كبير بالحركات من الناحيتين النطقية و السمعية :

- { اللام و الميم و النون و الراء } تشترك مع الحركات في أنها مجهورة مثلها.
- { اللام و الميم و النون و الراء } تشبه الحركات في خاصية سمعية تتمثل في قوة الوضوح السمعي<sup>5</sup>

على هذا الأساس يرى إبراهيم أنيس أن { اللام و الميم و النون } هي أقرب الأصوات الصامتة إلى طبيعة أصوات اللين و لذا يميل بعضهم إلى تسميتها " أشباه أصوات اللين " و هي تعد حلقة وسطى بين الأصوات الصامتة و أصوات اللين<sup>6</sup>.  
أما شرف الدين علي الراجحي فيرى أن حديث القدماء عن الحروف التي تقع بين الشدة و الرخاوة حديث لا يخلو من غموض في تحديد العلاقة بينها، حيث أن الصفة العامة المشتركة بينها يعوزها شيء من الوضوح. و لهذا اتبع المحدثون طرقا

<sup>1</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 47.

<sup>2</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 226.

<sup>3</sup> - الألسنية العربية ص 45.

<sup>4</sup> - علم الأصوات ص 360.

<sup>5</sup> - ينظر علم الأصوات ص 358 و 366.

<sup>6</sup> - الأصوات اللغوية ص 27.

أخرى في تحليل هذه الأصوات وتأصيلها وسموها "أصوات انسيابية" (Constrictives)<sup>1</sup>.

وهكذا فبعض الباحثين المحدثين لم يأخذوا بالمصطلح البصري القديم الذي وضعه سيوييه و أبدعوا مسميات جديدة تعبر عن المفهوم عينه الذي ميز هذه اللفظة الاصطلاحية البصرية.

### الإطباق، الاستعلاء، التفخيم:

جاء في اللسان « الطَّبَقُ غطاء كل شيء، والجمع أَطْباق، وقد أَطْبَقَه وَطَبَّقَ أَنْطَبَقَ وَتَطَبَّقَ: غَطَّاهُ وَجَعَلَهُ مُطَبَّقًا؛ ومنه قولهم: لو تَطَبَّقَتِ السَّمَاءُ عَلَى الْأَرْضِ مَا فَعَلْتَ كَذَا»<sup>2</sup>.

والإطباق من حيث مدلوله الاصطلاحى هو ارتفاع « مؤخر اللسان نحو الطبق دون أن يتصل به. و الإطباق يلون الصوت برنين خاص تتميز به الأصوات المطبقة عما سواها»<sup>3</sup>

ولقد أدرك علماء البصرة، في أثناء تجربتهم الاصطلاحية، هذه العملية الفسيولوجية المميزة لنطق { الصاد، الضاد، الطاء، الظاء } وخلف لنا مخزونهم اللغوي اصطلاحا مميزا لهذه الخاصية هو " الإطباق ". كما تنعت أحيانا الحروف التي تتوفر فيها هذه السمة ب " المطبقة " بفتح الباء؛ و " الإطباق " و " المطبقة " لفظتان شاعتا في استعمالات إمام نحاة البصرة الذي يقول: « ولولا الإطباق لصارت الطاء دالا و الصاد سينا و الظاء ذالا و لخرجت الضاد من الكلام، لأنه ليس شيء من موضعها غيرها »<sup>4</sup>. ويقول أيضا: « فأما المطبقة فالصاد، و الضاد، و الطاء و الظاء...»<sup>5</sup>. كما استعمل الخليل

<sup>1</sup> - شرف الدين علي الراجحي: في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث ص 45.

<sup>2</sup> - اللسان باب الطاء مادة (طبق) ص 137

<sup>3</sup> - أحمد حساني: مباحث في اللسانيات: مبحث صوتي، مبحث تركيبى، مبحث دلالي ص 89.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 436.

<sup>5</sup> - المصدر نفسه ص 4 / 436.

ابن أحمد الفراهيدي هذا المصطلح و أطلقه على صوت واحد في العربية هو الميم لأنها « تطبق الفم إذا نطق بها»<sup>1</sup> ولقد ذكر الأزهري أن الخليل كان: « يسمي الميم مطبقة، لأنك إذا تكلمت بها أطبقت»<sup>2</sup>. وكما هو واضح فهناك اختلاف في المفهوم بين استخدام الخليل وسيبويه للمصطلح مما ينبئ أن سيبويه قد أدرك الخصائص المميزة للصوت المطبق وهي خصائص أكدها الدرس الصوتي الحديث؛ حيث يشرح سيبويه عملية الإطباق فيقول: «وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهن انطبق لسانك من مواضعهن إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان و الحنك إلى موضع الحروف. وأما الدال و الزاي و نحوهما فإنما ينحصر الصوت إذا وضعت لسانك في مواضعهن»<sup>3</sup>. يستنتج من منطوق هذا النص أن سيبويه قد أدرك الملامح المميزة للحرف المطبق و التي تتلخص كالآتي:

- الإطباق هو عملية فيسيولوجية تتم برفع اللسان إلى الحنك الأعلى.
- الإطباق - أيضا - هو حصر للصوت؛ حيث ميز سيبويه بين حرف محصور عادٍ نحو الدال و الزاي و حرف له موضعان من اللسان نحو { الصاد، الضاد، الطاء، الظاء }.
- أصوات الإطباق تتميز بوقوع الحصر فيها في موضعين من مواضع النطق: موضع المخرج و موضع النطق من حيث أن الإطباق هو نطق ثانوي يضاف إلى النطق الأساسي للحروف.

في إطار هذا التحديد المفهومي للمصطلح يمكن القول إن تعريف سيبويه قد انضوى على مجمل الخصائص المميزة للصوت المطبق و التي قررها البحث اللساني الحديث؛ حيث عرف تروبتزكوي (N.Troubetzkoy) الإطباق فقال: « هو نطق

<sup>1</sup> - العين ص 64.

<sup>2</sup> - الأزهري: تهذيب اللغة ج2، ص 1995 متاح على الشبكة. <http://www.Almeshkatnet/books>

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 436.

صامتي ثانوي يكمن في تأخير أصل اللسان، مما يؤدي إلى ضغط على مستوى الحلق»<sup>1</sup>.

وإلى جانب مصطلح "الإطباق" هناك مصطلح آخر تناوله البصريون بالنظر والدرس و نسبوه إلى الأصوات المطبقة وهو "الاستعلاء"؛ والمقصود بالاستعلاء أن «يستعلي اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك العليا»<sup>2</sup> وحروفه سبعة { الخاء، الصاد، الضاد، الغين، الطاء، القاف، الظاء } . ذكر سيبويه هذا المصطلح حين نص على أن الأصوات التي تمنع من إمالة الألفات هي حروف مستعلية فيقول: « فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والحاء، إذا كان حرف منها قبل الألف والألف تليه. وذلك قولك: قاعد، وغائب، وخامد، وصاعد، وطائف و ضامن و ظالم. وإنما منعت هذه الحروف الإمالة لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى»<sup>3</sup>. ويتطرق المبرد (280 هـ) إلى هذا المصطلح مع كثافة داخلية في التحليل فيقول: « و الحروف المستعلية: الصاد..... وإنما قيل لها مستعلية، لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى، وهي الحروف التي تمنع الإمالة»<sup>4</sup>.

ومما يلاحظ أن الإطباق أخص من الاستعلاء؛ إذ لم يلزم من الاستعلاء الإطباق ويلزم من الإطباق الاستعلاء؛ ومعنى هذا أن كل صوت مطبق مستعلي وليس كل مستعل مطبق؛ ذلك أن الأصوات المطبقة مستعلية بطبيعتها أي بغض النظر عن سياقاتها واستغالها يعني زوالها من النظام الصوتي.

وكما هو مبين من خلال الصفحات السابقة فإن علماء البصرة وعلى رأسهم سيبويه قد اقتصرُوا في حديثهم عن الإطباق والاستعلاء على الناحية الفسيولوجية في النطق وأغفلوا الإشارة إلى تقعر وسط اللسان في الأصوات المطبقة والمستعلية مما

<sup>1</sup> - N. Troubetzkoy : Principes de phonologie , Klincksieck / Paris / , 1976, p 147.

<sup>2</sup> - مصطفى صادق الرافعي : تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي / بيروت - لبنان / ، ط 2، 1974، ج 1، ص 124.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 128 و 129.

<sup>4</sup> - المقتضب 1 / 225

يعمل على تغليظ الصوت و تفخيمه ؛ وهو الأمر الذي أكده الدارسون المحدثون الذين ركزوا على هذه القيمة التفخيمية الناتجة في الأساس عن تقعر وسط اللسان أي اتساع الفراغ بين وسط اللسان و الحنك الأعلى فتنج أصوات مطبقة مفخمة.

و من الطبيعي أن تكون هناك إشارات حديثة إلى الأصوات المطبقة بوصفها مكونا من مكونات المنظومة الصوامتية للغة العربية. فالتأمل اللساني يستطيع أن يسجل بوضوح أن أكثر المصطلحات الشائعة و المستخدمة للإشارة إلى المخارج الثانوية في الدرس الصوتي الحديث هي :

- الإطباق (vélarisation)
- التفخيم (emphasis)
- التحليق (pharyngalisation)

و مما يلاحظ في هذا المجال أن التفخيم صفة ثانوية للنطق حيث أشار المحدثون إلى حدوده المفاهيمية فاعتبره بعضهم مساويا للإطباق فيقول مبارك : « هو رفع مؤخر اللسان نحو الطبق مما يجعل الصوت مطبقا مفخما »<sup>1</sup>؛ و الأمر نفسه ينسحب على مصطفي حركات الذي ربط بين مصطلحي الإطباق و التفخيم عن طريق إدماجهما في مصطلح موحد يقابله المعادل الأجنبي (vélarisation emphatique)<sup>2</sup>. أما الإطباق في نظر رمضان عبد التواب فهو تفخيم و أصواته في اللغة العربية هي {الصاد، الضاد، الطاء، الظاء} لا غير فيقول : « التفخيم أو الإطباق وصف لصوت لا ينطق في الطبق و إنما ينطق من مكان آخر، و تصحبه ظاهرة عضلية في مؤخرة اللسان»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - مبارك مبارك : معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني / بيروت /، 1995، ص 300.

<sup>2</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 46.

<sup>3</sup> - المدخل إلى علم اللغة ص 38.

و من الالفت للنظر أن هناك بعض الدارسين<sup>1</sup> من عالج مصطلح الإطباق من حيث أن التفخيم أعم منه، ذلك أن التفخيم ينتظم إلى جانب أصوات الإطباق أصوات أخرى قد ترد مفخمة في سياقات معينة على نحو ما توضحه العناصر الآتية:

- أصوات مفخمة بطبيعتها وهي { الصاد، الضاد، الطاء، الظاء } ويكون تفخيمها جزءاً لا يتجزأ من بنيتها وهي الأصوات المطبقة حسب اصطلاح البصريين.
- أصوات لها حالات من التفخيم و الترقيق وهي { ق، غ، خ } وهي لا توصف بتفخيم أو ترقيق بذاتها وإنما تكتسب تفخيمها من السياق الذي تقع فيه. هذه الأصوات مضمومة إلى أصوات الإطباق تسمى في عرف البصريين " حروف الاستعلاء.
- أصوات مرققة في الأصل وقد يصيبها التفخيم تبعاً لورودها في سياقات معينة نحو صوتي اللام و الراء و هما يندرجان في الاصطلاح البصري ضمن الحروف المستقلة التي يجوز تفخيمها<sup>2</sup>

فالتفخيم بهذا المعنى صفة لأصوات الاستعلاء تقوى في أصوات الإطباق وتضعف في غيرها لأن تفخيمها متوقف على السياقات التي تقع فيها. ولقد أدرك - قديماً - ابن الجزري (751هـ - 833هـ) هذه الخاصية فقال: « و قيل حروف التفخيم هي حروف الإطباق و لاشك أنها أقواها تفخيماً »<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - كمال بشر: علم الأصوات ص 396.

<sup>2</sup> - المرجع نفسه ص 396 - 404.

<sup>3</sup> - ابن الجزري (الحافظ أبي الخير محمد بن محمد): النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ج 1، ص 85 متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/open>

ناهيك أن الإطباق قد ارتبط عند بعض المحدثين<sup>1</sup> بمصطلح التحليق من حيث أنه عنصر من عناصر التفخيم، حيث ينتج التفخيم إذ ينتج عن عوامل فسيولوجية فهو يحدث لوجود عاملين هما :

• الإطباق (vélarisation) وهو ظاهرة عضلية « ينتج عنها تغير شكل حجرة الرنين تغيراً يؤدي إلى خلق أثر صوتي معين يسمى التفخيم »<sup>2</sup>؛ والإطباق يختلف عن الطبقيّة (articulation vélaire) من حيث أن الإطباق هو ارتفاع مؤخر اللسان في اتجاه الطبقة دون التقائهما بحيث يجري النطق في مخرج آخر غير الطبقة. أما الطبقيّة فهي صفة لمخرج الطبقة و المقصود بها مخرج الصوت و تكون لأصوات معينة هي { ك، خ، غ } و يتم النطق بها نتيجة التقاء مؤخرة اللسان بالطبق.

• التحليق (pharyngalisation) وهو العنصر الآخر من عناصر التفخيم وهو «قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفي للحلق نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة»<sup>3</sup>. والتحليق يختلف عن مصطلح " الحلقية " (articulation pharyngale) التي تحدد مخرج أصوات العين و الحاء.

من خلال هذا العرض الإشاري يتضح للناظر اللساني في أثناء استنطاقه للنص التراثي أن "الإطباق" هو المصطلح الأعم و الأشهر فيما خلف لنا التراث البصري. والمقصود بذلك أن البصريين قد خصصوا هذا المصطلح لما هو فونولوجي أي ما يميز حرفاً عن حرف آخر و اعتبروه من الصفات اللازمة التي لا يمكن لمجموعة معينة من الأصوات الاستغناء عنها؛ أما التفخيم فلم يدرجوه ضمن صفات الحروف و لم يشيروا إلى

<sup>1</sup> - ينظر الألسنية العربية ص 51 و 52 و مباحث في اللسانيات ص 88 و أصول تراثية في علم اللغة ص 166.

<sup>2</sup> - مناهج البحث في اللغة ص 92.

<sup>3</sup> - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 53.

الصلة بينه وبين الإطباق و خصوه لصوت الألف يقول الخليل بن أحمد: « و ألف مفخم، يضارع الواو، وقد فخم فخامة»<sup>1</sup>.

و مصطلح التفخيم [ مأخوذاً من فخم بالتشديد ] قد وجد له مكاناً في أعمال سيبويه الصوتية حيث استخدمه ليصف به أحد الأصوات الفروع المستحسنة التي يؤخذ بها و تستحسن في قراءة القرآن و الأشعار و هي ألف التفخيم فقال: « و ألف التفخيم، يعني بلغة أهل الحجاز في قولهم الصلاة و الزكاة و الحياة»<sup>2</sup>، حيث تقابل ألف التفخيم الألف التي تمال إمالة شديدة؛ و لعل لهذا السبب لم يذكر سيبويه صفة التفخيم في موضع آخر في الكتاب و اكتفى بالإشارة إلى مقابله و هو الإمالة فلقد قال: « و كثير من العرب و أهل الحجاز لا يميلون هذه الألف»<sup>3</sup> أو « فأما العامة فلا يميلون»<sup>4</sup> حيث استخدم سيبويه كلمة "الإمالة" باعتبارها ضد التفخيم و عليه فالتفخيم بمفهوم سيبويه هو بديل لمعنى منح الإمالة.

و لقد سار المبرد على نهج سيبويه حيث أشار إلى مصطلح التفخيم في أثناء حديثه عن الأصوات الفروع المستحسنة حيث ذكر ألف التفخيم بعد ألف الإمالة<sup>5</sup>.

احتكاماً إلى ما سبق يمكن القول إن علماء البصرة قد عالجوا التفخيم من خلال إطراره التقابلي مع الإمالة و خصوه لصوت الألف من حيث أنه صوت من الأصوات الفروع المستحسنة. و هذه إشارة إلى أن الألف باعتباره فونيماً له تأديات يفرضها السياق و أشهرها الألف المفخمة و الألف الممالاة، و هذه الألف في حالة تفخيمها أو إمالتها ليست لها قيمة دلالية أي ليست و حدة صوتية أو فونيمية مستقلة تفرق

<sup>1</sup> - العين 1 / 1317 متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/open>

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 432.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 121.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 120.

<sup>5</sup> - المقتضب 1 / 194



بين معاني الكلمات. و عبارة سيبويه صريحة في عده ألف التفخيم و ألف الإمالة فرعين للألف الأصلية<sup>1</sup>

و الإمالة بهذا هي ضرب من الترقيق، و هي عبارة حديثة نوع من المماثلة تؤدي إلى الانسجام بين الأصوات الصائتة.

ولعله من المفيد أن نشير في هذا المقام أن تفخيم الألف بالمعنى المذكور إنما هو مقيد بالسياق الذي يقع فيه و هو يشبه - من هذه الناحية - اللام و الراء فيقول ابن الجزري: «فأما الألف فالصحيح أنها لا توصف بترقيق و لا تفخيم بل بحسب ما يتقدمها فإنها تتبعه ترقيقاً و تفخيماً»<sup>2</sup>.

#### الانفتاح، التسفل، الترقيق:

الفتح نقيض الإغلاق جاء في المعجم الوسيط « باب فتح لا يكاد يغلق و قارورة فتح واسعة الرأس ليس لها صمّام »<sup>3</sup>. أما مفهوم الانفتاح في الاصطلاح الصوتي فقد عرفه مصطفى صادق الرافعي قائلاً: « هو عدم انحصار الصوت بين وسط اللسان و الحنك عند النطق بالحرف لانفتاح ما بينهما، سواء انطبق الحنك على أقصى اللسان أو لا »<sup>4</sup>.

و مصطلح الانفتاح بمفهومه الصوتي استخدمه البصريون مقابلاً للإطباق بدءاً من سيبويه الذي وضح هذا التضاد قائلاً: « و منها (المطبقة و المنفتحة). فأما المطبقة فالصاد، و الضاد، و الطاء، و الظاء. و المنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تُطبق لشيء منهن لسانك، ترفعه إلى الحنك الأعلى »<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 432.

<sup>2</sup> - النشر في القراءات العشر 1 / 90.

<sup>3</sup> - المعجم الوسيط 3 / 107.

<sup>4</sup> - تاريخ آداب العرب 1 / 124.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 436.

يتضح مما تقدم أن الانفتاح عند علماء البصرة هو ضد الإطباق، وأصواته كل الصوامت ما عدا الصوامت الأربعة المطبقة.

وأول ما يلزم الإيماء إليه في هذا المجال أن الانفتاح يشكل قيمة خلافية بالنسبة للأصوات المطبقة وهي حقيقة أثبتها الدرس الصوتي عند نحاة البصرة، فلقد أجرى سيبويه عند مقارنته الطاء بالذال والصاد بالسين والطاء بالذال تقابلا مثلما يجري في الفونولوجيا الحديثة؛ حيث تتقابل أصوات الإطباق { الصاد، الضاد، الطاء، الطاء } - بحسب نطقنا اليوم - بنظائرها المنفتحة وهي { السين، الدال، التاء، الذال } وتعطينا الأزواج التقابلية الآتية: { (ص.س)، (ض.د)، (ط.ت)، (ظ.ذ) }. أما بقية الأصوات المنفتحة فليس لها نظائر.

وإلى جانب الانفتاح أشار البصريون إلى مصطلح آخر هو التسفل حيث أن الحروف المنفتحة هي حروف مستفلة و التسفل هو ضد الاستعلاء ومعناه في الاصطلاح الصوتي «انخفاض اللسان إلى قاع الفم»<sup>1</sup> أي أن التسفل يكون بنزول اللسان عن الحنك الأعلى إلى قاع الفم عند النطق بالحرف، و حروفه ما عدا حروف الاستعلاء.

استخدم سيبويه مصطلح التسفل بمعناه الاصطلاحي مشيرا إلى ذلك في أثناء حديثه عن الإمالة فقد قال: «ألا تراهم قالوا: صَبَقْتُ و صُقْتُ و صَوَّقْتُ، لما كان يثقل عليهم [أن يكونوا] في حال تسفُلٍ ثم يصعّدون ألسنتهم، أرادوا أن يكونوا في حال استعلاء و ألا يعملوا في الإصعاد بعد التسفل فأرادوا أن تقع ألسنتهم موقعا واحدا. و قالوا: قَسَوْتُ و قَسْتُ فلم يحولوا السين لأنهم انحدروا، فكان الانحدار أخفّ عليهم من الاستعلاء من أن يصعّدوا من حال التسفُل»<sup>2</sup>. و الحروف المستفلة هي كل الحروف المنفتحة ما عدا الحروف السبعة المستعلية.

<sup>1</sup> - عبد القادر مرعي العلي الخليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الآداب قسم اللغة العربية وآدابها، جامعة عين شمس / القاهرة /، 1989، ص 143.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 130.

أما اللغويون الذين جاءوا بعد سيبويه فقد مال معظمهم إلى التخلي عن المصطلح البصري مستخدمين مصطلح الانخفاض للدلالة على المعنى الذي يؤديه التسفل؛ من أولئك ابن جني (ت392هـ)<sup>1</sup> و ابن سنان الخفاجي (ت466هـ)<sup>2</sup> والزمخشري (ت538هـ)<sup>3</sup> و ابن الأنباري (513-577هـ)<sup>4</sup> و ابن يعيش (ت643هـ)<sup>5</sup> و الرضي (ت688هـ)<sup>6</sup> والسيوطي (ت911هـ)<sup>7</sup>.

و من الضروري في هذا المقام أن تكون هناك إشارات إلى مصطلح الترقيق بوصفه خاصة صوتية تميز الأصوات المنفتحة؛ ذلك أن الصوت المنفتح يتصف بالترقيق كما يتصف الصوت المطبق بالتفخيم. و على هذا الأساس يقابل الإطباق الانفتاح كما يقابل التفخيم الترقيق فيشير المصطلحان الأولان إلى العملية الفسيولوجية عند النطق ويشير الآخران إلى الأثر السمعي الناتج عن هذا النطق. و المقصود بالترقيق نحافة الحرف بحيث يكون جسمه ناحلاً لا يمتلئ الفم بصداه على خلاف التفخيم فهو تغليظ الحرف في مخرجه بحيث يمتلئ الفم بصداه<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - سر صناعة الإعراب 1 / 62

<sup>2</sup> - سر الفصاحة متاح على الشبكة. <http://www.almeshkat.net/books.open.php>

<sup>3</sup> - الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) المفصل في علم العربية، دار الجيل دت، ص 395.

<sup>4</sup> - ابن الأنباري (أبو البركات): أسرار العربية، تح فخر صالح قدارة، دار الجيل / بيروت /، ط 1، 1995، ص 362.

<sup>5</sup> - شرح المفصل 10/129

<sup>6</sup> - شرح الشافية 3/262

<sup>7</sup> - السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد العال سالم مكرم، دار

البحوث العلمية / الكويت /، 1980، ج 6، ص 297.

<sup>8</sup> - ينظر تاريخ آداب العرب 1 / 124.

من هذا المنطلق فالأصوات المرققة هي الخالية من التفخيم أو الممنوعة منه وهي كل الأصوات المستغلة. و حروف التسفل هي حروف منفتحة و كلها مرققة باستثناء (الراء) و (اللام) فلهما حالات خاصة من حيث التفخيم و الترقيق ثم ألف المد فإنها تابعة لما قبلها تفخيما و ترقيقا؛ و معنى هذا أن (الراء) و (اللام) هما صوتان مرققان حيث أن تفخيمهما ليس صفة أصلية فيهما و ليس له دور دلالي يؤدي إلى تغيير المعنى، إذ ليس لها نظائر مرققة تختلط بها. فالراء - مثلا - قد تُؤدَّى مفخمة أو مرققة و في تأديتها بإحدى الطريقتين لا تخرجها عن كونها راءً و ما ذلك إلا لأنها أسرة صوتية واحدة تتميز بوظيفة نطقية محضة تستنتج من النطق و السمع و هي تنوعات صوتية لا تؤدي وظيفة تمييزية و لا يتعدد أفرادها معنى الكلمة؛ و كذلك الحال بالنسبة لحرف اللام. على خلاف أصوات الإطباق - مثلا - التي يقوم التفخيم فيها بدور دلالي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير المعنى؛ فتفخيم (السين) يؤدي إلى حرف آخر هو (الصاد) لأن التفخيم فيها هو صفة أصلية ثابتة و بالتالي فاستبدالها بنظيرها المفخم يؤدي إلى تغيير في الدلالة.

لعله من المفيد أن نشير في نهاية هذه الفقرة أن الترقيق باعتباره مصطلحا صوتيا درج في أعمال المحدثين من الدارسين العرب كما استخدمه القراء مقابلا للتفخيم فقد قال ابن الجزري (751-833 هـ) في النشر: « الحروف المستغلة كلها مرققة لا يجوز تفخيم شيء منها إلا اللام من اسم الله تعالى بعد فتحه و ضمه إجماعا أو بعد بعض حروف الإطباق في بعض الروايات، وإلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقا في أكثر الروايات و الساكنة في بعض الأحوال»<sup>1</sup>

أما علماء البصرة فلم يعرفوا هذه التسمية و إنما استخدموا مصطلح الإمالة و هي ضرب من الترقيق كما استخدموا مصطلح التفخيم ليدلوا به على منع الإمالة يقول سيبويه في باب ما يمال من الحروف: « كما أمالوا الألف، لأن الفتحة من الألف، و شبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء»<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - النشر في القراءات العشر 90/1.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 142

### الذلاقة :

الذلق لغة هو الطرف، جاء في اللسان : « الذَّقُّ حِدَّةُ الشَّيْءِ. وَحَدُّ كُلِّ شَيْءٍ ذَلْقُهُ، وَذَلْقُ كُلِّ شَيْءٍ حَدُّهُ... وَذَلْقُ اللِّسَانِ وَذَلَقْتَهُ: حِدَّتُهُ، وَذَوْلَقُهُ طَرَفَهُ. وَكُلُّ مُحَدَّدٍ الطَّرْفِ مُذَلَّقٌ، ذَلِقَ ذِلَاقَةً، فَهُوَ ذَلِيقٌ وَذَلِقٌ وَذُلِقٌ وَذُلُقٌ<sup>1</sup>. أما مفهوم الذلاقة في الاصطلاح الصوتي فهو « خفة الحرف عند النطق به لخروجه من طرف اللسان أو من إحدى الشفتين أو هما معا<sup>2</sup>».

ومصطلح الذلاقة وما اشتق منه (حروف الذلق – الذليقة...) هو من ابتكار الخليل بن أحمد الذي أطلقه على أصوات { الراء، اللام، النون } مضيفا إليها { الباء، الفاء، الميم } فيقول : « اعلم أن الحروف الذلق والشفوية ستة وهي ر ل ن، ف ب م، وإنما سميت هذه الحروف ذلقاً لأن الذلاقة في النطق إنما هي بطرف أسلة اللسان والشفيتين وهما مدرجتا هذه الأحرف الستة، منها ثلاثة ذليقة: ر ل ن، تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم. و ثلاثة : شفوية: ف ب م، مخرجها من بين الشفتين خاصة<sup>3</sup>».

والذي أريد أن أشير إليه في هذا المجال أن هناك فرقا بين مصطلحين اثنين هما : الحروف الذليقة والحروف المذلقة ؛ فالذليقة والمقصود بها موضع خروج الصوت حيث أن الحروف الذليقة كلها تخرج من ذلق اللسان. أما المذلقة فالمقصود بها صفة الصوت، فمنها ما يخرج من ذلق اللسان كالراء واللام والنون ومنها ما يخرج من ذلق الشفة وهي الباء والفاء والميم، وكلا المصطلحين [ الذليقة – المذلقة ] هما من وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي.

<sup>1</sup> – لسان العرب باب الذال مادة(ذلق) ص 71 و 72 .

<sup>2</sup> – الشرح الصوتي لأحكام التلاوة : صفات الحروف متاح على الشبكة <http://www.al-eman.com/>

<sup>3</sup> – العين ص 57.

فمصطلح الذلاقة إذن هو مصطلح خليلي و لقد خلا الكتاب لسببويه من ذكره، غير أنه تردد بعد ذلك في كتب اللغويين فأخذ به ابن جني في سر الصناعة<sup>1</sup> كما أخذ به غيره من الدارسين من علماء العربية وغيرهم ممن عنوا بالإقراء. والجدير بالذكر أن الخليل بن أحمد في تحديده لهذه الحروف الستة قد راعى في الأساس خصائصها النطقية دون أن يغفل خصائصها السمعية يقول الأزهري عن الخليل: «قال: و الميم من الحروف الصحاح الستة المذوقة التي هي في حيزين: حيز الفاء، و الآخر حيز اللام. و جعلها في التأليف الحرف الثالث للفاء و الباء و هي آخر الحروف من الحيز الأول، و هذا الحيز شفوي»<sup>2</sup> و هذا الاتجاه نفسه اخذ به ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) حيث جنح نحو رؤية الخليل في تحديده لهذا المصطلح فقال: «و منها حروف الذلاقة و معنى الذلاقة أن يعتمد عليها بذلق اللسان و هو طرفه و ذلك كل شيء حده و هي ستة أحرف: اللام و الراء و النون و الفاء و الباء و الميم و ما سواها من الحروف فهي المصمتة»<sup>3</sup>. و أول ما نقف عليه في هذا المضمار أن نسبة الفاء و الباء و الميم إلى ذلق اللسان فيها تجاوز لأنه لا دخل للسان في نطق هذه الحروف ولذلك كان الزمخشري (ت 538هـ) أكثر دقة من غيره إذ عد صفة الذلاقة مقصورة على اللام و الراء و النون لا غير<sup>4</sup>.

بالإضافة إلى هذا فلقد حدد الخليل حروف الذلاقة اعتمادا على خصائصها السمعية فهي أخف الحروف و أحسنها امتزاجا بغيرها و لذلك كانت أكثر الأصوات العربية ورودا في أبنية الكلمة و بخاصة الأبنية ذات الأصل الثلاثي باعتبارها حجر الزاوية في إقامة صرح التنظيم اللغوي المتكامل. و هذه السمة - أيضا - هي التي

<sup>1</sup> - سر صناعة الإعراب 1 / 64

<sup>2</sup> - تهذيب اللغة 2 / 1995

<sup>3</sup> - ابن سنان الخفاجي: سر الفصاحة، متاح على الشبكة <http://www.almeshkat.net/books> open.php

<sup>4</sup> - المفصل في علم العربية ص 395

رشحت حروف الذلاقة لأن تكون معياراً للحكم على أعجمية أو عروبة الكلمات الرباعية والخماسية، فهي تدخل في تركيب معظم الأصول الرباعية والخماسية وإذا خلت منها كلمة رباعية أو خماسية فهي أعجمية<sup>1</sup>.

بهذا فحروف الذلاقة هي أكثر الأصوات استعمالاً لما فيها من الخفة وسهولة النطق دون كلفة سواءً أكان ذلك من اللسان أم من الشفة؛ وهذا يوافق النظرة الحديثة لهذه الأصوات. فأصوات { الراء، اللام، الميم، النون } تتميز عند المحدثين بقوة الوضوح السمعي وكثرة دورانها على اللسان وخفتها في النطق مما يقربها من الحركات. ولعل هذه الخاصة الصوتية المميزة هي التي جعلت بعض المحدثين يطلقون على هذه الأصوات الأربعة مصطلح " أشباه الحركات "2.

#### الإصمات أو الصُّمُّ:

الإصمات ضد الذلاقة وحروفه هي ما عدا المذلفة الأنفة الذكر، وحروف الإصمات هي ممنوعة من الانفراد بتكوين الكلمات المجردة الرباعية والخماسية؛ ومعنى ذلك أن كل كلمة من هذا النوع يشترط أن يكون فيها - مع الحروف المصمّنة - حرف فأكثر من حروف الذلاقة والإاعدت من الدخيل على كلام العرب. فحروف الإصمات بهذا ممنوعة من أن تختص في لغة العرب ببناء كلمة مجردة رباعية أو خماسية ويشهد بذلك تسميتها " مصمّنة " وقال صاحب اللسان: « والحروف المصمّنة: غير حروف الذلاقة سميت بذلك لأنه صمّت عنها أن يُبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلاقة »<sup>3</sup>. من هذا المنطلق إذا وجدت كلمة رباعية أو خماسية وكل حروفها أصلية وليس فيها حرف من حروف الذلاقة فهي غير عربية كلفظة " قسطاس "

<sup>1</sup> - العين ص 58.

<sup>2</sup> - كمال بشر: علم الأصوات ص 202 و 359.

<sup>3</sup> - لسان العرب باب الصاد مادة(صمت) ص 36.

الرومية الأصل و تعني الميزان. من هنا علل ابن جني تسميتها بالمصممة فقال لأنه «صمت عنها أن تبنى منها كلمة رباعية أو خماسية معرأة من حروف الذلاقة»<sup>1</sup>.  
و مصطلح الإصمات بهذا المفهوم هو من مصطلحات الخليل بن أحمد حيث أشار إليه مستخدماً عبارة " الحروف الصُّمُّم "2. أما ابن دريد (ت 321هـ) فلم ينسب المصطلح إلى الخليل وإنما ذكر رواية منقولة عن الأخفش في تفسير معنى مصطلحي [مدلقة / مصممة] فقال: « و سمعت الأشناداني يقول: سمعت الأخفش يقول: سميت هذه الحروف مُدْلَقَةً لأن عملها في طرف اللسان، و طرف كل شيء ذُلُقُهُ، وهي أخف الحروف و أحسنها امتزاجاً بغيرها و سميت الأخر مصممة لأنها أصممت أن تختص بالبناء إذا كثرت حروفه لاعتياصها على اللسان»<sup>3</sup>.

و مهما يكن من أمر فإن هذا المصطلح سواء أكان من وضع الخليل بن أحمد أو من غيره فلقد شاع في استعمالات اللغويين بعد ذلك أمثال ابن جني<sup>4</sup> والخفاجي<sup>5</sup> وابن الأنباري<sup>6</sup> و السيوطي<sup>7</sup> وغيرهم. أما عند اللغويين المحدثين من المهتمين بدراسة أصوات العربية فيندر استعماله.

و بالتأمل فيما سبق نجد أن مصطلح الصُّمُّم أو الإصمات إنما استخدم في مقابل مصطلح الذلاقة و هذا المعنى التقابلي كان أساس التمييز بين هذين المصطلحين سواء عند الخليل أو عند غيره من اللغويين يقول الجوهري: « و الحروف الصُّمُّم: ما

<sup>1</sup> - سر صناعة الإعراب 1 / 65.

<sup>2</sup> - العين ص 60 و العين 1 / 7 متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/>.

<sup>3</sup> - ابن دريد (أبو بكر محمد بن الحسن): جمهرة اللغة، علق عليه و وضع حواشيه و فهارسه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية / بيروت-لبنان، ط 2005، 1، ج 1، ص 22.

<sup>4</sup> - سر صناعة الإعراب 1 / 64

<sup>5</sup> - سر الفصاحة متاح على الشبكة <http://www.almeshkat.net/books.open.php>

<sup>6</sup> - أسرار العربية ص 362

<sup>7</sup> - همع الهوامع 6 / 297.



عدا الذُّق<sup>1</sup>؛ والفرق بين الإصمات و الذلاقة قائم على خفة النطق بحروف الذلاقة وثقله بحروف الصتم. لهذا فكل كلمة رباعية أو خماسية الأصل لا بد أن تشتمل على أحد الأصوات المذلفة للخفة النطقية وهو أمر التفت إليه الخليل بن أحمد وعده قانونا يحكم به على أصالة الكلمة العربية.

### الْقَلْقَلَةُ:

القَلْقَلَةُ من حيث معناها المعجمي هي التحريك و الاضطراب يقول صاحب اللسان: « قَلَّلَ الشَّيْءَ قَلْقَلَةً وَ قَلْقَالًا وَ قَلْقَالًا فَتَقَلَّلَ وَ قَلْقَالًا؛ عن كراع وهي نادرة، أي حرَّكه فتحرَّك و اضطرب»<sup>2</sup>.

أما من حيث مفهومها الاصطلاحي فهي « اضطراب الحرف و تحرُّكه بحركة عند النطق به و هو ساكن حتى يسمع له نبرة قوية »<sup>3</sup>.

و القلقلة تسمية بصرية و تعود في أصل وضعها إلى سببويه الذي حدد معالمها في باب الوقف فقال: « و اعلم أن من الحروف حروفاً مُشْرَبَةً صُغِطَتْ من مواضعها فإذا وَقَفَتْ خَرَجَ معها من الغم صَوِيَّتٌ و نبا اللسان عن موضعه و هي حروف القلقلة... و ذلك القاف، و الجيم، و الطاء، و الدال، و الباء. و الدليل على ذلك أنك تقول: الجِدْقُ فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصويت، لشدة ضغط الحرف »<sup>4</sup>. أما المبرد فقد تناول هذا المصطلح في أثناء كلامه عن صفات الحروف في اللسان العربي فقال: « إنَّ من

<sup>1</sup> - الجوهري (إسماعيل بن حماد): الصحاح في اللغة ج2، ص 6 متاح على الشبكة

<http://saaid.net/book/>

<sup>2</sup> - اللسان باب القاف مادة(قلقل) ص 484

<sup>3</sup> - صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة، نشر أدب الحوزة، دار العلم للملايين / لبنان / ط 9، دت، ص 283.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 174.

الحروف حروفاً مَحْصُورَةً في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرة تتبعه وهي حروف القلقله<sup>1</sup>

هكذا فحروف القلقله بالنسبة لسببوه هي حروف مشربة أي التي يخالطها التحريك الخفيف، وهي حروف محصورة حسب تعبير المبرد لأنها ضغطت في مواضعها أي لشدة ضغط صوتها عند الوقف؛ و تفسير ذلك أن القلقله بهذا الوصف تعد جزءاً لا يتجزأ من عملية النطق بالأصوات الشديدة؛ ولهذا فإن حروف الشدة الثمانية تحوي حروف القلقله الخمسة. و لو تكلمنا بلغة أهل الرياضيات نقول إن مجموعة حروف الشدة { الهمزة، الجيم، الدال، القاف، الطاء، الباء، الكاف، التاء } تحتوي مجموعة حروف القلقله { القاف، الطاء، الباء، الجيم، الدال }؛ فكلُّ حرفٍ مُقْلَقَلٍ شديدٌ وليس كلُّ حرفٍ شديدٍ مقلقلًا؛ و بالتالي فالحرف المقلقل هو جزء من الحروف الشديدة و القلقله بهذا المعنى محتواة في الشدة.

ولعل من المفيد أن نشير في هذا المجال إلى أن الغرض من القلقله هو التخلص من الشدة المزعجة لجهاز النطق؛ فالحروف الشديدة - كما هو معلوم - فيها ثقل على نطق اللسان فتخلص العرب من شدة هذه الأحرف بأن قلقلوا خمسة منها. و كما يبدو للناظر فإن القلقله في نظر علماء البصرة لا تعدو أن تكون تحريكا - بصويت أو نبرة - للصوت الشديد إكمالاً لنطقه و هو ما عبر عنه بعد ذلك الزمخشري (ت 538هـ) معرفاً القلقله بقوله: « و القلقله ما تحس إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز و الضغط<sup>2</sup>. فالقلقله، في نظره، صوت شديد متصعد من الصدر يحس به المتكلم، و قوله " متصعد من الصدر " إشارة إلى صفة الجهر التي تجمع أصوات القلقله و بهذا يكون الزمخشري قد وافق علماء التجويد الذين اشترطوا في الأصوات المقلقله أن تكون شديدة مجهورة. حيث أن سبب التحريك - في نظرهم - يعود إلى كون حروف القلقله مجهورة شديدة « فالجهر يمنع النفس أن يجري معها،

<sup>1</sup> - المقتضب 1 / 196.

<sup>2</sup> - المفصل في علم العربية ص 395

والشدة تمنع أن يجري صوتها، فلما اجتمع لها هذان الوصفان و هو امتناع جري النفس معها و امتناع جري صوتها احتاجت إلى التكلف في بيانها»<sup>1</sup>.

عالج المحدثون العرب مصطلح القلقله من حيث اجتماع الجهر و الشدة و رأى بعضهم أن صفة الجهر لا يمكن اعتبارها شرطاً للقلقله ؛ فهذا كمال بشرى أن صفة الجهر للأصوات الشديدة التي تقلل ليست ضرورية و لا ينبغي اشتراطها للقلقله الصوت الشديد ؛ فالقلقله خاصة صوتية يؤتى بها لإتمام النطق بالصوت الشديد و لا علاقة لهذا الإتمام بالجهر و بهذا تكون كل الأصوات الشديدة - حسب رأيه - حروفاً مقلقلة<sup>2</sup>.

و يمكن القول إن ما أكده كمال بشرى في هذا المجال قد لمح أبعاده سيبويه ثم المبرد من بعد ؛ فقد قال سيبويه بقلقله (التاء) و هي صوت مهموس يقول في ذلك ابن الجزري : « و ذكر معها سيبويه التاء مع أنها المهموسة »<sup>3</sup>. أما المبرد فقد عد (الكاف) - و هي صوت مهموس - من حروف القلقله إلا أنها دون القاف لأن حصر القاف أشد<sup>4</sup>؛ كما نص علماء البصرة على إخراج الهمزة من حروف القلقله رغم أنها صوت شديد مجهور و علل ابن الجزري هذه النظرة البصرية بقوله : « و حروف القلقله و يقال للقلقله، خمس يجمعها قولك (قطب جد). و أضاف بعضهم إليها الهمزة لأنها مجهورة شديدة، وإنما لم يذكرها المجهور لما يدخلها من التخفيف حال السكون، ففارقت أخواتها لما يعتبرها من الإعلال »<sup>5</sup>.

يتبين لنا مما تقدم أن القلقله في نظر البصريين هي صوت يضاف إلى الأصوات الشديدة عند الوقف عليها تخفيفاً للجهد الذي يتطلبه نطقها، حيث ينطق بالصوت

<sup>1</sup> - فرغلي سيد عرباوي : أصوات حروف القلقله بين القدامى و المحدثين ص 14 متاح على الشبكة <http://www.ammar-ca.com/fargali/abhath.php>

<sup>2</sup> - علم الأصوات ص 390.

<sup>3</sup> - النشر في القراءات العشر 1 / 86.

<sup>4</sup> - المقتضب 1 / 196

<sup>5</sup> - النشر في القراءات العشر 1 / 86.

الشديد المقلقل ساكنا حتى يسمع له نبرة مميزة. وهذا ما يشير إليه صراحة سيبويه، إذ تناول صفة القلقله في باب الوقف وهو يعني بالوقف السكون وهو ما أكد عليه ابن الجزري معرضا بجماعة من العلماء الذين أخذوا بظاهر لفظ سيبويه فيقول: «ذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقله بالوقف تمسكا بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أن القلقله تظهر في هذه الحروف بالوقف فظنوا أن المراد بالوقف ضد الوصل وليس المراد سوى السكون فإن المتقدمين يطلقون الوقف على السكون»<sup>1</sup>. من هنا سميت حروف (قطب جد) بحروف القلقله؛ إذ تجب قلقلتها أي تحريكها إذا وقعت ساكنة لأن «القلقله لتي هي التخلص من الشدة إنما تكون في حالة حدوث الإزعاج والإزعاج لجهاز النطق لا يحدث إلا عند انغلاق المخرج، وهذا الانغلاق لا يحدث إلا حالة السكون»<sup>2</sup>.

فالقلقله بهذا المعنى ليست اختيارية بل هي اضطرارية وقسرية فلا تستطيع - كما يقول سيبويه - «أن تقف إلا مع الصوت لشدة ضغط الحرف»<sup>3</sup>؛ وهذا الصوت ليس حرفا جديدا متحركا بل هو - على حد تعبير الحاج صالح - صوت ناتج عن إطلاق الهواء بعد الوقف أي عند انتهاء النطق بالحرف الساكن واسترخاء العضو الناطق<sup>4</sup>. ومعنى هذا أن الصوت (= النبرة بلفظ المبرد) يحدث بعد انتهاء الضغط أو الحصر بعبارة المبرد. إذ تنتج النبرة عن ارتفاع العضو وإطلاق الهواء بعد حصره ولهذا يسمع للحرف المقلقل صوت هو من نفس الحرف. ثم إن استخدام سيبويه للفظه "صويت" بصيغة التصغير تنفي أنه صوت كامل بالمعنى الاصطلاحي. إذ أن الغرض من القلقله هو المحافظة على القيمة الصوتية والخصائص المميزة للصوت حتى لا يلتبس بصوت آخر.

<sup>1</sup> - نفسه 86 / 1.

<sup>2</sup> - فرغلي سيد عرباوي: أصوات حروف القلقله بين القدامى والمحدثين ص 22

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 174.

<sup>4</sup> - مسائل في مصطلحات التجويد والإجابة عنها للأستاذ ع. الحاج صالح ص 16.

و لعل أسماء حروف القلقلة في ذاتها ، و التي زخرت بها معاجمنا العربية، تشير إلى هذا الملمح المميز لمفهومها الاصطلاحي ؛ فلقد سماها الخليل بن أحمد بالأصوات شديدة الصياح يقول : « و الْقَلْقَلَةُ شِدَّةُ الصِّيَاحِ و الإِكْتَارِ فِي الكَلَامِ »<sup>1</sup> ويقول أيضا : « اللَّقْلَقَةُ : شِدَّةُ اضْطِرَابِ الشَّيْءِ فِي تحركه يقال : يَتَلَقَّقُ و يَتَقَلَّقُ ، لغتان »<sup>2</sup>. أما صاحب القاموس المحيط فقد سماها " الحروف المحقورة "<sup>3</sup> و قد علل ابن منظور هذه التسمية فقال : «سميت بذلك لأنها تُحَقَّرُ في الوقف، و تُضَغَطُ عن مواضعها، و هي حروف القلقلة لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، و ذلك لشدة الحَقْرِ و الضَّغَطِ و ذلك نحو الحَقِّ، و اذْهَبْ، و اُخْرَجْ »<sup>4</sup>. و لقد قال العلماء أن العرب قديما أخذت مصطلح القلقلة من قول بعضهم تقلقت النار فإذا اشتدت النار يضطرب القدر و يهتز فتقول العرب تقلقت القدر على النار<sup>5</sup>.

و كما يبدو فإن تسمية علماء البصرة و وصفهم لحروف القلقلة فيها قدر كبير من الدقة، كما أن تسمية هذه الظاهرة الصوتية بالقلقلة (sonorisation) ترتبط بالمعنى اللغوي ارتباطا وثيقا ؛ إذ يلاحظ أن المعنى الاصطلاحي متقارب مع المعنى اللغوي مع احتمال أن يكون أصل التسمية من دلالة الكلمة على شدة الصوت و القلقلة قبل كل شيء هي اهتزاز الحرف المقلقل في مخرجه ساكنا بحيث يسمع له نبرة مميزة.

أما أصوات القلقلة عند المحدثين من الباحثين العرب فهي نفسها عند البصريين كما أن مفهوم القلقلة عند كليهما واحد ؛ غير أن المحدثين اصطلاحوا على تسمية هذه الظاهرة الصوتية بالأصوات الانفجارية الشديدة ؛ فأصوات (قطب جد) كلها شديدة،

<sup>1</sup> - العين 1 / 1512

<sup>2</sup> - العين 1 / 1513

<sup>3</sup> - الفيروز آبادي : القاموس المحيط، ج2، ص 64 متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/>

<sup>4</sup> - لسان العرب باب الحاء مادة(حقر) ص 253

<sup>5</sup> - أصوات حروف القلقلة بين القدامى و المحدثين ص 8

وهي انفجارية لأنها يضاف إليها صوت أثناء الوقوف عليها في حالة السكون، و يظهر هذا الصوت على شكل انفجار من الفم<sup>1</sup>.  
و الجدير بالذكر أن علماء البصرة، وإن اشتهروا باستخدامهم مصطلح القلقة، إلا أنهم ركزوا على جانب الشدة في تفسيرها يقول السعران: « وقد أدرك النحاة أن الخاصية الصوتية التي تشترك فيها هذه المجموعة من الأصوات راجعة لكونها شديدة انفجارية و مجهورة »<sup>2</sup>.

### الصفير:

الصفير لغة صوت يشبه صوت الطائر جاء في اللسان: « الصفير: من الصوت بالدواب إذا سقت، صَفَرَ يَصْفِرُ صَفِيرًا، وَ صَفَرَ بِالْحِمَارِ وَ صَفَرَ إِلَى الْمَاءِ... وَ صَفَرَ الطائرُ يَصْفِرُ أَي مَكَأ، وَ مِنْهُ قَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ: أَجَبْنُ مِنْ صَافِرٍ وَ أَصْفَرُ مِنْ بُلْبُلٍ »<sup>3</sup>.  
أما الصفير اصطلاحاً فهو « صوت زائد يشبه صوت الطائر و يكون في أحرف ثلاثة هي الصاد و الزاي و السين و تخرج هذه الأحرف من بين الثنايا و طرف اللسان فينحصر الصوت هناك فيأتي الصفير »<sup>4</sup>.

و الجدير بالذكر أن كلمة صفير باعتبار وضعها الاصطلاحي هي من مصطلحات البصريين حيث يعد سيبويه أول من استخدمها في أثناء حديثه عن الإدغام فيقول: «وأما الصاد و السين و الزاي فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهن، لأنهن حروف الصفير»<sup>5</sup>؛ كما استخدم المبرد المصطلح عينه مقتدياً برأي سيبويه في تحديد

<sup>1</sup> - عبد القادر مرعي العلي الخليل: المصطلح الصوتي عند علماء العربية في ضوء علم اللغة المعاصر ص 151.

<sup>2</sup> - علم اللغة ص 160

<sup>3</sup> - لسان العرب باب الصاد مادة(صفر) ص 149

<sup>4</sup> - في علم اللغة عند العرب و رأي علم اللغة الحديث ص 48.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 464.

مخرج هذه الأصوات الثلاثة<sup>1</sup>. أما الخليل بن أحمد فقد آثر، من قبل، استخدام مصطلح "أسلية" ونسبه إلى أصوات {ص، س، ز}<sup>2</sup> وعلل الأزهري هذه التسمية فقال: « قيل للصاد و الزاي و السين : أسلية، لأن مبدأها من أسلة اللسان، و هو مستدق طرفه »<sup>3</sup>. غير أن المصطلح الخليلي لم يكتب له الشيوع قياسا بمصطلح سيبويه الذي كثر استعماله في كتب اللغة<sup>4</sup> و شاع عند علماء التجويد و القراءات<sup>5</sup>.

و سر هذه التسمية البصرية القديمة أن أصوات {ص، س، ز} تنتمي إلى مجموعة الحروف الرخوة لكن الرخوة فيها تفوق كل الأصوات الرخوة الأخرى، و لعل لهذا السبب ميزها سيبويه بأن سماها بالصفيرية إذ لا يشركها في نسبة علو هذا الصغير غيرها من الأصوات و لهذا فهي، على حد تعبيره « أندى في السمع »<sup>6</sup>. يفسر ابن يعيش يعيش هذا الكلام فيقول: « لأن صوتها كالصغير، لأنها تخرج من بين الثنايا و طرف اللسان فينحصر الصوت هناك فيصفر به »<sup>7</sup>.

أما الدارسون المحدثون من اللسانيين العرب فقد استخدموا الاصطلاح البصري القديم مع كثافة داخلية في التحليل و عرفوه بصورة أكثر دقة حيث أن الصغير – بعبارة حديثة – « ليس إلا نتيجة ضيق المجرى عند مخرج الصوت »<sup>8</sup> و تتميز أصوات الصغير (les sifflantes) بأنها « أضيق الأصوات الرخوة مجرى و الهواء معها أكثر احتكاكا بالمخرج »<sup>9</sup> و هي الصاد و السين و الزاي؛ حيث تقابل السين الزاي، في اللغة

<sup>1</sup> – المقتضب 1 / 193

<sup>2</sup> – العين 65.

<sup>3</sup> – تهذيب اللغة 2 / 1337

<sup>4</sup> – ينظر: أسرار العربية ص 360 و شرح المفصل 10 / 128 و همع الهوامع 6 / 299

<sup>5</sup> – النشر في القراءات العشر 1 / 90.

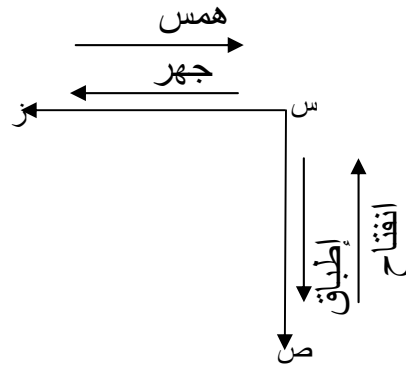
<sup>6</sup> – الكتاب 4 / 464.

<sup>7</sup> – شرح المفصل 10 / 130

<sup>8</sup> – الأصوات اللغوية ص 74.

<sup>9</sup> – المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 101.

العربية، من ناحية الهمس و الجهر و كل واحد منهما فونيم، كما تقابل السين الصاد في الإطباق و الانفتاح و كل صوت منهما فونيم أيضا؛ لأن معنى الكلمة يتغير بإحلال إحداها محل الأخرى على النحو الذي يوضحه الشكل الآتي :



و خلاصة الاستثمار في هذا الصعيد - كما أوجت به إفرازات النص التراثي - أن البصريين قد وفقوا في اختيار مصطلح " الصغير " غير أنهم أخطأوا في ترتيبهم لأصواته الثلاثة؛ فلقد رتبها سيبويه وغيره من علماء البصرة بعد { الطاء، الدال، التاء } والصحيح عكس المسألة لأن النطق الفعلي للسين و الزاي و الصاد يؤكد ترتيبها قبل- لا بعد- هذه الأصوات.

#### التكرير:

التكرير لغة هو إعادة الشيء مرة بعد مرة جاء في اللسان: « مصدر كرّ عليه يكرّ كراً وكروراً وتكراراً: عطف وكرّ عنه: رجع، وكرّ على العدو يكرّ؛ ورجل كرار ومكرّ، وكذلك الفرس. وكرّ الشيء وكرّكه: أعاده مرة بعد أخرى. والكرّه: المرّة والجمع الكرّات... والكرّ: الرجوع على الشيء، ومنه التّكرار»<sup>1</sup>.

أما التكرير من حيث الاستعمال الاصطلاحي في المجال الصوتي فهو «ارتعاد رأس اللسان عند النطق بالحروف، وحرفه الرء فقط»<sup>2</sup>. وكما هو ملاحظ فهناك توافق بين المعنى الاصطلاحي للتكرير ومعناه المعجمي اللغوي؛ حيث أن التكرير اصطلاحاً

<sup>1</sup> - لسان العرب باب الكاف مادة(كرر) ص 120

<sup>2</sup> - تاريخ آداب العرب 124/1.



هو إعادة الراء نطقاً أي الإحساس بالراء مكررة نتيجة ارتعاد طرف اللسان عند النطق بها.

والتكرير بمفهومه الاصطلاحي هذا هو مصطلح بصري يعود في أصل وضعه إلى سيبويه الذي ذكره قائلاً: «ومنها المكرر وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرّر لم يجر الصوت فيه، وهو الراء»<sup>1</sup>.

وظاهر كلام سيبويه أن التكرير هو صفة ذاتية لصوت (الراء) وهذا الأخير هو صوت بين الشدة والرخاوة: فهو شديد إذ يحدث عند النطق به وقوف الهواء عند نقطة إنتاجه، وهو رخو إذ يجري فيه الصوت حيث أن الوقوف والجريان يحدثان متكررين؛ وإلى مثل هذا يشير ابن الجزري (ت833هـ) فيقول: «والحرف المكرر هو الراء قال سيبويه وغيره هو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكرره وانحرافه إلى اللام فصار كالرخوة ولو لم يكرر لم يجر فيه الصوت»<sup>2</sup>.

إن ما يمكن استنتاجه في هذا المجال أن تفسير إمام نحاة البصرة لمصطلح التكرير إنما هو أمانة على عمق تذوقه للخصائص النطقية لصوت (الراء) ذلك أن الدرس الصوتي الحديث يقرر مؤكداً أن صوت (الراء) (صوت مكرر (une consonne roulée) لأن «التقاء طرف اللسان بحافة الحنك مما يلي الثنايا العليا يتكرر في النطق بها كأن يطرق طرف اللسان حافة الحنك طرقا لينا يسيرا مرتين أو ثلاثا لتتكون الراء العربية»<sup>3</sup>. من هذا المنطلق يوافق المحدثون<sup>4</sup> على أن (الراء) (هو الصوت الوحيد المكرر حيث تقيدوا بالتسمية البصرية القديمة ولم يزيدوا عليها شيئاً سوى بعض التفسيرات التي

<sup>1</sup> - الكتاب 4/435.

<sup>2</sup> - النشر في القراءات العشر 1/86. وينظر أيضا فرغلي سيد عرباوي: صفات الحروف العربية للعلامة ابن الجزري متاح على الشبكة <http://www.yah27.com/vb/>

<sup>3</sup> - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 107.

<sup>4</sup> - ينظر: أصول تراثية في علم اللغة ص 169 و المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي ص 48 و مناهج البحث في اللغة ص 104.

قصدوا بها توضيح مفهوم التكرير؛ فهذا مصطفي حركات يصف الحروف المكررة بأنها اهتزازية (des consonnes vibrantes) لأن اللسان فيها يهتز بقرع متكرر<sup>1</sup>. أما صاحب كتاب "أسس علم اللغة" فإنه يصف الراء بأنها ترددية فيقول: «أما الراء فهي في معظم اللغات الصوتية مكررة أو ترددية أو trill أو frap يتم نطقها في مقدمة اللسان، مع حدوث ذبذبة في الأوتار الصوتية»<sup>2</sup>.

وخير ما نختم به هذه الفقرة هو القول إن هذه النعوت الموضوعية لوصف الراء على الرغم من اختلافها إلا أنها تجتمع في تأكيدها على خاصية التكرير سواء نعتت الراء بأنها اهتزازية أو ترددية.

### الإنحراف:

الانحراف لغة هو الميل جاء في اللسان: «حَرَفَ عَنِ الشَّيْءِ يَحْرِفُ حَرْفًا وَانْحَرَفَ وَتَحَرَّفَ وَاحْرُورَفَ: عَدَلَ. الأزهري: وإذا مالَ الإنسانُ عن الشيءِ يقالَ تَحَرَّفَ وانحرف واحرورف... وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره»<sup>3</sup>.

أما اصطلاحاً فهو «خروج الهواء من أحد جانبي اللسان أو كليهما معا وهو من الصفات المفردة وسمي منحرفاً لانحراف اللسان معه»<sup>4</sup>

وبعد مصطلح الانحراف من مواريث التفكير البصري وهو يرجع في أصل وضعه إلى سيبويه الذي ذكره قائلاً: «ومنها (المنحرف)، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لانحراف اللسان مع الصوت، ولم يعترض على الصوت كاعتراض الحروف الشديدة وهو اللام»<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا ص 54.

<sup>2</sup> - أسس علم اللغة ص 86.

<sup>3</sup> - لسان العرب باب الحاء مادة (حرف)، ص 406

<sup>4</sup> - أصول تراثية في علم اللغة ص 168.

<sup>5</sup> - الكتاب 4/435.

وكما هو واضح من منطوق هذا النص التراثي فإن حرف (اللام) في منظور سيبويه هو صوت بين الشدة والرخاوة وفيه انحراف وقد أصاب سيبويه في تسميته هذه التي استنتجها من النطق الفعلي لصوت اللام أي من خلال تذوقه لهذا الصوت؛ ومعنى هذا بعبارة حديثة أن (اللام) هو حرف شديد لكنه غير انفجاري. إذ يقف الهواء عند موضع النطق به ثم ينحرف فيخرج حرا طليقا من جانب اللسان أو من جانبه معا كما قرر ابن جني قائلا: «ومن الحروف حرف منحرف لأن اللسان ينحرف فيه مع الصوت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصوت، فيخرج الصوت من تينك الناحيتين ومما فوقيهما، وهو اللام»<sup>1</sup>

ولنحاة البصرة إشارات أخرى بارعة تنصرف مباشرة إلى ملاحظة هذه الخاصية الذاتية التي يتميز بها صوت اللام وهي الانحراف؛ فهذا المبرد قد سار على الخط التفكير الذي رسمه سيبويه لهذا الموضوع فوظف هذا المصطلح دالا به على صوت اللام<sup>2</sup>

كما استعمل هذا المصطلح عند أغلب العلماء الذين جاؤوا بعد سيبويه منهم الزمخشري<sup>3</sup> وابن يعيش<sup>4</sup> والأستراباذي<sup>5</sup>، بالإضافة إلى علماء التجويد والقراءات فقد تقيدوا باستخدام المصطلح البصري وعرفوه من حيث أنه «الميل بالحرف عن مخرجه عند النطق به إلى مخرج غيره»<sup>6</sup>

وقد يكون من المفيد أن نشير في هذا المقام إلى أن الانحراف هو ميل الحرف عن الصفة إلى صفة أخرى؛ فاللام صوت لثوي وكونه صوتا منحرفا إنما يرجع -في الأساس- إلى ميل الحرف عن صفة الشدة إلى صفة الرخاوة. وتوضيح ذلك أن صوت

<sup>1</sup> - سر صناعة الإعراب 63/1

<sup>2</sup> - المقتضب 213/1.

<sup>3</sup> - المفصل في علم العربية ص 395.

<sup>4</sup> - شرح المفصل 130/10

<sup>5</sup> - شرح الشافية 258/3.

<sup>6</sup> - الشرح الصوتي لأحكام التلاوة: صفات الحروف متاح على الشبكة <http://www.al-eman.com/>

اللام يجد اعتراضا تاما في طريق الهواء خلال الفم، ثم يخرج الهواء بعد حبسه من جانبي الفم بدلا من خروجه متفجرا، فهو بذلك يبدأ شديدا وينتهي رخوا؛ وهذا الملمح) أي جريان الصوت منحرفا(هو- في نظري - سبب تسميته بالصوت المنحرف. ومما يرجح لدينا هذا الاحتمال أن سيبويه ومن تبعه من البصريين قد نصوا على أن اللام صوت شديد اكتسب صفة الرخاوة.

وكما يبدو فإن المنظومة الصوامتية للغة العربية في نظر البصريين تقوم على اعتبار صفة الانحراف صفة ذاتية لصوت اللام. أما الكوفيون فقد زادوا صوت الراء. ذكر السيوطي أن الكوفيين جعلوا الانحراف للام والراء معا لأنهما قد انحرفا من مخرج النون<sup>1</sup>.

إن الذي نص عليه الكوفيون نجد أصله عند سيبويه الذي قال عند وصفه للراء: «وهو حرف شديد يجري فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام»<sup>2</sup>، حيث زواج سيبويه في أثناء وصفه للراء- بين مصطلحي التكرير والانحراف؛ فأما التكرير ويمكن توضيحه بعبارة حديثة أن النطق الفعلي لهذا الصوت يبدأ إصداره بحبس الهواء عند مخرج الصوت مصاحبا بجريان الصوت إلى الخارج مع تكرار العمليتين. وأما الانحراف فيشير سيبويه إلى أن الراء عند النطق به ينحرف جهة اللام.

على هذا الأساس يمكن القول إن الراء تشبه اللام من حيث أن كلا منهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة وأن كلا منهما مجهور؛ إلا أن كلا منهما يتميز بسمه ذاتية هي التكرير بالنسبة للراء والانحراف بالنسبة للام. وهو عين ما أكده المحدثون من علماء العربية الذين قرروا أن صوت اللام هو الصوت الجانبي الوحيد (une consonne latérale) في المنظومة الصوامتية للغة العربية؛ إذ استخدم المحدثون مصطلح "جانبية" مرادفا لمصطلح الانحراف إلا أنهم لم يستغنوا عن المصطلح البصري فيقول صاحب "أصول تراثية في علم اللغة": «تتكون الصوامت

<sup>1</sup> - همع الهوامع 298/6.

<sup>2</sup> - الكتاب 435/4.

الجانبية أو المنحرفة بوجود عقبة في طريق تيار الهواء الذي يجد منفذا عن طريق أحد جانبي العقبة كما نجد في نطق اللام»<sup>1</sup>  
ومعنى "الجانبية" في نطق هذا الصوت أن «أحد جانبي اللسان أو كليهما يسمح للهواء الخارج من الرئتين بالمرور بينه وبين الأضراس، في الوقت الذي لا يمكنه فيه المرور من وسط الفم لحيلولة طرف اللسان المتصل بالثة دون ذلك»<sup>2</sup>  
تلك أهم الملاحظات التي بان لنا ذكرها في انحراف اللام على النحو الذي وضحه البصريون والبحوث الصوتية الحديثة.

#### الغنة:

الغنة لغة هي صوت يخرج من الخيشوم جاء في الصحاح: «الغنة صوت في الخيشوم. والأغن: الذي يتكلم من قبل خياشيمه»<sup>3</sup> وجاء في أساس البلاغة: «غ ن ن الطبي أغن لأن في ترينه غنة وهي ترخيم في صوته من نحو الخياشيم بعون من نفس الأنف»<sup>4</sup>

أما في الاصطلاح الصوتي فالغنة هي «صوت من اللهاة والأنف نحو النون الخفيفة، لاحظ لسان فيها مثل نون عنه ومنه وذلك أنك إذا أمسكت أنفك أخلَّ بهما ذلك»<sup>5</sup>.

وقد عالج التراث الصوتي عند البصريين هذه الظاهرة اللغوية من خلال النطق الفعلي لصوتي "الميم والنون": إذ ذكر سيبويه مصطلح "الغنة" في أثناء حديثه عن الأصوات بين الشدة والرخاوة فقال: «ومنها (حرف شديد) يجري معه الصوت (لأن ذلك

<sup>1</sup> - أصول تراثية في علم اللغة ص 168.

<sup>2</sup> - المدخل إلى علم اللغة (و مناهج البحث اللغوي) ص 47 و 48.

<sup>3</sup> - الصحاح في اللغة 2/ 293

<sup>4</sup> - الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): أساس البلاغة، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني

/القاهرة، 1991، ص 1314، متاح على الشبكة /<http://saaid.net/book/>

<sup>5</sup> - جمهرة اللغة 2/ 345.

الصوت غنة(من الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت، وهو النون، وكذا الميم)<sup>1</sup>

وصف سيبويه النون والميم بأنهما حرفان بين الشدة والرخاوة حيث يشترك في نطقهما الفم بالتصويت والأنف بالغنة. وبإمكاننا شرح ذلك بعبارة حديثة فنقول إن النون والميم يبدآن شديدين وينتهيان رخوين؛ فهما شديدان لأن الهواء ينحبس في نقطة إنتاجهما وهما -أيضا- رخوان إذ يجري معهما الصوت فيمر حرا طليقا من الأنف أو الخيشوم ولهذا يقال للنون والميم "خيشوميان" كما يقال لهما "الأغان" لما فيهما من الغنة المتصلة بالخيشوم. والخيشوم هو "خرق الأنف المنجذب إلى داخل الفم المركب فوق غار الحنك ويخرج منه الغنة".<sup>2</sup>

وكما هو واضح فإن سيبويه قد وصف صوت الغنة اعتمادا على الحقائق الفسيولوجية والصوتية المميزة لصوتي النون والميم ويزيد المبرد الأمر إيضاحا فيقول: «والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فلذلك تسمعا كالنون، لأن النون المتحركة مشربة غنة، والغنة من الخياشيم. والنون الخفيفة خالصة من الخياشيم، وإنما سميتا باسم واحد لاشتباه الصوتين، وإلا فإنهما ليسا من مخرج واحد»<sup>3</sup>

يتضح من منطوق هذا النص أن المبرد فرّق بين النون الخفيفة) أي النون الساكنة(والنون المتحركة، حيث أن الغنة تكون أوضح في الخفيفة منها في النون المتحركة وهو ما أكده ابن جني مقررًا أن النون الخفيفة إنما هي من الخياشيم أما النون المتحركة فهي من حروف الفم إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف.<sup>4</sup>

والذي ذكره المبرد وأكده ابن جني نجد أن سيبويه قد نص عليه في "الكتاب"؛ فلقد عدّ النون الخفيفة أولى أصوات الفروع وهي -على خلاف جميع

<sup>1</sup> - الكتاب 435/4.

<sup>2</sup> - ابن الجزري: المقدمة الجزرية، شرح و تعليق فرغلي سيد عرباوي، ص 25 متاح على الشبكة  
<http://www.ammar-ca.com/fargaliabhath.php>

<sup>3</sup> - المقتضب 194/1.

<sup>4</sup> - ينظر: سر صناعة الإعراب 48/1

الأصوات الفروع - تفردت بمخرج خاص هو آخر المخارج وهو الخياشيم فيقول: «ومن الخياشيم مخرج النون الخفيفة»<sup>1</sup>

حيث يفهم من هذا الكلام أن النون الخفيفة هي نون تعاملية اكتسبت صفة الغنة عن طريق مرور الهواء من الخيشوم أي الأنف ولذلك فإنك لو أمسكت بأنفك حين النطق بها لأخل ذلك بها

من خلال هذا البسط المبدئي العام لدى أعلام النظر اللغوي في التراث البصري نخلص إلى نتيجة وهي أن النون ذات الغنة هي مجرد عوض تعاملية (une variante combinatoire) من النون المتحركة ذات المخرج اللثوي ويكونان معا فونيمًا واحدًا.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المصطلح البصري شاع في استعمالات علماء التجويد واعتمده في الأداء القرآني حيث أن خروج الصوت من الخيشوم يسمى - عندهم - بالغنة؛ والغنة «صوت لذيذ مركب في جسم النون والميم»<sup>2</sup>

أما المحذثون من اللسانيين العرب فقد وصفوا مصطلح الغنة من خلال مصطلح بديل هو "الأنفية" (nasalisation)؛ والمقصود بالأنفية «غنة أو رنين معين يصاحب بعض الأصوات تعرفه كثير من اللغات كما نرى في العربية في صوتي الميم والنون»<sup>3</sup> حيث تتفق الميم مع النون في الخاصية الأساسية للنمط الذي تمثله وهي مرور الهواء من الأنف، ومن ثم كان إطلاق هذا المصطلح.

يشير محمد حلمي هليل إلى هذه الخاصية ويعتبرها ثانوية للنطق ويسميتها "التأنيف"<sup>4</sup> وهو الجرس الذي يكتسبه الصوت اللغوي نتيجة نفاذ الهواء عن طريق التجويف الأنفي. أما صاحب الأصوات اللغوية فقد اصطلح على تسميتها بالأصوات

<sup>1</sup> - الكتاب 4/434.

<sup>2</sup> - يحيى بن علي المباركي: الكم الزمني لصوت الغنة في الأداء القرآني متاح على الشبكة <http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/>

<sup>3</sup> - أصول تراثية في علم اللغة ص 168.

<sup>4</sup> - المصطلح الصوتي بين التعريب والترجمة ص 115.

"الأنفموية"<sup>1</sup> وهي إشارة إلى كون الصوامت الغناء تتكون بأن ينحبس الهواء في موضع النطق من الفم يصحبه مرور الهواء حراً طليقاً من الأنف؛ غير أن الفرق بين النون والميم أن حبس الهواء مع النون يكون نتيجة التقاء اللسان بالثة أما الميم فإن الذي يمنع مرور الهواء هما الشفتان، أما مجرى الهواء فهو التجويف الأنفي (fosses nasales) وحده مع كل منهما.

هكذا نخلص في نهاية هذا الطرح إلى أن الدرس الصوتي لم يخرج في تحديده لمفهوم الأنفية أو التأنيف أو الأنفموية عن مفهوم المصطلح العربي التراثي "الغنة"، فهي مسميات لمفهوم واحد وتتحد في الدلالة على:

- الصوامت التي يفتح لها جهاز الغنة تعد صوامت أنفية.
- تعد الغنة أو الأنفية أو التأنيف أو الأنفموية صفة واحدة مشخصة لموصوفها (الثوي) النون (أو الشفوي) الميم (وهي تشير إلى كيفية مرور الهواء من الأنف.
- تقوم فكرة صوت الغنة عند نحاة البصرة أو الأنفية عند المحدثين على النظر إلى هذه الخاصية باعتبارها صفة صوتية تلزم حرف النون والميم. وهي صوت يخرج من الخيشوم عند النطق بهذه الحروف من مخارجها وهذا الصوت هو مجرد عوض تعاملي للصوت الأصلي.

### التفشي:

معناه في اللغة الانتشار جاء في اللسان: "فشاً: تفشاً الشيء تفشوا: انتشر. أبو زيد: تفشاً بالقوم المرض، بالهمز، تفشوا إذا انتشر فيهم".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - الأصوات اللغوية ص 71.

<sup>2</sup> - لسان العرب باب الفاء مادة (فشاً)، ص 4



أما التفشي في الاصطلاح الصوتي فهو انتشار الصوت في الفم يقول حمد بن إبراهيم الحمد: «التفشي هو كثرة انتشار خروج الهواء بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بالحروف»<sup>1</sup>

يرجع مصطلح التفشي في أصل وضعه إلى سيبويه الذي أشار إليه في أثناء حديثه عن الإدغام حيث وصف الشين (بالتفشي)<sup>2</sup> ووافق إبراهيم أنيس معللاً ذلك بقوله: «لأن هواء التنفس معها لا يقتصر في تسربه إلى الخارج على مخرجها، أي من الفراغ الذي بين العضوين المتصلين في حالة الشين، بل يتوزع في جنبات الفم»<sup>3</sup> كما ذكر سيبويه، إلى جانب صوت الشين، أصوات أخرى ونعتها بصفة التفشي وهي الراء وأصوات الإطباق؛ فالراء «لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكررة، وهي تفشي إذا كان معها غيرها، فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس يتفشى مثلها ولا يكرر»<sup>4</sup>

أما الصوت المطبق فإنه «أفشى في السمع»<sup>5</sup> ولعله في كلتا العبارتين يقصد المعنى ذاته وهو درجة الوضوح السمعي لما في صوت الراء والصوت المطبق من زيادة في التصويت.

أما المبرد فلقد وصف الشين بالتفشي وأضاف إليها الضاد مؤكداً أن أصوات التفشي هي أكثر من صوتين فيقول: «لا تدغم الشين في الجيم البتة، لأن الشين من حروف التفشي»<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - محمد بن إبراهيم الحمد: صفات الحروف ومخارجها متاح على الشبكة

<http://www.toislam.net/>

<sup>2</sup> - الكتاب 4/448.

<sup>3</sup> - الأصوات اللغوية ص 119.

<sup>4</sup> - الكتاب 4/448.

<sup>5</sup> - الكتاب 4/460.

<sup>6</sup> - المقتضب 1/211.

بالنظر إلى قول سيبويه والمبرد يستنتج أن صفة التفشي لم تستقر مصطلحا محددًا عند الرجلين، فمفهومها وحروفها غير محددين بصورة تبعد الغموض والإبهام عنها. غير أن حرف التفشي هو الشين اتفاقا والخلاف إنما ينحصر في بقية الأصوات المشار إليها أعلاه؛ ويمكن القول في هذا المجال إن اتفاق علماء البصرة على تفشي الشين إنما استند على الملاحظة الحسية وتذوقهم للحروف حيث أن انتشار الهواء في الفم عند النطق بالشين هو انتشار كامل بخلاف الحروف المذكورة فإن انتشار الهواء عند النطق بها قليل.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا المصطلح البصري قد شاع عند المقرئين وعلماء التجويد<sup>1</sup> كما شاع في استعمالات الدرس الصوتي الحديث؛ إذ استخدمه الصوتيون العرب وهو عندهم صفة مخصوصة بصوت الشين ومجهورها يقول محمد رشاد الحمزاوي: «صوت التفشي (chuintante) وهو الشين ومجهورها ويتميز بأن مجرى الهواء معه أكثر اتساعا منه في أصوات الصفير وأن الهواء لا يقتصر تسربه على المخرج بل يتوزع في جنبات الفم»<sup>2</sup>

أما مصطفى حركات فلقد وصف حروف التفشي مستخدما مصطلح الشأشأة وهي حروف رخوة نموذجها الأشهر هو الشين مهموسا والجيم مجهورا حيث لقت بهذا الاسم لأنها -حسب رأيه- «توحي بنداء الرعاة على الإبل أو الحمير فيقولون شأشأ وذلك مثل السين ونظيراتها التي توحي بالصفير»<sup>3</sup>.

والذي أريد أن أخلص إليه أن التفشي صفة مخصوصة بصوت الشين سواء عند القدماء أو المحدثين؛ فحرف التفشي عند البصريين هو الشين اتفاقا وهو عند المحدثين العرب الشين ومجهورها ولا خلاف بينهم في هذه المسألة؛ ويؤيد تفسيرنا أن الشين والجيم من مخرج واحد. والجيم أيضا بمنزلة الشين يقول صاحب المخصص:

<sup>1</sup> - النشر في القراءات العشر 86/1.

<sup>2</sup> - المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ص 106.

<sup>3</sup> - الصوتيات و الفونولوجيا، ص 55.

«والجيم أيضا قد قربت منها فجعلت بمنزلة الشين من ذلك قولهم في الأجدر أشدر»<sup>1</sup>  
وهو ما أكده البصريون من قبل في أثناء إشارتهم للحروف غير المستحسنة فقال سيبويه:  
«ومن الحروف غير المستحسنة... الجيم التي كالشين»<sup>2</sup>

### الاستطالة :

الاستطالة لغة هي الامتداد يقول صاحب اللسان : «تطاول : تمدد إلى الشيء  
ينظر نحوه... واستطال الشق في الحائط : امتد وارتفع»<sup>3</sup>

أما الاستطالة اصطلاحا فهي امتداد الصوت بالضاد من أول حافة اللسان إلى  
آخرها حتى تتصل بمخرج اللام<sup>4</sup>. و كما هو ملاحظ فهناك علاقة بين المعنى اللغوي  
لهذه اللفظة ومعناها الاصطلاحي.

والاستطالة مصطلح بصري يرجع في استعماله الأول إلى سيبويه الذي أدرجه  
في ثانيا حديثه عن الإدغام فقال: «ولا تدغم في الصاد والسين والزاي لاستطالتها، يعني  
الضاد»<sup>5</sup> ويقول أيضا: «والإدغام في الضاد لأقوى لأنها قد خالطت باستطالتها الثانية»<sup>6</sup>  
وهذه إشارة إلى أن صوت الضاد هو صوت مستطيل لأنه استطال فاتصل بمخرج اللام  
و«تطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان»<sup>7</sup>

يتبين لنا من هذا النص أن الضاد كما وصفها إمام نحاة البصرة تختلف عن الضاد  
التي نطقها اليوم؛ إذ أن الضاد القديمة جانبية وليست أسنانية ثنوية ومخرجها من حافة

<sup>1</sup> - المخصص ج 6، ص 9، متاح على الشبكة <http://saaid.net/book/>

<sup>2</sup> - الكتاب 432/4.

<sup>3</sup> - لسان العرب باب الطاء مادة (طال) ص 194 و 195.

<sup>4</sup> - ينظر: صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 283.

<sup>5</sup> - الكتاب 466/4.

<sup>6</sup> - المصدر نفسه 466/4.

<sup>7</sup> - الكتاب 465/4.

اللسان<sup>1</sup>، و من القدماء من يقول: من جانبه الأيسر و منهم من يقول: الأيمن<sup>2</sup>؛ و عليه فالضاد كانت في نطقها قريبة من اللام، فلقد ذكر الزمخشري في كتابه " المفصل في علم العربية " أن بعض العرب كانت تقول: (الطجع) بدل: اضطجع<sup>3</sup>.

و مما يقوي رأينا هذا أن الضاد القديمة ليس لها ما يقابلها من الأصوات بحيث إذا زال عنها الإطباق لم يبق منها في العربية شيء، على خلاف الضاد بحسب الممارسة النطقية المعاصرة فهو المقابل المطبق للدال و هو ينطق بالطريقة نفسها التي ينطق بها صوت الدال و الفرق بينهما أن الضاد مطبق و الدال منفتح.

و إلى جانب الضاد يضيف سيبويه الشين و يرى أنها صوت مستطيل موضحا ذلك في موضعين اثنين من الكتاب يقول في أولهما: « و الشينُ لا تُدْغَمُ في الجيم، لأن الشين استطال مُخْرَجُهَا لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء<sup>4</sup> » و يقول في ثانيهما: « و تُدْغَمُ الطاء و الدال و التاء في الشين لاستطالتها حين اتصلت بمخرجها<sup>5</sup> ».

نستطيع القول أن مصطلح الاستطالة عند سيبويه كان موازيا لمصطلح التفشي؛ فالضاد من أصوات التفشي و هو منفرد بالاستطالة و الشين من أصوات الاستطالة و هي مخصوصة بالتفشي. و على هذا الأساس فإذا كان معنى الاستطالة أن الصوت يتصل بمخرجه بمخرج صوت آخر يجاوره - حيث أن استطالة الشين تصلها بمخرج الطاء و استطالة الضاد تصلها بمخرج اللام - فهذا المعنى يوائم المعنى الذي يؤديه مصطلح "التفشي".

بهذا النحو من التفسير استمر استعمال مصطلح الاستطالة عند المقرئين و علماء التجويد فلقد عرفه ابن الجزري وخصه بصوت الضاد قائلا: « و الحرف المستطيل هو

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 433.

<sup>2</sup> - المقتضب 1 / 193.

<sup>3</sup> - المفصل ص 402.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 448.

<sup>5</sup> - المصدر نفسه 4 / 466.

الضاد لأنه استطال عن الفم عند النطق به حتى اتصل بمخرج اللام و ذلك لما فيه من قوة بالجهر والإطباق والاستعلاء»<sup>1</sup>.

و كما يبدو فإن الضاد بحسب وصف القدماء تجمع في نطقها بين ظاهرة خروج هوائها من جانبي الفم كاللام و ظاهرة الرخاوة أي أنها تجمع بين الاستطالة و الرخاوة، وفي اعتقادي أن الرخاوة تفرق عن الاستطالة من حيث أن صفة الرخاوة في الضاد هي جريان الصوت أما صفة الاستطالة فهي جريان اللسان في مخرج الضاد؛ على هذا الأساس لا يمكن تفسير الاستطالة بالرخاوة بدليل أن الظاء تتقاطع مع الضاد من حيث صفة الرخاوة لكنها ليست صوتاً مستطيلاً.

من هنا وصف المحدثون الضاد بالشدة بدلا من الرخاوة وهي عندهم حرف أسناني ثوي انفجاري مجهور مطبق<sup>2</sup>.

و النتيجة التي نستخلصها مما تقدم أن مصطلح الاستطالة هو مصطلح بصري درج في أعمال البصريين بدءاً بسبويه و تلقفه علماء التجويد فاعتمدوه في قراءة النص القرآني. و هو في عرفهم امتداد الصوت بالضاد حتى يتصل بمخرجها باللام؛ فتكون الضاد بهذا المعنى ذات صفة جانبية كاللام. بيد أن الضاد كما وصفها القدماء قد تخلت عن استطالتها المميزة لها في واقعنا اللغوي المعاصر و صارت المقابل المطبق لصوت الدال مما أضع معالم النطق الأصيل.

### اللين:

اللين في اللغة ضد الخشونة جاء في اللسان: «اللينُ: ضدُّ الخُشونة. يقال في فَعَلَ الشَّيْءَ اللَّيِّنَ: لَانَ الشَّيْءُ يَلِينُ لَيْناً و لَيَّاناً و تَلَيَّنَ و شَيْءٌ لَيِّنٌ و لَيْنٌ، مخفف منه،

<sup>1</sup> - النشر في القراءات العشر 86/1.

<sup>2</sup> - ينظر علم الأصوات ص 253.

والجمع أليناً. وفي الحديث: يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ لَيْنًا أَي سَهْلًا عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ، وَيُرْوَى لَيْنًا، بِالتَّخْفِيفِ، لُغَةٌ فِيهِ. وَأَلَانُهُ هُوَ لَيْنُهُ وَأَلَيْنُهُ: صَيْرَهُ لَيْنًا<sup>1</sup>.

أما اللين في الاصطلاح الصوتي فهو «إخراج الحرف من غير كلفة على اللسان»<sup>2</sup>.

ولأهل البصرة معالجات مختلفة لأصوات اللين فلقد قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومخارج، وأربعة هوائية وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة»<sup>3</sup>، ولعل الخليل خص الألف بهذه الصفة حتى يميز بينها وبين ما سموه الألف اليابسة وهي الهمزة.

أما سيبويه فقد استخدم هذا المصطلح للدلالة على صوتي الواو والياء مستخلصين ذلك من قوله: «ومنها اللَّيْنَةُ، وهي الواو والياء، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشد من اتساع غيرهما»<sup>4</sup> والعلة في اتساع المخرج أن الهواء مع أصوات اللين يمر حراً دون أن يعترض مجرى الهواء أي عائق وهي حقيقة أقرها المدرس الصوتي الحديث.

ومن الملاحظ أن سيبويه قد فصل بين الألف وبين الواو والياء فسمى الألف صوتاً هاوياً ملاحظاً أن مخرج الألف أكثر اتساعاً من مخرج الواو والياء ومخرج الواو والياء أكثر من اتساع مخارج الأصوات الأخرى؛ ويعد سيبويه صاحب أصل هذه الفكرة وقائد الراية في القول بأوسع حروف اللين والمد فقد قال في باب "الوقف في الواو والياء والألف": «وهذه الحروف غير المهموسات، وهي حروف لين ومد، مخارجُها متسعةٌ لهواء الصوت، وليس شيء من الحروف أَوْسَعَ مَخْرَجَ مِنْهَا، وَلَا أَمَدَّ

<sup>1</sup> - لسان العرب باب اللام ص 280

<sup>2</sup> - صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ص 283.

<sup>3</sup> - العين ص 64.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 435.

للصوت»<sup>1</sup> وهو ما أكده ابن جني في القرن الرابع الهجري قائلاً: «و الحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة: الألف ثم الياء ثم الواو و أوسعها و ألينها الألف»<sup>2</sup>.  
و لقد ترددت هذه الفكرة - أيضاً - عند علماء التجويد حيث نصوا على أن حروف المد و اللين هي أوسع المخارج و هم يجنحون نحو ما قاله سيبويه فقالوا: «وسميت حروف المد و اللين لأنها تخرج بامتداد و لين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت و امتد و لان و إذا ضاق انضغط فيه الصوت و صلب»<sup>3</sup>.

و الحروف اللينة في عرف البصريين - فضلاً عن اتساع مخرجها - مجهورة حيث ربط علماء البصرة بين حروف اللين و المد و بين كونها مجهورة و في ذلك يقول سيبويه: «وهذه الحروف غير مهموسات و هي حروف لين و مد»<sup>4</sup>؛ و يمكننا أن نشرح هذا بعبارة حديثة فنقول: إن صفة الجهر تشكل العنصر الواضح في هذه الحروف مما يمنحها قوة الوضوح السمعي بحيث أن الناطق لو أوقف اهتزاز الوترين الصوتيين في أثناء النطق بها لاستحالت نفساً.

و من المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بمفهوم اللين ذلك الذي اصطلح على تسميته بـ " المد "؛ فعلماء البصرة، عند تعرضهم للنظام الصوتي لحروف اللين، أشاروا إلى مصطلح المد. و المقصود بالمد في الاصطلاح الصوتي هو «مطل و إطالة الصوت الهوائي اللين و هو جوهر حروف المد و اللين»<sup>5</sup> و لقد ظهر ذلك في كلام سيبويه حين قال: « و منها اللينة و هي الواو و الياء....و إن شئت أجريت الصوت و مددت»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 176.

<sup>2</sup> - سر صناعة الإعراب ص 1 / 8

<sup>3</sup> - فرغلي سيد عرباوي: حروف الجوف التي نزل بها القرآن ص 9 متاح على الشبكة  
<http://www.ammar-ca.com/fargali/abhath.php>

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 176.

<sup>5</sup> - مسائل في مصطلحات التجويد و الإجابة عنها للأستاذ ع. الحاج صالح، ص 20.

«<sup>1</sup>. أما المبرد فقد أطلق على { الألف و الواو و الياء } مصطلح اللين أحيانا كما وصفها بالمد و اللين أحيانا أخرى، أليس هو القائل : « إن الألف التي هي أمكن حروف اللين»<sup>2</sup> وقال : « و بعد هذا فإن حروف المد و اللين ... »<sup>3</sup>.

و تجدر الإشارة أن مصطلح اللين غلب إطلاقه على الأصوات الثلاثة { الألف و الواو و الياء } في كتب العلماء بعد سيويه فلقد قال ابن دريد في الجمهرة : « و أما حروف المد و اللين فتلاثة لا غير الواو و الياء و الألف»<sup>4</sup> وقال الشريف الجرجاني (816هـ) : «حروف اللين و هي الواو و الياء و الألف سميت حروف اللين لما فيها من قبول المد»<sup>5</sup>.

و تسمى هذه الثلاثة عند القراء بحروف المد و اللين<sup>6</sup> و هما وصفان لازمان للألف من غير شرط لأنها لا تكون إلا ساكنة و لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا. و يكونان في الواو و الياء بشرط أن يكونا متولدين عن حركة تجانسهما حيث يخص كثير من علماء التجويد مصطلح حروف المد و اللين للألف مطلقا و للواو و الياء إذا كانت حركة ما قبلهما من جنسهما كما خصصوا مصطلح حروف اللين للواو و الياء إذا كانا غير ذلك. قال عبد الوهاب القرطبي (ت 462 هـ) : « الواو و الياء تكون تارة من حروف المد و اللين بأن تسكنا و يكون ما قبلها منها و تارة يتحيز مخرجها إذا تغيرتا عن هذا الموضع بأن تسكنا و يفتح ما قبلها و متى وجد ذلك زال عنها معظم المد و بقي اللين و انبسط اللسان بهما و صارتا بمنزلة الحروف الجوامد»<sup>7</sup>؛ و قول القرطبي " وتارة يتحيز مخرجها

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 435.

<sup>2</sup> - المقتضب 1 / 210.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 1 / 210.

<sup>4</sup> - جمهرة اللغة 1 / 23.

<sup>5</sup> - الجرجاني(علي بن محمد الشريف) : التعريفات مكتبة لبنان / بيروت /، 1978، ص 90.

<sup>6</sup> - ينظر: فرغلي سيد عرباوي : حروف الجوف التي نزل بها القرآن ص 9 و مقدمة عن أحكام المدود

و أنواعها في القراءات العشر الصغرى متاح على الشبكة <http://www.tafsir.org/vb/>

<sup>7</sup> - ينظر: فرغلي سيد عرباوي : حروف الجوف التي نزل بها القرآن ص 16



مخرجها " إشارة إلى أن الواو والياء إذا انفتح ما قبلهما تحدد مخرجهما في نقطة معينة من الجهاز الصوتي.

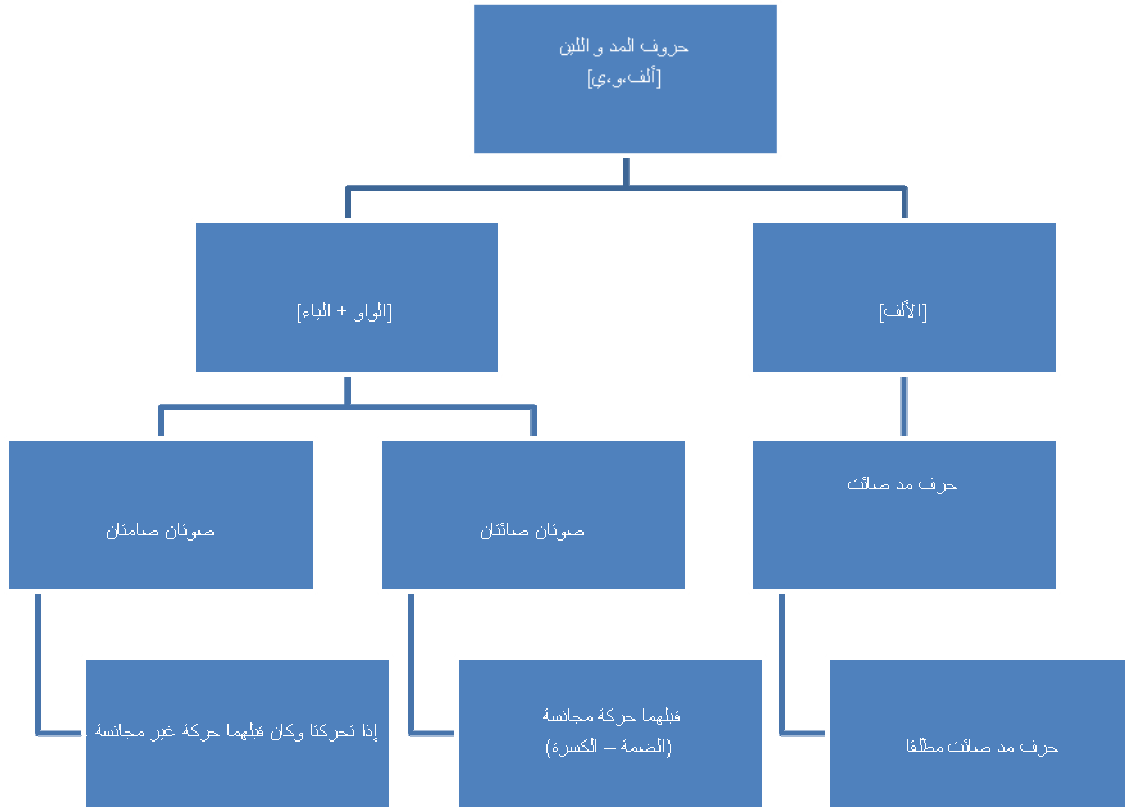
و السؤال الذي يبرز بهذا الصدد هو: ما هي السمة الخاصة التي تميز الألف عن الواو والياء؟ يقول ابن جني: « أصل المد وأقواه وأعلاه وأنعمه وأنداه، إنما هو للألف. وإنما الياء والواو في ذلك محمولان عليها وملحقان في الحكم بها»<sup>1</sup>. والمقصود بذلك أن الألف تكون دائما صوتا صامتا غير قصير وتحمّل الياء والواو على الألف حين تكونان مديّن مسبوقين بحركة تجانسهما وتكونان صوتين صامتين إذا لم يسبقا بحركة مناسبة صوتيا لكل منهما.

إن هذا التفريق بين حالتي الواو والياء نجد أصوله عند البصريين ابتداء من القرن الثاني الهجري، إذ يقول سيبويه عن الياء: « لما تحرّكت الياءُ أشبهتُ غير المعتلِّ<sup>2</sup> » لما تحرّكتُ خرجتُ من أن تكونَ حَرَفَ لينٍ، و صارت مثل غير المعتلِّ، نحو باء ضربه، و بَعْدَ شَبْهَها من الألف، لأن الألف لا تكون أبدا إلا ساكنة<sup>3</sup>. من هنا يلاحظُ أن سيبويه وغيره من البصريين قد ميزوا في أثناء وصفهم النطقي للياء والواو بين حالتيهما الصائتية والصامتية وإن لم تميز الكتابة العربية بين هاتين الحالتين على النحو الذي يلخصه المشجر الآتي:

<sup>1</sup> - ابن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي / بيروت - لبنان /، دت، ج 3 ص 127.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 184.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 193 و ينظر أيضا 3 / 469.



والنتيجة التي يمكن استخلاصها أن الواو والياء في الحالتين الموضحتين في المشجر السالف لا يمكن اعتبارهما فونيمًا واحدًا؛ إذ هناك فرق بين الواو المسبوقة بحركة مجانسة و الواو المتحركة كما هناك فرق بين الياء المسبوقة بحركة مجانسة والياء المتحركة ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

- قلة وضوح الثانية بالنسبة للأولى.
- ضيق مجرى الهواء مع الثانية بالنسبة للأولى.

على هذا الأساس لم يغيب عن ذهن علماء العربية أن للواو والياء طبيعة مزدوجة وهذا أمر أكدته الدراسات الصوتية الحديثة التي أشارت إلى أن النظام الفونولوجي للعربية يشتمل على فونيمين يؤديان وظيفتين في النسيج اللغوي وهما الواو والياء. فهما حركتان خالصتان كما يقومان بدور الأصوات الصامتة وأطلقوا عليهما

مصطلح " شبه الصائت " (semi-voyelle) وهو مصطلح يشير في اللسانيات المعاصرة إلى الأصوات اللغوية التي لها بعض خصائص الصوائت من جهة وبعض خصائص الصوامت من جهة أخرى حيث يعبر عن مفهوم شبه الصائت في اللسانيات الغربية بأحد المصطلحين (semi-voyelle) و (semi-consonne). و نكتفي هنا بإيراد تعريف معجم اللسانيات الذي أشرف على تأليفه جورج مونان فيقول: « يقصد بالمصطلحين شبه صائت و شبه صامت، المترادفين عند عدد كبير من المؤلفين، الإنتاجات الصوتية التي يمكن النظر إليها على أنها صنف وسط بين الصوائت و الصوامت لخصائصها النطقية (الانفتاح) و توزيعها داخل المقطع<sup>1</sup>». كما هناك مصطلحات أخرى كانت تنازع هذين المصطلحين قبل أن يشيعا و يتغلبا على ما عداهما منها مصطلح (glide) لدى علماء الأصوات الإنجليزي و هو يتميز على صعيد السمات الفيزيائية بأنه ليس صائتيا و لا صامتيا<sup>2</sup>. أما اللسانيون العرب فقد استخدموا أكثر من مصطلح واحد للإشارة إلى هذا الصنف من الأصوات؛ فلقد اصطلح برجستراسر على تسمية الواو و الياء بشبهي الحركات<sup>3</sup> و يرى إبراهيم أنيس أن كل من الواو و الياء صوت انتقالي<sup>4</sup> و من أجل هذه الطبيعة الانتقالية أمكن - حسب رأيه - أن يعدا من الأصوات الصامته كما أنهما قابلان للتحويل إلى أصوات لين خالصة؛ و هي التسمية نفسها التي اعتمدها المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات في ترجمة المصطلح الإنجليزي (Glide)<sup>5</sup> فضلا عن استخدامه مصطلح " شبه مصوت " و يقابله بالمصطلح الأجنبي (semi-voyelle)<sup>6</sup>؛ أما أحمد مختار عمر فإنه يفرق بين الواو و الياء من حيث وضعيهما الصائتي و الصامتي؛

<sup>1</sup> -J.Dubois et autres : Dictionnaire de linguistique , Larousse , paris , dernière édition , 1991 , p 433.

<sup>2</sup> -Ibid p 433

<sup>3</sup> - التطور النحوي للغة العربية ص 47.

<sup>4</sup> - الأصوات اللغوية ص 43.

<sup>5</sup> - المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص 57.

<sup>6</sup> - المرجع نفسه ص 129.

وانطلاقاً من هذه التفرقة يرى أن الياء و الواو في وضعهما الأول هما " نصف حركة " (semi-voyelle) و في وضعهما الثاني فهما " نصف ساكن " (semi-consonne)<sup>1</sup>.  
و من المصطلحات الأخرى التي استخدمت للإشارة إلى هذا الصنف من الأصوات نذكر منها :

- أشباه الصوائت و هي تسمية اعتمدها محمد أمزوي في دراساته الصوتية ممثلة في مقاله " أشباه الصوائت في اللغة العربية (نظامها و وظائفها)<sup>2</sup>.
- أنصاف الحركات و هي تسمية اعتمدها كمال بشر في مؤلفاته اللسانية فقال معللاً: «فمن الثابت أن نطق صوتي الواو و الياء الصامتتين يشبه نطق صوتيهما بوصفهما حركتين إلى حد ما ولهذا كانت تسميتهما " أنصاف حركات "»<sup>3</sup>.
- أشباه المصوّتات و هي تسمية اعتمدها أوديت بتي (odett petit) في وصفها للواو و الياء في العربية<sup>4</sup>؛ و يلاحظ أن هذه التسمية لا تختلف عن مصطلح " أشباه الصوائت " إلا أن الأول مأخوذ من " صَوّت " بتشديد الواو و الثاني مشتق من الفعل " صات " و كلاهما صحيح في الدلالة على المقصود. علماً أن مصطلح " مصوّت " هو مصطلح تراثي و قد أشار إليه ابن جني في خصائصه و أطلقه على حروف المد<sup>5</sup>.  
بالتأمل فيما سبق نستنتج أن المصطلحات السالفة الذكر من حيث بنيتها السطحية الدالة تتركب من مضاف (نصف - شبه) و هو ترجمة للسابقة (semi) و مضاف إليه (صوائت - حركات - مصوتات) و هي ترجمة للمقابل الأجنبي (voyelle). غير أن ترجمة اللاحقة (semi) بالمفردة العربية " شبه " أكثر دقة من المقابل العربي " نصف "، لأن " نصف " إنما تشير إلى معناها الكمي الرياضي، أما المقابل العربي " شبه " فهو يشير

<sup>1</sup> - دراسة الصوت اللغوي ص 330.

<sup>2</sup> - محمد أمزوي: أشباه الصوائت في اللغة العربية (نظامها و وظائفها) متاح على الشبكة  
<http://www.arabization.org.ma/downloads/majalla/>

<sup>3</sup> - كمال بشر: دراسات في علم اللغة ص 36.

<sup>4</sup> - بحث في فونولوجيا اللغة العربية ص 172.

<sup>5</sup> - الخصائص 1 / 124-125 و ينظر الخصائص 3 / 124.

إلى أن الواو و الياء صوائت قريبة من الصوامت و هي أيضا صوامت قريبة من الصوائت وهذا ما يبرر تسميتها بـ " أشباه الصوائت " . و في كل الأحوال تبقى الياء و الواو متميزتين عن باقي الأصوات العربية صوتيا و فونولوجيا : أما تميزها الصوتي و هو أصل تسميتها بـ " أشباه الصوائت " ، و أما تميزها الفونولوجي و هو أصل تسميتها بالصوامت نظرا لما تقوم به من وظيفة في البناء اللغوي كتكوين جذور الاشتقاق في معجم اللغة العربية.

هذا بالنسبة لتسمية الياء و الواو باعتبار انتمائهما إلى المنظومة الصوتية و المنظومة الصوامتية ؛ بقي أن نوضح بعض الخصائص المتعلقة بالحروف اللينة في العرف الصوتي الحديث. فكل صفة وضعت لهذه الحروف عدّها الصوتيون المحدثون تسمية لها. من هنا استخدم المحدثون، بالإضافة إلى المصطلح التراثي، مصطلحات أخرى للتعبير عن هذه المجموعة من الأصوات، كل مصطلح منها يوضح خاصية من خصائص الأصوات اللينة ؛ و من تلك المصطلحات :

• حروف العلة و هذه التسمية جاءت عند تمام حسان<sup>1</sup> كما أطلق عليها أحمد مختار عمر اسم " العلل " و العلة عنده « تتميز بنطق مفتوح و غياب أي عائق»<sup>2</sup> و هي التسمية ذاتها التي اعتمدها نديم آل ناصر الدين في معجم دقائق العربية فيقول : «أحرف العلة : الأحرف الثلاثة التي هي الألف المنفتح ما قبلها و الياء المنكسر ما قبلها، و الواو إذا انضم ما قبلها تسمى العلة و أحرف المد و اللين»<sup>3</sup>.

و تجدر الإشارة إلى أن استعمال هذا المصطلح إنما يعود في الأصل إلى الحركة الاصطلاحية التراثية حيث استخدمه علماء العربية قديما و بخاصة في مجال

<sup>1</sup> - مناهج البحث في اللغة ص 108 و ينظر اللغة العربية معناها و مبناها ص 70.

<sup>2</sup> - أحمد مختار عمر : دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب / القاهرة /، 1991، ص 135.

<sup>3</sup> - نديم آل ناصر الدين : معجم دقائق العربية، مكتبة لبنان ناشرون / بيروت - لبنان /، ط 1، 1997،

الصرف فاهتموا بحروف العلة من حيث وظائفها الصرفية و النحوية أكثر من الاهتمام بقيمتها الصوتية.

• الصوائت الطويلة و يشير الموصوف إلى قوة الوضوح السمعي المميز لحروف المد و اللين و تشير الصفة إلى خاصية الطول أو الفترة الزمنية (مدة النطق) التي يستغرقها نطق كل منها قياسا بالصوائت القصيرة و هي الحركات. على هذا الأساس يسميها بعض المحدثين<sup>1</sup> الحركات الطويلة و يسميها جعفر دك الباب الأصوات الصائتة غير القصيرة<sup>2</sup> و هي الألف و الواو و الياء المدّات المسبوقات بحركة مناسبة لكل منها، بحيث إذا طال الزمن مع صوت الفتحة نتج عنه ألف المد و إذا طال مع الكسرة نتج عنه ياء المد و إذا طال مع الضمة نتج عنها واو المد؛ إذ أن الصائت قصيرا كان أم طويلا هو الحركة المرافقة للحرف، و الحرف هو الصوت الحامل له و الذي تشكل بسبب عائق سد مجرى الهواء في نقطة المخرج (point d articulation) و لذلك اعتبرت الصوائت زمانية عارضة للصوت، أما الصوائت فهي آنية لأنها اعترضت الصوت و قطعتة و أوقفت امتداده لذا سميت الصوائت الطويلة حروف مد لأنها ممتدة.

بهذا النحو من التفسير يمكن القول إن الفرق بين الصائت الطويل و الصائت القصير ليس اختلافا كتابيا يتمثل في تخصيص رمز للصائت الطويل و علامة للصائت القصير و إنما هو اختلاف صوتي يتمثل في تباين الزمن الذي يستغرقه النطق بكل منهما<sup>3</sup>؛ و معنى هذا أن كلا منهما فونيمات مستقلة بحيث أن التقابل بينها بأن يقع إحداها موقع الآخر قد يؤدي إلى تغيير في المعنى و الصيغة.

<sup>1</sup> - محمد محمد داود : الصوائت و المعنى في العربية (دراسة دلالية و معجم)، دار غريب للطباعة والنشر و التوزيع / القاهرة /، دط، 2001، ص 19 و ينظر كمال بشر : دراسات في علم اللغة ص 34.

<sup>2</sup> - جعفر دك الباب : نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع / دمشق /، ط1، 1989، ص 60.

<sup>3</sup> - Meliani Rouag : A contrastive analysis of the arabic and english phonological systems : segmentals , travail de recherche soumis en vue de l obtention du magister , université de constantine , 1988 , pp 156 – 157.

وهناك إشارات متناثرة في أعمال البصريين تنبئ عن إدراكهم لحقيقة كل من حروف المد والحركات فهم يقدرّون كما جاء في كتاب "الأشباه والنظائر" للسيوطي: «أن الحركات والحروف أصوات وإنما رأى النحويون صوتاً أعظم من صوت فسموا العظيم حرفاً والضعيف حركة وإن كان في الحقيقة شيئاً واحداً»<sup>1</sup>. وأصل هذه الفكرة إنما يرجع إلى الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه؛ فلقد قال الخليل: «الياء خلقتُها الكسرة... والواو خلقتُها من الضمة»<sup>2</sup> كما قال: «الواو خلقت من الضمة»<sup>3</sup> و«الياء خلقت من الكسرة»<sup>4</sup> وقال سيبويه: «وإنما الحركات من الألف والياء والواو»<sup>5</sup>. تردد هذا المعنى عند كثير من علماء البصرة، فلقد أفاض المبرد في شرح تلك الخلاصات المركزة الواردة في كلام سيبويه فصّرّح قائلاً: «الحركات أبعاض حروف المد وأن الفتحة من الألف والضمّة من الواو والكسرة من الياء»<sup>6</sup>. والنتيجة التي نستخلصها مما تقدم أن الصوتيين المحدثين قد اتفقوا مع علماء البصرة في تحديد مفهوم اللين وإن اختلفوا معهم في التسميات المتعددة التي أطلقوها على هذا الصنف من الأصوات؛ وأرى أن تسمية حروف اللين بالمصوتات الطويلة هي أقرب إلى المصطلح الإنجليزي (long vowels)<sup>7</sup> وتصلح أن تكون مقابلاً مقابلاً ترجمياً له؛ كما أن كلمة "المصوت" مصطلح عربي يميز الحركة التراثية عند علمائنا العرب القدماء. فقد أطلقه أبو العباس المبرد (ت 285 هـ) على الحركات الطويلة وتابعه ابن جني (ت 392 هـ). ضف على ذلك أن هذا المصطلح يكشف لفظه بوضوح

<sup>1</sup> - السيوطي (جلال الدين): الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية بدمشق، ج 1، ص 381

<sup>2</sup> - العين 1 / 522

<sup>3</sup> - نفسه 2 / 1340.

<sup>4</sup> - نفسه 1 / 467.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 101.

<sup>6</sup> - المقتضب 1 / 56.

<sup>7</sup> - Bloomfield (Leonard) : Language , unwin university books / great britain – london / , first published , 1935 , p 387.

عن الحلقة السمعية المكونة لبنية الصوت لما تمتاز به المصوتات من قوة الوضوح في السمع و خلو المجرى الصوتي من أي عارض عضوي. بهذا المعنى يعرف دانيال جونس المصوتات فيقول: «هي الأصوات المجهورة التي ينبعث الهواء عند النطق بها على شكل مستمر من الحلق و الفم، بحيث لا توجد معه إعاقة أو تضيق يسمح بوجود احتكاك مسموع»<sup>1</sup> وهو التعريف الذي اعتمده بعد ذلك مالبرج (Malmberg) في كتابه (la phonétique)<sup>2</sup>.

### الهاوي:

" الهاوي " مصطلح استعمل وصفا لصوت الألف. و لو اتجهنا ناحية الموروث البصري لوجدنا سببوه يقرر أن الألف هو الحرف الوحيد الهاوي فيقول: « و منها الهاوي و هو حرف اتسع لهواء الصوت مُخْرَجُهُ أَشَدَّ من اتساع مخرج الياء و الواو، لأنك قد تضم شفتيك في الواو و ترفع في الياء لسانك قِبَلِ الحنك، و هي الألف »<sup>3</sup>. من خلال النظر الدقيق لكلام سببوه يتبين أنه قد اتخذ هذا المصطلح نسبة إلى الهواء الذي يتسع مجراه أثناء حدوث هذا الصوت دون أن يعترضه أي عائق في مجراه بحيث يكون فيه مجرى الهواء متسعا أكثر من أي صوت آخر. و يعد سببوه أول من اعتمد أوسع حروف المد كوسيلة لتحديد لها، غير أن المد الذي في الألف أكثر من المد الذي في الياء و الواو لأن اتساع الصوت بمخرج الألف أشد من اتساعه لهما؛ حيث اختار سببوه الألف بالذات لأن ظاهرة حرية مرور الهواء و انطلاقه إنما تتحقق بصورة أوضح في نطق الألف. كما خص المبرد مصطلح " الهاوي " للألف وحده فيقول أثناء حديثه عن الهمزة و مخرجها « أبعد الحروف و يليها في البعد مخرج الهاء، و الألف

<sup>1</sup> - R.H Robins : Linguistique Générale , une introduction , librairie Armand colin / paris / , 1973 , p 84.

<sup>2</sup> - Malmberg (bertril) : la phonétique , que sais-je ? presses universitaires de France , 12 eme édition , 1979 , p 45.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 436.



هاوية هناك»<sup>1</sup>. بهذا المفهوم البصري استخدم هذا المصطلح عند جل اللغويين الذين جاؤوا بعد سيبويه. فهذا رضي الدين الأسترباذي (ت688هـ) قد استخدم هذا المصطلح دالا به على اتساع المخرج لهواء الصوت فيقول: «و الهاوي الألف لاتساع الصوت به»<sup>2</sup>.

وأول ما نقف عليه في هذا المصنوع أن بعض علماء التجويد قد فسروا مصطلح "الهاوي" نحو من تفسير سيبويه لكن بعضهم أعطى له معنى جديداً وجاء ذلك على لسان "عبد الوهاب القرطبي" قائلاً: «ويقال لها أيضاً الهاوي لأن الفم يفتح لها فتخرج بالنفس مستطيلة وتهوي في الفم إلى ما بين الهمزة والهاء من الحلق»<sup>3</sup>. فالألف بهذا المعنى حرف هاوي لأنه يهوي في الفم حتى يتصل بمخرج الهمزة أو مخرج الهاء. إن ما سبق من ملاحظات يجرنا إلى إثارة نقطة أساسية تتعلق بمصطلح "هاوي" وهي تشير إلى تلك التسميات الموضوعية من قبل الخليل بن أحمد والتي اعتمدها لكي يفرق بين المنظومة الصوامتية والمنظومة الصوائتية للغة العربية؛ فهناك إشارات في أعمال الخليل تنبئ عن استخدامه مصطلح "هوائي" وهو يشير إلى أهم خصائص المصنوعات الطويلة وهو خروج النفس معها حراً طليقاً من غير أن تعترضه عوائق من شأنها أن تعيق انسيابه فيقول: «في العربية تسعة وعشرون حرفاً: منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً لها أحياء ومخارج وأربعة هوائية وهي: الواو والياء والألف اللينة والهمزة»<sup>4</sup>. ويقول في موضع آخر: «الألف اللينة والواو والياء هوائية أي أنها في الهواء»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - المقتضب 1 / 192

<sup>2</sup> - شرح الشافية 3 / 258

<sup>3</sup> - فرغلي سيد عرباوي: حروف الجوف التي نزل بها القرآن ص 20 متاح على الشبكة

<http://www.ammar-ca.com/fargali/abhath.php>

<sup>4</sup> - العين 64.

<sup>5</sup> - العين 1 / 9 متاح

ولهذا المصطلح لدى الخليل مرادف هو "الجُوف" فيقول: «و الحروف الثلاثة الجُوفُ لا صوتَ لها ولا جرسَ، وهي الواو والياء والألف اللينة وسائر الحروف مجروسة»<sup>1</sup>.

ولقد ورث علماء التجويد هذه المفاهيم البصرية، إذ استعمل ابن الجزري (ت 833هـ) مصطلح "هوائي" للدلالة على حروف المد باعتبارها صوائت تخرج من الجوف فيقول: «المخرج الأول-الجوف- وهو للألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها. وهذه الحروف تسمى حروف المد واللين، وتسمى الهوائية والجوفية»<sup>2</sup>؛ والملاحظ في هذا المجال أن ابن الجزري قد أخرج الهمزة من الحروف الجوفية» لأنهن أصوات لا يعتمدن على مكان حتى يتصلن بالهواء بخلاف الهمزة»<sup>3</sup>.

أما علماء اللغة المحدثون فينذر في كتبهم استخدام هذه المصطلحات البصرية أمثال {هاوي أو هوائي أو جوفي} ويفضلون وصف الألف بالحركة الطويلة حيث يتألف النظام الصائتي للغة العربية، في نظرهم، من ثلاثة صوائت طويلة هي الألف والواو والياء وثلاثة صوائت قصيرة هي الفتحة والضمة والياء. أما الواو والياء فقد ميزوا بين حالتَيْهما الصائتية وشبه الصائتية. وأما الألف فهو في نظرهم لا يكون إلا حرف مد صائت، ولعل لهذا السبب سماه سيويه بالهاوي، حيث أن وصف المحدثين للألف إنما هو وصف للصائت الطويل وهو رمز دال على مدّ الفتحة ولحروف المدّ، في النظام الكتابي العربي، دورٌ باعتبارها رموزاً إملائية تشير إلى إطالة الحركات.

<sup>1</sup> - العين 2 / 406

<sup>2</sup> - النشر في القراءات العشر، الجزء الأول، ص 84

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 84/1.

### الحرف الحي والحرف الميت:

قدم لنا البصريون فكرة واضحة عن شبكة العلاقات الخاصة بالمنظومة الصوتية فميّزوا في أثناء دراستهم لخصائص البنية الصوتية للسان العربي بين الحرف الحي والحرف الميت. أما الحرف الحي فهو مصطلح ينعت به الحرف المتحرك أي الذي يقبل الحركات الثلاث: الفتحة والضمة والكسرة يقول المبرد: «المتحرك حرف حي»<sup>1</sup>. أما الحرف الميت فالمراد به الحرف الساكن الذي لا تدخل عليه إحدى الحركات الثلاث يقول سيبويه: «وهذه الحروف لما لم يكن أصلها التحريك وكانت ميّنة لا تدخلها الحركة على حال»<sup>2</sup>. ويقول في موضع آخر: «وإنما كانت هذه الأحرف الثلاثة الزوائد: الياء والواو والألف، وما بعدها، بمنزلة زيادة واحدة لسكونها وضعفها، فجعلت وما بعدها بمنزلة حرف واحد، إذ كانت ميّنة خفية»<sup>3</sup>. وواضح من كلام سيبويه أن الألف والواو والياء حروف ميّنة لأنها لا تقبل الحركة وهي لذلك ساكنة وضعيفة. ويؤيد رأي البصريين ما ذهب إليه ابن جني حين قال: «الهمزة حرف حي متحرك والألف ساكنة»<sup>4</sup>.

وجلية الأمر أن البصريين أطلقوا وصف [ميّت-ساكن] على ما ليس بمتحرك أي ما لم تعقبه حركة حيث تعدّ الصوائت غير القصيرة، في نظرهم، حروفاً ميّنة لأنها أصوات ساكنة وهي خفية إذ لا يمكن النطق بها بمفردها ولهذا كان من الضروري دعمها بصوت صامت متحرك؛ ومعنى هذا أن الحركات الطويلة في النظام الصوتي للعربية مرتبطة في وجودها بصوت صامت يلفظ قبلها ويتصل بها. كما أطلق البصريون وصف [حي-متحرك] على الصوت الصامت لأنه تدخله إحدى الحركات الثلاث (الفتحة-الضمة-الكسرة) فتلفظ بعده حركة متصلة به فيكون متحركاً.

<sup>1</sup> - المقتضب 286/2

<sup>2</sup> - الكتاب 356/4.

<sup>3</sup> - الكتاب 262/2

<sup>4</sup> - ابن جني: المُصنّفُ لكتاب التصريف، تح إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، وزارة المعارف

العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954، ج2، ص 83.

و الذي يمكن قوله في هذا المجال أن وصف القدماء للحرف الميِّت بالساكن تعوزه الدقة لأن وصف الصوت بكونه ساكناً أو متحركاً لا يمكن إلا في الصوامت فقط؛ أما الأصوات الصائتة فلا يمكن أن نطلق عليها تسمية متحركة أو ساكنة لأن الحركة أو انعدامها يتبعان الأصوات الصامتة فقط يقول تمام حسان: « الحروف الصحيحة تقبل التحريك و الإسكان أما حروف العلة فلا تقبل تحريكاً و لا إسكاناً»<sup>1</sup>؛ ومعنى هذا أن الصوت الصامت قد يكون متحركاً أو ساكناً: فإذا تلفظت بعده حركة متصلة به فيكون متحركاً و إذا لم تلفظ بعده حركة متصلة به يكون ساكناً. أما الأصوات الصائتة غير القصيرة فلا يمكن وصفها بالساكنة، إذ أن حروف المد هي حركات ممدودة، و إذا كان السكون هو انعدام الحركة فكيف تكون الحركة ساكنة.

ولقد حاول جعفر دك الباب تعليل تسمية القدماء للحرف الميِّت بالساكن فرأى أن الحركات الطويلة هي حركات مشبعة، فالألف هي فتحة مشبعة و ياء المد هي كسرة مشبعة و واو المد هي ضمة مشبعة و لهذا فإن « وصف حروف المد في علوم العربية بأنها سواكن يقصد به الإشارة إلى أن إشباع لفظ حركة المتحرك يشبه السكون من حيث أن الإشباع كالسكون لا يؤدي إلى ظهور مقطع صوتي جديد، بل يؤدي فقط إلى تغيير وصف المقطع»<sup>2</sup>.

من هذا المنطلق رفض المحدثون استخدام تسمية "الساكن" لوصف الحرف الميِّت بل وظفوا هذا المصطلح للدلالة على مفهوم اصطلاحى جديد؛ حيث أصبح مصطلح "ساكن" يشير إلى الأصوات التي كان القدماء يسميها الحروف أو الصوامت حسب الاصطلاح الصوتي الحديث. و عليه فالصوت الصامت، في عرف المحدثين، هو صوت ساكن و المقصود بالسكون -هنا- هو كل صوت ليس حركة سواء أكان مشكلاً بالسكون أم بغيره من علامات الحركات<sup>3</sup>؛ و نستطيع القول إن مصطلح "صامت" يوحى

<sup>1</sup> - اللغة العربية معناها و مبناها ص 70.

<sup>2</sup> - جعفر دك الباب: نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة ص 67.

<sup>3</sup> - ينظر كمال بشر: دراسات في علم اللغة ص هامش 25.

لفظه بضعف الوضوح السمعي لذا فهو ساكن و الذي يحركه إنما هو الحركة. أما مصطلح "المصوّت-الصائت" فيوحي لفظه بدرجة عالية من الإسماع. و حري بنا أن نشير في هذا المجال أن الألف في النظام الصوتي للعربية لا يكون إلا حرفاً ميّتا -حسب الاصطلاح البصري- لأنه لا يقبل الحركات. أما الواو و الياء فقد يكونان صوتين حيّين لقبولهما إحدى الحركات الثلاث، و قد يكونان ميّتين في حالة عدم تحملهما الحركة. و علماء البصرة قد راعوا ذلك جيدا عند تعرضهم للنظام الصوتي للعربية؛ فلقد قال سيبويه: « الألف لا تحرك أبداً »<sup>1</sup>.

تؤيد الدراسات الحديثة مذهب البصريين؛ فالألف في نظر الدارسين المحدثين حرف مدّ صائت مطلقاً و لا يكون متحركاً أبداً. أما الواو و الياء فلهما تأديتان:

1. يكون حرف الواو حرفاً متحركاً إذا كان صوتاً صامتاً نحو: موكب-مواقف و يكون حركة مطابقة للضمّة عندما يكون ساكناً.
2. يكون حرف الياء متحركاً إذا كان صوتاً صامتاً نحو ميل-نيام و يكون حركة مطابقة للكسرة عندما يكون ساكناً.

و لعل لهذا السبب سمى هنري فليش الياء و الواو في وضعهما الساكن بالصوامت الضعيفة فقال: « كراهة النطق بالصوامت الضعيفة -الواو و الياء- مشكلة بمصوتات من جنسها فلا تنطق الواو مع الضمة و لا الياء مع الكسرة »<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 1974.

<sup>2</sup> - هنري فليش: العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ص 46.

## 3-2/ المصطلحات الدالة على التغيرات الصوتية

التغير اللغوي ظاهرة تنسحب على كل اللغات و هو لا يحدث عن وعي من المتكلمين باللغة و إنما هو تلقائي لا دخل للإرادة الإنسانية فيه فيصيب كل عناصر اللغة من أصوات و صيغ و تراكيب و دلالة؛ أما المقصود بالتغير الصوتي -وهو محور حديثنا- فهو ذلك التغير الذي يصيب أصوات لغة من اللغات و هو قسمان<sup>1</sup>:

1. تغير تاريخي و هو تحول في النظام الصوتي للغة بحيث يصير الصوت اللغوي في جميع سياقاته صوتا آخر؛ و يعدّ صوت الجيم و القاف و الطاء و الصاد في العربية مثلا طيبا للتغيرات التاريخية في الأصوات.
2. تغير تركيبى و هو يصيب الأصوات من جهة الصلات التي تربط هذه الأصوات بعضها ببعض في كلمة واحدة. فالتغير التركيبى بهذا المعنى هو تكيف الصوت مع محيطه السياقي.

إن البحث في التغيرات الصوتية قد اختص به علم عرف في الدرس الصوتي الحديث باسم الفونولوجيا (la phonologie) مما كان له أثرا عظيما في البحث اللساني الزماني حيث برز هذا التوجه اللساني على يد نيكولاى تروبتزكوي (N.Troubtzkoy) و مجموعة من اللسانيين المنتمين إلى حلقة براغ اللسانية<sup>2</sup>. و الفونولوجيا هو العلم الباحث في الأصوات من خلال تغيراتها أو اختلافاتها الصوتية و تشابهاتها التي تحدّد وظيفيا<sup>3</sup> و يراد بالوظيفة في هذا العلم «ما يؤدي إلى عزل الصفات ذوات القيمة

<sup>1</sup> - ينظر رمضان عبد التواب: التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، 1981، ص 17.

<sup>2</sup> - Oswald Ducrot et Jean Marie Schaeffer: nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éditions du seuil, paris/, 1995, p49.

<sup>3</sup> - دبه (الطيب): مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية إبستمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، طبع دار القصة للنشر/ الجزائر /، 2001، ص 165

التمييزية عن الصفات الصوتية الفيزيائية الحاضرة داخل تلفظ معطى بحيث أن الصفات ذوات القيمة التمييزية هي التي تؤمن التواصل بين الأفراد»<sup>1</sup>.  
وعليه فالفونولوجيا تقوم على فكرة أساسية ملخصها أن «الوحدات الألسنية تعرّف بوظيفتها الإبلاغية في اللفيظ قبل أن تعرّف بشكلها أو بجوهرها أو حتى بتوزعها أي بمواضعها الضرورية الواحدة إزاء الأخرى»<sup>2</sup> فكل صوت يساهم في تحديد الطبيعة الفونولوجية للأصوات المجاورة له يقول تروبتزكوي: «إن تعريف الصوت إنما عبارة عن تعيين حيزه في النظام الفونولوجي وهو ما لم يكن إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار بنية هذا النظام»<sup>3</sup> ومعنى هذا أن المتكلم يدرك أصوات لغته من خلال انتقاء نظامه الفونولوجي.

ومما تجدر الإشارة إليه أن المصطلح الفرنسي "la phonologie" قد عرف في واقعنا العربي الحديث عددا في المعادل العربي حيث تفتقر المقابلات العربية إلى التوحيد؛ فهو فونولوجيا تعريبا<sup>4</sup> والتشكيل الصوتي<sup>5</sup> و الصوتيات الوظيفية<sup>6</sup> و علم اللفظ الكلامي<sup>7</sup> ترجمة؛ حيث تضمنت ترجمة المصطلح من ال (ل-م) إلى ال (ل-ه) تغييرا في القواعد؛ فالمعادل العربي يتكون من كلمتين فأكثر مقابل كلمة واحدة في الوضع الأصلي، وهذه المقابلات العربية على اختلاف ألفاظها فهي تشير إلى أن البحث

<sup>1</sup> - Oswald Ducrot et tsvetan Todorov: dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éditions du seuil, /paris/, 1ere publication, 1972, p 43.

<sup>2</sup> - جورج موان: مفاتيح الألسنية، تر الطيب البكوش، منشورات الجديد /تونس/، 1981، ص 82.

<sup>3</sup> - كاترين فوك و بيارلي قوفيك: مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية /الجزائر/، 1984، ص 28.

<sup>4</sup> - ينظر زبير دراقي: محاضرات في اللسانيات التاريخية و العامة، ديوان المطبوعات الجامعية /الجزائر/، 1990، ص 83.

<sup>5</sup> - مناهج البحث في اللغة ص 57.

<sup>6</sup> - المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص 108.

<sup>7</sup> - جان بياجيه: البنيوية، تر عارف منيمنة و بشير أوبري، منشورات عويدات /بيروت-لبنان/، ط 1، 1971، ص 66.

الفونولوجي إنما يتناول المادة الصوتية للغة بطريقة مغايرة لطريقة علم الأصوات (la phonetique).

وعليه فالمصطلح بصورته المتداولة يعبر عن الوظيفة البنيوية للأصوات مهتما بالوحدات اللسانية ذوات القيمة الدلالية في المنظومة أو النسق الذي يوفر الاتصال الخاص بلسان جماعة من الأفراد<sup>1</sup>.

هذا اللون من التفكير كان البذرة الخصبة والأساس الأول لظهور ما سمي بالفونيم (le phonème)، إذ ارتبط ظهور هذا العلم بمصطلح الفونيم وهو «أصغر وحدة صوتية غير قابلة للتحليل أو التجزئة»<sup>2</sup> لها دور أساسي في النظام التعبيري بهذا تكون الفونيمات ملامح للأصوات وأشكال الكلام<sup>3</sup> بحيث يكون تحقيقه المادي بوساطة الصوت الفعلي أو النطق.

ولقد ترجم هذا المصطلح في واقعنا العربي إلى أكثر من لفظ، فهو فونيم تعريباً<sup>4</sup> ووحدة صوتية دنياً<sup>5</sup> أو صوتم<sup>6</sup> ترجمة؛ حيث نستطيع القول أن الوحدة الصوتية الصوتية الدنيا هي وحدة صوتية افتراضية لأن التقطيع الفعلي للصيغة الصرفية ( le morpheme) يوصلنا إلى المقطع ولا يوصلنا إلى الفونيم. والمقطع في أبسط صورته يتكون من حرف وحركة (ص ح) حيث يشير الرمز (ص) إلى الصامت ويشير الرمز (ح) إلى الصائت أو الحركة. أما المقابل العربي "صوتم" فهو يشير إلى الجمع بين الجذر العربي (صوت) ثم اللاحقة الأجنبية (يم) وهذا ما سماه بعض المصطلحيين بالتهجين، و

<sup>1</sup> - ينظر: خليل أحمد خليل: معجم المصطلحات اللغوية (عربي-فرنسي-انجليزي)، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر/بيروت-لبنان، ط1، 1995، ص 96.

<sup>2</sup> L.bloomfield: language p 79.

<sup>3</sup> - محمود سليمان ياقوت: فقه اللغة و علم اللغة، دار المعرفة الجامعية /الإسكندرية/، 1995، ص 200 و201.

<sup>4</sup> - أحمد مختار عمر: المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر /الكويت/ أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1989، المجلد 20، العدد 3، ص 12.

<sup>5</sup> - نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة ص 87.

<sup>6</sup> - مفاتيح الألسنية ص 157.



هو محاولة اقتراض تنهض على ترجمة مفردات أجنبية باستخدام الجذر العربي بدل جذر المفردة الأجنبية مضافا إليه اللاحقة أو السابق الأجنبي<sup>1</sup> حيث أن الفونيم أو الوحدة الصوتية الدنيا أو الصوتم هو موضوع الفونولوجيا التي تتناوله من خلال التغيرات الصوتية التي بموجبها تنتظم الأصوات المختلفة بعضها مع بعض في كلمات، و هي بهذا المعنى تدرس العلاقة التأثيرية بين الأصوات.

ويمكن القول إن كثيرا من موضوعات هذا العلم الحديث قد تناولها علماء البصرة ضمن أبحاثهم اللغوية؛ فعبارة سيبويه المشهورة «و لولا الإطباق لصارت الطاء دالا و الصاد سينا....» لتبرز بوضوح شعوره بوظيفة الفونيمات و بالعلاقة التقابلية التي تربط بينها و هو ما صار ينعت اليوم بالقوانين الصوتية. كما أن إشارة سيبويه إلى الحروف المستحسنة [الحروف الفروع] هو دليل آخر على دراسة علماء البصرة في القرن الثاني الهجري للتغيرات الصوتية الناتجة عن تأثير الجوار الصوتي في السلسلة الكلامية، حيث أن كل صوت من هذه الأصوات الفروع هو عوض تعاملي للصوت الأصلي.

وهكذا فأول ما يصادف الناظر اللساني حالما يمحص المخزون التراثي أن علماء البصرة قد تجاوزت بحوثهم النظر إلى اللغة من حيث وصف نظامها الصوتي العربي إلى وصف تعامل الأصوات العربية؛ فدرسوا أصوات اللغة من حيث تنظيمها التوزيعي مما له أثر في تماثلها أو تخالفها أو في قلب صوت بصوت أو بتضعيفه أو إدغامه وغيرها من الظواهر الصوتية ذات الصلة بموضوعات قوانين التطور الصوتي و التي عالجهما نحاة البصرة و فصلوا القول فيها من خلال مصطلحات يمكن الإشارة إليها في الآتي من الفقرات.

<sup>1</sup> - ينظر محمد الديدراوي: الترجمة و التواصل دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح و دور المترجم، المركز الثقافي العربي / الدار البيضاء-المغرب /، ط1، 2000، ص 51.

### المضارعة و التقريب:

إن تحول مسار لغة ما إنما يرتبط بتحول مسار متكلمي تلك اللغة، ذلك أن اللغة في تطورها جزء لا يتجزأ من المحيط في تطوره. فقد تتطور اللغة فتفقد جملة من خصائصها الصوتية وهو ما لاحظته علماء البصرة قديما من خلال مبدأ المجاورة بين الأصوات؛ إذ تبين لهم أن هذا المبدأ هو السر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثر، فتتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتفق مع الأصوات المجاورة لها في المتصل من الكلام مما يؤدي إلى إحداث تغيرات صوتية من شأنها أن توفر الانسجام الصوتي بين أصوات اللغة.

ولقد عالج علماء البصرة هذا الموضوع تحت أسماء و مصطلحات عديدة منها المضارعة و التقريب حيث يدل المعنى العام للمضارعة على المشابهة ورد في لسان العرب: «و المَضْرَعُ: المُشْبَهُ. و المَضْرَعَةُ: المشابهة. و المَضْرَعَةُ للشّيء: أن يُضارِعَهُ كأنه مثله أو شُبّهه»<sup>1</sup>.

و المضارعة من حيث معناها الصوتي تعود في أصل وضعها إلى سببويه الذي استخدم هذا المصطلح ليبين كيفية تأثر صوت بصوت مجاور في السلسلة الكلامية؛ فلقد عقد بابا تحت هذا المصطلح سماه " هذا باب الحرف الذي يضارعُ به حرفٌ من موضعه و الحرف الذي يضارعُ به ذلك الحرف و ليس من موضعه"<sup>2</sup>؛ و هو يعني بالحرف الذي من موضعه الصاد الساكنة إذا كانت بعد دال فإن تحركت الصاد لم تبدل لأنه « قد وقع بينهما شيء فامتنعَ من الإبدال »<sup>3</sup> أي الحركة الفاصلة بين الحرفين فلا تتحقق المجاورة المباشرة «فأما الذي يضارعُ به الحرف الذي من مُخْرَجِهِ فالصاد الساكنة إذا كانت بعدها الدال، و ذلك نحو: مَصْدَرٍ، و أَصْدَرٍ، و التَّصْدِيرِ»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - لسان العرب حرف الضاد ص 105

<sup>2</sup> - الكتاب 477/4.

<sup>3</sup> - الكتاب 478/4.

<sup>4</sup> - الكتاب 477/4.

على هذا الأساس فظاهرة المضارعة التي يعيها سيبويه هي نطق الصاد- متى كانت ساكنة و كان بعدها دال- زايا لأنها تضارع أشبه الحروف بالدال في موضعه و هو الزاي و بالتالي فالمضارعة هي تقريب الصاد من الزاي لأن الزاي مجهورة كالدال فيتحقق بهذا الانسجام بين المتجاورين و ذلك عن طريق «إدناء الصاد المهموسة من الدال المجهورة و هذا بإشرابها شيئاً من جهر الزاي الذي يشاركها في المخرج والرخاوة و الصفير و يتفق و الدال جهراً»<sup>1</sup>.

و يعلل سيبويه تقريب الصاد من الزاي فيقول: «و إنما دعاهم إلى ذلك أن يقربوها و يبدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، و ليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد»<sup>2</sup> و يعني بذلك الاقتصاد في الجهد العضلي؛ و هو ما أقره علم اللغة الحديث الذي صرح بأن التغيرات الصوتية في اللغة إنما ترجع أساساً إلى الميل إلى استعمال الوسائل الفونيمية في اللغة اقتصادياً<sup>3</sup>.

بعد أن شرح سيبويه ما يعنيه بالحرف الذي يضارع به حرف من موضعه و هو الصاد الساكنة التي تليها الدال انتقل إلى الحديث عن الحرف الذي يضارع به ذلك الحرف و ليس من موضعه، أي ليس من مخرج الصاد و السين و الزاي و هو الشين في نحو كلمة "أشدرق"؛ فلما كانت الدال مجهورة تأثرت بها الشين فصارت مجهورة فضارعوها بالزاي فيقول: «و أما الحرف الذي ليس من موضعه فالشين، لأنها استطلت حتى خالطت أعلى الثنيتين، و هي في الهمس و الرخاوة كالصاد و السين، و إذا أجريت فيها الصوت وجدت ذلك بين طرف لسانك و انفراج أعلى الثنيتين و ذلك قولك: أشدرق، فتضارعُ بها الزاي»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - جيلالي بن يشو: مصطلحات المماثلة و دلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، مجلة التراث العربي /دمشق/، العددان 99 و 100 - السنة الخامسة والعشرون - تشرين الأول 2005 متاح على

الشبكة <http://www.awu-dam.org/trath/99-100/turath99-100>

<sup>2</sup> - الكتاب 478/4.

<sup>3</sup> - Martinet (A) : Eements de linguistique générale, Armand colin /paris/, 1970, p 17.

<sup>4</sup> - الكتاب 478/4 و 479.

و في الواقع فسيبويه يتحدث عن صورة صوتية واحدة و هي تدرج ضمن الحروف الفروع المستحسنة و هي الشين التي كالجيم و قد وصفها مصطفى صادق الرافعي فقال: «الشين التي تكون كالجيم؛ فإنهم يُشربونها صوتَ الجيم متى كانت الشين ساكنة قبل دال؛ لأن الدال مجهورة شديدة و الشين مهموسة رخوة فيريدون بهذا النطق تناسب الصوت على ما هو من أمرهم، و ذلك نحو أشدق»<sup>1</sup>.

على هذا الأساس فالمضارعة بمفهوم نحاة البصرة هي تقريب صوت من صوت آخر تقريبا يجعله مشابها له في المخرج أو الصفة مما يؤدي إلى تحقيق الانسجام الصوتي في الألفاظ و توفير الجهد العضلي الذي يبذله المتكلم في أثناء النطق.

أما اللغويون المحدثون فقد عرفوا هذه الظاهرة الصوتية باسم المماثلة و هي ترجمة للفظ الأجنبي (assimilation) و المعروف أن المماثلة و المضارعة يؤديان المعنى نفسه يقول ابن منظور (711هـ) في مادة (م.ث.ل): « هذا مِثْلُهُ و مَثَلُهُ كما يقال شَبَّهه و شَبَّهَهُ. قال ابن بري: ... و أما المماثلة فلا تكون إلا في المتفقين... و المِثْلُ: الشَّبَّه. يقال: مِثْلٌ و مَثَلٌ و شَبَّهَ و شَبَّهَ بمعنى واحد»<sup>2</sup>

أما المماثلة من حيث معناها الاصطلاحي فهي « ظاهرة أصواتية تنجم عن مقارنة صوت لصوت، فكلما اقترب صوت من صوت آخر، اقترب كيفية أو مخرج، حدثت مماثلة»<sup>3</sup>. فالمماثلة بهذا المعنى هي عملية إحلال صوت محل آخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو الجملة

و إذا كانت المماثلة هي نوع من التغير الصوتي فهي ليست قهرية لكنها عندما تتحقق تولد قدرا من الاقتصاد في الجهد العضلي و قد سماها علي عبد الواحد وافي

<sup>1</sup> - تاريخ آداب العرب 1 / 117.

<sup>2</sup> - لسان العرب باب الميم مادة (م.ث.ل) ص 309

<sup>3</sup> - محمد حسين علي الصغير: الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي / بيروت-لبنان / ص 24،

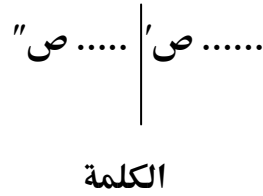
متاح على الشبكة / <http://www.rafed/books/alom-quran/>

بظاهرة "التشاكل"<sup>1</sup> وهي نوع من التفاعل بين الأصوات الصامتة. أما المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات فقد تناول هذه الظاهرة تحت اسم "المشاكل" معتبرا إياها تقريبا صوتيا<sup>2</sup> حيث يعود بنا هذا المصطلح إلى ابن يعيش الذي استخدم لفظ "مشاكل" ويعني بذلك المماثلة و تحقيق الانسجام و التقارب بين الأصوات.

و على الرغم من تعدد المصطلحات التي أطلقت على المماثلة في الدرس الصوتي الحديث إلا أنها عند جل الدارسين أنواع أبرزها:

1. المماثلة الرجعية (régressive) ومعناها أن يماثل الصوت الأول الصوت الثاني.
2. المماثلة التقدمية (progressive) ومعناها أن يماثل الصوت الثاني الصوت الأول.

و يمكننا أن نمثل لذلك بالرسم الآتي:



فإذا تغير ص' ليمائل ص" فالمماثلة رجعية وإذا تغير ص" ليمائل ص' فالمماثلة تقدمية<sup>3</sup>.

و من أبواب المماثلة عند المحدثين ما يلي:

1. مماثلة تتضمن حالة المزمارة أي دراسة تحول الأصوات المجهورة إلى نظائرها المهموسة أو العكس؛ فمن مماثلات الجهر التقدمية في اللغة العربية جهر تاء

---

<sup>1</sup> - علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع / القاهرة / ط10، 1997، ص 298.

<sup>2</sup> - المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات ص 15.

<sup>3</sup> - Peter Roach : English phonetics and phonology, Cambridge university press, UK, second edition, 1991, p 124.

الافتعال الذي يشغل موقع الفاء منه الزاي أو الذال أو الدال على النحو الذي توضحه المقابلات الفونولوجية الآتية:

$$\begin{aligned} & \text{ز + ت} = \text{ازتاد} \leftarrow \text{ز + د} = \text{ازداد} \\ & \text{ذ + ت} = \text{اذتكر} \leftarrow \text{ذ + د} = \text{اذدكر} \leftarrow \text{اذكر} \text{ (فناء الصوت الأول في الثاني)} \\ & \text{د + ت} = \text{ادتعى} \leftarrow \text{د + د} = \text{ادّعى} \\ \hline & \text{مجهور} \times \text{مهموس} \leftarrow \text{مجهور} \times \text{مجهور} \end{aligned}$$

فمن هذه الأمثلة نلاحظ أن فونيم التاء يختلف عن فونيمات { الزاي و الذال و الدال } في الجهر حيث اكتسب صوت التاء خاصية الجهر بالمماثلة إذ حل محل التاء المهموس صوت يماثل فونيمات { الزاي و الذال و الدال } في الجهر و هو الدال.

2. مماثلة تتضمن الحدث الطبقي أي دراسة أثر الانفتاح و الإطباق في الأصوات الصامتة. حيث تتحقق مماثلة الإطباق التقديمية في العربية بتحويل تاء الافتعال إلى صوت آخر تحت تأثير فائه كما في "اصطبر" و "اضطرب" و "اطلع"؛ فقد تحولت تاء الافتعال إلى نظيرها المطبق "الطاء" بتأثير مجاورتها لحروف الإطباق الشاغلة لموقع فائه حيث يمكننا توضيح ذلك من خلال التقابل الفونولوجي حسب الجدول الآتي:

$$\begin{aligned} & \text{ص + ت} = \text{اصتبر} \leftarrow \text{ص + ط} = \text{اصطبر} \\ & \text{ض + ت} = \text{اضترب} \leftarrow \text{ض + ط} = \text{اضطرب} \\ & \text{ط + ت} = \text{اطتلع} \leftarrow \text{ط + ط} = \text{اطَّلَع} \\ \hline & \text{مطبق} \times \text{منفتح} \leftarrow \text{مطبق} \times \text{مطبق} \end{aligned}$$

فمن هذه الأمثلة نلاحظ أن فونيم التاء يختلف عن فونيمات { الصاد و الضاد و الطاء } في الإطباق و قد اكتسب صوت التاء هذه الخاصية عن طريق المماثلة بأن

حل محل التاء المنفتح صوت الدال مماثلاً فونيمات {الصاد و الضاد و الطاء} في الإطباق. و الغاية من هذا التماثل هي تحقيق انسجام الصوت مع الأصوات المجاورة<sup>1</sup>. عرف نحاة البصرة مماثلات الجهر و مماثلات الإطباق التقديميين فلقد ذكر سيبويه في باب " ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات " قوله: « فشبّهوا هذا بإبدالهم الطاء في مُصْطَبِرٍ و الدال في مُرْدَجِرٍ<sup>2</sup> حيث نرى في كلامه هذا إيغالا في أخص مصطلحات الأصوات اللغوية و تناولا للعلاقة الصوتية المتبادلة بين تاء الافتعال وما يجاورها من الأصوات الأخرى؛ مما يجعلنا نستخلص أن معالجة سيبويه لمصطلح المضارعة لا تتعد كثيرا عن الدراسات التي قيّد بها علماء الأصوات المحدثون ظاهرة المماثلة.

#### الإتباع:

تتأثر الأصوات المتجاورة فيما بينها و هذا التأثير ليس مقصورا على الأصوات الصامتة فحسب بل قد يكون بين الحركات المتجاورة؛ و المجاورة مصطلح أطلقه علماء العربية القدماء على إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره<sup>3</sup> قال ابن جني: « الشيء إذا جاور الشيء دخل في كثير من أحكامه لأجل المجاورة»<sup>4</sup>.

أما مصطلح الإتباع و هو ضرب من ضروب تأثر الصوائت المتجاورة بعضها ببعض تحقيقا للتجانس الصوتي؛ و يعد سيبويه من النحاة البصريين الأوائل الذين أدركوا وجود هذه الظاهرة الصوتية و قد تناولها تحت باب " ما تكسر فيه الهاء التي هي علامة الإضمار " حيث دلل عليها مستخدما لفظ الإتباع قائلا: « و اعلم أن قوماً من ربعة

<sup>1</sup> - لمزيد من الإيضاح ينظر جلال شمس الدين: موسوعة مرجعية لمصطلحات علم اللغة النفسي،

مؤسسة الثقافة الجامعية / الإسكندرية /، 2003، ص 11.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 480.

<sup>3</sup> - ابن هشام (جمال الدين): مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح مازن المبارك و محمد علي حمد

الله، دار الفكر، ط 2، 1969، ج 2، ص 760.

<sup>4</sup> - المنصف لابن جني 2 / 2

يقولون: مِنْهُمْ، أَتبعوها الكسرة ولم يكن المُسَكَّنُ حاجزا حصينا عندهم»<sup>1</sup> فاستعمل هنا لفظ الإِتباع بصيغة الفعل قاصداً به تأثر حركة الضمة بالكسرة التي قبلها وهو حسب اصطلاح المحدثين مماثلة في مسارها التقدمي بين كسرة الميم و ضمة الهاء. ولقد أطلق السيوطي على هذه الظاهرة اسم "الوهم" فقال: « ومن ذلك: الوَهْمُ في لغة كلب يقولون: مِنْهُمْ و عَنْهُمْ و بَيْنَهُمْ و إن لم يكن قبل الهاء ياءً و لا كسرة »<sup>2</sup>. نلاحظ هنا أن الضم تحول إلى الكسر إِتباعاً للكسرة أو الياء في الحرف السابق على الضمير. وقد حافظت القبائل الحجازية على هذا الأصل في نطقها قال سيبويه: « وأهل الحجاز يقولون: مررت بهو قبل، و لديهُ مالٌ »<sup>3</sup> و إلى نظير هذا يذهب المبرد فيقول: « فأما أهل الحجاز خاصة، فعلى الأمر الأول فيها، يقرءون: فَخَسَفْنَا بهو و بدارهُو الأرض... و من لزم اللغة الحجازية قال: عليه مالٌ »<sup>4</sup>.

هذا و يستعمل سيبويه مصطلح الإِتباع في سياق حديثه عن كسر ضمير المخاطبين فيقول: « و قال ناسٌ من بكر بن وائل: من أحلامِكِم، و يكِم، شبهها بالهاء لأنها عَلِمَ إضمارٌ و قد وقعت بعد الكسرة، فأتبع الكسرة الكسرة حيث كانت حرف إضمار، و كان أَخَفَّ عليهم من أن يَضُمَّ بعد أن يكسر و هي رديئةٌ جدا »<sup>5</sup>. فإِتباع الكسرة بالكسرة هو- في نظر سيبويه- أخف على اللسان من الانتقال من كسرة إلى ضمة والغاية من هذا التجانس الحركي هو التقليل من الجهد العضلي و ذلك بجعل الحركتين متماثلتين تماثلاً تقديمياً.

و من مظاهر مذهب البصريين في الإِتباع، ذهابهم إلى أن حركة همزة الوصل هي مكسورة في الأصل و ضمت في نحو "أَدْخُلْ" إِتباعاً لضمة العين لتلا يخرج من

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 196.

<sup>2</sup> - السيوطي: المزهر في علوم اللغة و أنواعها 1 / 222.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 195.

<sup>4</sup> - المقتضب 1 / 37.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 197.



كسر إلى ضم لأن ذلك مستثقل<sup>1</sup> فمائلت الهمزة عين الفعل في الضم؛ وهذا الضرب من التماثل الصوتي هو حسب اصطلاح المحدثين تماثل تقدمي تأثر فيه الصوت الأول (الهمزة) بالصوت الثاني (عين الفعل). أما حركة فاء الفعل فلم تعد حاجزا لكونها ساكنة.

يتضح مما تقدم أن ظاهرة الإتياع تشكل سمة أساسية في بنية اللغة العربية وقد تنبه إلى ذلك علماء البصرة في القرن الثاني الهجري كما أقر المحدثون هذه الظاهرة الصوتية وأطلقوا عليها اسم "التوافق الحركي" ترجمة للمصطلح الأجنبي (harmonie vocalique) وهو ظاهرة صوتية تدخل في باب المماثلة وهي تندرج ضمن مماثلة حركة لحركة تسهила لعملية النطق<sup>2</sup>. أما المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات فقد احتفظ بالمصطلح البصري "إتياع" مقابلا بالمصطلح الأجنبي (dilation)<sup>3</sup>.

### الإبدال:

الإبدال في اللغة هو جعل شيء مكان شيء آخر جاء في اللسان: «أبدل الشيء من الشيء وبدله: تَخَذَهُ مِنْهُ بَدَلًا. وأبدلت الشيء بغيره وبدله الله من الخوف أمنًا. وتبديل الشيء: تغييره وإن لم تأت ببدل. واستبدل الشيء بغيره وتبدله به إذا أخذته مكانه. والمبادلة التبادل. والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال جعل الشيء مكان شيء آخر»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الأنباري (أبو البركات عبد الرحمان بن محمد): الإنصاف في مسائل الخلاف، دار الفكر، ج ١ ص

737؟ مسألة 107 ككذكر الجزء

<sup>2</sup> - Georges Mounin : dictionnaire de la linguistique, presses universitaires de France/ paris /, 1ere édition, 1974, p 162.

<sup>3</sup> - المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص 40.

<sup>4</sup> - لسان العرب مادة (بدل) ص 366

أما الإبدال من حيث المفهوم الاصطلاحي فهو «إقامة حرفٍ مكان حرفٍ في بعض الكلمات مع بقاء الحروف الأخرى»<sup>1</sup>. ويعدُّ الخليل ابن أحمد أول من أشار إلى الإبدال<sup>2</sup> ثم ضبطت قواعده بدقة مع سيبويه و المبرد. فلقد تعرض سيبويه إلى مصطلح الإبدال في أكثر من موضع كما عقد له بابين: الأول " هذا باب حروف البديل " حصر فيه عدد حروف الإبدال وهي أحد عشر حرفاً ثمانية من حروف الزيادة وهي { الهمزة، الألف، الهاء، الياء، التاء، الميم، النون، الواو } وثلاثة من غيرها وهي { الطاء، الدال، الجيم }<sup>3</sup> والثاني " هذا باب ما تقلب فيه السين صادا في بعض اللغات "<sup>4</sup>. أما المبرد فقد تناول قضية الإبدال على غرار سيبويه مستخدماً نفس العبارات في أغلب الأحيان فعقد للإبدال بابين أسماههما " هذا باب حروف البديل "<sup>5</sup> و " هذا باب ما تقلب فيه السين صادا وتركها على لفظها أجود "<sup>6</sup>.

و أول ما يلزم الإيماء إليه أن علماء البصرة استخدموا مجموعة من المصطلحات الدالة على الإبدال من ذلك: { البديل-العوض-القلب-التقريب }؛ فلقد استخدم سيبويه مصطلح البديل في قوله: « اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء التحقيق والتخفيف و البديل »<sup>7</sup>. كما استخدم المبرد مصطلح البديل للدلالة على إقامة حرف

<sup>1</sup> - محمد المبارك: فقه اللغة و خصائص العربية، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع /دمشق /، ط7، 1981، ص66.

<sup>2</sup> - العين ص 95 و 168 و 235 و 237.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 237 و ما بعدها.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 479.

<sup>5</sup> - المقتضب 1 / 61.

<sup>6</sup> - المقتضب 1 / 225.

<sup>7</sup> - الكتاب 3 / 541.

مكان حرف آخر في قوله: «حروف البدل هي أحد عشر حرفاً منها ثمانية من حروف الزوائد... و ثلاثة من غيرها»<sup>1</sup>.

أما مصطلح العَوَض فقد جاء عند البصريين بمعنى الإبدال. و العَوَضُ - كما جاء في اللسان - إبدال<sup>2</sup> يقول الخليل: «فأما قوله "فَمَوَانٍ" فإنه جعل الواو بدلاً من الذاهبة. فإن الذاهبة هي هاءٌ و واوٌ. و هما إلى جنب الفاء. و دخلت الميم عَوْضاً مِنْهُمَا»<sup>3</sup>.

يستنتج من منطوق هذا النص أن الخليل استخدم مصطلحي [ بدل-عوض ] للدلالة على إقامة الميم مكان الواو و الهاء المحذوفتين من كلمة "فم". كما استخدم المبرد مصطلح العَوَض في قوله: « و العَوَضُ في جميع هذا جائزٌ، لأنك قد حذفته منه، تقول في منطلق إذا عوضت مُطِيلِق، و في مُقْتَدِر، مُقَيِّدِر»<sup>4</sup>.

وافق الكوفيون البصريين في استخدامهم لمصطلح العوض للدلالة على الإبدال يقول الفراء: « و أناسٌ واحدٌهم إنسيٌّ، و إن شئت جعلته إنساناً ثم جمعته أناس فتكون الياء عوضاً من النون، و الإنسان في الأصل أنسيان لأن العرب تُصَعِّرُهُ أنيسان»<sup>5</sup>.

و لعلنا نجرؤ على أن نستنتج أن مصطلح البدل أخص من مصطلح العَوَض و هو ما أكده

أبو البقاء العكبري (616 هـ) قديماً حين قال: « موضعُ البَدَلِ موضعُ المَبْدَلِ منه بخلاف العَوَضِ، فإنه في غير موضع المعوَّض منه... فإن قيل: لِمَ فرَّقوا بين العَوَضِ و البَدَلِ فيما ذكرت؟ البدل في اللغة من جنس المبدل منه يُقامُ مقامه. و العَوَضُ جزاءٌ

<sup>1</sup> - المقتضب 1 / 61.

<sup>2</sup> - لسان العرب باب العين مادة (عوض) ص 481

<sup>3</sup> - العين ص 57.

<sup>4</sup> - المقتضب 2 / 249.

<sup>5</sup> - معاني القرآن للفراء 2 / 269.

الشيء وقد يكون من غير جنسه<sup>1</sup>. ومعنى هذا أن هناك علاقة بين المبدل والمبدل منه وقد لا تكون هذه العلاقة موجودة بين العوض والمعوّض منه حيث أن البدل أعمّ تصرفاً من العوّض فكلُّ عَوْضٍ بَدَلٌ، وليس كلُّ بَدَلٍ عَوْضًا<sup>2</sup>.

أما القلب بمعنى الإبدال فلقد استخدمه البصريون ومنهم سيبويه الذي عقد باباً أسماه " هذا باب ما تقلب فيه السين صاداً في بعض اللغات " مثال ذلك "صقت" و " صبقت " حيث «أبدلوا من موضع السين أشبه الحروف بالقاف ليكون العمل من وجه واحد وهي الصاد»<sup>3</sup> أي ليكون قبل القاف حرف مستعل فجيء بحرف مستعل يماثل استعلاء القاف وهو الصاد قصد تحقيق الانسجام بين أصوات الكلمة ليخف على اللسان إخراجها لأنه من الصعب الانتقال من الاستفال إلى الاستعلاء.

ومن السياقات اللغوية التي وظف فيها البصريون القلب للدلالة على الإبدال قلب الهمزة واوا في نحو قول المبرد: « تقول رِدَاءَكَ و كِسَاءَكَ و غِطَاءَكَ، و القلب إلى الواو في هذا يجوز، و ليس بجيد، و هو أحسن منه فيما إذا كانت همزته أصلاً و ذلك قولك: كساوان، و غطاوان »<sup>4</sup> إذ أن المقصود بالقلب لغة هو تحويل الشيء عن وجهه<sup>5</sup>. و يجدر بنا أن نشير أن أغلب الدارسين يطلقون على الإبدال قلباً و أوضح ما يكون ذلك في تسمية ابن السكيت (244 هـ) كتابه " القلب و الإبدال " و هو يريد بهما الإبدال وحده.

<sup>1</sup> - أبو البقاء العكبري: اللُّباب في علل البناء و الإعراب، تح عبد الإله نيهان، دار الفكر المعاصر /

بيروت-لبنان /، دار الفكر/ دمشق-سورية /، ط1، 1995، ج 2، ص 284.

<sup>2</sup> - السيوطي(جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تح محمد حسن اسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ط 1، 1998، ص 22.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 480.

<sup>4</sup> - المقتضب 3 / 39.

<sup>5</sup> - ينظر لسان العرب باب القاف مادة (قلب) ص 44

بالإضافة إلى هذا فإن الإبدال عند البصريين هو تقريب أحد الصوتين من الآخر في أثناء النطق كتقريب السين من الحرف المستعلي إذا وقعت قبله بقلبها صادا كقولهم في سقت: صقت. والغرض من هذا التقريب هو التخلص من بعض القيود النطقية والتخفيف من ثقل بعض الحروف المتجاورة ليسهل نطقها ويتحقق الانسجام الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي وهو ما عبّر عنه سيبويه بقوله: « وإنما دعاهم إلى أن يقربوها وابدلوها أن يكون عملهم من وجه واحد، وليستعملوا ألسنتهم في ضرب واحد»<sup>1</sup>.

من كل ما تقدم نستطيع القول إن هذا التعدد في المصطلحات لا يعني غياب فكرة المصطلح عند البصريين بل إنهم اختاروا أكثر الألفاظ اتصالاً بمصطلح الإبدال لتفسير الكثير من المسائل اللغوية.

أما المحدثون من علماء الصوت في الدرس العربي فقد سار معظمهم على منهج البصريين في تحديد مصطلح الإبدال؛ فلقد عرّفه جرجي زيدان بأنه « إبدال حرفٍ من كلمة ما بحرفٍ يقرب منه لفظاً، ويحصل الإبدال غالباً بين الحروف التي هي من مخرج واحد أو من مخارج متقاربة »<sup>2</sup> حيث اشترطوا وحدة الحيز أو قرب المخرج في الصوتين المبدلين يقول محمد حسين آل ياسين: « أما الإبدال فيعني إبدال صوت من كلمة بصوت آخر، وهو كثير في اللغة أيضاً، ويقع بين الأصوات المتقاربة في الحيز أو المخرج، وبين المتباعدة أيضاً، والأول هو الأغلب حدوثاً »<sup>3</sup>؛ ومعنى ذلك أن الصوت لا يمكن أن يبدل بصوت آخر بعيد عنه في المخرج، فلا يبدل -مثلاً- صوت من أصوات الشفة إلى صوت من لأصوات الحلق وهو أمر قد أشار إليه ابن سيده (458 هـ) قديماً فقال: « أما ما لم يتقارب مخرجاه البتة فليل على حرفين غير متقاربين فلا يسمى بدلاً

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 478.

<sup>2</sup> - جرجي زيدان: الفلسفة اللغوية الألفاظ العربية، دار الهلال / القاهرة /، 1969، ص 60

<sup>3</sup> - محمد حسين آل ياسين: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة / بيروت-لبنان /، ط 1، 1980، ص 407.

وذلك كإبدال حرف من حروف الفم من حرف من حروف الحلق»<sup>1</sup> كما فطن ابن جني إلى هذه الحقيقة فقيّد الإبدال فيما كان له علاقة بين الصوت المبدل والمبدل منه، فقال في إبدال الثاء من الحاء: «العلة في فساده أن أصل القلب في الحروف إنما هو في ما تقارب منها»<sup>2</sup>. والجدير بالذكر أن الخليل، وهو أول من تحدث عن الإبدال، لم يجد قرب المخرج شرطاً في الإبدال فقد نصّ على إبدال الجيم بالحاء في [جاسوا و حاسوا]<sup>3</sup> و كل منهما من مخرج.

و مهما يكن من أمر فالإبدال ظاهرة صوتية اعتنى بدراستها البصريون كما اهتم بها المحدثون من اللغويين العرب؛ فقد درس إبراهيم أنيس الإبدال وردّ أكثر صورته إلى ضرب من التطور الصوتي الذي يدخل أحيانا في اختلاف اللهجات فيقول: «حين نستعرض تلك الكلمات التي فسرت على أنها من الإبدال حيناً، أو من تباين اللهجات حيناً آخر، لا نشك لحظة في أنها جميعاً نتيجة التطور الصوتي»<sup>4</sup> على أننا لم نعدم بين علماء البصرة من ردّ كثيراً من صور الإبدال إلى اختلاف اللهجات قال سيبويه: «وأما ناس من بني سَعْدٍ فإنهم يُبدِلونَ الجيمَ مكانَ الياءِ في الوقفِ لأنها خفيّة، فأبدلوا من موضعها أبينَ الحروف، وذلك قولهم: هذا تَمِيمٌ، يريدون: تميمي، وهذا علجٌ، يريدون: علي»<sup>5</sup>. بل إن قول الخليل «الدُّعاقُ بمنزلة الزُّعاق...سمعناه، فلا ندري ألغةٌ هي أم لئغةٌ»<sup>6</sup> يشير إلى سبقه في لمح هذا التفسير.

<sup>1</sup> - ابن سيده: المخصص، ج 6، ص 11

<sup>2</sup> - سر صناعة الإعراب 1 / 180.

<sup>3</sup> - ابن فارس (أبو الحسن أحمد): الصحابي في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطّبّاع، مكتبة المعارف / بيروت /، ط 1، 1993، ص 209.

<sup>4</sup> - إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية / القاهرة /، ط 2، 1966، ص 59.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 182.

<sup>6</sup> - العين ص 168.

و خير ما نختم به هذه الفقرة هو الإشارة إلى مسميات الإبدال عند المحدثين العرب؛ ففريق منهم اعتمد التسمية البصرية القديمة و فريق استعمل مصطلحات جديدة بديلة للدلالة على هذه الظاهرة الصوتية نذكر منها مصطلح المماثلة أو التماثل (assimilation)؛ غير أن هذا المصطلح بدون قيد يشير إلى الإبدال كما يشير إلى الإدغام و لهذا نفذ عبد الله بوخلخال إلى مفاعلات القضية الاصطلاحية متحسسا بالفرق بين الإبدال و الإدغام فدعا إلى استخدام المصطلح البديل شريطة أن تميّزه إضافة تحدده بدقة و هي " المماثلة أو التماثل الجزئي " (assimilation partielle) لأن الإبدال تقرب بين الحرفين المتجاورين أو المخالفة بينهما في بعض الصفات وليس في كلها و إلا أصبح إدغاما<sup>1</sup>.

و من الملاحظ أن نحاة البصرة قد وقفوا على هذا المبدأ في حقيقته. يقول سيبويه: « هذا باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفا في حرف و ترفع لسانك من موضع واحد »<sup>2</sup>، كما يبدو هذا التفكير واضحا في تلك المناقشات التي أثارها المبرد في المقتضب إذ أنه لم يخرج عن الخط التفكيري الذي رسمه سيبويه لهذا الموضوع فيقول: « و هذا البدل ليس ببدل الإدغام الذي تَقَلَّبُ فيه الحروفُ ما بعدها »<sup>3</sup> هكذا يمكننا القول إن هذه المصطلحات التي استخدمها المحدثون للدلالة على الإبدال تلتقي في دلالتها مع مصطلحات الإبدال عند علماء البصرة. بيد أن الدارسين المحدثين العرب اشترطوا مجموعة من العلاقات تسوّغ الإبدال بين الحروف و هذه العلاقات هي:<sup>4</sup>

- التماثل: و هو أن يتحد الحرفان مخرجا و صفة (كالباين و التاعين و الثاعين ..)
- التجانس: و هو أن يتفق الحرفان مخرجا و يختلفا صفة (الدا و الطاء)

<sup>1</sup> - ينظر عبد الله بوخلخال: ظاهرة الإبدال عند اللغويين و النحاة العرب، مجلة الآداب (معهد الآداب و اللغة العربية - جامعة قسنطينة) / الجزائر، العدد 3، 1996، ص 45.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 237.

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 61.

<sup>4</sup> - دراسات في فقه اللغة ص 216 و 217.

• التقارب و هو أنواع:

- أن يتقارب الحرفان مخرجا و يتحدا صفة كالحاء و الهاء.
- أن يتقارب الحرفان مخرجا و صفة كاللام و الراء.
- أن يتقارب الحرفان مخرجا و يتباعدا صفة كالدال و السين.
- أن يتقارب الحرفان صفة و يتباعدا مخرجا كالشين و السين.

• التباعد و هو أنواع:

- أن يتباعدا الحرفان مخرجا و يتحدا صفة كالنون و الميم.
- أن يتباعدا الحرفان مخرجا و صفة كالميم و الصاد.

القلب:

القلب في اللغة هو تحويل الشيء عن وجهه جاء في اللسان: « القلبُ: تحويل الشيء عن وجهه... وَقَلَبَ الشَّيْءَ، وَقَلْبُهُ: حَوَّلَهُ ظَهْرًا لِبَطْنٍ... و كلام مقلوب، و قد قلبته فانقلب، و قلبته فتقلب»<sup>1</sup>

أما القلب في الاصطلاح الصوتي فهو « تقديم بعض أصوات الكلمة على بعض مثل: جذب و جذب، و يس و يس»<sup>2</sup>

تفطن اللغويون و نحاة البصرة إلى تغيير الأصوات خطيا لتكون أكثر ملاءمة لتغيرات اللفظ، فكانت هذه الظاهرة مدخلا لتفسير التغيرات الصوتية لبنية الكلمة الأصلية الناتجة عن القلب. و أول من أشار إلى ظاهرة القلب الخليل بن أحمد الذي استخدم اللفظ بصيغة اسم المفعول فقال: « ضَفَعَ الْإِنْسَانَ يَضْفَعُ ضَفْعًا إِذَا جَعِسَ. وَفَضَعَ أَيضًا لَغْتَانِ مِثْلَ: جَدَبَ وَ جَبَدَ مَقْلُوبًا»<sup>3</sup>. كما استعمل سيبويه هذا المصطلح فقال:

<sup>1</sup> - لسان العرب باب القاف مادة (قلب) ص 44

<sup>2</sup> - الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، ص 406.

<sup>3</sup> - العين ص 329.



«ومثل هذا في القلب طَأْمَنَ واطْمَأَنَّ. فَإِنَّمَا حَمَلَ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ عَلَى الْقَلْبِ حَيْثُ كَانَ مَعْنَاهَا مَعْنَى مَا لَا يَطْرُدُ ذَلِكَ فِيهِ»<sup>1</sup>

على هذا الأساس اهتم علماء البصرة بهذه الظاهرة وحرصوها فيما كان في اللهجة الواحدة قال السيوطي على لسان جعفر النحاس: «القلب الصحيح عند البصريين مثل شاكي السلاح و شائك و جُرْف هَارٍ و هَايِر، أما ما يسميه الكوفيون القلب نحو: جَبَدٌ و جَدَبٌ فليس هذا بقلب عند البصريين و إنما هما لغتان»<sup>2</sup> و يقول سيبويه على لسان الخليل: «و أما جَدَبْتُ و جَبَدْتُ و نحوه فليس فيه قلب، و كلُّ واحدٍ منهما على حِدَتِهِ، لأن ذلك يَطْرُدُ فِيهِمَا فِي كُلِّ مَعْنَى، و يتصَرَّفُ الْفِعْلُ فِيهِ»<sup>3</sup>

و ما يمكن قوله في هذا المجال أن القلب يحدث اعتباطاً و هو عملية غير مقصودة يلجأ إليها المتكلم لسبب لساني كالرغبة في تخفيف اللفظ و التيسير في النطق. و لقد خصص السيوطي فصلاً للقلب (النوع الثالث و الثلاثون) و استقصى فيه كثيراً من أمثله.

و من اللافت للنظر أن جل اللغويين المحدثين اعتمدوا المصطلح البصري بمرجعيته المفهومية لكنهم قيّدوه بنعت حتى يفرقوا بين القلب بمعنى الإبدال و القلب بمعنى تبادل فونيمين لمكانيهما و حلول أحدهما مكان الآخر فاصطلحوا على هذه الظاهرة باسم "القلب المكاني" (métathèse) فيعرفه صبيح التميمي قائلاً: «القلب المكاني: و يُراد به تقديم بعض حروف الكلمة على بعض مع وحدة المعنى، و هو أقل و روداً من الإبدال نحو جذب و جذب»<sup>4</sup>. و من المحدثين<sup>5</sup> من سماه بالنقل المكاني دلالة على نقل الحرف من موضع أصل إلى موضع ثان تحت تأثير فعل التبادل.

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 381.

<sup>2</sup> - المزهر في علوم اللغة و أنواعها 1/481.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 381.

<sup>4</sup> - دراسات لغوية في تراثنا القديم ص 266.

<sup>5</sup> - علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 298.

و مهما يكن من أمر فإن القلب المكاني هو تحول داخلي لبنية الكلمة من حيث تغيير مواقع أصواتها و هو ميدان واسع للتكاثر اللغوي؛ حيث يميل المتكلم إلى نطق الكلمة مع قلب مواقع أصواتها لصعوبة متابعتها الأصلي على الذوق اللغوي. و القلب المكاني بهذا المعنى غير الإبدال الذي يعني إقامة حرف مكان حرف آخر: فكل من القلب المكاني و الإبدال يقومان على تحويل نظام البنية الصوتية للكلمة حيث يكون هذا التحويل على مستوى المحور الأفقي (l'axe syntagmatique). غير أن القلب هو تغيير في التتابع الخطي للحروف بتقديم ما كان مؤخرا و تأخير ما كان مقدما أي أن صوتين في كلمة واحدة قد تغير ترتيبهما الخطي بحيث قد تبادلا الموقع. يقول ابن سيدة: «حدُّ البديل: وضع الشيء مكان غيره و حدُّ القلب: تصيره على نقيض ما كان عليه»<sup>1</sup>

### الإمالة :

هي « مصدر أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هو فيها من مال الشيء يميل ميلا إذا انحرف عن القصد »<sup>2</sup>. و الإمالة مصطلح صوتي يقصد به جنوح بالفتحة إلى صوت الكسرة و بالألف إلى صوت الياء قال رضي الدين الأستراباذي(ت688هـ): « الإمالة هي أن يُنحى بالفتحة نحو الكسرة»<sup>3</sup> و يقول ابن يعيش(ت643هـ): « الإمالة في العربية عدولٌ عن الألف عن استوائه و جنوحٌ به إلى الياء، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة و بين مخرج الياء»<sup>4</sup> و يقول السيوطي(ت911هـ): « الإمالة هي أن تُنحَى جوازا بالألف نحو الياء»<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - المخصص 9/6

<sup>2</sup> - شرح التصريح على التوضيح 346/2.

<sup>3</sup> - شرح الشافية 4 /3

<sup>4</sup> - ابن يعيش(موفق الدين): شرح المفصل، عالم الكتب/ بيروت /، ج9، ص 54

<sup>5</sup> - همع الهوامع 183/6.

و كما هو ملاحظ من هذه التعريفات فإن مفهوم الإمالة في الاصطلاح الصوتي يشير إلى قضية التآلف بين الصوائت و تقريب بعضها من بعضها الآخر. نبه علماء البصرة إلى هذه الظاهرة الصائتية حيث نجد دلالة هذا المصطلح عند سيبويه الذي نسبه إلى الخليل قائلاً: « فزعم الخليل أن إجنح الألف أخف عليهم، يعني الإمالة<sup>1</sup> و الإمالة بهذا المعنى جنوح و لهذا قال إبراهيم العطية: «الإمالة و سماها الخليل الإجنح»<sup>2</sup>.

أما سيبويه فقد عقد بابا عالج فيه التقريب الصوتي بين الحركات أسماء " ما تمال فيه الألفات " قائلاً: « فالألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ. و ذلك قولك: عابدٌ، وعالمٌ، و مساجدٌ، و مفاتيحٌ، و عذافرٌ، و هابيلٌ و إنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي<sup>3</sup> و هذا التقريب هو- بعبارة حديثة- تأثر رجعي، إذ تأثر صوت الألف بالصائت الموالي له و هو الكسرة.

أما بالنسبة للتأثر التقدمي بين الصوائت فمن نماذجه عند البصريين ما ذكره سيبويه عن إمالة الألف للياء سواء جاورتها في مثل كَيَّال و بَيَّاع أو فصل بينها فاصل نحو شَيَّبان و قيس عَيَّلان<sup>4</sup> كما يشير المبرد إلى هذا النوع من التأثر فيقول: « الإمالة أن تَنحُو بالألف نحو الياء، و لا يكون ذلك إلا لعله»<sup>5</sup>.

من خلال ما سبق يتبين أن علماء البصرة قصروا الإمالة على إمالة الفتحة طويلة كانت أم قصيرة و تقربها من صوتي الكسرة القصيرة أو الطويلة «أمالوا الألف، لأن الفتحة من الألف، و شبه الفتحة بالكسرة كسبه الألف بالياء»<sup>6</sup>. و في كتبهم تراث غني

<sup>1</sup> - الكتاب 3 / 278

<sup>2</sup> الدرس الصوتي عند الكوفيين ص 126.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 117.

<sup>4</sup> - نفسه 4 / 121 و 122.

<sup>5</sup> - المقتضب 3 / 42.

<sup>6</sup> - الكتاب 4 / 142.

لمباحث الإمالة و موانعها حيث نبّه البصريون على الحالات التي لا تصحّ فيها الإمالة منها:

• إذا جاورت الألف أحد أصوات الاستعلاء السبعة وهي [الصاد و الضاد و الطاء و الظاء و الغين و القاف و الخاء نحو: قاعِد و غائب و خامِد و صاعِد و طائف و وضاِمِن و ظالم<sup>1</sup>.

• إذا كان ما بعد الألف مضموماً أو مفتوحاً لأن الفتح من الألف فلا تمال إلى الواو لأنها لا تشبهها نحو آجر<sup>2</sup>.

• إذا كان الحرف الذي قبل الألف مفتوحاً نحو: رَباب و جَماد و البلبال و الجُماع و الخُطاف<sup>3</sup>.

• ما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو نحو: قفاً و عصاً و القنا و القطا و أشباههن من الأسماء<sup>4</sup>.

• إذا كان بعد الألف راء و كانت الراء غير مكسورة أما إذا كانت الراء مكسورة فإنها تستوجب الإمالة<sup>5</sup>. و تفسير ذلك أن صوت الراء من الأصوات التي تمنع الإمالة إذا كانت بعد ألف و غير مكسورة و لهذا عدت مفخمة.

تلك إذن شواهد على معالجة البصريين لهذه الظاهرة الصوتية و قد اخترتها لأستدل على أن الفكر البصري قد استطاع و هو يدرس المصطلح أن يسيطر على البنى المعرفية ذات العلاقة بالتقريب الصائتي؛ حيث تعدّ الإمالة صفة لهجية و عن طريقها يفرّق بين لهجات العرب. قال أبو عمرو الداني (ت 444 هـ): «و الإمالة و الفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم. فالفتح لغة أهل

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 128.

<sup>2</sup> - نفسه 4 / 118.

<sup>3</sup> - نفسه 4 / 118.

<sup>4</sup> - نفسه 4 / 119.

<sup>5</sup> - نفسه 4 / 136.

الحجاز. والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم و أسد و قيس»<sup>1</sup>. ولهذا فالإمالة هي أثر من آثار التطور الصوتي الذي يلحق اللسان.

أما الدراسات الحديثة فإنها تؤيد مذهب البصريين حيث أن معظم علماء اللغة المحدثين قد اعتمدوا التسمية نفسها و ساروا على أساس المنهج البصري في تعريف الإمالة و في اعتبارها تقريبا صوائتيا يتمثل في تقريب الفتحة قصيرة كانت أم طويلة نحو الكسرة القصيرة أو الطويلة يقول أحمد ناصيف الجناني: « أما الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة و بالألف نحو الياء كثيرا و هي المحضة»<sup>2</sup>.

أما جان كانتينو فقد اعتمد في تعريفه للإمالة على الصوائت القصيرة مؤكدا على أن الفرق بينها و بين الصوائت الطويلة هو فرق في كمية الصوت لا غير و لهذا فتعريفه لم يخرج عن الإطار الأساسي الذي حدده البصريون فيقول في تعريفه للإمالة بأنها «نُطقُ الفتحة نطقا أماميا»<sup>3</sup>.

على هذا الأساس فالإمالة في نظر المحدثين هي ظاهرة صوتية تهدف إلى نوع من المماثلة بين الصوائت و هي وسيلة من وسائل تيسير النطق؛ فتقريب الفتحة من الكسرة أو الألف من الياء فيه من تيسير عملية النطق ما يجعل المتكلم يبذل أقل مجهود عضلي. و علماء البصرة و أولهم سيبويه قد تنبهوا إلى ذلك في أثناء إشارتهم للإمالة حيث أن عبارة سيبويه " التماس الخفة"<sup>4</sup> تومئ إلى هذا النوع من التغيرات التماثلية. و هو ما أكده القراء بعد ذلك إذ ذكر ابن الجزري(833هـ) أن الفائدة من الإمالة هي «سهولة اللفظ و ذلك أن اللسان يرتفع بالفتح و ينحدر بالإمالة و الانحدار أخف على اللسان من الارتفاع»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - النشر في القراءات العشر، ج 2، ص 212.

<sup>2</sup> - أحمد ناصيف الجناني: الدراسات اللغوية و النحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار التراث/ القاهرة /، 1977، ص 48.

<sup>3</sup> - دروس في علم أصوات العربية ص 156.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / 117.

<sup>5</sup> - النشر في القراءات العشر 2 / 214.

نخلص من كل ما مرّ أن الإمالة هي تقريب صائتي وهي تغير الحركات في نطقها الفعلي وفقاً للسياق اللغوي؛ وهي بهذا المعنى ليست حركة مستقلة مثل الفتحة والضمة والكسرة لأنها مجرد صورة نطقية تميّز الأداء الفعلي لصوتي ألف المد والفتحة مرتبطين بالسياق اللغوي الذي يقعان فيه. فصور الفتحة بهذا المنظور لا تحمل قيمة دلالية باستطاعتها أن تفرّق بين معاني الكلمات وكذلك الحال بالنسبة لألف المد وإنما الذي يفرّق بين المعاني هو الفتحة بوصفها فونيمًا يتميّز عن الكسرة وعن الضمة وكذلك ألف المد على أساس أنها ليست ياءً أو واوًا.

### الإعلال أو الاعتلال:

الإعلال في وضعه الاصطلاحي هو «تغيير حرف العلة بالقلب أو الحذف أو الإسكان والغرض من هذا التغيير التخفيف»<sup>1</sup> ويعرّفه الحملاوي بأنه «تغيير حرف العلة للتخفيف بقلبه أو إسكانه أو حذفه»<sup>2</sup> نستنتج من هذين التعريفين المتعاقبين ثلاثة مظاهر أساسية لها صلة بالإعلال هي:

1/ الإعلال تغيير يجري على حروف العلة؛ وأطلقت هذه التسمية لأن حروف العلة عرضة للتغيير والاعتلال والحذف الذي يحدث لها في أثناء امتزاجها في ثانيا السلسلة الكلامية حيث سمي الإعلال إعلالاً تشبيهاً له بالعلة أو المرض الذي يصيب الجسم الصحيح كما سميت أصوات الواو والألف والياء بحروف العلة وكأنها أشخاص آدميون يصيبهم الاعتلال وتعزري أمزجتهم انحرافات وتقلبات<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - شرح الشافية 3 / 66 و 67

<sup>2</sup> - الشيخ أحمد الحملاوي: شذا العرف في فن الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط 19، 1972، ص 143.

<sup>3</sup> - أحمد الحموي: محاولة ألسنية في الاعلال، مجلة عالم الفكر / الكويت /، المجلد 20، العدد 3، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1989، ص 169.

2/ الغرض من الإعلال هو التخفيف، فقد تقلب الواو-مثلا- ألفا أو ياء وقد تقلب الياء ألفا أو واوا و الألف قد تقلب واوا أو ياء وذلك طلبا للخفة؛ وهو أمر أجد فيه غموضا فكيف يطلب الخفة ما يتمتع في أصله بالسهولة في النطق؛ إذ أن أصوات المد واللين هي أكثر الأصوات سهولة في النطق، فهي تندفع من الرئتين دون أن تصادف موانع في طريقها و لذلك يكون الجهد العضلي المبذول في نطقها أقل من الجهد المبذول في نطق الأصوات الصامتة.

3/ الإعلال تغيير يحدث في حروف العلة و ينحصر هذا التغيير فيما يأتي<sup>1</sup>:

- تحويل أحد حروف العلة أو الهمزة إلى حرف آخر منها؛ يسمى هذا الإعلال إعلالا بالقلب نحو: دعاء أصلها (دعاو) و قال أصلها (قَوْل) و باع أصلها (بَيْع).
- تسكين حرف العلة بعد نقل حركته إلى الساكن الصحيح قبله نحو يقوم أصلها (يَقُومُ) ويسمى هذا الإعلال إعلالا بالنقل أو التسكين.
- حذف حرف العلة دون أن يحل محله غيره للتخفيف أو التخلص من التقاء الساكنين مثل (يعد) مضارع وعد والأصل (يُوعِدُ) فحذفت الواو من هذا الأصل لوقوعها بين ياء و كسرة. و المصطلح الذي يطلق على هذا النوع من التغيير هو الإعلال بالحذف.

و لعله من المفيد أن نشير بعد هذا الاستطراد إلى أن الإعلال بمفهومه الاصطلاحي هو من مصطلحات البصريين، و يعد سيبويه أول من استعمله و يسميه الاعتلال<sup>2</sup> و تبعه المبرد في هذه التسمية كما أخذ بمصطلح الإعلال و عبّر عنه بعبارات لا تخرج في مضمونها عما قرره سيبويه<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - عبد العليل إبراهيم: تيسير الإعلال و الإبدال، دار غريب للطباعة/ القاهرة /، دت، ص 6 و ينظر

أيضا مصادر التراث النحوي ص 362 و 363.

<sup>2</sup> - ينظر الكتاب 4 / 339 و 4 / 358.

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 116

و خلاصة الاستثمار في هذا الصعيد- كما أوحى به إفراسات النص التراثي البصري- أن مصطلح الإعلال عولج في إطار الإبدال بصورته الواسعة باعتبار أن الإبدال يجري على الحروف الصامتة كما يجري على حروف العلة قال المبرد: « فمن حروف البدل حروف الد و اللين المصوتة، و هي الألف و الواو و الياء »<sup>1</sup>. غير أن الإبدال أعم من الإعلال لأن الإبدال يعني إقامة حرف مكان حرف مطلقا و هو بذلك خاص بجميع حروف البناء؛ أما الإعلال فهو إبدال يجري على حروف العلة كما يجري على الهمزة. و هذا يجرنا إلى إثارة نقطة أخرى مهمة في هذا المقام. فهناك إشارات متناثرة في أعمال البصريين تشير إلى اعتبار صوت الهمزة من حروف الاعتلال فهي قد تقلب و يلزمها الاعتلال على حد قول سيبويه<sup>2</sup> فْتَبْدَلُ من الواو و الياء و الألف.

و لعل هذه النظرة البصرية تعود في أساسها إلى عَمَّيْنِ من أعلام البصريين هما: الخليل بن أحمد الذي اعتبر الهمزة من حروف العلة ثم تلميذه سيبويه الذي عدّها مجهورة مثل المصوتات الطويلة مما سَوَّغَ لسيبويه و من تبعه من البصريين القول بقلب المصوتات الطويلة إلى همزة.

أما اللسانيات العربية الحديثة فهي ترفض مثل هذه النظرة و ترى أصوات الواو و الياء و الألف مصوَّتات طويلة بخلاف الهمزة فهي في نظرهم صوت صامت حنجري انفجاري مهموس.

تلك هي جملة المبادئ الأساسية التي يصادفها الباحث اللساني عندما يستكشف مخزون التراث العربي حيث تبين لنا أن معالجة البصريين لمصطلح الإعلال لا تبعد كثيرا عن الدراسات التي قيَّد بها علماء الأصوات المحدثون هذه الظاهرة؛ إذ أن كثيرا من علماء اللغة المحدثين قد تابعوا البصريين في تحديدهم لمفهوم الإعلال. فلقد عدَّ عبد الله بوخلخال<sup>3</sup> الإعلال تبديلا صوتيا يصيب المصوتات الطويلة كما قيَّد عبد

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 116/1

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 390.

<sup>3</sup> - ينظر ظاهرة الإبدال عند اللغويين و النحاة العرب ص 38.



العليم إبراهيم<sup>1</sup> الإعلال بالتغير الذي يحدث في أحد أحرف العلة الثلاثة { الألف والواو والياء }. أما تمام حسان فقد قصر الإعلال على التغير الذي يصيب الواو والياء دون الألف فيقول: «موضوع الإعلال كما رأينا هو الحرف اللين وهو الواو والياء (دون الألف)»<sup>2</sup> ويرى أن الإعلال في هذين الحرفين يكون بإحدى طرق ثلاث وهي القلب والنقل والحذف. ويعني بالنقل هنا الإعلال بالتسكين وهو نقل حركة حرف العلة إلى الحرف الذي يليه نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ؛ فمثل هذا الرأي ليس في الحقيقة إلا صدى لآراء لغويي البصرة وفي طبيعتهم المبرّد الذي ما انفك يؤكد أن «قال و باع إنما انقلبت لأنها في موضع حركة وقد انفتح ما قبلها»<sup>3</sup>. فالألف في باع و قال عند البصريين ناشئة عن انقلاب الواو في (قَوْل) والياء في (يَبِيع). ويمكن القول في هذا المجال أن هذا النوع من الإعلال إنما هو ناشيء عن إسقاط حرف العلة والتعويض عنه بإطالة المصوّت الداخلي القصير.

من هذا المنطلق حصر بعض المحدثين الإعلال في نوعين من التغير الذي يصيب حروف العلة وهما: إعلال بالقلب ويكون بقلب حرف العلة إلى حرف علة آخر وإعلال بالحذف يكون بحذف حرف العلة مع العنصر الذي يشكل معه عنصراً مزدوجاً<sup>4</sup> أما أحمد الحموي يرى أن «فكرة انقلاب المصوّتات بعضها عن بعض فكرة غير صحيحة و أنها قد قامت على افتراض وجود أصول متوهمة اخترعها النحاة من بنات أفكارهم لمطابقة الميزان الصرفي الذي وضعوه»<sup>5</sup>

و مهما يكن الأمر فالإعلال وإن خصّه بعضهم في التطور الصوتي الذي يصيب {الألف و الواو و الياء} أو { الواو و الياء دون الألف }، وإن حصره بعضهم الآخر في القلب و الحذف دون النقل أو التسكين، وإن شكّ بعضهم في وجوده، فالنتيجة

<sup>1</sup> - تيسير الإعلال و الإبدال ص 5.

<sup>2</sup> - اللغة العربية معناها و مبناها ص 276.

<sup>3</sup> - المقتضب 1 / 199.

<sup>4</sup> - المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ص 210.

<sup>5</sup> - محاولة ألسنية في الإعلال ص 178.

المبدئية التي يمكن أن نستخلصها من هذه الإشارات التي أوردناها أن خاصية الإعلال في المنظومة الصوتية للغة العربية تنبئ عن إدراك نحاة البصرة لخصائص البنية الصوتية للسان العربي.

### الإدغام:

الإدغام في اللغة إدخال الشيء في الشيء ذكر صاحب اللسان عند تفسيره لمادة (دغم) أن: «دَغَمَ الغيثُ الأرضَ يَدَغِمُهَا وَاَدْغَمَهَا إِذَا غَشِيَهَا وَقَهَرَهَا... وَاِدْغَامٌ: إِدْخَالُ حَرْفٍ فِي حَرْفٍ. يُقَالُ: أَدْغَمْتُ الحَرْفَ وَاَدْغَمْتُهُ، عَلَى افْتَعَلْتُهُ. وَاِدْغَامٌ: إِدْخَالُ اللِّجَامِ فِي أَفْوَاهِ الدَّوَابِّ. وَاَدْغَمَ الفَرَسَ اللِّجَامَ: أَدْخَلَهُ فِيهِ... قَالَ الأَزْهَرِيُّ: وَاِدْغَامُ الحَرْفِ فِي الحَرْفِ مَأْخُوذٌ مِنْ هَذَا»<sup>1</sup>.

و الإِدْغَامُ فِي الاسْتِعْمَالِ الاصْطِلَاحِيِّ هُوَ «أَنْ تَصِلَ حَرْفًا سَاكِنًا بِحَرْفٍ مِثْلِهِ مَتَحَرِّكٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَفْصَلَ بَيْنَهُمَا بِحَرَكَةٍ أَوْ وَقْفٍ، فَيَصِيرَانِ لِشِدَّةِ اتِّصَالِهِمَا كَحَرْفٍ وَاحِدٍ، يَرْتَفِعُ اللِّسَانُ عَنْهُمَا رَفْعَةً وَاحِدَةً شَدِيدَةً، فَيَصِيرُ الحَرْفُ الأَوَّلُ كَالْمُسْتَهْلَكِ لَاعْلَى حَقِيقَةً التَّدَاخُلِ وَاِلْدَغَامِ»<sup>2</sup>.

يتضح من هذا التعريف أن الإدغام يقدر بحرفين الأول منهما ساكن و ثانيهما متحرك بحيث يدخل الحرف الأول في الثاني دون وجود حركة تفصل بينهما فيصيران بهذا التداخل كالحرف الواحد.

تعرض الإدغام بمفهومه الاصطلاحى لعلاج البصريين الذين رصدوا أوجهه في اللهجات و القراءات القرآنية و يعدُّ الخليل بن أحمد أول من استقرت عنده تسمية هذه الظاهرة الصوتية بالإدغام فيقول: «اعلم أن الراء في "اقشعر و اسكر" هما راءان، أدغمت واحدة في الأخرى. و التشديد علامة الإدغام»<sup>3</sup> و يقول في موضع آخر:

<sup>1</sup> - لسان العرب باب الدال مادة (دغم) ص 262 و 263

<sup>2</sup> - شرح المفصل 10 / 121.

<sup>3</sup> - العين ص 45 و 55.

«وضربته فما اصعَّرَ إذا استدارَ الوجعُ مكانه و تَقَبَّضَ و لكنهم يُدغمون النون في الراء فيصير كأنه: اصعَّرَ»<sup>1</sup> حيث أنه استخدم عبارة "يدغمون النون في الراء" للدلالة على دخول حرف في حرف دون وجود حركة تفصل بينهما، فيكون الحرف الأول ساكناً والثاني متحركاً، فأدغمت النون في الراء لأن صوتهما واحد وهما مجهوران.

أما سببويه فقد استعمل مصطلح الإدغام للدلالة على دخول حرف في حرف فيقول: «الإدغام إنما يدخل فيه الأول في الآخر و الآخر على حاله و يُقَلَّبُ الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو و الآخر من موضع واحد نحو قد تَرَكْتَ»<sup>2</sup> و يقول في موضع آخر: «الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر»<sup>3</sup>. أما المبرد فقد استخدم لفظ الإدغام بالمفهوم الاصطلاحي الذي استقر عند الخليل و تلميذه سببويه من قبل فيقول: «و حق الإدغام أن يدغم الأول في الثاني، و يحول على لفظه»<sup>4</sup>.

من خلال هذه التعريفات يلاحظ أن الإدغام الاصطلاحي عند البصريين الأصل فيه أن يكون الحرف الأول المدغم ساكناً و الحرف الثاني المدغم فيه متحركاً.

ولنحاة البصرة إشارات أخرى بارعة تنصرف مباشرة إلى ظاهرة الإدغام حيث ميزوا بين مصطلحين اثنين هما: إدغام المثليين و إدغام المتقاربين أي الصورة التي ينتج عنها صوت مضعف سواء من المثليين أو المتقاربين. فإدغام المثليين و يكون بين حرفين متماثلين هما في الأصل حرف واحد مكرر و هما اللذان «تضع لسانك لهما موضعاً واحداً لا يزول عنه كالميم بعد الميم»<sup>5</sup> و يؤكد الأخفش (ت215هـ) المفهوم نفسه فيقول: «و المثلان يُدغم أحدهما في صاحبه و إن شئت إذا تحركا جميعاً أن تُسكن الأول و تُحرك الآخر، و إذا سكن الأول يكون الإدغام، و إن تحرك الأول و سكن الآخر

<sup>1</sup> - العين 1 / 225 متاح على الشبكة <http://saaaid.net/book/>

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 104 و 105.

<sup>3</sup> - نفسه 4 / 469.

<sup>4</sup> - المقتضب 1 / 208.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 437.

لم يكن الإدغام<sup>1</sup>، وأرى أن هذا النوع من الإدغام إنما نشأ عن كراهية التقاء المثليين في الصياغة السياقية.

أما إدغام المتقاربين<sup>2</sup> ويكون بين الحروف التي هي من مخرج واحد أو من مخارج متقاربة حيث تحذف الحركة من الصوت الأول ويقلب الصوت الأول من مثل الثاني.

من هنا يلاحظ أن نحاة البصرة عمدوا إلى جعل الحروف المدغمة على نوعين من التقسيم:

• الأول: الحروف التي تدغم في أمثالها واصطلحوا عليه بالمدغم من المتماثلين.

• الثاني: الحروف التي تدغم في مقاربتها واصطلحوا عليه بالمدغم من المتقاربين.

حيث أشار سيبويه إلى ظاهرة الإدغام في الكلمة الواحدة أو في الكلمتين المتجاورتين<sup>3</sup> وهي إشارة تنبئ عن شعوره الواضح بأن الإدغام ما هو إلا تغير صوتي ناتج عن تأثير الجوار الصوتي في السلسلة الكلامية. وهذه الفكرة نفسها هي التي عززت توزيعهم للأصوات بالنسبة للإدغام إلى مجموعات حيث يخضع ذلك لسلوك الحروف في داخل البنية اللغوية؛ فلقد رأى إمام نحاة البصرة أن الأصوات تدغم في غيرها على النحو الآتي:

• أصوات لا تدغم ولا يدغم فيها<sup>4</sup> وهي { الهمزة، الألف، الواو، والياء } فالهمزة تأتي الإدغام إذ يشملها التغيير والحذف. أما الألف فلا تدغم في غيرها مطلقاً والواو والياء لا تدغمان فيما يقاربهما لأن فيهما لنا ومداً.

<sup>1</sup> - الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة): معاني القرآن، تح هدى محمود قراة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1990، ج 2، ص 570.

<sup>2</sup> - ينظر الكتاب 4 / 445.

<sup>3</sup> - نفسه 4 / 437.

<sup>4</sup> - نفسه 4 / 446.

أصوات لا تدغم و يدغم فيها<sup>1</sup> وهي {الميم، الراء، الفاء و الشين} و معنى ذلك أن الميم لا تدغم في مقاربتها (الباء) لكن مقاربتها يدغم فيها نحو "اصحَّ مطراً" أي " اصحب مطراً" و الراء لا تدغم في اللام و لا في النون و لكن قد تدغم اللام و النون مع الراء نحو (هَرَأَيْتَ أَي هَل رَأَيْتَ) و (مَرَأَيْتَ أَي مَنْ رَأَيْتَ) بحيث أن [ل.ر = ر.ر] و [ن.ر = ر.ر]؛ و إنما منعه سيبويه و من تابعه من البصريين خوفاً من فقدان صفة ذاتية في الراء هي صفة التكرار التي لا تكون فصيحة بدونه. أما إباحته إدغام اللام في الراء فلأنه صفة لهجية عربية جيدة عزيزة لأهل الحجاز<sup>2</sup>

و الفاء لا تدغم في الباء لأنها - حسب سيبويه - من باطن الشفة السفلى و أطراف الثنايا العلى، و قد قاربت من الثنايا مخرج الثاء فلم تدغم فيما لا تدغم فيه الثاء لكن الباء قد تدغم في الفاء لأنها قويت على ذلك للتقارب و مضارعتها للثاء نحو (اذهب في ذلك) فقلبت الباء فاءً<sup>3</sup> أي [ب.ف = ف.ف]

أما بالنسبة للشين فقد قرر البصريون و على رأسهم سيبويه أن نسق (ش.ج) لا إدغام فيه لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى اتصل بمخرج الطاء. أما نسق (ج.ش) فإن الإدغام فيهما حسن حيث أن [ج.ش = ش.ش] نحو (أخْرِشَبْنَا أَي أَخْرَجْ شَبْنَا)<sup>4</sup>

• أصوات يدغم بعضها في بعض<sup>5</sup> وهي: {الهاء مع الحاء، و العين مع الهاء، العين مع الحاء، الغين مع الخاء، القاف مع الكاف، الجيم مع الشين، اللام مع الراء، النون مع الراء، و النون مع اللام، و النون مع الميم، النون مع الباء، النون مع الواو، النون مع الياء} و تدغم لام التعريف في {ت ت د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن} و تسمى شمسية و لا تدغم في البواقي و تسمى حينئذ قمرية.

<sup>1</sup> - نفسه 4 / 447.

<sup>2</sup> - شرح المفصل 10 / 141

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 448.

<sup>4</sup> - ينظر الكتاب 4 / 448 و 449.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 449 - 459.

فإذا تأملنا موقف نحاة البصرة من هذه الأصوات وجدنا أن لديهم ما يسند وجهة نظرهم من الناحية الصوتية، فهم قد أجازوا إدغام الهاء في الحاء بحيث أن (ح = ح) ولم يجيزوا إدغام الحاء في الهاء (ح = ه) لإحساسهم بما تتصف به الحاء من قوة ووضوح في السمع قياسا بالهاء التي تتصف بضعف صوتي وهذا حكم أقاموه ولاشك على أساس ما سمعوا من مشافهة الأعراب.

أما إجازة نحاة البصرة إدغام { العين مع الحاء، والغين مع الخاء، والجيم مع الشين، واللام مع الراء، والنون مع الراء... } فأمر تجيزه قوانين المماثلة شريطة أن يلتقي الحرفان خطأ ولفظا بحيث يكتسب الصوت الثاني صفة من صفات الصوت الأول فيحدث عن ذلك نوع من التوافق الصوتي.

انطلاقاً من هذا المبدأ التوزيعي المعتمد في تحديد مجموعات الأصوات بالنسبة للإدغام رأى نحاة البصرة أن أكثر المجموعات قابلية للإدغام هي حروف طرف اللسان و الشايات وهي: { ط د ت ظ ذ ث ص س ز }<sup>1</sup>.

ومن المناسب أن نذكر في هذا المجال أن نحاة البصرة قد بينوا أن الغرض من الإدغام هو التخفيف و السهولة في النطق لأن اللسان إذا رفعت عن مكانه ثم أعدته إليه مرة أخرى كان في ذلك كلفة لأنك تحتاج إلى إعمال العضو الذي يخرج منه الحرف المضعف مرتين يقول المبرد: «إنما الإدغام نقل الأثقل إلى الأخف»<sup>2</sup> ولقد شبه بعض النحويين هذه العملية بمشي المقيّد الذي يتحرك للمشي ولا يفارق موضعه<sup>3</sup>. وما ذكره البصريون أيده المحدثون العرب فأروا أن اللغة العربية تميل إلى الإدغام على أساس من اجتماع حرفين متماثلين أو على أساس من اجتماع حرفين مختلفين في الصفة أو متقاربين في المخرج بحيث يعتمد على المخرج اعتماداً واحدة

<sup>1</sup> - ينظر الكتاب 4 / 460 و ما بعدها.

<sup>2</sup> - المقتضب 1 / 222

<sup>3</sup> - اللباب في علل البناء و الإعراب 2/390.

فيخرج في الحقيقة حرفان وليس حرف واحد<sup>1</sup> مما يجعل الإدغام ضرباً من إخفاء صوت في صوت آخر لغرض التخفيف و الاقتصاد في المجهود العضلي<sup>2</sup> بقي أن نشير إلى نقطة لمسنا أطرافها من خلال استنطاق النص التراثي عند علماء البصرة حيث تبين لنا أن مصطلح الإدغام في استخدام البصريين نتجت عنه مصطلحات مقابلة نحو {البيان والإظهار} وهي مصطلحات تشترك جميعاً في الدلالة على ترك الإدغام؛ ورد مصطلح البيان عند الخليل في قوله: «و أما الهمزتان فليس فيهما إدغام في مثل قولك: قرأ أبوك و أقرئ أباك، لأنك لا يجوز لك أن تقول قرأ أبوك فَتَحَقَّقَهُمَا فتصير كأنك أدغمت ما يجوز فيه البيان، لأن المنفصلين يجوز فيهما البيان أبداً»<sup>3</sup> فالمراد بالبيان هنا هو فك الحرفين و لفظهما غير مدغمين. أما سيبويه فيقابل الإدغام بالبيان حيناً<sup>4</sup> و بالإظهار حيناً آخر فيقول: « فالإظهار في الحروف التي من مُخْرَج واحد و ليست بأمثال سواءٍ أحسن، لأنها قد اختلفت، و هو في المختلفة المخارج أحسن، لأنها أشدُّ تباعداً، و كذلك الإظهار كلما تباعدت المخارجُ ازداد حسناً»<sup>5</sup> و يبدو أن هذه المصطلحات المقابلة للإدغام و المضادة له قد استخدمتها - أيضاً - الكوفيون فقال الفراء في قوله تعالى (و يَحْيَا مِنْ حَيٍّ عَنْ بَيِّنَةٍ): « كتابتها على الإدغام بياء واحدة، و هي أكثر قراءة القراء و قد قرأ بعضهم حَيٍّ عن بَيِّنَةٍ بإظهارها»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - عبد الله بوخلخال: الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر /، 2000، ص 10.

<sup>2</sup> - نفسه ص 25.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 443.

<sup>4</sup> - ينظر على سبيل المثال الكتاب 4 / 438، 440، 450، 452، 466، 467.

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 445 و 446.

<sup>6</sup> - الفراء(يحيى بن زياد): معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، ج 1، 411.

أما عند المتأخرين من النحاة العرب فلقد ساد مصطلح الإظهار للدلالة على ترك الإدغام فيقول ابن جني: « قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين»<sup>1</sup>

هكذا فالإدغام يقابله الإظهار و البيان من حيث أن الإدغام هو تقريب صوت من صوت، ولقد ذكر ابن يعيش أن الإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين و الإدغام بالتخفيف من ألفاظ الكوفيين<sup>2</sup> وهو أمر لم أتمكن من إثباته من خلال المطبوع من كتبهم. إلا أن الأول هو الأكثر شيوعاً لأن العرب تقول: أدغمت الحرف و ادغمته على افتعلته<sup>3</sup>. أما المحدثون من علماء العربية فالأشهر عندهم الإدغام (على وزن إفعال) بالتخفيف و يكون للمثلين المتحددين مخرجا و صفة أو المتقاربين المتحددين في واحد منهما فقط<sup>4</sup> و بذلك يكون مفهوم الإدغام عند المحدثين مطابقا لما جاء في البحث العربي التراثي.

ولعله من المفيد أن نشير في هذا المقام أن الإدغام بمفهومه العربي التراثي قد أطلق عليه بعض المحدثين<sup>5</sup> لفظ المماثلة أو التماثل مقابلة للمصطلح الأجنبي (assimilation) وهو: «نزعة صوتين إلى التقارب في المخارج و الصفات سواء تماثلا أو لم يتماثلا»<sup>6</sup>. و هنا يبرز السؤال المنهجي الهام الذي تحدده الصيغة التالية: هل الإدغام هو المماثلة الصوتية؟ يرى بعض المحدثين أن هناك فرقا بين الإدغام بمفهومه العربي و المماثلة بمفهومها العصري. فهذا الطيب البكوش يرى أن « المماثلة تدل على ظاهرة تعاملية تقرب بين الأصوات المختلفة و يدل الإدغام على ظاهرة

<sup>1</sup> - الخصائص 2 / 227.

<sup>2</sup> - شرح المفصل 10 / 121

<sup>3</sup> - لسان العرب باب الدال مادة (دغم) ص 262 و 263

<sup>4</sup> - تمام حسان : الخلاصة النحوية، عالم الكتب/ القاهرة /، ط 1، 2000، ص 27.

<sup>5</sup> - محمد رشاد الحمزاوي: مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، سلسلة اللسانيات (4) / تونس /، ديسمبر 1978، ص 262.

<sup>6</sup> - Malmberg (bertril) : la phonétique, p 69.



نطقية تدمج الأصوات المتماثلة ولا يلتقي المفهومان إلا في الحالة التي يصل فيها التقريب إلى التماثل. إلا أنهما يتشاركان في الهدف وهو اجتناب الثقل وفي اختصار المجهود أي في الاقتصاد<sup>1</sup>. أما عبد الله بوخلخال فقد نفذ بحسّ لساني دقيق إلى مفاعلات القضية الاصطلاحية مقترحا مصطلحين اثنين هما: المماثلة الجزئية (assimilation partielle) و المماثلة الكلية (assimilation total). ويقصد بالمصطلح الأول التقريب بين حرفين متجاورين أو المخالفة بينهما في بعض الصفات وليس في كلها وإلا أصبح إدغاما. أما المماثلة التامة فهي فناء حرف في حرف ثانٍ ويكون إدغام المثليين المتطابقين مخرجا و صفات أو المتقاربين<sup>2</sup>

تأسيسا على ما تقدم من تعريفات فإن الإدغام هو مماثلة كلية أما المماثلة فهي مجرد تماثل جزئي فمثلا "هل رأيت" إذا نطقت بسرعة يحدث الإدغام بين اللام والراء بحيث يعتمد بهما على المخرج اعتمادا واحدة. أما "ازدهر" فأصلها "ازتهر" ولكن حدثت مماثلة فيما بين التاء والزاي بقلب التاء إلى مقابلها المجهور من غير أن تدغم حرفا في حرف وترفع لسانك من موضع واحد. تأكيداً على هذا الاختلاف بين المصطلحين أدمج عبد الصبور شاهين اللفظين في مسمى واحد وهو "المماثلة الإدغامية"<sup>3</sup> حتى يفرّق بين التقريب بين الحرفين المتجاورين بدون فناء أحدهما في الآخر (أي بدون إدغام) و مماثلة إدغامية يتأثر فيها الحرف بحرف مجاور له تأثرا يؤدي إلى فناء الصوت الأضعف في الصوت القوي.

و النتيجة التي يمكن استخلاصها مما تقدّم أن الإدغام هو ضرب من الإخفاء الصوتي الناتج عن فناء صوت في صوت مجاور له و يبقى الإدغام عملية نطقية قائمة على:

<sup>1</sup> - الطيب البكوش: النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية/ كلية الآداب والعلوم الإنسانية - تونس،/، عدد 11، 1974، ص 151.

<sup>2</sup> - ظاهرة الإبدال عند اللغويين و النحاة العرب، ص 45.

<sup>3</sup> - أثر القراءات في الأصوات و النحو العربي ص 244.

- التماثل بان يتحد الحرفان مخرجا و صفة.
- التجانس بأن يتحد الحرفن مخرجا و يختلفا صفة.
- التقارب بأن يتقارب المدغم بالمدغم فيه مخرجا أو صفة أو مخرجا و صفة

### التشديد و التضعيف:

جاء في اللسان: «الشَّدَّةُ: الصَّلابةُ، وهي نقيضُ اللَّين تكون في الجواهر والأعراض، و الجمع شَدَدٌ؛ عن سيبويه، قال: جاء على الأصل لأنه لم يُشبهِ الفعل، و قد شَدَّهُ يَشُدُّهُ و يَشِدُّهُ شَدًّا فَاشْتَدَّ؛ و كلُّ ما أَحْكَمَ، فقد شُدَّ و شُدِّدَ، و شَدَّدَ و هو تَشَادَّ؛ و شيء شديدٌ: بَيْنُ الشَّدَّةِ. و شيء شديدٌ: مُشْتَدُّ قَوِيٌّ... و الشديد: خلاف التَّخْفِيفِ»<sup>1</sup>.

أما المقصود بالتشديد اصطلاحا فهو «تكرار الحرف ذاته في أثناء النطق»<sup>2</sup> حيث يعزى استخدام هذا اللفظ بمعناه الاصطلاحي إلى الخليل بن أحمد في قوله: «فإن صيرت الثنائي مثل: قَدَّ و هَلَّ و لَوَّ- اسما أدخلت عليه التشديد، فقلت: هذه لَوُّ مكتوبة، وهذه قدُّ حسنة الكِتَبَةِ، زِدْتَ واوا على واو، و دالا على دال. ثم أدغمتَ وشدَّدتَ. فالتشديد علامة الإدغام»<sup>3</sup>.

يتضح من هذا النص أن الإدغام في نظر الخليل هو مرحلة ما قبل التشديد بحيث يدغم الصوت في غيره فينشأ عن ذلك التشديد، وهو المعنى ذاته الذي عبّر عنه المبرّد حين أشار إلى مصطلح التشديد فقال: «و في التشديد و هو قولك أرْدُدُ ثم تقول رَدًّا إن شئتَ، فأما رَدًّا أو رُدُّوا فحذفها لازم للزوم الإدغام»<sup>4</sup>.

من خلال استنطاق هذه النصوص التراثية يتبين لنا أن التشديد في عرف البصريين هو تضعيف صامت من صوامت الأصل و المقصود بالتضعيف هو «تكرار حرف

<sup>1</sup> - لسان العرب باب الشين مادة(شدد) ص 95

<sup>2</sup> - المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر ص 239.

<sup>3</sup> - العين 55.

<sup>4</sup> - المقتضب 1 / 242.

ما من أصول الكلمة<sup>1</sup> وهي تسمية اعتمدها الخليل ابن أحمد حيث ذكر الجوهرى أنه قال: «التضعيف أن يُزادَ على أصل الشيء فيُجْعَل مِثْلَيْنِ أو أكثر»<sup>2</sup> كما اعتمدها تلميذه سيبويه فعقد بابا في نهاية الجزء الرابع من الكتاب أسماه "هذا باب التضعيف"<sup>3</sup>.

من هذا المنطلق فالتشديد في نظر البصريين هو تضعيف أي تكرار لحرف من الحروف الأصول و لهذا ذهبوا إلى أن التشديد يقدر بحرفين وهو الأمر الذي لم يتفق معه علماء اللغة المحدثين. فالصوت المشدّد عندهم عبارة عن حرف واحد تطويل يساوي زمن نطقه زمن صوتين اثنين يقول "أندري رومان": «الشدّة فتشير إلى تطويل حرف صامت يمكن تحليله كسلسلة من صامتين متطابقين»<sup>4</sup>. وفي سياق متواصل يرى "ماريو باي" أن اصطلاح الصوت المضعف هو اصطلاح مضلل لأنه «قد استعير من طريقة الكتابة. ففي النطق يمدّ الصوت الساكن بتطويل مدّة النطق به إذا كان هذا المدّ ممكنا، ويكون هذا ممكنا إذا لم يكن الصوت الساكن انفجاريا. وبما أن الانفجاري لا يمكن مدّه عند نقطة مخرجه، فإن ما يسمى تطويلا بالنسبة له يكون عن طريق إطالة مدة قفل الطريق أمام الصوت قبل تفجيره»<sup>5</sup>

ويؤكد "فندريس" هذه الحقيقة بصورة أجلى وأدق فيرى أن الصوت المضعف هو صوت واحد تطويل فإن مجموعة مثل (atta - أت)، في رأيه، تتميز عن المجموعة (ata - أت) بوجود مسافة بين الحبس و الانفجار، يمكن للأذن أن تقدّرهما. ومن الخطأ أن يقال بأنه يوجد ساكنان في atta و ساكن واحد في ata؛ فالعناصر

<sup>1</sup> - محمد سمير نجيب اللبدي: معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، مؤسسة الرسالة/ بيروت /، ط 2، 1986، ص 133.

<sup>2</sup> - الجوهرى: الصحاح في اللغة 2 / 63

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 417.

<sup>4</sup> - أندري رومان: النحو العربي، تر علاء إسماعيل و خلف عبد العزيز ص 23 متاح على الشبكة

<http://saaid.net/book/>

<sup>5</sup> - أسس علم اللغة ص 146.

المحصورة بين الحركتين في كلتا المجموعتين واحدة: عنصر انجاسي، يتبعه عنصر انفجاري، ولكن العنصر الانجاسي في ata يتبعه العنصر الانفجاري مباشرة بينما نجده في atta منفصل عنه بإمسك يُطيل مدى الإغلاق<sup>1</sup>.

ومثل هذا التعبير وارد أيضا في كلام "مالبرج" (malmberg) الذي يعرف الحرف المشدد بوصفه مكونا من صامت انجاسي يتبعه صامت انفجاري وهما متطابقان<sup>2</sup>.

وهذه الفكرة لم تكن بخافية عن اللسانيين المحدثين العرب؛ فلقد أدركوا أن الصوت المضعف إنما ينشأ نتيجة الإطالة في كمية الصوت. فقولنا شدّ هو نطق لعين الفعل ولامه معا « و تكون العملية بأن الناطق يزيد في فترة حبس الهواء في مخرج الدال، و يزيد ذلك في توتر ارتكاز طرف اللسان على اللثة ثم يحدث ذلك الانفجار يُسمع صوت دالٍ مشددة<sup>3</sup>. مع الأخذ بعين الاعتبار أن المحدثين استعملوا أكثر من مصطلح واحد للدلالة على التشديد (la gémination) فلقد اصطلح بعضهم على تسمية الحرف المكرر بالحرف المشدد أو الصوت المضعف<sup>4</sup> أو الصامت المزدوج<sup>5</sup>. و واضح أن أساس هذه التسمية وذاك النعت إنما يرجع إلى صفة التكرار المكوّنة للحرف المشدد ولهذا يرى بعضهم أن هذه العملية ناتجة عن توأمة الصوامت زائدة الطول و على هذا الأساس فالتشديد توأمة<sup>6</sup>

بالتأمل فيما سبق و من خلال هذه الاختلافات الفارقة بين البصريين والمحدثين يمكن القول في ختام هذه الفقرة أن قضية التشديد تعالج في العربية بالطرق الآتية:

<sup>1</sup> - اللغة لفندريس ص 48.

<sup>2</sup> - Malmberg : la phonétique, p 88.

<sup>3</sup> - عبد الله بوخلخال: الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث ص 10.

<sup>4</sup> - المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي ص 97.

<sup>5</sup> - شرف الدين الراجحي و سامي عياد حنا: مبادئ علم اللسانيات الحديث، دار المعرفة الجامعية/

الإسكندرية-مصر /، دت، ص 230.

<sup>6</sup> - مبادئ علم اللسانيات الحديث ص 230.

- التشديد هو عملية تتم عن طريق تضعيف الصامت الجذري الثاني حيث توضع فوق عين الفعل شدة تثبت كتابة.
- التشديد هو إطالة زمن النطق أي إطالة زمن التقاء العضوين المكونين له مثل الزاي في نحو كلمة "هَزَّ" فإن تشديدها يكون بإطالة زمن الالتقاء بين مقدمة اللسان واللثة.
- الطول في الصوامت تشديد. معنى ذلك أن الفرق بين الحرف المشدد والحرف غير المشدد هو فرق في كمية الصوت وهو أمر ملموس سمعا وأداء و نصا. وهذه العملية مشابهة للفرق بين الصائت الطويل والقصير فهي تؤدي إلى تضعيف عنصر صوتي سواء أكان صامتا أو صائتا؛ غير أن الطول في الصوامت هو تشديد أما الطول في الصوائت فهو مدّ.
- الحرف المشدد لا يختلف على المستوى الصوتي عن نظيره لا في المخرج ولا في الصفات والفرق بينهما إنما يكون في كمية الصوت لا غير.
- يعدُّ التشديد في العربية عنصرا تمييزيا له صلة بتحديد المعنى فكلمة " قَسَمَ " بتشديد عين الفعل تختلف عن " قَسَمَ " بدون تشديد مما يجعلنا نقول إن التشديد له دور وظيفي في تحديد المعنى وتبليغه.

#### كراهية التضعيف:

من التغيرات التي تتعرض لها الأصوات اللغوية من خلال تجاورها مع أصوات أخرى على مستوى التحرك التزامني أن الكلمة قد تشمل على صوتين متماثلين فيقلب أحدهما إلى صوت آخر ليتم التخالف بينهما.

فطن علماء البصرة إلى هذه الظاهرة واعتبروها سمة أساسية تميّز بنية الكلمة في اللغة العربية وعالجوها تحت ما سموه بـ "كراهية التضعيف" يقول سيبويه: «هذا باب ما شدَّ فأبْدِلَ مكان اللام الياء لكراهية التضعيف»<sup>1</sup> و ضرب أمثلة لهذا بـ (تَسَرَّيْتُ وَتَطَيَّيْتُ

<sup>1</sup> - الكتاب 4 / 424.

و تَقَصَّيْتُ) و أصلها (تَسَرَّرَتْ و تَظَنَّتْ و تَقَصَّصَتْ) و قال أيضا: « كما أن دَهْدَيْتُ هي فيما زعم الخليل دَهْدَهْتُ بمنزلة دَحْرَجْتُ<sup>1</sup> » حيث أن الأصل في كل هذه الأمثلة هو التضعيف فأبدل أحد الصوتين المضعفين بصوت لين طويل. يقول المبرد في حديثه عن الياء « و تبدل مكان أحد الحرفين إذا ضوعفا<sup>2</sup>. و القصد من هذا التغيير هو تخفيف الجهد العضلي المبذول، يشير المبرد إلى المعنى عنه فيقول: « اعلم أن التضعيف مُسْتَقَلٌّ، و أن رفع اللسان عنه مرّة واحدة ثم العودة إليه، ليس كرفع اللسان عنه و عن الحرف الذي من مخرجه و لا فصل بينهما فلذلك وجب<sup>3</sup> »

ندرك مما تقدم أن نحاة البصرة قد لاحظوا ما يسببه تضعيف الحرف من جهد في النطق فأبدلوا هذا الحرف المضعف بصوت صائت طويل لما تتمتع به الصوائت من سهولة في النطق و قد خصوا هذه الظاهرة بما عبّروا عنه بكراهية التضعيف. أما المحدثون العرب فلقد أطلقوا على هذه الظاهرة الصوتية مصطلحات عديدة مثل التخالف<sup>4</sup> و التباين<sup>5</sup> و المخالفة<sup>6</sup> و هي تغيير أصواتي يتم بإبدال أحد الصوتين المتماثلين بصوت مغاير و العلة عندهم أن « الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى مجهود عضلي للنطق بهما في كلمة واحدة. و لتيسير هذا المجهود العضلي يقلب أحد الصوتين إلى تلك الأصوات التي لا تستلزم مجهودا عضليا كأصوات اللين و أشباهها<sup>7</sup> » و المقصود بأشباه أصوات اللين الأصوات المتوسطة أو المائعة (les liquides) و هي (اللام و الميم و النون و الراء).

<sup>1</sup> - المصدر نفسه 4 / 393.

<sup>2</sup> - المقتضب 1 / 62.

<sup>3</sup> - المصدر نفسه 1 / 246.

<sup>4</sup> - صبيح التميمي: دراسات لغوية في تراثنا القديم (صوت-صرف-نحو-دلالة-معاجم-مناهج بحث)، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع / عمان-الأردن)، ط 1، 2003، ص 76.

<sup>5</sup> - علي عبد الواحد وافي: علم اللغة، ص 300.

<sup>6</sup> - التطور اللغوي مظاهره و علله و قوانينه، ص 37.

<sup>7</sup> - الأصوات اللغوية ص 211.

و هذا ما ذهب إليه - أيضا - فندريس حين فسر ظاهرة المخالفة صوتيا فقال: «ينحصر التخالف، وهو المسلك المضاد للتشابه، في أن يعمل المتكلم حركة نطقية مرة واحدة، و كان من حقها أن تعمل مرتين»<sup>1</sup> وهذا البيان هو محاكاة - بعبارة حديثة - لرأي علماء البصرة الذين صرحوا بكيفية تضعيف الصوتين المتماثلين.

و عليه فقد وهم إبراهيم أنيس بعده علماء العربية القدامى لم يتفطنوا لظاهرة المخالفة في الأصوات و لم يولوها ما تستحق من عناية<sup>2</sup>، فإن الاستقراء المنهجي للبحث الصوتي عند البصريين يدل على أنهم لم تفهم ظاهرة المخالفة حيث استخدم الخليل بن أحمد لفظ المخالفة بصيغة المضارع فقال: « و أما " مهما " فإن أصلها " ماما " و لكن أبدلوا من الألف هاءً ليختلف اللفظ»<sup>3</sup>

هكذا ندرك أن المخالفة أو كراهية التضعيف إنما يشيران إلى مفهوم اصطلاحي واحد و هو إبدال أحد الصوتين المتماثلين إلى صوت مغاير و نرى أن السبب في ذلك يرجع إلى أن التلفظ بالصوتين المتماثلين يحتاج إلى جهد عضلي مما يجعل المتكلم يلجأ إلى إبدال أحد الصوتين المضعفين إلى صوت مخالف كالصوائت الطويلة أو الصوائت المائعة لما تتمتع به من سهولة في النطق؛ و ليس الأمر كما زعم برجستراسر الذي أرجع أسباب المخالفة لعدة نفسية محضة نظيره الخطأ في النطق<sup>4</sup>

<sup>1</sup> - اللغة ص 94.

<sup>2</sup> - الأصوات اللغوية ص 210 و 211.

<sup>3</sup> - العين 984/1.

<sup>4</sup> - التطور النحوي للغة العربية ص 34.

### الوقف والإشمام والروم:

جاء في اللسان « الوَقْفُ مصدر قولك وَقَفْتُ الدابةَ ووقفتُ الكلمةَ وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا كان لازماً قلت وَقَفْتُ ووقفاً. وإذا وَقَفْتَ الرجلَ على كلمة قلت: وَقَفْتُهُ توقيفاً»<sup>1</sup> أما الوقف من حيث دلالاته الاصطلاحية فهو « قطع النطق عند آخر الكلمة»<sup>2</sup>. والوقف تسمية ميّزت الحركة الاصطلاحية في الموروث البصري حيث استخدمه سيبويه و عقد باباً أسماه " هذا باب الوقف في أواخر الكلم المتحرّكة في الوصل" <sup>3</sup>. أما الكوفيون ومنهم الفراء فقد سموه السّكت و ضده الوصل <sup>4</sup>. بهذا يعدّ الوقف تغييراً صوتياً وهو السكوت على آخر الكلمة زمناً فينطق آخر الحرف ساكناً» وإنما كان السكون للوقف»<sup>5</sup>، إذ أن الأصل في الوقف السكون يقول ابن يعيش: «فالموقوف عليه يكون ساكناً... والوقف على الساكن صنعة و استحسان»<sup>6</sup>. ولهذا يمكن القول إن الوقف عبارة عن تفرّغ الحرف من الحركات الثلاث؛ غير أن هناك أوجه أخرى للوقف منها: الروم والإشمام وفائدتهما بيان حركة الحرف الموقوف.

### • الروم:

يقول صاحب اللسان في تعريفه للروم معجمياً « رام الشيءَ يرومُهُ رَوْماً و مَرَاماً: طلبه، ومنه رَوْمُ الحركة في الوقف على المرفوع والمجرور»<sup>7</sup>. أما ابن يعيش فقد عرّف عرّف الروم تعريفاً صوتياً فقال: « وأما الرومُ فصوتٌ ضعيف، كأنك تروم الحركة ولا تتمها، وتختلسها اختلاسا، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير لأن فيه صوتاً يكاد الحرف

<sup>1</sup> - لسان العرب باب الواو مادة (وقف) ص 264

<sup>2</sup> - الدرس الصوتي عند الكوفيين ص 122.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 166.

<sup>4</sup> - معاني القرآن للفراء 2 / 96، 149

<sup>5</sup> - الكتاب 4 / 159.

<sup>6</sup> - شرح المفصل 9 / 67.

<sup>7</sup> - لسان العرب باب الراء مادة (رام) ص 443 و 484.



يكون به متحركاً<sup>1</sup>؛ فقله أن تروم الحركة و لا تتمها هو الإتيان ببعض الحركة لا كلها كأن يضم المتكلم شفثيه في الرفع بعض الضم، و يكسر في الجرّ بعض الكسر فيضعفُ الصوتُ بهما.

تعرّض هذا الرّوم الاصطلاحي لعلاج نحاة البصرة، فقد ذكر سيبويه أن هذا المصطلح استخدمه الخليل بن أحمد فقال: «و أما الذين راموا الحركة فهم الذين قالوا: هذا عُمَرُ؛ وهذا أَحْمَدُ، كأنه يريد رفع لسانه، حدثنا بذلك عن العرب الخليل و أبو الخطّاب، و حدثنا الخليل عن العرب أيضا بغير الإشمام و إجراء الساكن»<sup>2</sup>.

كما أن الروم استقر مصطلحا صوتيا لدى سيبويه الذي فصل القول فيه في " باب الوقف في آخر الكلم المتحرّكة في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف"<sup>3</sup> و اعتبره حالة من حالات الوقف فقال: « و أما الذين راموا الحَرَكةَ فإنّهم دعاهم إلى ذلك الحِرْصُ على أن يُخْرِجوها من حالٍ ما لَزِمَهُ إِسْكَانٌ على كلِّ حالٍ، و أن يُعْمَلُوا أنَّ حالها عندهم ليس كحال ما سَكَنَ على كلِّ حالٍ، و ذلك أراد الذين أشموا؛ إلا أن هؤلاء أشدُّ توكيدا»<sup>4</sup>.

و لنحاة البصرة إشارات أخرى بارعة تنصرف مباشرة إلى أهم خاصية من خصائص الرّوم؛ فبعد أن عرّف سيبويه الرّوم أشار إلى خصائصه مقررًا أن الرّوم يكون في الحركات الثلاث: في المفتوح و المنصوب و المجرور<sup>5</sup>. يعلل إبراهيم العطية ذلك فيقول: « لأن الرّوم صوت أضعف، و أقصر زما من الإشمام لذلك أجازوه في الحالات الإعرابية الثلاثة»<sup>6</sup>. و قال الجوهرى في صحاحه: « و رومُ الحركة الذي ذكره سيبويه،

<sup>1</sup> - شرح المفصل 67/9.

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 169.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 168.

<sup>4</sup> - نفسه 4 / 168.

<sup>5</sup> - نفسه 4 / 168 و 171.

<sup>6</sup> - الدرس الصوتي عند الكوفيين ص 123.

هي حركة مُخْتَلَسَةٌ مُخْتَفَاةٌ لضربٍ من التخفيف، وهي أكثر من الإشمام لأنها تُسَمَعُ وهي بزنة الحركة وإن كانت مختلسة»<sup>1</sup>

أفاد من هذا الملحظ علماء التلاوة و الأداء القرآني فاعتمدوا هذا المصطلح ذي الأصل البصري وربطوه بعملية قراءة النص القرآني وهي طريقة ملموسة من الناحية العملية تتم «قطع الصوت عن الكلمة زمنا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض، ويكون في رؤوس الآي وأوساطها، ولا يكون في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسما»<sup>2</sup>؛ غير أنهم حصروا الروم في الضمة والكسرة سواء أكانتا علامتي إعراب أم بناء دون الفتحة<sup>3</sup>.

#### • الإشمام:

جاء في اللسان «شاممتُ فلاناً إذا قاربته وتعرفت ما عنده بالاختبار والكشف، وهي مفاعلة من الشم كَأَنْتَ تُشِمُّ ما عنده ويشمُّ ما عندك لتعملا بمقتضى ذلك»<sup>4</sup>  
أما من حيث الاستعمال الاصطلاحي فالإشمام هو «تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت، وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان، وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة، فهو شيء يختص بالعين دون الأذن، وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى لأنه ليس بصوت يسمع، وإنما هو بمنزلة تحريك عضو من جسدك»<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - الصحاح في اللغة 1 / 552.

<sup>2</sup> - السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر): الإتيان في علوم القرآن، تح فواز أحمد

زمرلي، دار الكتاب العربي / بيروت-لبنان /، 2004، ص 220.

<sup>3</sup> - ابن الجزري: المقدمة الجزرية، شرح أيمن رشدي سويد ص 111 متاح على الشبكة

<http://www.Ammar-ca.com/fargali/abhath.php>

<sup>4</sup> - لسان العرب باب الشين مادة (شمم) ص 398.

<sup>5</sup> - شرح المفصل 9 / 67 و ينظر شرح الشافية 2 / 275

تلخيصا لهذا الكلام يمكن القول إن الإشمام هو الإشارة بالشفيتين إلى الحركة من غير تصويت أي أن تضم الشفتين بعد الإسكان فيراهما المخاطب مضمومتين؛ فالإشمام بهذا المعنى شيء يختص بإدراك العين دون الأذن، لأنه ليس صوتا يسمع بل هو تحريك عضو<sup>1</sup>

في كتب البصريين تراث غني لمباحث الإشمام، إذ لم يفت ذلك البصريين عامة و سيبويه خاصة كما يستبان من الكتاب نحو قوله: «و أما الإشمام فليس إليه سبيل، وإنما كان في الرفع لأن الضمة من الواو، فأنت تقدر أن تضع لسانك في أي موضع من الحروف شئت ثم تضم شفتيك، لأن ضمك شفتيك كتحرريك بعض جسدك، وإشمامك في الرفع للرؤية وليس بصوت للأذن»<sup>2</sup>.

في إطار هذا التحديد نرى سيبويه قد خص الإشمام بالكلمة المرفوعة وهو ضم الشفتين في حالة الوقف؛ فعند قولك " هذا العمل " لك أن تقف على الحرف الأخير بالإسكان مع بيان الحركة الموجودة في اللام بضم الشفتين. على هذا الأساس فالإشمام حالة من حالات الوقف على الصوت في الكلمة المرفوعة حيث قصر البصريون الوقف بالإشمام على الضم و منعه في حالتي الفتح و الكسر.

و هو رأي سديد لأن الوقف بالإشمام تصوير الشفتين لحركة الضمة « كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها »<sup>3</sup> فهو شمة من ضمة خفيفة إن صح التعبير، و الأمر لا ينطبق على الجر أو الفتح لأن الكسرة جزء من الياء و مخرجها وسط اللسان و ذلك أمر باطن لا يظهر للعيان و كذلك الفتحة فهي من الألف و ما الإشمام إليها سبيل<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - ابن هشام (جمال الدين): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح حنا الفاخوري، دار

الجيل/بيروت/، ط1، 1989، ج3، ص 218

<sup>2</sup> - الكتاب 4 / 171.

<sup>3</sup> - شرح المفصل 9 / 67

<sup>4</sup> - ينظر شرح الشافية 2 / 276 و اللباب في علل البناء و الإعراب 2 / 197.

أما ابن يعيش فقد نسب الإشمام في الرفع و الجر إلى الكوفيين فقال: « ذهب الكوفيون إلى جواز الإشمام في المجرور. قالوا لأن الكسرة تكسر الشفتين كما أن الضمة تضمهما»<sup>1</sup>. كما التمس أهل التجويد للكوفيين العذر أنهم سمّوا الإشمام روما و الروم إشماما و لا مشاحة في التسمية إذا عرفت الحقائق كما يقول ابن الجزري<sup>2</sup> و الجدير بالذكر أن نحاة البصرة قد خصّوا الوقف بالإشمام و الوقف بالروم بعلامات فوضعوا نقطة للدلالة على الإشمام و خطا بين يدي الحرف للدلالة على الروم<sup>3</sup> و وضح السيرافي العلة في ذلك فقال: « و أما النقطة للإشمام، فالأن الإشمام أضعف من الروم، فجعل الإشمام نقطة و للروم خطا، لأن النقطة أنقص من الخط»<sup>4</sup> ندرك مما تقدم أن الروم هو النطق ببعض الحركة و يكون ذلك بإضعاف الصوت بالحركة حتى يذهب معظمها و يدرك السامع ذلك بحاسة السمع. أما الإشمام فهو الرمز إلى حركة الضم بوضع الشفتين من غير تصويت لأننا نَشَم الحرف حركة الضم إشماما دون النطق بها و لهذا يدرك الإشمام المبصر دون الأعمى.

و الذي أود أن أخلص إليه أن الروم و الإشمام لا يمكن اعتبارهما صوتين كاملين لهما مقابل في المعنى، إذ ليس لهما دور تمييزي من شأنه أن يؤدي إلى تغيير في الدلالة بل هما مجرد قيمة أدائية تتضح إما بتصويت كما هو الحال في الروم و إما بدون تصويت كما هو الحال في الإشمام.

هذه أهم مفردات المصطلح الصوتي التي تضمنتها نظرية الصوت اللغوي عند نحاة البصرة توصلت إليها من خلال استنطاق النص التراثي و حاولت في هذا المقام إحضار نموذج من جهود البصريين ممثلا في الخليل بن أحمد الفراهيدي و تلميذه سيبويه ثم المبرد الذين قدموا لنا فكرة واضحة عن شبكة العلاقات الخاصة بالمنظومة

<sup>1</sup> - شرح المفصل 9 / 67.

<sup>2</sup> - النشر في القراءات العشر 2 / 247.

<sup>3</sup> - الكتاب 4 / 169.

<sup>4</sup> - الكتاب 4 / هامش 169.

الصوتية للغة العربية؛ حيث أن بحثهم في المنظومة الصوتية أو المنظومة الصوامتية يؤكد نزعتهم لبناء نسق مميز للغة العربية وهم في كل ذلك أرادوا القيام بدراسة وصفية آنية للغة العربية من خلال البحث عن الملامح التي يمكن أن تحدّد مجموع الأجزاء المكوّنة للغة.

و أول ما يوقفنا عليه التمعن الدقيق في هذه الحفريات اللسانية أن تشكّل المصطلحات الصوتية في إطار التجربة التراثية إنما ارتبط بعقريّة سيويّة الفكرية المؤسسة على فهم لقواعد اللغة وقوانينها. ولقد كانت هذه الحركة الاصطلاحية نواة لوضع المصطلحات اللغوية لم يعرف لها تاريخ البشرية مثيلاً من ذي قبل. وما أسلفنا من استقرّاءات في هذا الموضوع كفيّل بأن يمثّل نواة خصبة لنظرية متكاملة أو شبه متكاملة في شأن القضية الاصطلاحية.

إن هذا الذي بسطناه من دراسة البصريين للصوت اللغوي يثير فينا مشاعر الإعجاب، فتلك النتائج التي توصلوا إليها وهي على قدر كبير من الدقة حين تقارن مع ما نعرفه اليوم من دراسات مماثلة. حيث كانت هذه النتائج الدقيقة ميداناً جديداً للمقرّئين في رصد حياة الصوت اللغوي في مهمة أداء النص القرآني.

من هذا المعطى كان للبصريين دور رائد في تأسيس الدرس الصوتي حيث أن الباحث في الرصيد الاصطلاحي التراثي يدرك أن المصطلح الصوتي قد حظي بمساحة واسعة من اهتمامات الدارسين الأقدمين من علماء البصرة. ويبدو أن المصطلحات اللغوية المتوافرة حالياً في العربية هي من نصيب علم الأصوات نظراً لما وجد في التراث العربي من مصطلحات تؤدي مفاهيمه في جُلّها.

ولهذا فإن إعادة إعمال المصطلح التراثي تغنيناً عن الانبهار بما جدّ في المناخ العالمي الأصواتي وهي دعوة صارخة إلى:

- تعقب عمليات تشكّل المصطلحات الصوتية في التجربة التراثية.
- الاستفادة من المخزون المصطلحي وإعماله في الخطاب اللساني الحديث.

- استئناف النظر في أعمال القدامى في ضوء مناهج الدرس الحديث وهذا العمل من شأنه أن يشكل حلقة وصل بين التراث والمعاصرة.

# الفصل الثالث

1/ الإطار الدلالي لمصطلح النحو

2/ حفريات النشأة و التكوين

3/ المادة المصطلحية لعلم النحو في إبداعات نحاة البصرة

## الفصل الثالث: دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية على مستوى

### الاستخدام البصري

إن تعريف مصطلح النحو كما ورد في كتب النحويين مفيد للدارس قبل أن يتعرض لمختلف إجراءات المصطلح النحوي في المنظومة الاصطلاحية لدى البصريين. إذ أن تعريف مفاهيم النحو يعدّ ضرباً من المقدمة التي تصور حقيقة مكونات النظرية النحوية؛ فالنظر في الميراث العربي ناطق برؤية نموذجية للحدث اللساني يمكن الكشف عن أهدافها التطبيقية من خلال تعدد القراءة لمصطلح " النحو " الذي عرف عند العرب القدامى زخماً اصطلاحياً حيث أطلق عليه عدة مصطلحات هي العربية، الإعراب اللحن، قبل أن تستقر تسميته نحواً .

### 1/ الإطار الدلالي لمصطلح النحو

لتحديد المفهوم الاصطلاحي الذي تشير إليه كلمة "نحو" يجدر بنا بداية تحديد الإطار الدلالي لبعض المصطلحات (العربية، الإعراب، اللحن) محاولين ضبط مفاهيمها التي مكنتها من تقاسم الرحلة التاريخية بينهما وبين مصطلح النحو

#### 1. العربية :

يعتبر مصطلح "العربية" من أقدم مصطلحات البحث النحوي في الميراث العربي وكان ظهوره، على ما تذكر الروايات التاريخية، في عهد الخليفة عمر بن الخطاب الذي جرى على لسانه «تعلموا العربية فإنها تشب العقل وتزيد في المروءة»<sup>1</sup>؛ والمراد بالعربية هنا هي لغة البادية الفصيحة حيث استعمل هذا المصطلح في بادئ

---

<sup>1</sup> - الزبيدي (أبو بكر): طبقات النحويين واللغويين، تح محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعرفة / القاهرة /، ط2، 1984، ص 13.



الأمر بمعنى لغة العربية النقية من الشوائب لاسيما لغة البوادي؛ ثم ارتقى مصطلح العربية وأطلق على المبادئ الأولية للنحو العربي وهذا ما يفهم من الروايات التي تسند وضع النحو لأبي الأسود الدؤلي، من ذلك ما قاله أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت 210 هـ) «أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب العربية»<sup>1</sup>. وقال الأزهري: «وبلغنا أن أبا الأسود الدؤلي وضع وجوه العربية وقال للناس انحوا نحوه فسمي نحوا»<sup>2</sup>

وقد أخذ سيبويه بهذا المصطلح في كتابه حيث يقول: «هذا باب علم ما الكلم من العربية»<sup>3</sup> كما وصف ابن خلدون كتاب سيبويه بأنه في علم العربية مستخدما عبارة "أهل صناعة العربية"<sup>4</sup>.

هكذا يتضح من خلال التكوين التاريخي للفظ "عربية" أنها كانت تعني في أول وضعها اللسان ثم تطور مدلولها فصارت تدل على العلم الذي يقيد اللسان العربي وهو ما عرف فيما بعد باسم النحو بمدلوله الواسع الذي يشمل البحوث الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية

## 2. الإعراب:

يعد الإعراب من المصطلحات العربية ولقد كان له مفهومان اثنان هما:  
أ/ إعراب القرآن حال القراءة فقد روى عن مالك بن أنس (ت 179 هـ) قوله:

<sup>1</sup> - السيرافي (أبو سعيد الحسني بن عبد الله): أخبار النحويين البصريين، تح محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع / بيروت - لبنان، ط 1، 2004، ص 67

<sup>2</sup> - تهذيب اللغة 735/1 متاح على الشبكة. <http://www.almeshkat.net/books>

<sup>3</sup> - الكتاب 12/1

<sup>4</sup> - ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، تح درويش الجويدي، المكتبة العصرية / صيدا - بيروت، 2005، ص 545. وينظر المقدمة، دار الكتب العلمية / بيروت - لبنان، ط 1، 1993، ص 469..

« الإعراب حلي اللسان فلا تمنعوا ألسنتكم حليها »<sup>1</sup> فمصطلح "الإعراب" في بداية نشأته كما يتضح من هذا النص لم يتجاوز معنى الإبانة في الكلام والتجويد في القرآن. وهذا المفهوم الاصطلاحي هو أقرب إلى مدلوله اللغوي المجرد فلقد جاء في القاموس المحيط للفيروزآبادي أن الإعراب من معانيه الإبانة والإفصاح عن الشيء<sup>2</sup> مما يدل دلالة واضحة على أصالة الإعراب في البناء اللغوي وقدمه حيث ينسب الإعراب على حدود الإبانة والإفصاح.

ب/ الإعراب بمعنى النحو: حيث اختلط المفهومان فسمي النحو إعراباً والإعراب نحواً، فلقد ورد في اللسان « النحو: إعراب الكلام العربي »<sup>3</sup> وجاء في تهذيب اللغة أن ابن السكيت قال: « نحا نحوه وينحوه إذا قصده ونحا الشيء ينحاه وينحوه إذا حرّفه ومنه سمي النحو لأنه يحرفّ الكلام إلى وجوه الإعراب »<sup>4</sup>. كما سمي ابن جنبي (ت 392 هـ) كتابه " سر صناعة الإعراب " حيث يُتَوَقَّعُ أن يكون الكتاب كما يدل عنوانه دراسة إعرابية في نحو اللغة العربية، غير أنه تحدث عن الأصوات والحروف في أكثر مباحثه .

ولعل سبب هذا الترادف بين المصطلحين إنما يرجع، في رأبي، إلى أن الإعراب كان سبباً في نشأة النحو. هذا إضافة إلى الدليل الذي يمكن استخلاصه من تأخر وضع "علم النحو" عن وضع اللغة، حيث تمّ وضع العلم بعد مرحلة عرفت بالسلامة اللغوية التعبيرية ثم فسدت السليقة ونشر اللحن وكان ذلك دافعا ودعوة صارخة إلى إعراب كلام العرب ووضع قواعد وقوانين يسير عليها متكلم العربية وينحو نحوها .

<sup>1</sup> - طبقات النحويين واللغويين ص 13

<sup>2</sup> - الفيروزآبادي: القاموس المحيط 1/136 متاح على الشبكة <http://www..Saaid.net/book> open

<sup>3</sup> - ابن منظور: لسان العرب باب النون مادة (نحا) ص 623 متاح على الشبكة <Http://www..Saaid.net/book/open>

<sup>4</sup> - الأزهرى: تهذيب اللغة 1 / 735

ولقد استبقى بعض المحدثين هذا الترادف بين المصطلحين في أثناء تعريفه للنحو فقال بعضهم: « علم النحو ويسمى أيضا علم الإعراب يطلق في اصطلاح العلماء على العلم بالقواعد التي تعرف بها أحكام وتعرف بها أواخر الكلمات العربية في حال تركيبها من البناء و الإعراب»<sup>1</sup>.

### 3. اللحن:

هو من المصطلحات التي أطلقت قديما على علم النحو، ولكنه لم يشع في الاستعمال من ذلك ما روي عن عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- أنه قال وهو يحث على تعلم النافع من العلوم: « تعلموا الفرائض والسنة واللحن كما تتعلمون القرآن»<sup>2</sup> ويريد تعلموا لغة العرب بإعرابها وقال الأنباري (محمد بن القاسم): « حدث يزيد بن هارون بهذا الحديث ف قيل له: ما اللحن ؟ فقال : " النحو»<sup>3</sup>. ولقد أوضح ابن منظور في اللسان أن « لَحَنَ الرجل يلحن لحنا: تكلم بلغته... وقد روي أن القرآن نزل بلحن قريش أي بلغتهم»<sup>4</sup> وما اللغة إلا بناء جاء على نحو معين حيث ترتبط إبداعية اللغة بقوانين النظام الداخلي لتراكيبها ويحتل المستوى النحوي فيها دورا أساسيا في تبين صحيح الكلام من سقيم.

وللحن معانٍ عدة في اللغة ذكرها أصحاب المعاجم وجمعها إبن بري في قوله :  
«للحن ستة معان: الخطأ في الإعراب و اللغة و الغناء و الفطنة و التعريض و المعنى»<sup>5</sup>

<sup>1</sup> - محمد قاسم وأحمد الحمصي: موجز علوم العربية، جروس برس/ طرابلس - لبنان /، ط1، 1994، ص 15.

<sup>2</sup> - طبقات النحويين واللغويين ص 13

<sup>3</sup> - الأنباري (محمد بن القاسم): الأضداد، تح أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/ صيدا - بيروت /، 1987، ص 240.

<sup>4</sup> - لسان العرب باب اللام مادة (لحن) ص 257 و 258

<sup>5</sup> - لسان العرب باب اللام مادة (لحن) ص 260.

أما اللحن بمعنى الخطأ في الإعراب فهو أظهر اصطلاح لهذا اللفظ ويستعمل في مقابلة النحو قال ابن قتيبة (213-276): « اللّحن - بفتح الحاء - الفِطنة يقال رجلٌ لَحِنٌ و اللّحنُ الخطأ في الكلام»<sup>1</sup> و المقصود باللحن « إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية. وهذا عندنا من الكلام المولد لأن اللحن محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة »<sup>2</sup>. ومن أقدم النصوص التي ورد فيها اللحن بمعنى الخطأ أو العدول عن سنن القواعد ما نسب إلى أبي الأسود الدؤلي « إني أجد اللحن غمرا كغمر اللحم»<sup>3</sup>.

والظاهر أن لفظه اللحن بهذا المعنى كانت أحد البواعث الرئيسية التي دفعت بالنحويين الأول للحيلولة دون شيوعه في حقل اللغة، وتلافيا لخطرته من أن يطال الخطاب القرآني .

### النحو

أشهر المصطلحات التي استخدمها النحويون للدلالة على الدراسة التركيبية هي مصطلح " النحو ". والنحو لغة هو القصد والطريق قال أبو البقاء العكبري (538-616هـ) « اعلم أن النحو في الأصل مصدر (نحا ينحو) إذا قصد »<sup>4</sup>

---

<sup>1</sup> - ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم): أدب الكاتب، تح محمد الدالي، مؤسسة الرسالة/ بيروت / ط2، 1985، ص321.

<sup>2</sup> - ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن زكريا): معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام محمد هارون، ج5، ص 185 متاح على شبكة <http://www.saaïd net/book>

<sup>3</sup> - طبقات النحويين واللغويين ص 22

<sup>4</sup> - أبو البقاء العكبري: اللباب في علل البناء والإعراب، تح غازي مختار طليمات، دار الفكر العربي المعاصر/ بيروت لبنان / دار الفكر /دمشق سوريا / ط1، 1995، ج1، ص 40

أما النحو الاصطلاحي فهو « علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب<sup>1</sup>» أو يقصد به أصول الكلام . ولا نعرف على وجه اليقين من أول من أطلق هذه اللفظة بمفهومها الاصطلاحي؛ فليس من اليسير الاhtداء إلى الزمن الذي ظهر فيه هذا المصطلح غير أن تسمية هذا العلم بالنحو استقرت من حيث استعمالها الاصطلاحي عند النحويين حين استوى هذا العلم على يد علماء البصرة في القرن الثاني الهجري وما يسترعي الانتباه أن النحو في القرن الثاني الهجري كان لبّ الدراسات اللغوية وواسطة العقد بين الأنظمة اللغوية جميعا، فهو الواصل بين الصوت والصيغة والدلالة. ومعنى هذا أن النحو في ممارسات النحويين عند سيبويه وغيره من البصريين كان ينظر إليه نظرة شمولية؛ فالكتاب تميز بالإشارة إلى تخطيط منهجي عام للدرس النحوي شمل أبحاث في الأصوات اللغوية سواء على المستوى الفونتيكي أو الفونولوجي كما شمل دراسات صرفية ونحوية ودلالية.

ونجد هذا المفهوم الشامل للنحو عند كثير من النحاة الذين ألفوا في النحو بعد سيبويه أمثال المبرد (ت 275 هـ) وغيره من علماء العربية يقول سامي عوض: « منهج الدرس النحوي رغم بدائيته يقوم على النظر في اللفظ المفرد أو الكلمة، ثم النظر في الجملة أو التركيب اللغوي، وقد جمع قضايا الصرف والأصوات بجانب القضايا الأخرى المتعلقة بالمبادئ اللغوية والبلاغية<sup>2</sup>».

يمكن القول إن هذا التصور الشامل للنحو إنما ينبع من إدراك دقيق للبنية اللغوية من حيث هي أصوات وكلمات وتراكيب ودلالة؛ حيث قدم لنا التراث النحوي عند جمهور البصريين نموذجا بنيويا لوصف العربية صوتيا وصرفيا ونحويا وظل النحو عند البصريين شاملا للدراسات الخاصة ببنية اللغة من جوانبها المختلفة.

---

<sup>1</sup> - ابن السراج (أبو بكر محمد): الأصول في النحو<sup>1</sup>، تح عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة/ بيروت /، ط3، 1988، ج1، ص 35.

<sup>2</sup> - سامي عوض: دراسة في النحو البصري والكوفي، المؤسسة الشرقية للطباعة والصناعة / اللاذقية - سورية /، 1981 - 1982، ص6.

وأقدم تعريف للنحو طبق هذه النظرة الشمولية للدرس النحوي هو تعريف ابن جني في الخصائص الذي قال: « هو انتحاء سَمَت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك »<sup>1</sup>.  
ويبدو للدارس أن هذا النص التعريفي يقدم للنحو مفهوما يمتزج فيه الإعراب بالضرب الثاني من المعرفة النحوية أي التصريف مع التمثيل لما يتكون منه علم النحو. أما قوله: "وغير ذلك" فهي عبارة تصور ما يمكن أن ينظر فيه علم النحو ويشمله من مواضع.

ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أن المنهج اللساني الحديث لا يتقيد بالنظرة الشمولية للنحو. فهذا مهدي المخزومي يرفض فكرة النحو بمدلوله الشامل الذي كان عند نحاة البصرة كالخليل بن أحمد و سيبويه ثم المبرد ويرى أن العربية بحاجة إلى نحو جديد فيقول: « وأصبحت الحاجة ماسة إلى تفريق الموضوعات التي تناولها الخليل والفراء ومن عاصرها مختلطة متشابكة، وإلى أن يعرف الدارس موضع قدمه، ليكون درسه أوضح حدودا وأعم فائدة »<sup>2</sup>.

إن هذا المفهوم الذي نادى به مهدي المخزومي نجد آثاره عند عبد الرحمان الحاج صالح الذي عرف النحو قائلا: « النحو العربي هو قبل كل شيء أصول أو قوانين تضبط التراكيب السليمة مع بيان مدلولاتها الوضعية »<sup>3</sup> ويقول محمد كشاش: « هو علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من الإعراب والبناء وغيرها »<sup>4</sup>. أما عبد السلام المسدي فيرى أن للنحو مفهوما مزدوجا فهو « يعني في نفس الوقت جملة النواميس

<sup>1</sup> - الخصائص 34/1.

<sup>2</sup> - مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي / بيروت - لبنان /، ط2، 1986، ص27.

<sup>3</sup> - الحاج صالح (عبد الرحمن): المدرسة الخليلية الحديثة و مشاكل علاج العربية بالحاسوب، محاضرة مرقونة - ألقيت بملتقى اللسانيات بكلية التربية بجامعة الرباط / المغرب /، 1990، ص21.

<sup>4</sup> - محمد كشاش: مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي و التطور الدلالي، متاح على الشبكة . <http://www.albabiyah.ws/>

الخفية المحركة للظاهرة اللغوية كما يعني عملية تفسير الإنسان لنظام اللغة»<sup>1</sup>. هذا المفهوم يقترب إلى حد بعيد من تصور علماء الدرس اللساني الحديث فيقول ساير (E.Sapir) في تعريفه للنحو: «مجموع قواعد تشكيلية يحصل التعرف إليها عن طريق الحس الباطني من طرف أصحاب لغة ما»<sup>2</sup>.

والذي يبدو من هذا النص التعريفي أن ساير يربط بين متكلم اللغة والقواعد الضابطة للسانه وهذه الفكرة إنما تعود في الأصل إلى النظرية التوليدية التحويلية التي افترضت امتلاك الذات المتكلمة لجهاز تحتي للغة هو عنوان عقلنتها وقدرتها على التوليد حيث أن النحو هو فرض من فروض الكفاءة اللسانية (La compétence) التي قد لا يمثلها الأداء الفعلي (la performance) تمثيلاً صادقاً<sup>3</sup>.

ويمكن القول إن لفظ النحو في العربية يفيد نفس المعنى تقريباً، لأن المتكلم ينحو به نحو طريقة أهلها، يتبعهم في ذلك ويقتفي أثرهم؛ فإذا كانت العربية اسماً وفعلاً وحرماً فإن ترتيبها وبناءها يخضع إلى الذات المتكلمة؛ قال أبو حيان التوحيدي مختصراً المناظرة التي جرت بين أبي سعيد السيرافي وأبي بشر متي: «قال متي: يكفيني من لغتكم هذا الاسم والفعل والحرف... قال أبو سعيد: أخطأت، لأنك في هذا الاسم والفعل والحرف فقير إلى وصفها وبنائها على الترتيب الواقع في غرائز أهلها»<sup>4</sup>.

بناء على ما تقدم رفض الدرس اللساني الحديث النظرة الشمولية للنحو وهو الأمر الذي حدا بكثير من الدارسين المحدثين<sup>5</sup> إلى تفضيل مصطلح تركيب عن

---

<sup>1</sup> - عبد السلام المسدي: الفكر العربي والألسنية، اللسانيات و اللغة العربية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية / تونس /، ع(04)، 1985، ص14.

<sup>2</sup> - صالح الكشو: المدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب / طرابلس - ليبيا / 1985، ص 114.

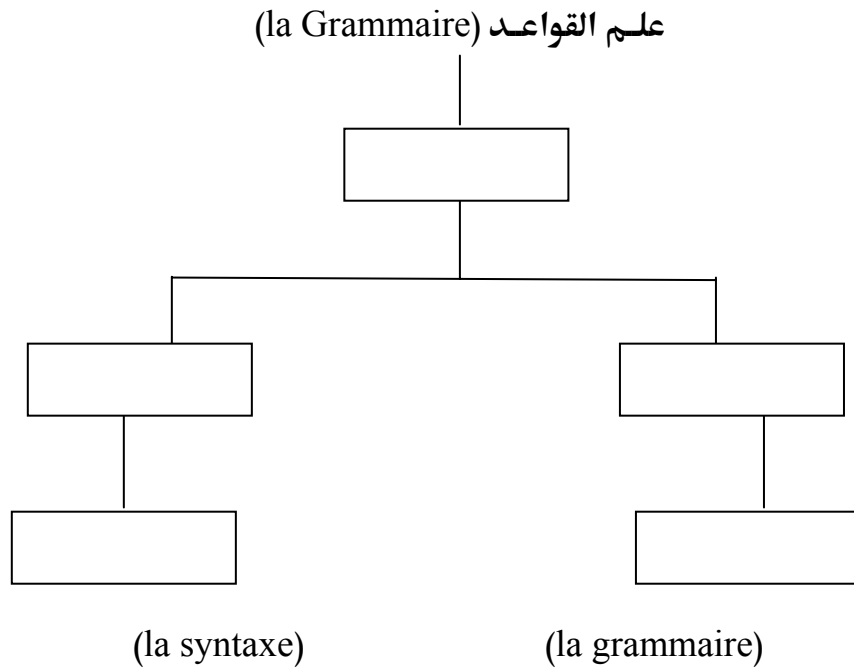
<sup>3</sup> Jean dubois et Françoise dubois- charlier : Eléments de linguistique Française : Syntaxe, Librairie Larousse /Paris/, 1970, pp 12-13.

<sup>4</sup> - أبو حيان التوحيدي: الإمتاع والمؤانسة، ج1، ص 72 متاح على الشبكة  
http://www..Saaid.net/book open

<sup>5</sup> - ينظر على سبيل المثال محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر/ دمشق - سوريا، دار الفكر المعاصر / بيروت - لبنان /، ط1، 1996، ص 216.

مصطلح "نحو". ولتفصيل ذلك نقول إن الدراسات اللسانية الحديثة تجمع بين التركيب (la syntaxe) والصرف (la morphologie) تحت باب واحد هو باب علم القواعد (la grammaire)؛ حيث يُعنى التركيب بترتيب الكلمات في جمل أي أنه يدرس الطرق التي تتألف بها الجمل والعلاقات النحوية القائمة بينها، ويقوم الصرف بدراسة الكلمات أو الوحدات الصرفية<sup>1</sup>.

نستطيع القول أن هذا التصور المنهجي الذي يرسم خارطة مستويات البحث في اللغة يقوم على وجهة نظر منهجية تحاول رسم الخطوط العريضة للبحث اللساني الحديث الذي يرى في النحو والصرف مجالين يؤلفان عمدة التراكيب اللغوية؛ إذ نظر المحدثون إلى الصرف لا باعتباره جزءاً من النحو بل هو قسيم النحو على خلاف البصريين الذين بحثوا في بناء الكلمة باعتباره جزءاً من النحو بالمعنى الشامل. وبإمكاننا توضيح نظرة المحدثين للنحو بواسطة المشجر الآتي:



<sup>1</sup> Ahmed Benhamouda : Morphologie et Syntaxe de la langue Arabe, Société nationale d'édition et de diffusion/ Alger/, 2<sup>ème</sup> édition ,1983, p5



إن هذا العرض الموجز يضع بين أيدينا واقع التكوين التاريخي لمصطلح "نحو" ويرصد التطورات التي مر بها حتى استقر. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن إشكالية وضع المصطلح وضبطه لا يمكن فصلها عن مسألة إقامة العلم وتأسيسه؛ إذ أن إشكالية تأسيس المنظومة الاصطلاحية إنما ترد في النهاية إلى تأسيس العلم ذاته، وبقدر ما يحقق العلم من التماسك بقدر ما تكون منظومته الاصطلاحية متماسكة. ولهذا فإن نظرة فاحصة في الإرهاصات الأولى في نشأة النحو ستكون مدخلا أساسيا للكشف عن المنظومة المصطلحية في شقها التركيبي.

## 2/ حفريات النشأة والنكبين:

لا ينفك المنظرون في نشأة الدرس النحوي في تاريخ الحضارة العربية يلحون على أن المولد الحقيقي للنحو إنما ارتبط بالبعد الديني العقائدي الذي سيطر على خامة التفكير اللغوي ومثل المنحى الأساسي في تحليل الحدث اللساني؛ إذ يشير كثير من الباحثين إلى أن نشأة النحو كانت خوفاً من اللحن الذي كان خطراً على العربية وعلى القرآن الكريم؛ ومعنى هذا أن تقنين النحو وتقعيدته ارتبط بالنص القرآني ارتباطاً استلزامياً إذ قام النحو على أساس تجنيب القرآن الكريم لطخات اللحن. والمقصود باللحن في هذا المقام « خروج عن النمط وتجاوز للمُسَطَّر المرسوم وعدول عن القاعدة»<sup>1</sup>.

من هنا كان التفكير في صناعة النحو واجباً عقائدياً فرضه الدين ونشأ البحث النحوي في رحم الأزمة، يقول الثعالبي: « والعربية خير اللغات والألسنة، والإقبال على

---

<sup>1</sup> - عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 94 وينظر أيضاً لنفس الباحث اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر/تونس، 1986، ص 41 و42.

تفهمها من الديانة، إذ هي أداة علم ومفتاح التفقه في الدين»<sup>1</sup> وقال السيوطي: «ولا شك أن علم اللغة من الدين، لأنه من فروض الكفايات وبه تعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة»<sup>2</sup>. على هذا الأساس أصبحت اللغة تمريناً يتعلق بممارسة الدين وهي مختبر للخلق والإبداع اللغوي؛ حيث استنبط العلماء قواعد تحفظ اللغة من الخطأ واللحن وتكوّن النظام الفكري الذي يكشف عن كيفية استخدام المفردات والتراكيب استخداماً سليماً نطقاً وكتابة ويقوم هذا الاستخدام برسالة التبليغ الفكري.

غير أن هناك بعض المتخصصين في الثقافة العربية من يرى أن نشأة النحو العربي لم تكن استجابة لحفظ النص القرآني من اللحن وإنما نشأ النحو سعياً لفهم النص القرآني<sup>3</sup> وفرق كبير - كما يقول عبده الراجحي - "بين علم يسعى "لفهم" النص وعلم يسعى "لحفظه" من اللحن» ولو كانت الغاية منه حفظ النص من اللحن لما أنتج العرب هذه الثروة الضخمة في مجال الدرس اللغوي<sup>4</sup>.

والذي يمكن قوله في هذا المجال أن الذهنية التي أنتجت علم النحو إنما تقوم على النظر إلى اللغة العربية باعتبارها الحامل المادي للقرآن الكريم؛ وبعد القرآن الكريم بنياناً رائعاً يتطلب الوصول إلى فهمه معرفة تفسير تراكيبه وقراءته قراءة صحيحة؛ وبالتالي لا نستبعد أن يكون النحو في أصل نشأته امتثالاً دينياً على أن حفظ القرآن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بفهمه.

وهناك بواعث أخرى هيأت لنشوء علم النحو وسط الشعور بالغزة القومية وإحساس الشعوب المستعربة بحاجتها لمن يرسم لها القواعد العربية وقوانينها التركيبية والصرفية فضلاً عن رقي العقل العربي ونمو طاقته الذهنية<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد): فقه اللغة وسر العربية، تح أمّلين نسيب، دار الجيل / بيروت، ص 5.

<sup>2</sup> - المزهر 302/2.

<sup>3</sup> - عصام نور الدين: نشأة النحو العربي، مجلة دراسات عربية / بيروت / ع(05)، مارس 1988، ص 49.

<sup>4</sup> عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية، كلية الآداب / جامعة الإسكندرية، ص 35.

<sup>5</sup> - ينظر شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف / القاهرة، ط5، 1983، ص 12.

وإذا ذكر تاريخ النحو العربي فكثيرا ما يقرن بأثر أجنبي أسهم في نشوئه؛ من ذلك القول إن النحو العربي متأثر بالدراسات اليونانية أو متأثر بالدراسات اللاتينية والهندية<sup>1</sup>. غير أننا لا نستبعد إمكانية أن يتولى الباحث العربي بنفسه ضبط لغته خاصة مع وجود الحافز العقائدي فكان التصرف وفق هذه القناعات من خير ما يبعث على التحرك المبدع . كما أن الإبداع و الابتكار ليسا وفقا على شعب دون آخر. فاللسانيات الحديثة لا تستغرب التشابهات الكثيرة بين اللغات؛ فالتشابه في الدرس بين أمة وأخرى لا يعني بالضرورة وجود تأثير معين بين هاتين الأمتين وإنما يدخل في باب الاتحاد العقلي الإنساني لتمائل التجارب التي تفضي إلى ذات الحلول مع اختلاف في بعض الجزئيات . و لهذا لا نستغرب إذ نجد عبد الله الجبوري يقرر قائلا: «النحو علم عربي نبت عند العرب كما تنبت الشجرة في أرضها»<sup>2</sup>.

على أن البحث في نشأة الدرس النحوي في التراث العربي قد حتم الخوض في إشكالية واضح النحو ومؤسسه . و صورة القضية كما سمح باستشفافها النظر اللساني قد مالت إلى اعتبار أبي الأسود الدؤلي (ت 69هـ) أول من فكر في رسم أسس النحو العربي وأنه أخذه عن علي بن أبي طالب . يقول أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ): «أخذ أبو الأسود عن علي بن أبي طالب عليه السلام العربية ، فكان لا يخرج شيئا مما أخذه عن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى أحد»<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> - إسماعيل أحمد عمارة : المستشرقون و نظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية ، دار وائل للطباعة والنشر / عمان ، الأردن / ، ط 3 ، 2002 ، ص 37

<sup>2</sup> - عبد الله الجبوري : رسائل في الفقه و اللغة ، دار العزب الإسلامية / بيروت ، لبنان / ، ط 1 ، 1982 ، ص 155

<sup>3</sup> - أخبار النحويين البصريين ص 67

و على هذا المنوال أيضا سار أبو بكر محمد بن الحسين الزبيدي (ت 379هـ) مرددا أقوال سابقيه وهي أن أبا الأسود قال : « تلقيته من علي بن أبي طالب رحمه الله . وفي حديث آخر قال : ألقى إلي علي أصولا احتذيت عليها »<sup>1</sup>.

أما ابن النديم (ت 438هـ) فقد اختصر أقوال سابقيه قائلا: « زعم أكثر العلماء أن النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأن أبا الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب »<sup>2</sup>. وقد قيل أن زياد بن أبيه (ت 53هـ) بعث إلى أبي الأسود أن يعمل شيئا يكون للناس إماما و يعرب به كتاب الله ، فاستغاه من ذلك حتى سمع قارئاً يقرأ : " إن الله بريء من المشركين ورسوله " بالكسر ، فقال : ما ظننت أن أمر الناس آل إلى هذا ، فرجع إلى زياد فقال : أنا أفعل ما أمر به الأمير<sup>3</sup>

و هناك بعض الروايات الأخرى التي تسند أولية وضع النحو إلى نصر بن عاصم (ت 351 هـ) و عبد الرحمان بن هرمز (ت 117 هـ)<sup>4</sup>، و يضيف أبو الطيب اللغوي (ت 351 هـ) إلى هؤلاء يحيى بن يعمر (ت 129 هـ) فيقول: « أول من وضع النحو بعد أبي الأسود يحيى بن يعمر »<sup>5</sup>

من هذا التحليل المستفيض عن أوليات صنع النحو، للناظر أن يستشف أن كل هذه الروايات إنما طفت بجلاء على سطح التنظير في أصل النحو و أول من رسم حدوده الأولية؛ حيث انعقد الاتفاق على أن الدرس النحوي في أول وضعه يعزى إلى أبي الأسود الدؤلي وهو أمر لم يشك فيه المتقدمون من الرواة والنحاة أو المحدثون من دارسي اللغة و النحو.

<sup>1</sup> - طبقات النحويين و اللغويين ص 21

<sup>2</sup> - ابن النديم: الفهرست ، ص 61

<sup>3</sup> - أخبار النحويين البصريين ص 67 و الفهرست ص 61

<sup>4</sup> - أخبار النحويين البصريين ص 71 و 72 و الفهرست ص 61

<sup>5</sup> - أبو الطيب اللغوي ( عبد الواحد بن علي ) : مراتب النحويين ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ،

المكتبة العصرية للطباعة و النشر / صيدا - بيروت / ط 1 ، 2002 ، ص 26

أما الشك فقد انصب على تلك الروايات التي نسبت أمر الوضع إلى علي بن أبي طالب أو زياد بن أبيه. فقد قال سعيد الأفغاني: « و لست أدري هل أبقت أمور الخلافة و الحروب و الفتن لعلي وقتنا يفرغ فيه للتأليف في العلوم و تنقيحها و اختراعها»<sup>1</sup>.

و من أدق ما نجلوه في هذا السياق و نحن نكتشف مقولة النشأة و التكوين في زبدة الميراث الفكري اللغوي أن الدرس اللغوي و النحوي بخاصة هو جملة من الملحوظات و الإرشادات اللغوية التي أثارها مجهودات جماعية أسهم فيها طاقم طلابي أرسى الأساس لبنيان العربية الشامخ كعلي بن أبي طالب و أبي الأسود الدؤلي و نصر بن عاصم و غيرهم ، فأسهموا جميعا - بدرجات متفاوتة - في وضع النواة الأولى للنحو العربي ، يقول محمد زغوان : " و من المنطقي في التسلسل الزمني للأحداث أن يقال : إن هناك ثلة من العلماء أخذت عن أبي الأسود مثلما أخذ الأخير عن الإمام علي و تخرجوا من المدرسة نفسها ، و كلهم جمعهم زمان واحد " <sup>2</sup>.

بعد هذا التمهيد لابد للباحث من طرح السؤال الآتي: ما هو الموطن الأصلي الذي احتضن مولد هذا العلم الحافظ لقواعد التعبير ؟ حري بنا أن نشير في هذا المجال أن الخلاف كان في نشأة علم النحو لكنه لم يختلف في موطن مولده وهو البصرة ؛ فلقد سجل لنا التاريخ أن البصرة سبقت الأمصار الإسلامية الأخرى في وضع الضوابط الأولى للنحو العربي وهي التي شادت صرحه و تعهدته بالرعاية ، قال ابن النديم (378هـ): « قال محمد بن إسحاق : إنما قدمنا البصريين أولاً لأن علم العربية عنهم أخذ ، و لأن البصرة أقدم بناء من الكوفة»<sup>3</sup> و يقول الزبيدي : « نبدأ بذكر

<sup>1</sup> - سعيد الأفغاني: في أصول النحو، دار الفكر / دمشق / ، ط3 ، 1964 ص164

<sup>2</sup> - محمد زغوان: إرهاصات النشأة في النحو العربي ، مجلة التراث العربي / دمشق / ، العددان 99 و100 ، 2005 متاح على الشبكة/100-99-trath/www.awu-dam.org

<sup>3</sup> - الفهرست ص 89

النحويين على طبقاتهم و اللغويين بعدهم ، و نقدم البصريين من كلتا الطبقتين لتقدمهم في علم العربية ، و سبقهم إلى التأليف فيها<sup>1</sup>

كما تؤيد الدراسات الحديثة أن النحو نشأ بصريا يقول عبده الراجحي: «الحديث عن مدرسة البصرة هو الحديث عن النحو العربي منذ نشأته حتى عصرنا الحاضر ، فالذي لاشك فيه أن النحو – بصورته المعروفة – نشأ بصريا و تطور بصريا»<sup>2</sup> .

و العلة في ذلك كما اتضح لبعض الباحثين أن البصرة قد اختلفت بميزة اجتماعية و أخرى جغرافية ، فهي تقع على حدود مجتمعين مختلفين هما مجتمع البادية العربية و مجتمع الحضارة الفارسية؛ إذا كانت البصرة تشرف على صحراء العرب من ناحية الغرب ، و تتاخم جبال فارس من ناحية الشرق و هي مرفأ ترتاده السفن من شتى بلاد الشرق و ينزل فيه من التجار و المسافرين ما لا حصر لملهم<sup>3</sup> ، فصار الطابع الذي يطبع المجتمع البصري مزيجا من الثقافات المتباينة، مما أدى إلى وضع الضوابط اللسانية الحافظة لقواعد التعبير .

فالبصرة إذن هي أول مدرسة عنيت بالنحو و اللغة و تدوينها و وضع قواعد لها وقد سبقت غيرها بنحو قرن من الزمان<sup>4</sup>؛ حيث بسط البصريون نفوذهم على النحو العربي منذ نشأته على يدي طلائع علمية أمثال أبي الأسود الدؤلي و تلاميذه ، إلى أن تلقفه الخليل بن أحمد فكان الغاية في استخراج مسائل النحو استنبط منه و من علله ما لم يستخرج أحد ، و لم يسبق إلى مثله سابق من العلماء<sup>5</sup> و لهذا اعتبر الخليل «مفتاح

<sup>1</sup> – طبقات النحويين و اللغويين ص 18

<sup>2</sup> – عبده الراجحي: دروس في كتب النحو ، دار النهضة العربية للطباعة و النشر / بيروت / ، 1975 ، ص 9

<sup>3</sup> – لمزيد من المعلومات ينظر عبد الحميد الشلقاني : رواية اللغة ، دار المعارف بمصر / القاهرة / ، 1971 ، ص 64

<sup>4</sup> – موجز علوم العربية ص 233

<sup>5</sup> -- محمد بن سلام الجمحي: طبقات فحول الشعراء، تقديم و شرح محمود الريدائي، مكتبة دار الفتح/دمشق/، ط1969، ص33

العلوم و مصرفها<sup>1</sup> و هو النحوي الحق الذي نضج النحو و قواعده و مصطلحاته على يديه<sup>2</sup>؛ بهذا يكون القرن الثاني الهجري الفترة الذهبية للدرس النحوي ، حيث انفسح - في هذا القرن - ميدان القول في علم النحو فكان له حضور قوي و متميز لدى الخليل و تلميذه سيبويه اللذين استطاعا أن يقدموا نموذجا بنيويا لوصف العربية صوتيا و صرفيا و نحويا لم يستطع أحد أن يقدم بديلا عنه حتى قال عبد الرحمان الحاج صالح : « أما النحو العربي الذي نقصده فهو نحو الخليل و أصحابه ، أو ما وصل إليه النحو في زمانه و زمان سيبويه و في عهد أتباعهما الكبار. و السبب في ذلك أنهم هم المبدعون للنحو العربي و نظرياته الأصيلة العميقة »<sup>3</sup>.

فالشروع إذن في صيانة اللغة و وضع ضوابط لها قد نشط و اتسع و كثر المشتغلون به في أواخر القرن الثاني و أوائل القرن الثالث الهجريين<sup>4</sup> و هي مرحلة الاشتغال الفعلي في وضع علم النحو؛ حيث تكاملت بنيته و قام هيكله على أيدي جيل تلاميذ أبي عمرو بن العلاء (ت 154 هـ) و أبرزهم الخليل بن أحمد مدعم الصرح النحوي البصري الذي قيل فيه « هو سيد قومه و كاشف قناع القياس في علمه »<sup>5</sup> و هو المستنبط المستنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد ، و ما لم يسبقه إلى مثله سابق<sup>6</sup> ، و هو الغاية

<sup>1</sup> - مراتب النحويين ، ص 46

<sup>2</sup> - زهير غازي زاهد : دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية مرحلة النضج و التطور ، ص 1 متاح على الشبكة : <http://basracity.net/pather/book>

<sup>3</sup> - عبد الرحمان الحاج صالح : النحو العربي و البنوية: اختلافها النظري و المنهجي، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية / قسنطينة - الجزائر / ، ع 1 ، أبريل 2002، ص 8

<sup>4</sup> - عباس حسن ، رأي في بعض الأصول اللغوية و النحوية ، مطبعة العالم العربي بالقاهرة ، 1951، ص 13.

<sup>5</sup> - الخصائص 361/1.

<sup>6</sup> - طبقات النحويين و اللغويين ، ص 47

في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس<sup>1</sup>. إذ نجد النحو في هذه الفترة الزمنية هيكلًا قائمًا بكل مستوياته اللغوية يشهد بذلك الكتاب الذي عزي إلى سيبويه وهو نظرة تأليفية لآراء الخليل و مرآة صادقة لمعطيات المنهج الوصفي وهو منهج يتفق مع النظريات اللغوية الحديثة في دراسة اللغات في جوانب كثيرة ، حيث يمكن القول إن الكتاب لم يترك قاعدة نحوية إلا سجلها لذلك لم يجد بعض القدماء حرجًا في أن يطلق عليه اسم " قرآن النحو"<sup>2</sup>. وفي هذا الصدد يرى ميخائيل كارتر ( M . CARTER ) أن كتاب سيبويه يقدم نموذجًا من التحليل البنيوي لم يعرفه العرب حتى القرن العشرين و يقدر أنه لو ولد سيبويه في عصرنا هذا لتبوأ منزلة وسطى بين دوسوير و بلومفيلد<sup>3</sup> .

و على أساس من ارتقاء البحث النحوي و نضجه نشطت الحركة الاصطلاحية و منحت العربية تراكمًا معرفيًا غامراً و سيلا من المفاهيم جسدتها ماديا ذخيرة مصطلحية هائلة . و لاشك أن تحديد المصطلح العلمي في أي فرع من فروع المعرفة يعتبر شرطا أساسيا لتطور العلم و تقدمه ؛ لهذا اعتنى البصريون بالمصطلح و حددوا طبيعة تلك المعرفة بمسميات يمكن اعتبارها النواة الأولى للمصطلحات النحوية في خامة الفكر العربي .

و بإمكاننا القول إن مبعث هذا النشاط الاصطلاحي الذي عرض إبان هذه الفترة إنما يرجع في منظورنا إلى عوامل هي كالآتي :

1 / نضج العلم و تطوره في هذه الفترة استتبعته كوكبة من المصطلحات تجلي مفاهيمه الذهنية؛ إذ لا يمكن أن يتحدث عن العلم بغير جهازه المصطلحي ، و العلم في نهاية الأمر مصطلحات تم اختيارها لتكون علامات واسمة للتصورات العلمية . و لقد أدرك علماءنا هذه الحقيقة حيث كانت قضية المصطلح عندهم من القضايا البارزة التي

<sup>1</sup> - أخبار النحويين البصريين ، ص 86 و الفهرست ص 65

<sup>2</sup> - مراتب النحويين ، ص 73

<sup>3</sup> - نهاد الموسى : نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط 1 ، 1980 ، ص 40



اهتموا بها باعتبار أن المصطلح وسيلة لفهم قضايا اللغة و كشف أسرارها. وعلى هذا يمكننا القول إن المصطلح ارتبط بالحركة النحوية التي نشطت في القرن الثاني بالبصرة ، وكان الخليل بن أحمد المصدر الأول في وضع المصطلح النحوي من خلال ما نقله عنه تلميذه سيبويه حيث يشكل الخليل العمود الفقري لمعظم أبواب الكتاب ؛ لهذا تميز الكتاب بتراكم معرفي احتوى ذخيرة مصطلحية هائلة. غير أن المصطلحات لا تنشأ دفعة واحدة كما أن العلم -أيضا- لا ينشأ من العدم وإنما يفترض وجود مراحل تمهيدية كان لها الفضل في التأسيس كما أن « منطق التصور يفرض أن تكون الممارسة العلمية سابقة التنظير وأن التنظير يأتي بعد إدامة النظر و التأمل الدقيق »<sup>1</sup>؛ والذي أثبتته التاريخ أن المصطلحات النحوية قد تعامل معها العربي قديما كمضامين مجردة من مفاهيمها الاصطلاحية و خير دليل على ذلك تلك الروايات التي سجلها التاريخ منها: أهمز إسرائيل ؟ قال إني إذا لرجل سوء قلت أتجر فلسطين قال إني إذا لقوي.

فالأعرابي لم يفهم من الهمز و الجر إلا معناهما اللغوي ؛ و معنى هذا أن المصطلحات النحوية كانت أسماء لمسميات عرفها العرب و دارت على ألسنتهم عفويا وهي جزء من ممارستهم اليومية و في هذا دليل على أسبقية المعنى اللغوي المادي على المعنى الاصطلاحي ؛ بل إن المفهوم الاصطلاحي قد امتد عن المدلول اللغوي وأضاف شيئا جديدا تم به تحديد العلاقة التي تنظم هذه العملية الشكلية<sup>2</sup>؛ فمصطلح النصب - مثلا- و الرفع و الجر لم يعرفها العرب إلا بدلالاتها الوضعية ثم نقلت هذه الألفاظ إلى معانٍ ذات متصورات اصطلاحية و الذي يغلب ذلك ما قرره السيوطي قائلا: « و السبب في ذلك أن الإعراب جعلت ألقابه مشتقة من ألقاب عوامله ، فالرفع مشتق من رافع ، و النصب من ناصب ، و الجر أو الخفض من جاور و خافض و الجزم من

<sup>1</sup> - علي مزهر الياسري : الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه ، الدار العربية للموسوعات /

بيروت -لبنان / ، ط 1 ، 2003 ، ص 102

<sup>2</sup> - ينظر محمود أحمد نحلة : أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية / مصر / ، 2002 ، ص 112

جازم»<sup>1</sup>، و بهذه الطريقة فالمصطلحات النحوية ما هي إلا مصطلحات محولة دلاليا من كلمات و مشتقات أصيلة ، و المقصود بالتحول الدلالي هو « ذلك التولد الذاتي الذي ينتقل من بنية صوتية مستعملة للدلالة عفوا أو قصدا على أغراض و معان جديدة »<sup>2</sup>.  
تلك إضاءة على حقيقة تطور الدلالات اللغوية في تراث العربية وهي مَعْلَمٌ يعرفنا كيف استطاع لغويونا مواجهة الحدث الحضاري و تععيد القواعد عن طريق استعارة مصطلحات النحو العربي من واقع التراث اللغوي واستخراج كنوز العربية و تفعيلها. ويمكننا الخلوص إلى القول إن مصطلحات النحو العربي كانت مجموعة من المفاهيم جاءت ثمرة تفكير علمي عند علمائنا العرب و هي نتيجة مخاض طويل و مجهودات أجيال متعاقبة يمثل الخليل و سيبويه آخر حلقاتها ؛ وأرى أن أعمال هؤلاء تشكل زوايا حادة بين ما سبق و ما لحق و هي الأسس التي يستحيل دونها قيام الحركة الاصطلاحية في شقها النحوي .

2/ نشطت الدراسة النحوية في القرن الثاني الهجري نشاطا بيّنا - كما سلف القول - و مما أذكى هذا النشاط ذلك التنافس البلدي الذي نشأ بين البصرة و الكوفة و محاولة كل فريق أن يظهر على الآخر؛ ففرع إثر ذلك منهجان في الدرس النحوي و انعكس ذلك على الحركة الاصطلاحية ؛ فكان للبصريين مصطلح و للكوفيين مصطلح قد يختلف كل منهما عن الآخر رغم أن المادة واحدة وهي النحو العربي .  
على هذا الأساس ارتبط اسم المدرسة البصرية في معالجتها الاصطلاحية بالمدرسة الكوفية، حيث كان المصطلح ثمرة لهذا الخلاف و ما كتاب " الإنصاف في مسائل الخلاف " إلا انعكاس صادق عن المنهج الذي كان سائدا في الجدل اللغوي وتشير المسائل النحوية فيه إلى تلك الروح العلمية التي كان يتمتع بها علماء اللغة.

<sup>1</sup> - الأشباه و النظائر 347/1.

<sup>2</sup> - مختار نوبوات : اللغة العامة و المصطلح ، أعمال ملتقى " اللغة العربية و المصطلح " ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة باجي مختار - عنابة / ، 2006 ، ص 22

وهنا لا يفوتنا القول إن المصطلح - أولاً وقبل كل شيء - يحفظ ثمار الفكر وهو الذي يسجل أشكال الابتكارات لأن المصطلحات هي بمثابة القوالب التي تصلح لاحتواء الفكر. و عليه فلقد تحددت المنظومة المصطلحية لعلم النحو بعد أن تحددت أصوله و مناهجه ، فسطع في سماء البصرة نجوم متأقة تألف منها عقد الطبقة الثالثة البصرية برئاسة الخليل و الأولى الكوفية برئاسة الرؤاسي ثم الطبقة الرابعة البصرية بزعامه سيبويه و الثانية الكوفية التي كان يقودها الكسائي<sup>1</sup> .

فمن الواضح أن المصطلحات النحوية قد سايرت هذا التنافس البلدي حيث غدت اللغة انعكاساً على صفيحة الصراع العلمي بين المدرستين . أما الأعمال الركائز في مدرستي البصرة و الكوفة فهي تنقيد بالخليل و تلميذه سيبويه ثم المبرّد من البصرة و الكسائي و الفراء من الكوفة الذين كان لهم فضل السبق في ظهور المصطلحات النحوية بمعناها العلمي ؛ و معنى هذا أن المصطلح النحوي لم يعرف تعريفاً شاملاً و دقيقاً إلا بعد أن نضج النحو و في اعتقادي أن أعمال هؤلاء العلماء تشكل الركائز الأساسية الأولى التي شيد بها صرح النحو و يستحيل دونها قيام نحو. فلقد بنى الخليل و سيبويه مدرسة بصرية لها ملامحها و أسسها المنهجية كما بنى الفراء للمدرسة الكوفية صورتها و وضع مصطلحات خالف بها البصريين أودعها كتابه "معاني القرآن" فكان بذلك إماماً في اللغة و مرجعاً أساسياً في النحو و مصطلحاته .

بعد هذه الإلمامة اليسيرة نخلص إلى النتائج الآتية :

1/ الحركة الاصطلاحية في زبدة الميراث العربي نشطت مع نضج النحو العربي

و تطوره في البيئة البصرية.

2/ الخلاف النحوي بين المنهج البصري و المنهج الكوفي قد أذكى حركة

الاصطلاح على أن الخلافات العلمية التي نشأت من جراء تباين المنهجين إنما كان أغلبها في النحو .

<sup>1</sup> - ينظر الشيخ محمد الطنطاوي : نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة ، ص 30 و 33

3/ الحركة الاصطلاحية نشأت في القرن الثاني الهجري بالبصرة على يد الخليل ثم تلميذه سيبويه الذي كان علماً من أعلام النحو في عصر قطع النحو فيه شوطاً كبيراً شارف فيه النهاية؛ حيث أن سياقات المصطلح توحى بالعلمية بخاصة عند إمام اللسانيات العربية سيبويه .

من هذا المنطلق فإن هذا المبحث سيسلط الضوء على المصطلح النحوي من زاويتين اثنتين:

1/ استنطاق النص التراثي البصري لدراسة المصطلح النحوي وما يشمله من شحنة مفهومية، أي تقديم المصطلح في سياقه النصي بغية الكشف عن خصائصه ودوره الذي يحتله بالنظر إلى هرم مفاهيم المصطلحات الأخرى. ولئن كانت النصوص عديدة في التراث النحوي البصري فقد انتقينا منها نص " العين " و " الجمل " ثم نص " الكتاب " فنص " المقتضب " لتكون هذه النصوص منفتح الوصف ونهايته.

2/ دراسة اتساع رقعة الاستعمال للمصطلحات النحوية وذلك حسب رؤية أقيمت مشروعيتها في ظل الخلاف البصري الكوفي .

3/ استخبار قوانين النحو لدى البصريين من خلال التجادل بين النحو العربي واللسانيات الحديثة وهو مبدأ منهجي يشير إلى محاولة تقويم جهودهم في ضوء نظرية لغوية حديثة.

على هذا الأساس فعملنا هو النظر إلى الذخيرة الاصطلاحية المميزة لقواعد العربية ونسبة تردها عند البصريين من خلال الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- 1/ كيف استثمرت الذخيرة الاصطلاحية عند البصريين .
  - 2/ ما هو المجال المفهومي الذي ينتمي إليه مصطلح (س) في المنهج البصري وهل احتفظ بنفس التسمية أم اكتسب دالاً جديداً في ظل المنهج الكوفي .
- ولذلك فإن معرفة مفردات المصطلح النحوي سيكون لها فعالية في التأكيد على عملية النحو التي بلغت شأنها بعيداً في الدراسات اللغوية بعامة.

### 3/ المادة المصطلحية لعلم النحو في إبداعات نحاة البصرة

للنحاة في إجراء طرائق التحليل النحوي مصطلحات خاصة يؤثرون التعبير بها للدلالة على المفاهيم العلمية المقصودة . ولقد نشأت المصطلحات الدالة على موضوعات النحو منذ نشأة الدرس النحوي فكان السبق في وضعها للبصريين لسبقهم في الدرس النحوي و خالفهم الكوفيون فأنشأوا مصطلحات خاصة بهم حتى صار لدينا قاموس تعبيرى يوضح حركة التوليد المصطلحي بين الفريقين، و باستطاعتنا حصر دائرة الاصطلاح النحوي في المفردات الآتية :

#### العامل :

العامل في اللغة من يعمل على الدوام وإن قلّ و هو في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً<sup>1</sup>.  
و العامل مصطلح بصري يعود في أصل وضعه إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي؛ فالكتاب لسيبويه يزخر بأمثلة تؤكد أن الخليل استخدم المصطلح في الدرس اللغوي، يقول سيبويه في أثناء حديثه عن الحروف الناصبة إن ، أن ، ولكن و كأن و ليت و لعل «و زعم الخليل أنها عملت عملين : الرفع و النصب ، كما عملت كان الرفع و النصب حين قلت : كان أخاك زيد ، إلا أنه ليس لك أن تقول كأن أخوك عبد الله ، تريد كأن عبد الله أخوك ، لأنها لا تصرفُ تصرفُ الأفعال ، و لا يُضمَرُ فيها المرفوعُ كما يضمّر في كان»<sup>2</sup>

كما أن لفظ " العامل " هو من المصطلحات الأصيلة عند سيبويه إذ يلقانا في الصفحات الأولى من الكتاب ، فقد عقب حديثه عن مجاري أواخر الكلم الثمانية بقوله : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ

<sup>1</sup> - عبد القاهر الجرجاني : العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ، تح البدرأوي زهران ،

مطابع الطوبجي التجارية / القاهرة / ، ط 3 ، 1996 ، ص 73

<sup>2</sup> - الكتاب 2 / 131

فيه العاملُ - وليس شيءٌ منها إلا وهو يزول عنه - و بين ما يُبنى عليه الحرفُ بناءً لا يزول عنه لغير شيءٍ أحدثَ ذلك فيه من العوامل ، التي لكل عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف . وذلك الحرفُ حرفُ الإعراب<sup>1</sup> فجعل سببوه جوهر النظرية النحوية العلاقة التركيبية المتحققة بالعامل النحوي .

أما المعمول فهو الكلمة التي تنفذ طلب العامل و تظهر عليها الحركة الإعرابية باعتبارها أمانة على الحكم الإعرابي، و المقصود بالحركة الإعرابية علامة الإعراب وتكون بعد الصامت الأخير لكل وحدة لفظية تتميز بوضوح عن الصوائت التي تضبط التشكيل الداخلي لبنية الكلمة. هذه الأخيرة التي يفرضها النظام المقطعي و لها دور في تحوير المعنى الرئيسي للكلمة.

أما العلامة الإعرابية على أواخر الكلمات فهي تدل على موقع الكلمة في التركيب للإبانة عن المعنى الوظيفي لها . و تعد الصوائت الإعرابية الأجزاء الرئيسية لنظام الاتصال في العربية الفصحى .

و لقد رأى البصريون أن للعامل أثر في تغيير علامات الإعراب حيث تتغير أواخر الكلمات بتغير العوامل الداخلة عليها ؛ و هذه الفكرة قديمة تنتهي إلى سببوه الذي يبين أن الصوائت ( الكسرة و الضمة و الفتحة ) تدل على الجر و الرفع و النصب و يدل السكون على الجزم بحيث يتغير حرف الإعراب تبعاً للعوامل الداخلة على الكلمة و بزوال العامل تزول الحركة<sup>2</sup>. و بالتالي فالعامل هو المؤثر في المعمول و أثره هو الحركة الإعرابية التي تظهر في آخر المعمول و المعمول هو الذي تتغير حركة آخره تبعاً لنوع العامل .

هكذا اتضح أن مصطلح "العامل" قد أحاطت بمفهومه أعمال البصريين كما أقرّ الكوفيون بثنائية (عامل/معمول) التي كانت حاضرة في جل أبواب درسه النحو؛ غير

<sup>1</sup> - الكتاب 13/1.

<sup>2</sup> - ينظر الكتاب 13/1 و ما بعدها.

أن فكرة العامل كانت محور جدل الفريقين واختلافهم يشهد على ذلك ما نقله ابن الأنباري من مسائل خلافية تؤكد اتصال الكوفيين بأساس العامل نذكر منها :

- العامل في الاسم المرفوع بعد لولا : المسألة العاشر<sup>1</sup>
- عامل النصب في المفعول : المسألة الحادية عشرة<sup>2</sup>.
- العامل في صيغة التنازع : المسألة الثالثة عشرة<sup>3</sup>.
- عامل الرفع في الفعل المضارع : المسألة الرابعة والسبعون<sup>4</sup>.

ومن أدق ما نجلوه في هذا السياق ونحن نكتشف مفهوم العامل النحوي في زبدة الميراث الفكري اللغوي أن العامل عند الكوفيين أضعف من العامل البصري، ذلك أن «العامل البصري له قوة العلة الفلسفية وتأثيرها وأحكامها»<sup>5</sup>؛ فلقد نص البصريون عدة مسائل لها وثيق الصلة بالعامل نذكر منها :

- لكل معمول عامل فإن لم يكن ظاهراً وجب تقديره.
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد وهذه القاعدة هي أساس باب التنازع<sup>6</sup>
- 

أما نحاة الكوفة فليس للعامل -عندهم- قوة العلة، فلم يكن للعامل النحوي ما له عند نحاة البصرة من قوة : قد يكون العامل ولا يكون المعمول من ذلك رأي

---

<sup>1</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 70/1. و ينظر السيد يعقوب بكر: نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص 153.

<sup>2</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 78/1 ونصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، ص 164.

<sup>3</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 83/1.

<sup>4</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 550/2 ونصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، ص 221.

<sup>5</sup> - مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت- لبنان، ط3، 1986، ص 261.

<sup>6</sup> - المقصود بالتنازع أن يتقدم فعلاً ويتأخر عنهما معمول وكل منهما يقتضي هذا المعمول.

الكسائي في باب التنازع، فذهب إلى جواز خلو الفعل من الفاعل في نحو قولك (قام وقعد زيداً) وهو بناء على هذا لا يحتاج إلى تقدير الفاعل أو تأويله في أول الفعلين المتنازعين عند إعمال الثاني<sup>1</sup>.

لقد تصور الكوفيون المعمولات النحوية على نحو يختلف عن تصور البصريين لها: فإذا وجد معمولان وعامل واحد، قدر لأحد المعمولين عامل وهذه القاعدة هي أساس النحو البصري وهي تدرج ضمن باب الاشتغال؛ وهذه القاعدة كما وردت عند جمهور نحاة البصرة تتلخص في العناصر الآتية:

• هناك فعلاّن يفسر ثانيهما الأول: فعل مشغول وهو الفعل الظاهر وفعل عامل هو الفعل المضمر وجوبا الذي يفسره الفعل المذكور.

• الفعل الظاهر هو المفسر ويكون الفعل المضمر المفسر.

• يكون المفسر عين لفظ المفسر نحو (زيداً ضربته).

• يكون المشغول عنه منصوبا.

أما الكوفيون ومنهم الكسائي والفراء فيرون أن الفعل الظاهر يعمل النصب في المفعول المقدم وفي ضميره معاً<sup>2</sup>.

وإذا حاولنا أن نناقش مبدأ الاشتغال في ضوء الدرس اللساني الحديث نجد من المحدثين من يرى أن «الاشتغال لم يعد أسلوباً مستعملاً في العربية الحالية، وأنا سبحانه معطيات النحاة القدامى وتعميماتهم»<sup>3</sup>.

غير أنه بإمكاننا أن نفسر مبدأ الاشتغال في إطار القواعد التوليدية التحويلية فنقول: إن الجملة الاشتغالية تتكون بنيويًا من تداخل جملتين اثنتين يمكن تمثيلها بالصيغة الآتية:

---

<sup>1</sup> - الأسترا باذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الكافية في النحو، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000، ج1، ص200.

<sup>2</sup> - الكافية في النحو/1/434.

<sup>3</sup> - اللسانيات واللغة العربية ص142.



ف ( + فا ) ϕ ( + مفع ( ! ) + ف + فا + مفع ( ضمير )

حيث خضعت هذه الجملة إلى قاعدة تحويلية كان عنصر التحويل فيها هو إعادة الترتيب (la permutation) فقدّم العنصر المنصوب تاركاً وراءها أثراً (une trace) يدل عليه وهو الضمير المتصل بالفعل المفسّر المشغول.

يمكننا القول في خاتمة هذا التعليق أن الاشتغال سواء أخذنا بالمفهوم البصري أو المفهوم الكوفي فهو بيان واضح على أن نحاتنا العرب قد تجاوزوا في وصفهم للعربية ورسم معايير النظام النحوي حدود النص الذاتية، فجعلوا محيط الحدث الكلامي وسياقه والتغيرات اللفظية الطارئة التي تكتنف الكلام أصلاً في وصف الظاهرة النحوية وتفسيرها. فكان مفهوم العامل عندهم أساساً لوصف البنى السطحية الدالة للجمل دون فصلها عن بناها العميقة المدلولة.

والملاحظ أن مفهوم العامل عند نحاتنا القدماء بصريين كانوا أم كوفيين قد أفرز مقولات نحوية منها أن العوامل المؤثرة نوعان: لفظية هي الأصل الغالب ومعنوية هي الفرع القليل؛ أما العوامل اللفظية فهي علامات ظاهرة ولها صورة في اللفظ وهي «تعرف بالجنان أي بالقلب وتلفظ باللسان»<sup>1</sup>، ويقصد بالعوامل المعنوية ما ليس له صورة ظاهرية ملموسة وهي «تعرف بالجنان ولا تلفظ باللسان»<sup>2</sup>.

وفي سياق متواصل يقول ابن جني: «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي، ليبرؤك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت يزيد، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم»<sup>3</sup>.

والعوامل سواء عند البصريين أو الكوفيين عرفت هذا التقسيم الثنائي فهي إما لفظية وإما معنوية وصنفوها إلى أضرب ترجع إلى المقام التركيبي والسياق الإبلاغي

<sup>1</sup> - العوامل المائة في أصول علم العربية ص 84.

<sup>2</sup> - نفسه ص 84.

<sup>3</sup> - الخصائص 109/1.

فكان من العوامل اللفظية ثلاثة أقسام هي : الأفعال، الأسماء، والحروف، وصنفوا هذه العوامل اللفظية بحسب القوة في العمل.

والعمل هنا هو التأثير اللفظي بين العامل والمعمول في عملية التخاطب والتفاهم، فالفعل أولها في العمل ويليه الحرف ثم الاسم ونختصر ذلك في الصيغ الآتية :

1/ الفعل ----- (+ عامل).

2/ الحرف ----- (± عامل).

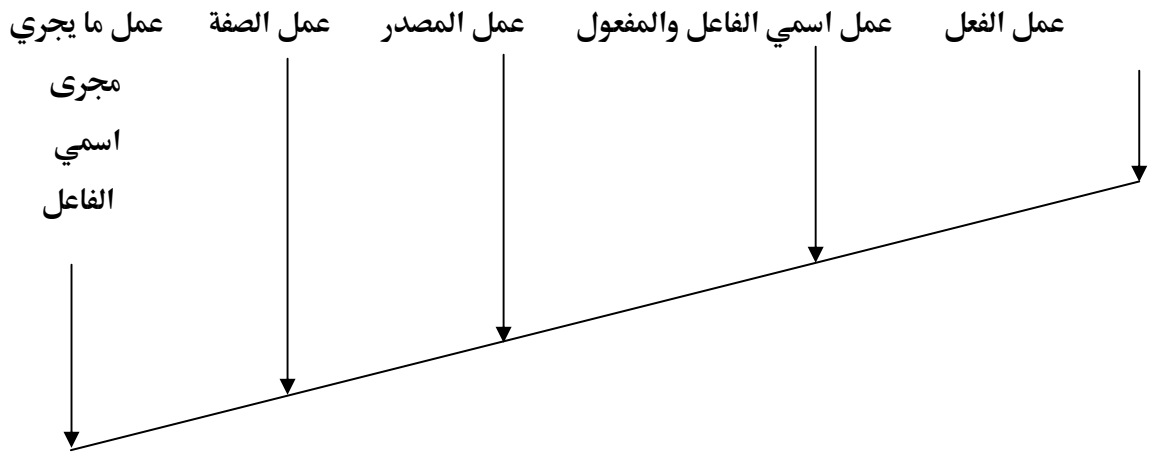
3/ الاسم ----- (± عامل).

فالفعل عند البصريين هو أقوى العوامل وهو أصل العمل فلا ينفك عن التأثير في الاسم مولدا المعاني الوظيفية الأساسية، وهو عنصر علوي مسيطر ويفهم في هذا الإطار قوة عمل الفعل في تأثيره في عنصرين اثنين الأول منهما بالرفع والثاني بالنصب يستنتج من هذا تداخل بين التأثير الإعرابي والعلاقات بين أجزاء الجملة فإذا كان الفعل لا يكون إلا مسندا عاملا فهو يتحكم في الهندسة الإعرابية تحكما دقيقا، ومن مظاهر قوة الفعل عند البصريين أن الاسم يحمل على الفعل ويعمل عمله كاسمي الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة باسم الفاعل وما يجري مجرى الفعل يقول سيبويه : « باب الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول والمفعول الذي لم يتعدّ إليه فعل فاعل... ما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل... كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل »<sup>1</sup>.

يبين هذا النص بناءً متدرجا للقوة المرادفة للفعل؛ تقع في قمة هذا التدرج قوة الفعل ثم يأتي ما حمل عليه مما يوضح درجات العمل على النحو الآتي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> - الكتاب 33/1.

<sup>2</sup> - لمزيد من الإيضاح ينظر سعيد حسن بحيري: عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1989، ص 126.



الأفعال قوية أيضا في منظور الكوفيين فهي تعمل متقدمة كما تعمل متأخرة ولكنهم لم يعتبروها هي والفاعل بمنزلة الشيء الواحد ولذلك جاز عندهم أن يخلو الفعل من الفاعل على ما هو معروف من مذهب الكسائي أو أن يجتمع فعلا على فاعل واحد وذلك في باب التنازع أو أن يتعاون الفعل والفاعل في نصب المفعول<sup>1</sup> وغيرها من الأمور التي يضيق المجال عن ذكرها في هذا المقام.

ومن اللافت للنظر أن هذه النظرة البصرية للفعل نجد بعض خطوطها الفكرية في نسيج الدرس اللساني الحديث. من ذلك نظرة تنيار (L. Tesnière) للفعل الذي وصفه باعتباره المحور الرئيسي أو العقدة المركزية (noeud central) في الجملة بل هو عقدة العقد (le noeud des noeuds) وتتبعه بقية العناصر المسيطرة وهي عناصر الفاعلين (les actants) ثم عناصر الظروف (les circonstances) بحيث أن الفعل هو الذي يحدد هذه العناصر تحت تأثير تركيب وودلالي محدد للجملة<sup>2</sup>.

أما الحروف عند البصريين فقد تكون عاملة أو غير عاملة وبالتالي تمنع من التأثير اللفظي وهي تقسم من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام:

<sup>1</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة الحادية عشرة 78/1 أو نصوص في النحو العربي ص 164.  
<sup>2</sup> - Lucien Tesnière : Eléments de syntaxe structurale, librairie klincksieck , Paris, 2<sup>ème</sup> édition, 1959, p 15

### 1- حروف النصب :

أ/ منها ما يدخل على الأسماء عند البصريين وهي حروف مشبهة بالفعل تعمل في الجملة الاسمية فت نصب المبتدأ وترفع الخبر وهي إن وأخواتها<sup>1</sup> ولا النافية للجنس<sup>2</sup> ومنها ما يرفع المبتدأ وينصب الخبر مثل ما الحجازية التي شبهت في عملها بليس<sup>3</sup>. أما الكوفيون فيرون أن خبر إن وأخواتها، وكذا خبر لا النافية للجنس مرفوعٌ بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ، لا بالحروف لضعفها عن عمليْن<sup>4</sup>.

ب/ منها ما ينصب الفعل وهي عند البصريين : أن، لن، كي، وإذن وعند الخليل "أن" وحدها هي التي تعمل النصب في الفعل سواء كانت ظاهرة أو مضمرة<sup>5</sup> لأن إذن عنده مركبة من "إذ" و"أن" ولن مركبة من "لا" و"أن" قال سيويه : « فأما الخليل فزعم أنها "لا أن"، ولكنهم حذفوا لكثرتهم في كلامهم<sup>6</sup> »؛ ويقول السيوطي « ذهب الخليل إلى أن (لن) مركبة من لا أن وحدث مع التركيب معنى لم يكن قبله<sup>7</sup> ».

### 2- حروف الجزم : وهي عند البصريين نوعان :

أ- نوع يجزم فعلا واحدا نحو لم<sup>8</sup>

ب- نوع يجزم فعلين نحو إن وإذ وما فتجزم فعل الشرط<sup>9</sup> وينجزم الجواب بها وبفعل الشرط معا<sup>10</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 131/2.

<sup>2</sup> - الكتاب 274/2.

<sup>3</sup> - الكتاب 131/2.

<sup>4</sup> - شرح الرضى على كافية ابن الحاجب 284/1.

<sup>5</sup> - ينظر مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص 285.

<sup>6</sup> - الكتاب 7/3.

<sup>7</sup> - الأشباه والنظائر 212/1.

<sup>8</sup> - الكتاب 405/4..

<sup>9</sup> - نفسه 56/3.

<sup>10</sup> - نفسه 62/3.

### 3- حروف الجرّ:

ويتفق كل من البصريين والكوفيين على اختصاصها بالأسماء ومنها "من" و"عن" <sup>1</sup> والواو والتاء في القسم <sup>2</sup> وحتى إذا كان المجرور بها غاية <sup>3</sup> "ورب" <sup>4</sup>. أما الكوفيون فاعتبروا "حتى" أداة نصب تدخل على الأفعال <sup>5</sup> وإذا دخلت على الأسماء وانجرت الأسماء بعدها، فالجرّ يكون بإلى مضرّة لأن "حتى" هي من عوامل الأفعال لكنها « لما نابت عن "إلى" خفضت الأسماء لنيابتها وقيامها مقام إلى » <sup>6</sup>. إلى <sup>6</sup>. أما "رب" فاعتبرها الكوفيون اسماً، لا حرفاً و ذلك لمخالفتها الحروف في أمور أربعة لأنها <sup>7</sup>:

- لا تقع إلا في صدر الكلام.
- لا تعمل إلا في نكرة.
- لا تعمل إلا في نكرة موصوفة.
- لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به.

بالإضافة إلى هذه الأقسام الثلاثة من الحروف العوامل أضاف الكوفيون نوعاً رافعاً ممثلاً في "لولا"؛ فذهب الكوفيون إلى أن الأداة تعمل إذا كانت مختصة ولولا مختصة بالأسماء فينبغي إعمالها. جاء في شرح الكافية أن الفراء قال: « لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالأسماء كسائر العوامل » <sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - نفسه 419/1 و420.

<sup>2</sup> - نفسه 492/3.

<sup>3</sup> - نفسه 16/3 و 17.

<sup>4</sup> - نفسه 286/2.

<sup>5</sup> - الإنصاف في مسائل خلاف الخلاف 597/2 (المسألة 83).

<sup>6</sup> - شرح المفصل 17/8.

<sup>7</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 832/2 و833 (المسألة 121).

<sup>8</sup> - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 270/1.

ومن العوامل اللفظية الأسماء وهي عند البصريين لا تعمل وإنما تقبل العمل ومنها المبتدأ وعمله في الخبر الرفع<sup>1</sup> والمضاف وهو يعمل الجر في المضاف إليه<sup>2</sup> والمميز وهو يعمل النصب في التمييز نحو قولنا عشرون درهما<sup>3</sup>. وفي خاتمة الحديث عن العوامل اللفظية أرى أن النحاة قد صنفوا أقسام الكلام من زاوية العمل ومولده إلى فعل واسم وحرف وفي اعتقادي أن الحرف ينبغي أن يحتل الترتيب الأول باعتباره أوسع انتشاراً في التأثير الإعرابي، إذ يعمل في الاسم والفعل. أما الفعل فلا يعمل إلا في الاسم، والاسم يعمل متى شابه الفعل أو الحرف.

أما بالنسبة للعوامل المعنوية فليس في النحو البصري إلا عاملان هما:

1/ الابتداء

2/ الفعل المضارع

أما الابتداء فهو مصطلح بصري وهو في عرفهم عامل الرفع في المبتدأ وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ثانياً<sup>4</sup>. يقول عبد الرحمان الحاج صالح مفرقاً بين مصطلحي [الابتداء والمبتدأ]: « وموضع الابتداء ليس موضع المبتدأ، فالاسم الذي يعمل عمل الفعل يكون موضع الابتداء. والمبتدأ هنا بمعنى المستقل عما قبله، وابتداء الشيء بمعنى أبعده أي جعله مستقلاً عما قبله، كذلك في الكلام، المبتدأ هو العنصر

---

<sup>1</sup> - الكتاب 127/2.

<sup>2</sup> - نفسه 194/1 و 195 و 427/2.

<sup>3</sup> - نفسه 157/2.

<sup>4</sup> - اللباب في علل البناء والإعراب 125/1.

الذي يأتي في موضع لا يؤثر فيه ما قبله أو يكون ما قبله موضعاً فارغاً، وهذا الموضع الفارغ فهو الذي يستطيع أن يملأه العامل»<sup>1</sup>.

أما محمد خير الحلواني فقد وضع مفهوم الابتداء ورأى أن هذا المصطلح يجمع في مضمونه ثلاثة مفاهيم هي<sup>2</sup>:

1- الأولوية: أي أن الاسم المبتدأ به يذكر في الكلام أولاً لثانٍ يليه، يربط بينهما رابط معنوي خاص.

2- التعرية: ويعني أن المبتدأ غير مسبوق بعامل لفظي.

3- الإسناد: وهو الرابط المعنوي الذي يقيم العلاقة بين المبتدأ والخبر.

أبرز ما يصادف الناظر اللساني في أثناء استكشافه للتراث النحوي أن الابتداء مصطلح بصري ويرجع في أصل وضعه إلى الخليل بن أحمد الذي اكتفى بالقول به دون تفسيره وأوضح إشارة إليه وردت في حوارهِ مع تلميذه سيبويه الذي يقول: «قلت: رأيت قولهم: يا زيد الطويل، عَلَامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصِبَ لَأَنَّهُ صِفَةٌ لمنسوب، وقال: وإن شئت كان نصباً على أعني. فقلت: رأيت الرفع على أي شيء هو إذ قال يا زيد الطويل؟ قال: هو صفةٌ لمرفوعٍ... فلما اطَّرد الرفعُ في كل مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يرتفع بالابتداء أو بالفعل»<sup>3</sup>.

كما تعرض هذا الابتداء بمفهومه الاصطلاحي لعلاج المبرد فقال: «فزيد مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ»<sup>4</sup>.

يتبين من هذين النصين التراثيين أن الابتداء يخص الجملة الاسمية وهو في نظر البصريين يولد الأشكال الآتية:

<sup>1</sup> - عبد الرحمان الحاج الصالح: النظرية الخليلية الحديثة، مجلة اللغة والأدب/ معهد اللغة العربية وآدابها، جامعة الجزائر/ ع10، ديسمبر 1996، ص 97 و 98.

<sup>2</sup> - محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، جامعة تشرين / اللاذقية/ 1979، ص 171.

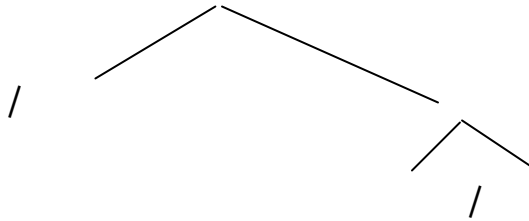
<sup>3</sup> - الكتاب 183/2.

<sup>4</sup> - المقتضب 49/2.

- ج! ← ابتداء + مبتدأ + خبر  
ج! ← عامل + معمول + معمول  
ج! ← رافع + مرفوع + مرفوع  
ج! ← رافع + مرفوع<sup>2</sup>  
ج! ← عامل + معمول<sup>2</sup>

نستنتج من هذا كله أن الابتداء أشهر العوامل المعنوية ولم يقل به إلا نحة البصرة. أما الكوفيون فلهم في رفع المبتدأ والخبر مذهب آخر إذ رأوا أن المبتدأ يرفعه الخبر والخبر يرفعه المبتدأ<sup>1</sup> ولذلك سموهما المترافعين<sup>2</sup>. ويمكن أن نلخص هذين الموقفين في النوعين الآتيين:

1/ نظرية قوة الابتداء وهو رأي البصريين ونمثل ذلك بالصورة الآتية:

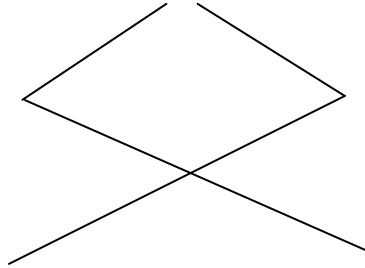


2/ نظرية الترافع وهو رأي الكوفيين ونمثل ذلك بالصورة الآتية:

<sup>1</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 44/1.

<sup>2</sup> - أبو البقاء العكبري: التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي / بيروت - لبنان / ط1، 1986، ص 225.





ذكر البصريون عاملاً معنوياً آخر فرأوا أن الفعل المضارع يرتفع لوقوعه موضع الاسم فيقول سيبويه: « وكنونتها في موضع الاسم ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأ<sup>1</sup> » وفي نفس السياق يقول المبرد: « اعلم أن هذه الأفعال المضارعة ترتفع بوقوعها مواقع الأسماء<sup>2</sup> ».

وفي هذين النصين ما يدل على أن نحاة البصرة يعتبرون الابتداء موضعاً يسم المرفوع من الأسماء، والفعل المضارع في موضع ابتداء ولهذا رُفع عملاً بعلّة المشابهة بينه وبين الاسم من جهة المواضع؛ والمضارعة « مشابهة بين الفعل والاسم من حيث الموضع الذي يمكن أن يحتله الفعل<sup>3</sup> » ولقد وضح ابن الأنباري هذا الرأي البصري فقال: « إن قيامه مقام الاسم عامل معنوي، فأشبهه الابتداء، والابتداء يوجب الرفع فكذلك ما أشبهه<sup>4</sup> ».

---

<sup>1</sup> - الكتاب 10/3.

<sup>2</sup> - المقتضب 5/2.

<sup>3</sup> - المنصف عاشور: دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات، مركز النشر الجامعي / تونس، 2005، ص 130.

<sup>4</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 552/2.

أما الكوفيون فلقد اختلفوا في رفع المضارع فذهب الفراء إلى أنه يرتفع  
لسلامته من العوامل الناصبة والجازمة<sup>1</sup> وذهب الكسائي إلى أنه يرتفع بالزائد في أوله  
أي بحروف المضارعة الأربعة<sup>2</sup>.

من هذا المنطلق لم يعترف نحاة الكوفة بهذين العاملين المعنويين وأبدعوا  
عوامل معنوية منها ما أطلقوا عليه مصطلحي الخلاف والصرف.

أما الخلاف فهو من أهم عواملهم المعنوية ومعناه بعبارة حديثة « أن يكون في  
التركيب ما يدل على الربط بين شيئين أو أكثر في الحكم، إلا أن المتكلم يريد أن  
يُخرج الثاني من حكم الأول، فيخالف في الحركة الإعرابية لتكون هذه المخالفة  
وسيلة لفظية ترمز للمعنى المراد<sup>3</sup>؛ إذ اتفق الكوفيون على الأخذ بالخلاف في  
موضعين اثنين هما:

1- المفعول معه نحو استوى الماء والخشبة، فلا يحسن تكرير الفعل فيقال :  
استوى الماء واستوت الخشبة، لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما خالفه ولم  
يشاركه في الفعل نصب على الخلاف<sup>4</sup>. فالنصب على الخلاف إذن هو في عرف  
الكوفيين مخالفة الفعل الثاني للفعل الأول، حيث أن الفعل الأول دلّ على معنى لا  
يدل عليه الفعل الثاني. و أرى أن هذا المصطلح الكوفي قد وُفق الكوفيون في اختياره  
لأن المفعول معه منصوب على الخلاف بمعنى أن علامة النصب جاءت لتفرق بين  
حالتي المفعول معه و العطف و لتعلم المخاطب أن المنصوب على المفعول معه ليس  
معطوفا على ما قبله لأنه يخالفه في حكم ما.

2- الظرف الواقع خبرا: ففي رأي الكوفيين أن عامل النصب في الظرف هو  
الخلاف. ويعنون بذلك أن الخبر إذا كان هو المبتدأ نحو: زيد قائم ارتفع ارتفاعه<sup>5</sup> وإذا

<sup>1</sup> - أسرار العربية ص 48.

<sup>2</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 551/2.

<sup>3</sup> - أصول النحو العربي ص 178.

<sup>4</sup> - ينظر الأشباه والنظائر 520/1.

<sup>5</sup> - شرح كافية ابن الحاجب 237/1.

كان مخالفا له نحو زيد أمامك، "فزيد" ليس "أمام"، فهذا الخلاف المعنوي بين "زيد" و"أمام" هو الذي عمل النصب في هذا الأخير<sup>1</sup>.

أما الصرف وتشير جلّ الكتب اللغوية أن الفراء هو الذي وضعه للدلالة على نصب المضارع بعد الواو أو الفاء في جواب الطلب. قال الفراء: « والصرف أن يجتمع الفعلان بـ "الواو" أو "ثم" أو "الفاء" أو "أو"، وفي أوله جحد أو استفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الاستفهام ممتنعا أن يكرّ في العطف، فذلك الصرف»<sup>2</sup>.

على هذا فالصرف حسب اصطلاح الفراء هو أن يصرف المضارع عما قبله بعد الحروف و هو منصوب فلا تكون الواو في باب نصب المضارع عاطفة بل تكون واو صرف لهما عما قبلهما.

هذا هو الخلاف و الصرف عند الكوفيين و هما -كما مرّ- عاملان معنويان نصب بهما نحة الكوفة الاسم و الفعل المضارع. و الفرق بينهما و العوامل المعنوية لدى البصريين أن الخلاف و الصرف عاملان نصب أما الابتداء و الفعل المضارع عاملان رفع.

هذه أهم المفاهيم التي سخرها النحاة لتنظيم فكرة العامل؛ وعلى الرغم من هذا البناء الهندسي المحكم لمفهوم العامل فلقد هاجمه بعض النحاة في القديم والحديث على السواء. فهذا محمد بن المستنير قطرب (ت 206) لا يرى الحركات ناتجة عن عوامل بل جيء بها للتخفيف من الثقل الناشئ عن إسكان الحروف فيقول: « وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطنون عند الإدراج فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان، ليعتدل

---

<sup>1</sup> - مغني اللبيب عن كتب الأعراب، 484/2. وينظر عفيف دمشقية: خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون)، دار العلم للملايين / بيروت - لبنان، ط2، مارس 1982، ص 114.

<sup>2</sup> - معاني القرآن للفراء 235/1 - 236.

الكلام»<sup>1</sup>؛ ويلخص أبو البقاء العكبري (ت 616 هـ) رأي قطرب قائلاً: «قال قطرب - واسمه محمد بن المستنير - لم يدخل لعله وإنما دخل تخفيفاً على اللسان»<sup>2</sup>.  
ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى ابن مضاء (ت 592 هـ) الذي سدّد بدوره سهام الرفض لنظرية العامل متسائلاً: هل العامل اللفظي والمعنوي ينتج الحالات الإعرابية من رفع ونصب وجرّ وجزم أم أن العوامل لا تحدث شيئاً<sup>3</sup> الأمر الذي حدا به إلى مناقشة الأصول النظرية التي وضعها البصريون محاولاً وضع نموذج جديد لوصف اللغة وفق مبادئ فكرية تختلف اختلافاً جذرياً عن تلك التي وضعها نحاة البصرة فانصب عمله، بادئ ذي بدء على نقد نظرية العامل وما ترتب عليها من تأويلات.  
تواصل نقاش العامل النحوي في العصور الحديثة إذ يؤكد إبراهيم مصطفى أن الحركات ليست أثراً للعامل. فليس هناك عوامل تعمل وإنما هناك حركتان في النحو العربي تدلان على معنى: الضمة وهي علم الإسناد والكسرة وهي علم الإضافة وهما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة؛ أما الفتحة فليست -عنده- علامة إعراب ولا دالة على شيء، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب<sup>4</sup>.  
والذي يمكن قوله في هذا الإطار أن الحركات إذا كانت من صنع المتكلم فهذا الأخير ليس حراً في أن يرفع أو ينصب أو يجر وإنما يختار حركة من هذه الحركات ليدل بها دلالة مقصودة دون أن يخرج عن القواعد النحوية.  
ومن المحدثين الذين تصدوا لنظرية العامل بالرفض والهجوم إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللغة" ذاهباً إلى أن الحركات إنما تعرض لأواخر الكلمات ولوصل الكلمات بعضها ببعض محاكياً قطرب فيما ذهب إليه قديماً فرأى أن الحركات الإعرابية «لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها

<sup>1</sup> - أبو القاسم الزجاجي: الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس/ بيروت، ط3، 1979، ص 70 و 71.

<sup>2</sup> - التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيّين ص 156.

<sup>3</sup> - ابن مضاء: الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار المعارف/ القاهرة، 1982، ص 78.

<sup>4</sup> - ينظر إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937، ص 50.

ببعض<sup>1</sup> . ولعل شوقي ضيف يشاركه الرأي فيرى أن "الإعراب ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لصحة النطق، فإن لم يصح نطقاً فلا فائدة منه"<sup>2</sup>.

والذي أود أن أخلص إليه في هذا الإطار أن الحركات إذا كان لها دور في تحديد المعنى المعجمي والصرفي للكلمة، فلماذا لا يكون لها دور في تحديد معناها الوظيفي، ونحن إذ نقول ذلك إنما نستند إلى قول عباس حسن الذي قال: "وجود العامل يسهل على المتكلم والكاتب الاهتداء إلى الحركة المطلوبة والضبط الصحيح فيما يقع بعدها وكأن هذا العامل أمانة قاطعة على المطلوب ورائدا لا يُضلل"<sup>3</sup>.

يفهم من هذا النص أن العامل النحوي هو الذي يقود المتكلم في عملية النطق وهو الذي يقود بدوره المعنى الإجمالي للجملة. وعليه فالغاء العامل هو إغناء للتأثير والتأثير بين الكلمات أي إغناء لدلالة الترابط بين كل كلمة وأخرى داخل الجملة؛ إذ أن النظر إلى الكلمات من حيث علاقة كل مؤثر بما يتأثر به يرتبط لا شك بمعانيها في أذهان المتكلمين<sup>4</sup>.

ولتمام حسان محاولة يهدف فيها إلى الترميم الجزئي للنظرية النحوية وذلك بإعادة بناء النحو العربي عن طريق استثمار النظريات الحديثة مقترحة نظرية سماها بنظرية تضافر القرائن وهو يعتبرها بديلاً عن نظرية العامل القديمة، ويرى أن "التعليق" هو الفكرة المركزية في النحو العربي وأن فهم التعليق على وجهه كافٍ للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - من أسرار اللغة ص 225.

<sup>2</sup> - علاء إسماعيل الحمزاوي : موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي (دراسة في المنهج والتطبيق)، ص 50 متاح على الشبكة  
HTTP : // www.saaïd book / net

<sup>3</sup> - عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر/ القاهرة /، ط2، 1971، ص 200.

<sup>4</sup> - صابر بكر أبو السعود : في نقد النحو العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع / الفجالة /، 1988، ص 58.

<sup>5</sup> - اللغة العربية معناها ومبناها، ص 189.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن قضية العامل التي سخر منها بعض الباحثين قديما وحديثا نجد بعضهم الآخر قد اعتبرها أساس البناء النحوي للعربية. يقول المنصف عاشور: « لا يمكن أيضا أن نلغي من علم النحو كنهه وندعي التطوير بالقضاء على جوهر النحو أي الإعراب ونظرية العامل النحوي»<sup>1</sup> كما ذهب فتوح خليل إلى أن هذه النظرية التي سخر منها ابن مضاء و تبعه مجموعة من الباحثين العرب المحدثين هي النظرية التي اعتمدها أحدث النظريات اللسانية إذ عادت مرة أخرى إلى الظهور عند التحوليين ففي جملة مثل : محمد أراد أن يسافر يقول التحويليون إن فاعل الفعل (يسافر) محذوف يدل عليه "محمد"<sup>2</sup> وهذا يناظر ما ذكره النحاة قديما.

والخلاصة التي نصل إليها أن هذه الملاحظات حول العامل لم تكن ظاهرة سطحية وإنما هي رد فعل لغوي أكثر عمقا حيث أن فكرة "العامل" التي مثلت الحركة الاصطلاحية البصرية تشهد بأن نحاة البصرة لم ينظروا إلى الكلمات في الجملة على أنها تتابع عشوائي اعتباطي، بل يحكم بعضها بعضا فيستدعي وجود كلمات معينة وجود كلمات أخرى ووجود كلمات معينة يوجب إعرابا معينة في كلمات تتبعها مما يوضح نظرهم إلى اللغة باعتبارها تركيبا محكما ؛ ذلك أن التعبير عن صورة ذهنية يتوجب التعبير عنها بلفظ يناسبها مما يوجب التغيير اللفظي بين حالة تعبيرية وأخرى.

ثم لا بد من الإشارة إلى أن العامل النحوي وإن كان هو تغيّر لفظي يميز الجملة على بنية السطح فتغيّر الحركات إنما هو متصل بسبب العامل وهو تغيّر لا يعد معزولا عن المعنى. إذ أن المعاني - كما يقول المنصف عاشور - محققة بالعلامات ومتقومة بالعامل الذي يولّد العلاقات التركيبية بين المركبات النحوية في بنية الملفوظ المفيد<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - المنصف عاشور : دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات ص 54.

<sup>2</sup> - فتوح خليل: تقويم الفكر النحوي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر/ الإسكندرية /، ط 1، 2000، ص 9.

<sup>3</sup> - المنصف عاشور : بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب بمنوبة/تونس، /، 1991، ص 24.

وعلى هذا يمكننا القول إن العامل النحوي هو المصطلح الأمثل للتعبير عن العمليات الذهنية التي تستدعيها الظواهر النصّية وهو بذلك أداة تحليلية لبناء علم النحو اختبر به النحاة نسق اللغة وهو في نظرهم « ما به يتقوم المعنى »<sup>1</sup>.

#### مصطلحات علامات الإعراب :

الإعراب لغة « الإبانة والإفصاح »<sup>2</sup> وهو من حيث معناه الاصطلاحي « أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع »<sup>3</sup> يقول صاحب شرح ملحّة الإعراب : « فأما الإعراب في صناعة النحو فهو تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها »<sup>4</sup>.

ومعنى هذا أن الإعراب هو تغيير أو آخر الكلمات وهو ما يسمى بالعلامة الإعرابية التي تدل على موقع الكلمة في التركيب للإبانة عن المعنى الوظيفي لها حيث تعامل النحاة القدماء مع اللغة من خلال السلوك اللغوي الفعلي للكلمات ورأوا أن الإعراب له علامات فقال بعضهم : « ألقاب الإعراب أربعة: رفع و نصب و جرّ و ألقاب البناء ضم وفتح و كسر و وقف »<sup>5</sup> والألقاب جمع لقب وهو « تسمية الشيء باسم يميّزه عما يقع فيه من الاشتراك الاتفاقي »<sup>6</sup> ؛ حيث أن هذه الحركات الدالة على المعنى الوظيفي للكلمة هي قسمان : قسم يستعمل في الإعراب وقسم يستعمل في البناء.

---

<sup>1</sup> - عبد القادر المهيري وآخرون : النظرية اللسانية والشعرية في التراث العربي من خلال النصوص، الدار التونسية للنشر، 1988، ص32.

<sup>2</sup> - لسان العرب باب العين مادة (عرب) ص 22 والقاموس المحيط 136/1.

<sup>3</sup> - ابن هشام (جمال الدين) (ت 761هـ) : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الطبعة التجارية الكبرى، ص 33.

<sup>4</sup> - الحريري البصري (أبو القاسم بن علي بن محمد) : شرح ملحّة الإعراب، تح بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية للطباعة والنشر/ صيدا- بيروت /، 2001، ص 93.

<sup>5</sup> - اللباب في علل البناء والإعراب 60/1.

<sup>6</sup> - بحث المطالب في علم العربية ص10.

والجدير بالذكر أن البصريين هم أول من قسم هذه العلامات فميزوا بين ما كان منها حركة لازمة كحركات أواخر المبنيات وبين ما كان منها حركة متغيرة كحركات أواخر المعربات وخصّوا القسمين بتسمية مميزة؛ فلقد ذكر شوقي ضيف أن الخليل شيخ نحاة البصرة هو الذي «سمّى علامات الإعراب في الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض وسمى حركة المبنيات باسم الضم والفتح والكسر أما سكونهما فسماه الوقف... كما سمّى السكون الذي يقع في أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم»<sup>1</sup>.

وما ذكره شوقي ضيف قد أكده الخوارزمي من قبل، فلقد أشار في كتابه "مفاتيح العلوم"<sup>2</sup> إلى عدد من المصطلحات التي تتصل بأحوال الكلمة في وجوهها الإعرابية المختلفة ونسبها إلى الخليل منها: الرفع وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو قولك: "زيدٌ"، والضم وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو: "يفعلٌ" والجر وهو ما وقع في أعجاز الأسماء دون الأفعال مما ينون، مثل اللام من قولك: "هذا الجبل" والنصب وهو ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو "زيداً"، والفتح وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون نحو باء (ضرب)، والكسر وهو ما وقع في أعجاز الكلم غير منون لام (الجمل)، والجر وهو ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو: "لم يذهب الرجلُ"، والجزم وهو ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة -كذا- نحو باء "اضربُ" والتوقيف وهو ما وقع في أعجاز الأدوات نحو ميم "نعم".

بإعادة قراءة هذا النص يتبين أن الخليل قد فرّق بين علامات ما كان منوناً وما لم يكن كذلك؛ فالرفع والنصب والخفض مصطلحات للدلالة على علامات ما كان منوناً، والضم والفتح والكسر لعلامات ما لم يكن منوناً، كما أطلق "الجر" على الكسرة التي يدعو إليها التقاء الساكنين، والجزم على ما يقع في أواخر الأفعال المجزومة والسكون على ما يقع في أوساطها والتوقيف على ما يقع في أواخر الأدوات.

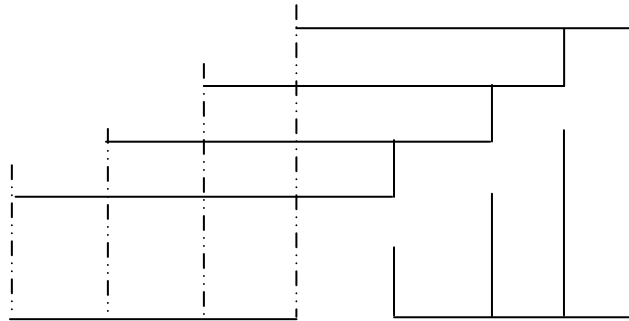
<sup>1</sup> - المدارس النحوية ص 35.

<sup>2</sup> - مفاتيح العلوم ص 65 و 66.



ويبدو أن تفريق الخليل هذا هو الذي أدى فيما بعد إلى استقرار هذه المصطلحات عند البصريين بصورة أكثر نضجاً وتطوراً. فلقد كان سيبويه والمبرد يفرقان بين حركات الإعراب وحركات البناء، يقول سيبويه في باب مجاري أواخر الكلم من العربية «وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم والفتح والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف»<sup>1</sup>.

يلاحظ من خلال هذا النص أن سيبويه قد توصل إلى جملة من الأنظار العلمية المؤدية إلى تقنين العلامات في العربية، فجعل أحوال الكلمة ثمانية: أربعة منها للإعراب وأربعة للبناء وخصّ مصطلحات لكل نوع: النصب والفتح، الجر والكسر، الرفع والضم، الجزم والوقف، على النحو الذي يوضحه الرسم الآتي:



استناداً إلى هذه المجاري الثمانية يقال: منصوب بالفتحة ومبني على الفتح، ومجرور بالكسرة ومبني على الكسر، ومرفوع بالضمة ومبني على الضم، ومجزوم بالسكون ومبني على السكون. وهذا لا شك دليل على أن هذه المصطلحات قد تطورت على يد سيبويه -مقنن مصطلحات البصريين- فجعل الرفع والنصب والجر والجزم في الإعراب، وجعل الفتح والكسر والضم والوقف للأسماء غير المتمكنة

<sup>1</sup> - الكتاب 13/1.

فقال: «فالرفع و الجرّ والنصب والجزم لحروف الإعراب، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ولأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين»<sup>1</sup> وقال: «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكنة»<sup>2</sup>، وقد تابعه البصريون في ذلك. قال المبرد: «وإعراب الأسماء على ثلاثة أضرب، على الرفع، والنصب، والجر. فأما رفع الواحد المعرب غير المعتل فالضمّ نحو قولك زيدٌ، وعبدُ الله، و عمرو. ونصبه بالفتح نحو قولك: زيداً و عبدَ الله. وجره بالكسرة نحو قولك: زيدٍ، وعمرو، وعبدِ الله. فهذه الحركات تسمى بهذه الأسماء إذا كان الشيء معرباً. فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى، نحو: حيثُ وقبلُ وبعُدُ، قيل له مضموم، ولم يقل مرفوع، لأنه لا يزول على الضم. و"أين" و"كيف" يقال له مفتوح ولا يقال له منصوب لأنه لا يزول عن الفتح ونحو: هؤلاء، وحذار وأمس مكسورٌ ولا يقال له مجرور، لأنه لا يزول عن الكسر، وكذلك من، وهل، وبل يقال له موقوف، ولا يقال له مجزوم لأنه لا يزول عن الوقف»<sup>3</sup>.

وإذا كان البصريون يفرقون بين علامات الإعراب وعلامات البناء فإن الكوفيين لم يفرقوا بينهما يقول رضي الدين الأستراباذي (ت 686هـ): «التمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين ... أما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما»<sup>4</sup>.

فهذا الفراء إمام نحاة الكوفة لم يفرّق بين ما هو للبناء وما هو للإعراب وخير دليل على ذلك ما نقله أبو الطيب اللغوي أن الفراء كان «يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه، فأما على مذاهب سيبويه فإنه يتعمد خلافه، حتى ألقاب الأعراب وتسمية الحروف»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 13/1 .

<sup>2</sup> - نفسه 15/1 .

<sup>3</sup> - المقتضب 4/1 .

<sup>4</sup> - شرح الكافية 3 / 136 .

<sup>5</sup> - مراتب النحويين، ص 106 .

انطلاقاً مما سبق يمكن القول إن علامات الإعراب رموزاً اصطلاحية واقعة في آخر كل كلمة تدل على تعدد في المعاني وهي في الوقت نفسه تعكس أصالة الفكر العربي؛ وهذه الألقاب التي أطلقت على الحالات الإعرابية ما زالت معنا بمصطلحاتها التقليدية كالرفع والنصب والجر والجزم وغير ذلك وهي تشير بوضوح إلى وظائفها الدلالية التي أشار إليها نحاة البصرة قديماً ما عدا مصطلح الوقف الذي غير في الأغلب إلى السكون.

يقول مهدي المخزومي: «ولا ضير في الاهتمام بالإعراب وعلاماته على أنه جانب من جوانب الدرس النحوي»<sup>1</sup> إذ أن موضوع الإعراب هو حركة الكلمات في التركيب باعتبار أن الظاهرة الإعرابية في العربية هي عامل دلالي يمكن لها وصف التركيب ومعرفة كنهه الدلالي<sup>2</sup> ذلك أن الكلمة في النحو العربي هي محور النظر من حيث حركتها حسب علاقات مكثفة في توزيع سياقيّ مقنن؛ ولهذا فالدرس اللساني الحديث ينظر إلى العلامة الإعرابية باعتبارها وحدات صرفية (مورفيمات) لها أثرها في تغيير المعنى بسبب الرغبة في الإبانة والإفصاح عن معنى جديد في النفس<sup>3</sup>. ويمكن القول في هذا الإطار أن الإعراب هو تفكيك شكلي للجملة و بواسطته يتضح توزيع كل كلمة مؤلفة للتركيب ومدى انسجامها مع الكلمات المجاورة و هو بذلك عملية تحليل نحوي للكلام وتصنيف لوظائف كلمات النص. والذي أود أن أخلص إليه أن العلامة الإعرابية وإن كانت من ظواهر البنية السطحية فهي ترتبط أيضاً بالموقع العميق للكلمة إذ لها أثر في تغيير الدلالة.

<sup>1</sup> - مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، ص 66.

<sup>2</sup> - ينظر مازن الوعر: نحو نظرية لسانية حديثة وواقعية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مجلة المعرفة / سوريا، ع 266، 1984، ص 97.

<sup>3</sup> - محمد محمد داود: الصوائت والمعنى في العربية (دراسة دلالية ومعجم)، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع / القاهرة /، 2001، ص 62.

### الحركة والسكون :

يقول جرمانوس فرحات : «الحركة في اللغة التحول والانتقال وفي الاصطلاح ما به يتقوم الحرف على النطق به وأنواعها ثلاثة ضم وفتح وكسر... وإذا تضاعفت الحركة سميت تنويناً»<sup>1</sup>.

اهتم النحاة منذ نشأة الدرس النحوي بالحركات ولاسيما حركات إعراب أو آخر الكلم ؛ فقد كان أول عمل توجه إلى الاهتمام بمصطلح الحركة ما فعله أبو الأسود الدؤلي حين شرع بنقط القرآن الكريم وهو مشروع الغاية منه :

1- ضبط القواعد التي يسير عليها إعراب المفردات ليكون ذلك معينا على فهم القرآن الكريم.

2- تحجيم ظاهرة اللحن قبل أن يستفحل خطرها باعتبار أن لغة القرآن هي الوعاء الحاوي لحضارة الأمة وهو الخيط الذي ينظم حبات منظومتها.

من هذا المنطلق فإن نقط الإعراب قد ابتكره أبو الأسود توخيا لهندسة معمار الإعراب الذي يتم به التفريق بين المعاني حيث وضع النقط اعتمادا على حركة الفم : إن فتحا فنقطة فوق الحرف وإن ضما فنقطة بين يدي الحرف وإن كسرا فنقطة تحت الحرف، وإن أتبع شيا من ذلك غنة فنقطتين مكان النقطة الواحدة<sup>2</sup>.

فالمأمل في هذا النص يلاحظ أن:

- وظيفة هذا النقط التفريق بين الحركات المختلفة.
- الحركات التي يمكن أن يتحركها الحرف هي ثلاثة يزداد على كل منها غنة هي "التنوين".

• تحديد الحركات يستند إلى الجانب الفيزيولوجي من الظاهرة الصوتية ؛ وبعبارة أخرى يحدد صوت كل حركة من خلال النظر إلى الحركات التي يتحركها الفم فإذا هي انفتاح وضم وكسر ؛ فأخذ الدؤلي من وضع الشفتين عند التلفظ بها أسماء هذه

<sup>1</sup> - بحث المطالب في علم العربية ص 9.

<sup>2</sup> - ينظر الفهرست ص 61 و62 وأخبار النحويين البصريين ص 67 و68.

الحركات وهو بعمله هذا قد مهدّ لظهور المصطلحات الدالة على العلامات الإعرابية في النحو العربي. و على هذا فالحركات مصطلحات تجد مرجعيتها في حركات الفم.

والجدير بالذكر أن مسميات الفتح والضم والكسر صارت مصطلحات دالة على هذه العلامات المادية مع الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي استغنى عن نقط الإعراب حتى لا تختلط بنقط الإعجام<sup>1</sup> التي صنعها نصر بن عاصم، فوضع الحركات المعروفة لدينا الآن وهي) — (التي استنتجها من حروف المدّ؛ فالفتحة نصف ألف المدّ نطقاً والكسرة نصف الياء والضمّة نصف الواو. وبما أن هذه الحركات نصف حروف المدّ نطقاً وجب أن تكون نصفها كتابة<sup>2</sup>. فجعل الفتحة ألفاً صغيرة مبطوحة على الحرف والضمّة وأواً صغيرة فوق الحرف والكسرة ياء صغيرة توضح تحت الحرف.

وكما هو واضح للناظر فإن الحركات بمسمياتها هي من وضع البصريين وبعده الخليل أول من تحدث عنها؛ جاء في الكتاب « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمّة زوائد، وهنّ يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ... فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء والضمّة من الواو»<sup>3</sup>؛ يرصد هذا النصّ مسألتين أساسيتين هما:

1- الفتحة و الضمة والكسرة مسميات للحركات وهي أبعاض من حروف المدّ حيث أدرك الخليل وجه الشبه والمفارقة بينها، وهو ما أكدته التجارب العلمية الحديثة التي أثبتت أنهما من نسيج واحد وليس بينهما من فرق إلا في كمية الصوت.

2- الحركات زوائد أي ليست أصلاً في بناء الكلمة وبالتالي فهي تابعة للحروف الصامتة ليس لها استقلال أو كيان خاص؛ ولهذا لا توجد حروف أبجدية

---

<sup>1</sup> - لا بد من التفريق هنا بين نوعين من النقط: نقط الإعجاب وهو النقط الذي يفرّق بين الحروف المتشابهة كالباء والتاء والثاء والياء، ونقط الإعراب وهو إشارات متقدمة لما أطلق عليه فيما بعد بالحركات سواء ما اتصل منها بالتشكيل الداخلي للكلمة (ضبط البنية) أو "ضبط الإعراب" ويكون بعد الصامت الأخير لكل وحدة لفظية يميزها بوضوح عن الصوائت الداخلية.

<sup>2</sup> - ينظر كمال بشر: علم الأصوات، ص 421.

<sup>3</sup> - الكتاب 241/4 و 242.

للحركات في العربية على خلاف اللغات الأخرى. ويمكن القول في هذا المجال أن الحركات على الرغم من اعتبارها زوائد إلا أنها تلحق الصامت للتمكن من النطق به وهي تيسر التكلم بالحرف ولهذا لا وجود للحركة بشكل منفصل عن الحرف. وبالتالي فالوحدة الصوتية الصغرى الفعلية في الكلام ليست الصوت (أي الفونيم) بل هي المقطع الصوتي الذي لا بد أن يشتمل على صوت صائت<sup>1</sup> ولعلّ عبارة "زوائد" في حدّ ذاتها هي التي أدت بالباحث اللساني "فيرث" (Firth) إلى اعتبار الفتحة والضمة والكسرة رموزاً لظواهر تطريزية للكتابة العربية<sup>2</sup>.

ولأهل البصرة - بعد الخليل - معالجات مختلفة للحركات وتسمياتها؛ فلقد استخدم سيبويه مصطلح الفتحة باعتبار دلالتها الصوتية وسمّاها أحياناً بالنصب<sup>3</sup>؛ والفتحة والنصب مصطلحان مأخوذان من الفتح والنصب. فالفتح لغةً خلاف الإغلاق<sup>4</sup> وقد انتقل لفظها إلى مصطلح نحوي للدلالة على الحركة المعروفة.

أما "نصب" لغةً فهو إقامة شيء في استواء يقال: نصبت الرُّمَحَ وغيره أنصبه نصباً. وتيسر أنصب، وعزُّ نَصْباً، إذا انتصب قرناها وناقاً نصباء: مرتفعة الصدر<sup>5</sup>. ولقد سمى سيبويه الفتحة نصباً لأن «الفتح هو النصب كأن الكلمة تنتصب في الفم انتصاباً»<sup>6</sup>؛ نقل نديم آل ناصر الدين سبب تسميتهم لها كذلك فقال: «وسمّي الفتح نصباً لأن الفتحة من الألف والألف حرف منتصب يمتد إلى أعلى الحنك»<sup>7</sup>؛ فالمتكلم حيث

---

<sup>1</sup> - أحمد شامة: خصائص العربية والإعجاز القرآني، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر /، 1995، ص48 و 49.

<sup>2</sup> - دراسات في علم اللغة ص 186.

<sup>3</sup> - الكتاب 2/204.

<sup>4</sup> - ابن فارس: معجم مقاييس اللغة مادة (فتح) 4/350.

<sup>5</sup> - نفسه مادة (نصب) 5/333.

<sup>6</sup> - نفسه 5/333.

<sup>7</sup> - نديم آل ناصر الدين: معجم دقائق العربية، مكتبة لبنان، ناشرون/ بيروت-لبنان/، ط1، 1997، ص13.

ينطق بالكلمة المنصوبة يفتح فاه، فيبيّن حنكه الأسفل من الأعلى فيظهر للناظر إليه كأنّه قد نصبه لإبانة أحدهما عن الآخر<sup>1</sup>.

تؤيد الدراسات الحديثة مذهب البصريين، فاللسان مع الفتحة يكون مستويا في قاع الفم، فالفتحة بهذا الاعتبار متسعة أو منفتحة؛ أما الشفاه فتكون في حال النطق بالفتحة في وضع محايد أي غير مضمومة كما هو الحال بالنسبة للضمّة وغير منفرجة كما هو الحال بالنسبة للكسرة، وبعبارة أخرى تكون الشفاه مفتوحة ومن هنا كانت تسميتها بالفتحة<sup>2</sup>.

أما مصطلح الضمة فهو مأخوذ من الضمّ أو الرفع وبذلك استخدم سيبويه مصطلح الرّفعة للدلالة على الضمة فقال: "وإنّما حَمَلَهُمْ على هذا أنهم أنزلوا الرّفعة التي في قولك زيد بمنزلة الرّفعة في راء امرئ<sup>3</sup>".

ونقل أبو القاسم الزجاجي سبب هذه التسمية فقال: «فنسبوا الرفع كله إلى حركة الرفع لأن المتكلم بالكلمة المضمومة يرفع حنكه الأسفل إلى الأعلى ويجمع بين شفثيه<sup>4</sup>»، لهذا سمي الضمّ رفعا لأن الضمة من الواو ومخرج الواو من الشفتين وهما أرفع من الفم<sup>5</sup>.

فالعلاقة إذن بين المصطلحين واضحة: فالرفع رفع الحنك الأسفل إلى الأعلى عند النطق بالضمّة، والضمّة مأخوذة من ضمّ الشفتين أثناء نطق الصوت المضموم. وعلى الرغم من شيوع مصطلحي ضمة/رفعة عند سيبويه إلا أن مصطلح الضمة هو السائد عند معظم النحاة القدماء الذين جاءوا بعده<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - الإيضاح في علل النحو، ص 93.

<sup>2</sup> - كمال بشر: دراسات في علم اللغة، ص 88.

<sup>3</sup> - الكتاب 2/204.

<sup>4</sup> - الإيضاح في علل النحو ص 93.

<sup>5</sup> - معجم دقائق العربية ص 13.

<sup>6</sup> - الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق): الجمل، تح العلامة ابن أبي شنب، مطبعة كلنسيك / باريس / ط 2، 1957، ص 18 وينظر الأصول في النحو 47/1.

أما الكسرة فقد أطلق عليها سيبويه اسم الجرّة وإنما سُمي الكسر بالجرّ لأنه «من الياء التي تهوي عند النطق سُفلاً، فكأنه مأخوذ من جرّ الجبل وهو سحبه»<sup>1</sup>. من هنا يقول سيبويه: «الرّفعة ضمّة والجرّة كسرة»<sup>2</sup>.

ومصطلح الجرّة مأخوذ من الجرّ ويعني هذا المصطلح عندهم بالإضافة وذلك أن «الحروف الجارة تجر ما قبلها فتوصله إلى ما بعدها كقولك مررت بزيد، فالباء أوصلت مرورك إلى زيد»<sup>3</sup>.

أما الكوفيون فالكسرة عندهم الخفضة<sup>4</sup> وسميت بذلك لأن الحنك الأسفل ينخفض عند النطق بالصوت المجرور أو المكسور وميله إلى أحد الجانبين<sup>5</sup>، وهي حقيقة أيدها الباحثون المعاصرون فلاحظوا أن الكسرة تقتضي في لفظها خفضاً في الشفتين وهي تجسد في آخر الاسم حالات الجرّ<sup>6</sup>.

ومن الضرورة بمكان الإشارة إلى أن الحركات، في ضوء الدرس اللساني الحديث، قد احتفظت بمسمياتها البصرية (الفتحة - الضمة - الكسرة) وهي في نظرهم من أهم ظواهر اللغة اللفظية وتؤدي - على المستوى الفونولوجي - وظيفة الوحدة الصوتية (الفونيم le phonème) من خلال تغيير مواقع الفونيمات أو ما يعرف بالمقابلات الاستبدالية؛ كما تؤدي - على المستوى الصرفي والنحوي - الوحدة الصرفية (المورفيم le morphème) ويؤثر ذلك في تعيين المعنى الصرفي أو النحوي للكلمة<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - شرح مُلحة الإعراب، ص 95.

<sup>2</sup> - الكتاب 203/4.

<sup>3</sup> - الإيضاح في علل النحو ص 93.

<sup>4</sup> - معاني القرآن للفراء 32/2.

<sup>5</sup> - الإيضاح في علل النحو ص 93.

<sup>6</sup> - أنطوان الدحداح: معجم مصطلحات الإعراب والبناء في قواعد العربية العالمية، مكتبة لبنان/

بيروت /، ط 1، 1987، ص 12.

<sup>7</sup> - يراجع الصوائت والمعنى في العربية ص 25 و 26.



يؤكد إبراهيم مصطفى على أن الحركات ثلاث غير أن الفتحة - بخلاف الكسرة والضمّة - «ليست علامة إعراب ولا دالة على شيء؛ بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك؛ فهي بمثابة السكون في لغة العامة»<sup>1</sup>.

إن خفة الفتحة مسألة تنبّه لها البصريون قديماً فلقد قال سيويوه: "ولكنهم ينصبون لأن الفتحة فيها أخف عليهم"<sup>2</sup> ويقول في موضع آخر: "لأن الفتحة أخف عليهم من الضمة والكسرة كما أن الألف أخف عليهم من الياء والواو"<sup>3</sup>.

ولقد أثبت الدرس الصوتي الحديث صحة ما ذهب إليه إبراهيم مصطفى، غير أن القول إن الفتحة أخف من السكون أمر لم يأخذ به كثير من الباحثين المحدثين ومنهم محمد أحمد عرفة الذي بيّن ذلك من خلال الاستدلال بأدلة عدة نلخصها فيما يأتي<sup>4</sup>:

- 1- لا يقتضي السكون عند النطق إلا التقاء الشفتين وتقتضي الفتحة إطباق الشفتين وفتحهما. وما يقتضي عملاً واحداً أخف مما يقتضي عمليتين.
- 2- إذا مدّت الفتحة تولد الألف، ومعنى ذلك أن الفتحة شروع في ألف أما السكون فليس شروعاً في حرف آخر.

هكذا يطرد إلى جانب مصطلح الحركة لفظ اصطلاحى آخر هو السكون وهو في العرف الاصطلاحى علامة على عدم وجود الحركة<sup>5</sup>؛ ويمكننا شرح ذلك - بعبارة حديثة - فنقول إن الحركة هي تحريك العضو الذي هو الشفتان عند النطق بالحرف؛ أما السكون فهو عبارة عن خلو العضو من الحركات عند النطق بالحرف، فهو خالٍ من

<sup>1</sup> - إحياء النحو ص 50.

<sup>2</sup> - الكتاب 382/4.

<sup>3</sup> - الكتاب 167/4 وينظر 115/4.

<sup>4</sup> - محمد أحمد عرفة: النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة/ مصر / دت، ص 163.

<sup>5</sup> - David Cohen: Etudes de linguistique sémiotique et arabe, Mouton / The Hague-Paris /, 1970, p55.

التحقيق الصوتي وليس له أثر مادي من ناحية النطق الفعلي؛ إذ لا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع فيسمى جزما اعتبارا بالصوت وانجزامه، ويسمى سكونا اعتبارا بالعضو الساكن<sup>1</sup> ولهذا قيل: "سمي الجزم جزما، لقطع الحركة، إذ الجزم في اللغة: القطع كقولهم جزمت اليمين أي قطعها"<sup>2</sup>.

أما الحركة فهي تشير في اللغة إلى فاعليتها بالحرف الذي تدفع به إلى الالتقاء بغيره ليتم معنى التركيب ودلالته، لأن الحركة «تقلق الحرف الذي تقترن به وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها»<sup>3</sup>.

ومما يجدر الإيماء إليه أن أبا الأسود الدولي لم يتخذ رمزا خاصا بالحرف الساكن؛ ففي قصته الشهيرة التي اتخذ فيها من وضع الشفتين عند التلفظ أسماء الحركات لم يشر إلى السكون البتة. والأمر نفسه ينسحب على الخليل بن أحمد الذي بين العلاقة بين الحركات وحروف المدّ دون أن يشير إلى السكون أو يربطه بهذه الحركات بل إن عبارته في هذا المقام تنفي احتمال أن يكون السكون واحدا منها. هذه الإشارات تنبئ أن علماء العربية قديما أخرجوا السكون من الحركات واعتبروه قَطْعًا للحركة بل وجوده يعني اختفاء للحركة سواء أكانت فتحة أو ضمة أو كسرة.

أما الدرس الصوتي الحديث فيقرر أن السكون ليس صوتا لغويا فهو لا ينطق وليس له تأثير سمعي ولهذا فهو "يضاد الحركة" (Anti-voyelle) كما يقول أنطوان الدحداح<sup>4</sup>؛ غير أن له قيمة من حيث الجانب الوظيفي فهو علامة من علامات الإعراب كما هو الحال في الفعل المضارع المجزوم وهو يمثل أيضا علامة من علامات البناء في

---

<sup>1</sup> - ينظر السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله): نتائج الفكر في النحو، تح محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع / الرياض /، دت، ص 84.

<sup>2</sup> - شرح ملحّة الإعراب، ص 95.

<sup>3</sup> - سر صناعة الإعراب 26/1 و 27 .

<sup>4</sup> - معجم مصطلحات الإعراب والبناء في قواعد العربية العالمية ، ص 10.

اللغة العربية. وعلى هذا الأساس سمّاه كمال بشر "الحركة الصفر"<sup>1</sup> وسماه أندري رومان (A.Roman) الصائت الصفري (voyelle zéro)<sup>2</sup>.

والصحيح في رأيي أن السكون وإن كان سلبيا في النطق لأنه يدل على قطع الحركة، إلا أنه يؤدي دورا أساسيا في النظام الفونولوجي للغة العربية. وما دام السكون يضاد الضمة والفتحة والكسرة، فنحن بحاجة إلى اسم نصلح به على هذه الحالة المضادة للحركة ليكون سمة تميّزها عن الحالات الثلاث الأخرى.

### التنوين :

للتنوين في اللغة العربية معنيان هما إدخال النون والتصويت<sup>3</sup> ولذلك استعمل النحويون كلمة التنوين في معناها الاصطلاحي انطلاقا من توجيهين اثنين هما :  
الأول: قولهم: التنوين في اللغة مصدر (نون) الكلمة إذا أدخلت عليها نونا، ثم نُقِلَ إلى النون المدخلة مطلقا، ثم غلب-لدى النحاة- حتى صار اسما لنون تلحق آخر الاسم لفظا لا خطأ<sup>4</sup>.

والثاني: أنه أطلق على النون الساكنة لأنها «تحدث رينا خاصا وتنغيما عند النطق بها، ولهذا يسمونها التنوين، أي التصويت والترنيم لأنها سببه»<sup>5</sup>.  
والجدير بالذكر أن كلمة "التنوين" قبل أن تستعمل عنوانا للمعنى الاصطلاحي، عبّر أبو الأسود الدؤلي عنها بلفظ الغنة، حيث توضّح القراءة النحوية للتراث العربي أن

<sup>1</sup> - دراسات في علم اللغة ص 179.

<sup>2</sup> - رومان أندري: النحو العربي، تر علاء إسماعيل و خلف عبد العزيز ص 22 متاح على الشبكة <http://www.saaaid.net/book>

<sup>3</sup> - الصّبان (الشيخ محمد بن علي الشافعي): حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبطه و صححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ط 1، 2003، ج 1، ص 45.

<sup>4</sup> - حاشية الصبان على شرح الأشموني 45/1.

<sup>5</sup> - عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بمصر/ القاهرة /، ط 3، 1966، ج 1، ص 26..

البدايات الأولى في تاريخ ظهور هذا المصطلح إنما تعود إلى أبي الأسود الدؤلي حين رسمه على المصحف ورمز له بنقطتين.

استعمل لفظ التنوين بعد أبي الأسود من قبل بعض تلاميذه فقد روى محبوب البصري عن خالد الحذاء أنه قال: «سألت نصر بن عاصم -وهو أول من وضع العربية: كيف تقرأ (قل هو الله أحد الله الصمد)، فلم ينون، فأخبرته أن عروة ينون، فقال: بنسما قال، وهو للبس أهل»<sup>1</sup>. استفاد بعض الدارسين من هذا النص مقرراً أن نصر بن عاصم هو أول من اهتدى لاستخدام مصطلح التنوين<sup>2</sup>، ولكني أرى أن هذا النص وإن أكد على استخدام هذا المصطلح في عهد نصر بن عاصم إلا أنه - في الوقت نفسه - دليل على وجود ما قبلي للفظ التنوين.

استقر هذا المصطلح - بعد ذلك - عند الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه: فلقد سمي الخليل الاسم الذي يلحقه التنوين منوناً فقال: «والاسم المنون يفصل بينه وبين الذي يعمل فيه، تقول: هذا ضارب بك زيدا ولا تقول: هذا ضارب بك زيداً»<sup>3</sup>. كما استخدم سيبويه مصطلح التنوين فيما سماه (باب ما ينصب نصب كم إذا كانت منوثة في الخبر والاستفهام) فيقول: «وصارت الأسماء المضاف إليها المجرورة بمنزلة التنوين، ولم يكن ما بعدها من صفتها ولا محمولا على ما حملت عليه فانتصب ... وزعم الخليل رحمه الله أن المجرور بدل من التنوين»<sup>4</sup>.

كما استعمل في موضع آخر "النون" بدلا من "التنوين" للدلالة على معنى واحد فيقول: «واعلم أن العرب يستخفون فيحذفون النون والتنوين ولا يتغير من المعنى شيء، ويَجْرُ المفعول لكف التنوين من الاسم، فصار عمله فيه الجر، ودخل في

<sup>1</sup> - طبقات النحويين واللغويين ص 27.

<sup>2</sup> - عوض أحمد القوزي: المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص 45.

<sup>3</sup> - الكتاب 164/2.

<sup>4</sup> - الكتاب 172/2.

الاسم معاقباً للتونين<sup>1</sup> بل أكثر سببويه من استخدام النون بوصفها مرادفة للتونين<sup>2</sup>، وتبعه الكوفيون حيث أطلق الفراء "النون" بدل "التونين" فقال: « وقد سمعت كثيراً من القراء الفصحاء يقرءون: (قل هو الله أحدُ اللهُ الصَّمَدُ) فيحذفون (النون) من (أحد)»<sup>3</sup>.

إن هذا التداخل بين اللفظين [النون/التونين] يؤكد على العلاقة القائمة بين النون والتونين؛ وهي حقيقة يؤيدها درس اللساني الحديث الذي يرى أن وجه التسمية ظاهر والتونين ما هو إلا « نون زائدة تتبع آخر الاسم لفظاً، وتفارقه خطأ لغير توكيد في جميع الحالات: رفعاً ونصباً وجراً»<sup>4</sup>.

وربما سمّى البصريون التونين تنويناً ليفرقوا بينه وبين النون الزائدة المتحركة التي تكون في التثنية والجمع؛ فالتونين ليس هو النون بمجرد أنها لأن التونين - كما يقول السهيلي - "مصدر" نَوَّنت الحرف "أي ألحقته نونا، كما أن التنعيل مصدر" نَعَّلَت الرَّجُل: إذا جعلت له نعلاً، وليس التنعيل هو النعل، وكذلك التونين ليس هو النون بمجرد أنها<sup>5</sup>؛ وبالتالي فلكي يفرقوا بين النون/الحرف وبين النون الساكنة أطلقوا على هذه الظاهرة اسم التونين.

لنحاة البصرة إشارات أخرى تنصرف إلى اعتبار التونين علامة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية جاء في كتاب سببويه: « واعلم أن بعض الكلام أثقلُ من بعض، فالأفعال أثقلُ من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشدُّ تمكناً، فمن ثم لم يلحقها تنوينٌ ولحقها الجزم والسكون»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 165/1 و 166.

<sup>2</sup> - نفسه 93/1 و 169 و 199/2 و 204/4.

<sup>3</sup> - معاني القرآن للفراء 432/1.

<sup>4</sup> - محمد ألتونجي: معجم علوم العربية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع / بيروت /، ط1، 2003، ص 160.

<sup>5</sup> - نتائج الفكر في النحو، ص 86.

<sup>6</sup> - الكتاب 20/1 و 21.

على هذا الأساس فالتنوين في نظر البصريين علامة الاسم المتمكن وجعلوه لازماً للمنصرف لخفته لأن الاسم غير المنصرف لا يدخله تنوين لأنه مضارع عندهم للفعل<sup>1</sup>.

أما اللغويون المحدثون العرب فلقد اعتمدوا الاصطلاح البصري ولم يخرجوا في تعريفهم للتنوين عما ذهب إليه علماء البصرة مستخدمين التسمية عينها للدلالة على النون الزائدة الساكنة التي تلحق آخر الكلمة مع بعض الزيادة المفيدة؛ يقول عوض المرسي الجهاوي: «التنوين نون ساكنة فهو حرف ذو مخرج له الصفات الصوتية للنون الساكنة»<sup>2</sup> ويقول مجدي إبراهيم محمد إبراهيم: «يكون التنوين حرفاً ذا مخرج وهو نون ساكنة»<sup>3</sup>.

أما إبراهيم أنيس فيرى أن التنوين «عبارة عن حركة قصيرة بعدها نون»<sup>4</sup>؛ حيث أن التنوين، في رأيه، هو مجموع الحركة والنون معاً، وأن هذه الحركة والنون خاضعة لنظام المقاطع في الكلام الموصول، وأن الذي يحدد الحركة - في زعمه - هو طبيعة الصوت أو انسجام الحركة مع ما يكتنفها من حركات أخرى<sup>5</sup>. ولعل هذا التعريف التعريف امتداد لقوله إن الحركات الإعرابية يحتاج إليها لا للتفريق بين المعاني بل لوصل الكلمات بعضها ببعض.

إذا انتقلنا إلى أنطوان الدحداح نجد أن موضوع التنوين أخذ مساحة واسعة من اهتمامه؛ فيرى أن التنوين نون ساكنة هي غنة في آخر الكلمة وتشكل زينة ثمينة في اللسان العربي وبفضل هذا التنوين يمكن تبين نية المتكلم حين يقصد التعريف أو

---

<sup>1</sup> - لمزيد من المعلومات ينظر: مجدي إبراهيم محمد إبراهيم: في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، مكتبة النهضة المصرية / القاهرة /، ط1، 2001، ص16.

<sup>2</sup> - عوض المرسي جهاوي: ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1982، ص28.

<sup>3</sup> - في النحو العربي بين النظرية والتطبيق ص 15.

<sup>4</sup> - من أسرار اللغة ص 243.

<sup>5</sup> - نفسه ص 244.

يقصد التنكير<sup>1</sup>؛ واعتبار التنوين دليلاً على التنكير يعود بنا إلى رأي المستشرق الألماني برجستراسر الذي يرى أن التنوين في الأصل كان أداة للتعريف ثم ضعف معناه فقام مقامه الألف واللام فصار التنوين بعد ذلك علامة التنكير<sup>2</sup>.

وجلية الأمر أننا لا نسلم بأن التنوين أصبح علامة للتنكير لأن التنكير هو إحدى وظائف التنوين؛ إذ يمكننا القول في نهاية هذه الفقرة أن التنوين هو تصويت حادث بفعل المتكلم في آخر الاسم المنصرف، ويكون مسبقاً بحركة جعلها النحاة حركة إعراب حيث أن التنوين بالفتح (-) يشير إلى السلسلة (فتحة + نون) ويشير التنوين بالضم (-) إلى السلسلة (ضمة + نون) كما يشير التنوين بالكسر (-) إلى السلسلة (كسرة + نون). ولما كانت الكتابة الصوتية لحركة التنوين بالنون أطلق التقعيد النحوي على هذه العلامة اسم "التنوين".

#### مصطلحات أقسام الكلام :

تعتبر ظاهرة "أقسام الكلام" ظاهرة لازمت علم النحو منذ بداية العلوم اللغوية، وهي عملية تصنيفية يمكن اعتبارها منطلقاً من منطلقات الوصف النحوي؛ حيث يقوم مصطلح أقسام الكلام في النحو العربي، أو في اللغات الأجنبية، على معنى التجزئة والتفكيك إلى عدد من الوحدات النحوية التي تختلف من جهة نوعها وتسميتها. إذا رجعنا إلى تاريخ هذا المصطلح في التراث النحوي العربي، نجد أن النحاة قد استعملوا تسميات دالة على مفهوم أقسام الكلام ويتبين ذلك من خلال المصطلحات المختلفة التي نجدها في كتبهم؛ ويكاد يجمع النحاة القدماء -بصريين وكوفيين- على التقسيم الثلاثي للكلام، هذا التقسيم الذي يعد مصدراً من مصادر الاصطلاحات الموضوعية لأصناف المفاهيم اللغوية وهي (اسم - فعل - حرف)

<sup>1</sup> - أنطوان الدحداح : معجم مصطلحات الإعراب والبناء في قواعد العربية العالمية، ص 220.

<sup>2</sup> - برجستراسر : التطور النحوي للغة العربية، ص 119.

ظن كثير من المحدثين أن هذا التقسيم أرسطي الأصل بدعوى أن أرسطو قسم الكلام إلى اسم وفعل وأداة، وأن هذا التقسيم يقوم على تصور عقلي وهو تصور أرسطي في الصميم كما يقول عبده الراجحي<sup>1</sup>؛ وفي اعتقادي هذا التقسيم سواء أكان منقولاً أم من اختراع العرب أنفسهم فالذي لا شك فيه أن الدرس النحوي عند البصريين قد استقرت فيه القسمة الثلاثية للكلام منذ الخليل ثم سيبويه الذي عبر عن مفاهيمها تعبيراً اصطلاحياً جسيم أبعاد نظرية نحوية بصرية محكمة البناء. فقال: «الكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»<sup>2</sup>؛ حيث أن العنصر الأساسي في هذا التعريف هو مصطلح الكلم وقد عرفه اللغويون باعتباره اسم جنس دال على الكثرة والتعدد واحده الكلمة<sup>3</sup>.

وهذه الإستراتيجية في مقارنة العلاقة بين أقسام الكلام هي التي حددت تصنيفها إلى أقسام أو فئات، فمن دلالات "قسم" يتضح أن المفهوم يبنى على مدلول الفئة وعليه فالكلم -حسب اصطلاح سيبويه- جنس تندرج تحته ثلاثة أضرب متميزة: فالاسم هو الأول وهو ما لا يدل على الفعل والحرف وبعده الفعل وهو ما لا يدل على الاسم والحرف وبعدهما الحرف عرف بسلب الإسمية والفعلية من مضمونه. أغرت هذه النتيجة بعض نحاة البصرة -بعد سيبويه- فعمموها إذ قال المبرّد: «الكلام كله: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى لا يخلو الكلام -عربياً كان أو أعجمياً- من هذه الثلاثة»<sup>4</sup>.

فالتقسيم -إذن- الذي وضعه نحاة البصرة لفئات الكلم كان ملازماً لوضع تسميات لعناصر الكلام من شأنها أن تحدد نوعها. ناقش بعض النحاة تسمية أقسام الكلام

---

<sup>1</sup> - عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر/ بيروت، 1979، ص 91.

<sup>2</sup> - الكتاب 12/1

<sup>3</sup> - المنصف عاشور: بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، ص 19، ودروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت/، ط2، 1988، ص 16.

<sup>4</sup> - المقتضب 3/1



بتلك الألقاب الثلاثة فقال الزجاجي: «إن هذه الأشياء وإن كانت كما ذكرتم أفعالاً للمتكلمين الناطقين بها، فهي مختلفة المعاني متباينة المجاري في طريق الإعراب وكل واحد منها له نحو في كلامهم ليس للآخر، ووجه ينفرد به، فلما كان ذلك كذلك وجب الفرق بينهما وأن يوسم كل جنس منها بأشكال الأشياء به»<sup>1</sup>.

على هذا الأساس أكد البصريون على التقسيم الثلاثي وأثبتوا أن هذه الأقسام لا رابع لها؛ أما ما ذكره ضياء الدين بن صابر المالقي (625-662هـ) من وجود قسم رابع أسماه الخالفة<sup>2</sup> فلم يكن له مصير ولا تأثير في معالجة التقسيم الثلاثي في التراث النحوي البصري.

#### أقسام الكلام ومصطلحاته في الدرس اللساني العربي الحديث:

لم يكن تقسيم الكلام موقوفاً على نحاة البصرة فحسب بل ناقشه الباحثون العرب في سياق نزعتهم إلى التخلص مما بدا لهم مصدر التعقيد والصعوبة في الدرس النحوي القديم، حيث حاول الدرس العربي الحديث تفتيت القسمة الثلاثية لخلق تقسيم جديد. وهنا تجدر الإشارة إلى النزعة التجزيئية التي تزعمها تمام حسان داعياً إلى تقسيم سباعي مصطلحاته هي: الاسم والفعل والصفة والضمير والخالفة والظرف والأداة<sup>3</sup> معللاً رأيه قائلاً: «ولقد تلقينا عن السلف من النحويين أنهم قسموا الكلم إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، غير أن هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأقسام»<sup>4</sup>.

وأود أن أشير في هذا الإطار أن نحاة البصرة جمعوا في الأقسام الثلاثة ما جاء موزعاً على الألفاظ السبعة التي أجمع إليها تمام حسان؛ فيمكن جمع الاسم والصفة والضمير والظرف والخالفة في قسم واحد هو الاسم، ويكون القسمان الفعل والأداة ما

<sup>1</sup> - الإيضاح في علل النحو ص 43.

<sup>2</sup> - الأشباه والنظائر 2/3.

<sup>3</sup> - اللغة العربية معناها ومبناها، ص 86 و 90.

<sup>4</sup> - تمام حسان: الخلاصة النحوية، عالم الكتب / القاهرة /، ط1، 2000، ص 40.

درسه النحاة في باب الفعل والحرف . ذلك أن نحاة البصرة في تصنيفهم لعناصر الكلام قد اعتمدوا على مبدأ توزيعها في السلسلة الكلامية، فعرفوا أقسام الكلام تعريفاً موقعياً، وكل العناصر التي تحتل الموقع نفسه في السياق تنتمي إلى نفس القسم التوزيعي، وهذا أساس منهجي منضبط يقوم على وصف المادة اللغوية وتصنيفها.

أما إبراهيم أنيس فقد اقترح تقسيماً رباعياً، اصطلح على تسمية أنواعه بـ "الاسم والفعل والضمير والأداة" حيث اشترط في التمييز بين هذه الأقسام الكلامية مراعاة ثلاثة أسس هي المعنى والصيغة والوظيفة<sup>1</sup>.

وتوخى مهدي المخزومي التقسيم الرباعي حيث عبر عن أقسام الكلام بأربعة مصطلحات هي: الاسم والفعل والأداة والكنية<sup>2</sup>.

وما يسترعي الانتباه، من خلال ما عُرض من آراء في أقسام الكلام ومصطلحاته، أن المصطلح الحديث احتفظ بتسميته التراثية مع اختلافات تخص عدد الأقسام الكلامية في الدراسات اللسانية الحديثة.

كما نلاحظ مما سبق، أن مصطلح "أقسام الكلام" -سواء عند علماء البصرة أو عند اللغويين المحدثين- هي تسمية دالة على معنى القسم أو الصنف وهي نظرة تعتبر الكلام كالقطعة الواحدة التي تعكس واقع التجربة البلاغية .

بعد هذه الإلمامة في مفهوم أقسام الكلام نرى من المفيد استعراض الجهاز الاصطلاحي المميز للأقسام الكلامية عند البصريين بحيث سيتتبع البحث كل تسمية بصفة مستقلة، وهذه الرؤية تسمح باستقراء نماذج البصريين وفق التنظير النحوي، وذلك حسب رؤية أقيمت مشروعيتها على أساس مقارنة النتاج البصري بالنحو الكوفي

<sup>1</sup> - من أسرار اللغة، ص 265 وما بعدها .

<sup>2</sup> - مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة الباي الحلبي وأولاده بمصر، ط 1، 1966، ص 46.

واللسانيات الحديثة وهو مبدأ منهجي يشير إلى محاولة تطوير التحليل لقوانين النحو العربي.

#### الاسم :

الاسم في اللغة : سمة الشيء أي علامته<sup>1</sup> وهو في الاصطلاح ما دلّ على معنى مستقل بالفهم ليس الزمن جزءاً منه<sup>2</sup>.

والملاحظ أن الاسم كَوْن في الاشتقاق اللغوي جدلاً وخلافاً بين النحاة، وهو ما دَوَّنه أبو البركات بن الأنباري (ت 577 هـ) في المسألة الأولى من مسائل الخلاف؛ فالاسم مأخوذ عند البصريين من أصول (س.م.و) الدالة على العلو والارتفاع وتتضمن هذه الأصول مفهوم السمو بالمسمى لأن الشيء قبل التسمية خفي عن الذهن، فهو كالشيء المنخفض فإذا سمي ارتفع للأذهان كارتفاع المبصر للعين كما قيّد الاسم بمعنى التفوق والغلبة على صاحبه في الإخبار أي الفعل والحرف<sup>3</sup>. من هذا المنطلق جعل البصريون الاسم في أعلى الهرم بوصفه جوهر كل الدلالات الفرعية وصرّحوا بأولويته في مجال الإدراك المرجعي للغة؛ ومعنى ذلك أن كل الوحدات اللسانية متعلقة بالاسم ومتولدة عنه ولا يمكن أن تستقلّ بنفسها لتكوّن كلاماً مفيداً يحسن السكوت عليه

أما الكوفيون فالاسم عندهم مأخوذ من أصول (و.س.م) وهي نفس الأصول التي عند البصريين مع اختلاف ترتيبها الخطي؛ حيث أن الاسم في نظر الكوفيين مشتق من السمة وهو وسم على المسمى وعلامة له. وقد لاحظ الأستراباذي (688 هـ) هذه الخاصية فقال: "إن الاسم بالعلامة أشبه"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - شرح شذور الذهب ص 14.

<sup>2</sup> - عبد الغني الدقر : معجم النحو، مطبعة محمد هاشم الكتبي / سوريا / ط 1، 1975، ص 9.

<sup>3</sup> - ينظر اللباب في علل البناء والإعراب 46/1.

<sup>4</sup> - شرح الشافية 259/2.

هذه النظرة المؤيدة لرأي الكوفيين نجد صداها عند بعض المحدثين الذين ذهبوا إلى أن معنى الاسم أقرب إلى مفهوم العلامة وهو رأي قائم على فهم العلاقة بين اللفظ والمعنى فهما لغويا؛ فلقد ذكر مهدي المخزومي أن "باول كراوس" - في إحدى محاضراته التي ألقاها على طلابه - قال: «معناه - يعني الاسم - العلامة التي يُشار بها إلى الشيء المعين "السمة"، والفعل الذي يدل على هذا ليس إلا وَسَمَ»<sup>1</sup> ويرى "قارنر ديم" أن الاسم يدل في غير النحو على تسمية (Name - Nom) وهذه الدلالة ظلت ملازمة للكلمة أيضا في المصطلح النحوي<sup>2</sup>. على الرغم من تعدد هذه الآراء واختلافها يمكن القول إن الاسم لما كان علامة على المسمى فهو يعلوه ويدل على ما تحته من معنى.

وإذا تتبعنا تطور هذا المصطلح في الاستعمال النحوي نجد الخلاف بين علماء البصرة والكوفة قائما في أمر تعريفه. فلقد اكتفى الخليل في معجم العين بذكر بعض الأمثلة وكانت أسماء عين مثل سعد وعمر وغيرهما<sup>3</sup>، وتبعه في ذلك سيبويه الذي لم يصغ تعريفا لمصطلح الاسم وإنما مثل له بأمثلة تشير إلى الإنسان والحيوان والجماد فقال: «الاسم: رجل وفرس وحائط»<sup>4</sup>.

إن عدم تعريف الاسم في كتاب سيبويه أدى بالنحاة إلى البحث عن مبررات له؛ فقد ذهب أصحاب سيبويه إلى أنه «ترك تحديده ظنا منه أنه غير مشكل، وحد الفعل لأنه عنده أصعب من الاسم»<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي / بيروت - لبنان /، ط3، 1986، ص 383 و 384.

<sup>2</sup> - قارنر ديم: الاسم والصفة عند النحاة العرب، ترجمة محمد أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 96.

<sup>3</sup> - العين، ص 55.

<sup>4</sup> - الكتاب 1/12.

<sup>5</sup> - الإيضاح في علل النحو ص 49.

وفي محاولة لتحديد مصطلح الاسم رأى "قارنر ديم" أن سيبويه لم يضع تعريفا واضحا إلا لاثنين من أقسام الكلمة الثلاثة هما: الفعل والقسم الثالث وهو ما عرف عند النحاة بالحرف<sup>1</sup>.

غير أن سيبويه وإن لم يضع تعريفا إلا للفعل والحرف فقد يكون بتعريفهما أقام ما يتميز به الاسم عنهما، فيكون غياب حدّ الاسم - كما يقول المنصف عاشور - دليلا على وجود تعريف بالاختلاف عنهما والتقابل معهما<sup>2</sup>.

والذي يبدو لي من خلال عرض هذه الآراء أن نحاة البصرة وبخاصة الخليل وسيبويه لم يهتموا بالوصول إلى إدراك دلالة المصطلح أكثر من اهتمامها بصياغة ذلك الإدراك وهذا في رأيي هو الأساس المنهجي الذي بينت على أساسه النزعة التوضيحية للاسم. وهو أمر فرضته طبيعة المرحلة التي يجتازها علم النحو في تلك الفترة؛ إذ كان النحو في بداياته وكان همّ العلماء جمع المادة اللغوية لحفظها ولم تكن الدراسة آنذاك قد بلغت المستوى الذي يؤهلها لتثبيت المعاني الاصطلاحية بشكل حدود دقيقة. لهذا كان تعريف الاسم عند سيبويه مناسباً لمرحلته، لكنه فقد صفة المناسبة مع مرور الزمن وتطور النحو<sup>3</sup>، فاستدعى هذا التطور إضافة وتعديلا كما في حدّ المبرد الذي أضاف إلى الاسم مثالا دالا على العلمية مع اشتراط المعنى وقبول الجرّ فقال: "أما الأسماء فكان واقعا على معنى نحو: رجل وفرس وزيد وعمرو وما أشبه ذلك، وتعتبر الأسماء بوحدة: كل ما دلّ عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم وإن امتنع من ذلك فليس باسم"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - الاسم والصفة عند النحاة العرب ص 89.

<sup>2</sup> - المنصف عاشور: ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب منوبة/ تونس /، ط2، 2004، ص 49.

<sup>3</sup> - ينظر حسن خميس الملح: التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع / عمان - الأردن /، ط1، 2002، ص 142.

<sup>4</sup> - المقتضب 3/1.

أما إذا عرضنا لتصور بعض نحاة الكوفة لمفهوم الاسم فنجد أنهم تعدوا الاكتفاء بالتمثيل له بوضع حد يفصله من غيره ؛ فلقد عرّفه الكسائي بأنه «ما يوصف»<sup>1</sup> وهو تعريف قائم على أساس تركيبى، واتخذ الفراء من الأساس التوزيعي مبدءاً لتعريف الاسم فقال : «ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام»<sup>2</sup>.

### الفعل :

الفعل في اللغة الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما وفي الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>3</sup>.

إن هذا الصنف النحوي ورد عند البصريين كاصطلاح لأحد أقسام الكلم ولم يرد بمعنى الحدث، حيث استعمله الخليل بن أحمد ليعبر به عن الفعل في حال كونه عاملاً ؛ فلقد جاء في أول موسوعة شهدها النحو العربي أن الخليل في أثناء حديثه عن الحروف المشبهة بالفعل زعم « أنها عملت عملين، الرفع والنصب، كما عملت (كان) الرفع والنصب حين قلت : (كان أخاك زيد) إلا أنه ليس لك أن تقول (كأن أخوك عبد الله) تريد (كأن عبد الله أخوك) لأنها لا تصرف تصرّفُ تصرّفُ لأفعال ... ولكن قيل هي بمنزلة الأفعال فيما بعدها وليست بأفعال»<sup>4</sup>.

كما أن موازنة الخليل بين الحروف والأفعال عندما تكون عاملة أو تجيء لغوا دليل آخر على فهم الخليل للفعل بمعناه الاصطلاحي فيقول : «إنما لا تعمل فيما بعدها كما أن أرى إذا كانت لغوا لم تعمل، فجعلوا هذا نظيرها من الفعل، كما أن نظير (إن) من الفعل ما يعمل»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - الصاحبى ص 83.

<sup>2</sup> - نفسه ص 83 و84.

<sup>3</sup> - شرح شذور الذهب ص 14.

<sup>4</sup> - الكتاب 131/2

<sup>5</sup> - الكتاب 138/2

أما حد الفعل عند البصريين فقد ذكر سيبويه أن الفعل صيغ مأخوذة من المصادر وهي تدل على الزمن الماضي أو الحاضر أو المستقبل، ومثل لكل أولئك بأمثلة تشير إلى استعماله في اللغة. فمثل للفعل وفقا للزمن ووفقا لشكل الصيغة ووفقا لاعتباره مبني للمعلوم أو للمجهول<sup>1</sup>.

ولو تتبعنا أقوال البصريين في أقسام الفعل لوجدنا أنهم تمسكوا بتقسيم سيبويه، فهي ثلاثة: الفعل الماضي، والفعل المضارع وفعل الأمر؛ حيث حُصَّ الفعل الماضي بالزمان الماضي، أما الحاضر والمستقبل فقد اشترك فيهما الفعل المضارع وفعل الأمر. يقول مهدي المخزومي موضحا هذه النظرية البصرية: «للدلالة على الحال يُستعمل الفعل المضارع مخبرا به، وللدلالة على الاستقبال يُستعمل الفعل المضارع مخبرا به، وللدلالة على الاستقبال يستعمل الفعل المضارع مخبرا به، وفعل الأمر مأمورا به»<sup>2</sup>.

والجدير بالذكر أن تسمية الفعل الماضي بهذا الاسم هي متأية من دلالاته على الزمان الماضي؛ أما الفعل المضارع فتسميته تعرب عن كونه مضارعا أي مشابها لأسماء الفاعلين في تحرك أوله وسكون ثانيه وتحرك ثالثه، ولهذا أدى شبهه بالاسم إلى جعله معربا دون قسيميه الآخرين فهما لا يضارعان الاسم ولهذا وجب بناؤهما.

وأكبر الظن أن تسمية هذا القسم من الأفعال بالمضارع هي تسميته بصرية<sup>3</sup> ومما يثبت هذا أن الكوفيين ومن أبرزهم الفراء، لم يستعملوا هذا المصطلح؛ فإذا أرادوا التعبير عن المضارع استخدموا اصطلاح المستقبل إشارة للدلالة الزمانية أو (يُفعل) إشارة إلى الصيغة تماما كما استعملوا مصطلح "الماضي" زمانا و(فعل) صيغة<sup>4</sup>.

أما فعل الأمر فيمثل عند البصريين قسما مستقلا بذاته وهو عندهم مأخوذ من الفعل المضارع بعد حذف أحرف المضارعة وزيادة همزة وصل في أوله، ولكنه عند

<sup>1</sup> - نفسه 12/1.

<sup>2</sup> - في النحو العربي نقد وتوجيه ص 113.

<sup>3</sup> - ينظر الكتاب 13/1 و 14، 15، 16، 17.

<sup>4</sup> - معاني القرآن للفراء 39/1 و 60 و 75.

الكوفيين مقتطع من الفعل المضارع المجزوم<sup>1</sup> وليس قسيما له أو للفعل ولا يشكل قسيما مستقلا من أقسام الفعل. ونجد هذه النظرية الكوفية قد استحسناها بعض المحدثين ومنهم إبراهيم السامرائي الذي رأى أن الكوفيين على حق في إبعاد الأمر أن يكون قسيما للماضي والمستقبل لأن «فعل الأمر طلب وهو حدث كسائر الأفعال غير أن دلالاته الزمنية غير واضحة ذلك أن الحدث في هذا "الطلب" غير واقع إلا بعد زمان التكلم وربما لم يترتب على هذا الطلب أن يقع حدث من الأحداث»<sup>2</sup>.

وفي اعتقادي أن الاصطلاحات الثلاثة المذكورة أعلاه، الماضي منها فقط هو الذي يدل لفظه على مفهوم الزمن؛ أما المضارع والأمر فلا يحمل لفظهما دلالة الزمن مما يرجح تعويضهما بمصطلحي الحال والاستقبال.

أما مصطلح الفعل الدائم وهو، عند الكوفيين، قسيم الماضي والمضارع، وهو من وضع الفراء ثم تبعه الكوفيون الذين جاءوا بعده. فلقد جاء في كتاب "معاني القرآن" ما نصّه: «قال الكسائي في إدخالهم (أن) في (ما لك): هو بمنزلة قوله: "ما لكم في ألا تقاتلوا"، ولو كان ذلك على ما قال لجاز في الكلام أن تقول: "ما لك أن قمت، وما لك أنك قائم لأنك تقول: في قيامك، ماضيا ومستقبلا وذلك غير جائز لأن المنع إنما يأتي بالاستقبال تقول: منعتك أن تقوم، ولا تقول منعتك أن قمت، فلذلك جاءت في (ما لك) في المستقبل ولم تأت في دائم ولا ماض»<sup>3</sup>.

وكما هو واضح من منطوق هذا النص فإن الفراء جعل بناء (فاعل) فعلا دائما فلقد جاء في تفسير قوله تعالى من سورة الأنبياء «كل نفس ذائقة الموت»، ولو نونت

---

<sup>1</sup> - أصل (افعل) عند الكوفيين هي لتفعل بلام الأمر ثم حذفت لام الأمر وتاء المضارعة لكثرة الاستعمال ودوران البناء في الكلام فكان فعل الأمر ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة 72) 524/2.

<sup>2</sup> - إبراهيم السامرائي: الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت، ط3، 1983، ص 21 و22.

<sup>3</sup> - معاني القرآن للفراء 165/1.



في (ذائقة) ونصبت (الموت) كان صوابا. وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإذا كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة<sup>1</sup>.

ويذكر الفراء حين تعرضه لقوله تعالى من سورة الزمر: «هل هن كاشفاتُ ضرّه وممسكاتُ رحمته» نوّنَ فيهما عاصم والحسن وشيبة المدني... وكلّ صواب، ومثله (إن الله بالغُ أمره)، و(بالغُ أمره) و(موهنُ كيدِ الكافرين) و(موهنُ كيدِ الكافرين)، وللإضافة معنى مضى من الفعل. فإذا رأيت الفعل قد مضى في المعنى فآثر الإضافة فيه تقول: (أخوك أخذَ حقّه) فتقول ها هنا (أخوك أخذَ حقّه) ويقبح أن تقول (أخذَ حقّه)، فإذا كان مستقبلا لم يقع بعد قلت: (أخوك أخذَ حقّه)... ألا ترى أنك لا تقول: هذا قاتل حمزة مَبْعُثًا لأن معناه ماضٍ، فقبح التنوين لأنه اسم<sup>2</sup>.

على أساس من هذا التعريف نرى أن الفراء قد فرّق بين صيغة (فاعل) من حيث العمل وعدمه، فإذا كانت غير عاملة فهي اسم بحيث لم تقتض التنوين ودلت على الماضي. وإذا كانت عاملة فهي فعل قسيم للماضي والمضارع فتقتضي التنوين وتدل على الحاضر أو الاستقبال وهو ما سماه الفراء بالفعل الدائم.

ولعل هذه التسمية أساسها ما لمح في هذه الصيغة من دور وظيفي يشبه دور الفعل؛ وفي اعتقادي أن هذا المصطلح الكوفي يختلف عن الفعل لأن الزمن في الفعل هو زمن تحدده صيغة الكلمة بينما صيغة (فاعل) لا دلالة لها على زمن معين إذا لم تكن موصولة بمضاف إليه أو مفعول لأن فعلية (فاعل) لا تتضح إذا كان مفردا.

ومن الطريف أن مهدي المخزومي تمسك بمصطلح "الدائم" معتبرا إياه أحد أقسام الفعل وهو في رأيه يدل على استمرار وقوع الحدث ودوامه<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - معاني القرآن للفراء 202/2.

<sup>2</sup> - معاني القرآن للفراء 420/2.

<sup>3</sup> - مهدي المخزومي: في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص 23.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهني هو: كيف يكون الفعل الدائم مستمرا وهو ينصرف إلى الحال والاستقبال في حال نصبه للمفعول وينصرف إلى الماضي في حال إضافته ؟

إذ أن تسمية اسم الفاعل فعلا دائما تسمية توحى بالغموض في شطريها : فكيف نعتبره فعلا وللفاعل علامات لا تنطبق عليه، وكيف نعتبره دائما مع دلالاته على زمن الحال والاستقبال أو زمن الماضي. ولهذا أرى أن التسمية البصرية هي أكثر تعبيراً ودلالة على صيغة (فاعل) وهي تشير إلى الذات التي تعمل عمل الفعل، وهذا الاعتبار لا يخرجها من دائرة الأسماء ومن تقبل علاماتها من تعريف وتنوين وإضافة ونحوها حيث أن تنوينه لا يختلف عن تنوين الأسماء النكرات وإن اختلف عنها في الدلالة.

الحرف:

الحرف في اللغة الطرف قال ابن هشام: « طرف الشيء كحرف الجبل»<sup>1</sup>. وفي الاصطلاح هو «أحد أنواع الكلمة وهو ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل نحو: هل ، في ، لم، إن...»<sup>2</sup>.

إن هذا المفهوم الاصطلاحي للحرف قد درج في استعمالات نحاة البصرة ؛ فلقد استعمله الخليل بن أحمد للدلالة على الحرف الهجائي<sup>3</sup> كما دل به على حروف المعاني من ذلك قوله فيما يروي سيبويه : «إن قولهم : ربحت الدرهم درهما، محال، حتى تقول : في الدرهم وللدرهم وكذلك وجدنا العرب تقول فإن قال قائل : فاحذف حرف الجرّ وأنوّه قيل له : لا يجوز ذلك»<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - شرح شذور الذهب ص 14.

<sup>2</sup> - جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري : الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان / بيروت / ط 1، 1990، ص 195.

<sup>3</sup> - العين ص 64

<sup>4</sup> - الكتاب 395/1.

أما سيبويه فقد حدد الحرف فقال: « وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل»<sup>1</sup>، وهو تحديد قائم على التعريف بالضد حيث نستطيع القول إن التصنيف الكلامي الذي اعتمده سيبويه يُبرز أن الحرف ما لا يدل على الاسم أو الفعلية؛ وخلق الحرف من العلامات المميزة للاسم والفعل كافٍ له لتمييزه لأن عدم العلامة علامة. وقد أوضح هذه الناحية ابن فارس وهو يفسر عبارة سيبويه بأننا إذا قلنا "زيد منطلق" ثم قلنا "هل زيد منطلق؟" نكون قد أفدنا بـ "هل" ما ليس في "زيد" ولا في "منطلق"<sup>2</sup>.

وإذا تقصينا البحث في الدلالة الوضعية لهذا المصطلح نجد أن مفهوم الحرف قد ارتبط بالمعنى الاصطلاحي للأداة إذ قيل: إن الأدوات حروف المعاني كهلٌ وبلٌ وهنّ أدوات يستعان بهنّ على التعبير عن الاستفهام والإضراب وغيرهما<sup>3</sup> وقيل إنها تقتصر على حروف المعاني سواء كانت للجر أو للنفي أو للاستفهام أو للتعجب ومنها ما يسمى بظروف زمانية كانت أو مكانية<sup>4</sup> أو هي مبني تقسمي يؤدي معنى التعليق بين الأجزاء المختلفة بين الجملة<sup>5</sup> أو هي مبني صرفي يؤدي وظائف خاصة في التركيب النحوي<sup>6</sup>.

---

<sup>1</sup> - الكتاب 12/1.

<sup>2</sup> - الصاحبى ص 87.

<sup>3</sup> - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص 242.

<sup>4</sup> - من أسرار اللغة ص 278.

<sup>5</sup> - اللغة العربية معناها ومبناها ص 123.

<sup>6</sup> - أحمد محمد قدور: مبادئ اللسانيات، دار الفكر/ دمشق - سوريا /، دار الفكر المعاصر/ بيروت - لبنان /، ط 1، 1996، ص 237.

يظهر من تلك المقولات اضطراب في التحديد المصطلحي لأن تفسير الأداة بالحرف لا يعني تطابق المفهومين، فالأداة في الواقع هي أوسع وأعم من الحرف؛ فكل حرف أداة وليست كل أداة حرفاً<sup>1</sup>.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن لفظ الأداة من حيث دلالاته الاصطلاحية كانت له مساحة واسعة في استعمالات البصريين؛ فلقد أشار إليه الخليل بن أحمد في أثناء تناوله لأبنية المفردات فقال: «كلام العرب مبني على أربعة أصناف: على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي. والثنائي على حرفين نحو: قد، لم، هل، لو، بل ونحوه من الأدوات»<sup>2</sup>.

كما نجد هذا المصطلح موظفاً في الكتاب إذ يقول سيبويه: "وللقسم والمقسم به أدوات في حروف جر"<sup>3</sup>. ويورد المبرد في باب القسم قوله: "اعلم أن للقسم أدوات توصل الحلف إلى المقسم به، لأن الحلف مضمّر مطّرح لعلم السامع به ... وذلك قولك: أحلف بالله لأفعلن، وإن شئت قلت: بالله لا فعلن. والباء موصّلة كما كانت موصّلة في قولك: مررت بزید"<sup>4</sup>.

كما أطلق الفراء على حروف المعاني مصطلح الأداة فعندما جاء لنعم وبلى في قوله تعالى: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ)<sup>5</sup>، قال: «ولا تصلح ها هنا نعم أداة»<sup>6</sup>.

---

<sup>1</sup> - ينظر فخر الدين قباوة: التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للنشر، ط1، 2002، ص223.

<sup>2</sup> - العين 53.

<sup>3</sup> - الكتاب 496/3.

<sup>4</sup> - المقتضب 318/2.

<sup>5</sup> - الملك 8 و9.

<sup>6</sup> - معاني القرآن 52/1.

ولهذا ذهب بعض الدارسين المحدثين العرب إلى أن الأداة مصطلح كوفي<sup>1</sup> على الرغم أن هذا المصطلح كان متداولاً عند نحاة البصرة ولعل هذا ما عبر عنه ابن جني عندما فسر الحرف بأنه الحد والجانب فقال: "ومن هذا سمي أهل العربية أدوات المعاني حروفا... لأنها تأتي في أوائل الكلام وأواخره، في غالب الأمر، فصارت كالحروف والحدود له"<sup>2</sup>.

استساغ بعض المحدثين استخدام مصطلح الأداة بدلا من الحروف؛ من أولئك فاضل مصطفى الساقى الذي رأى أن لفظ الأداة هي التسمية الأقرب إلى الدقة لتشمل حروف المعاني وبقية الأدوات التي تؤدي وظيفة التعليق<sup>3</sup> كما يفضل مهدي المخزومي استخدام الأداة كبديل للحرف لتحقيق المغايرة بين لفظ يطلق على أحد حروف الهجاء، ولفظ يطلق على أحد حروف المعاني<sup>4</sup>، لهذا فمصطلح الأداة -في نظره- هو أقرب إلى ما يتطلبه المصطلح من دقة واختصار في الدلالة.

وفي نهاية هذه الفقرة نخلص إلى نتيجة توصلنا إليها من خلال قراءتنا للنص التراثي وهي أن مصطلح الأداة باعتباره بديلا للحرف ليس كوفيا كما قيل، وربما كان الكوفيون أكثر استخداما له لكن المصطلح بصري المولد؛ ومما يدعم رأينا أن البصرة شهدت نحو اصطلاحيا قبل أن تشهد الكوفة، وإذا كان الخليل نبعا ثريا للبصريين فلقد كان له دور فعال في بناء الذخيرة الاصطلاحية لدى نحاة الكوفة.

---

<sup>1</sup> - ينظر شرف الدين علي الراجحي: في اللغة عند الكوفيين، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية، 2002، ص 99.

<sup>2</sup> - سر صناعة الإعراب 15/1.

<sup>3</sup> - فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1977، ص 92.

<sup>4</sup> - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص 311.

### اللزوم والتعدي :

تخبرنا القواميس اللغوية أن اللزوم من حيث دلالاته الوضعية هو مصدر "لَزِمَ" ومعناه ثبت ودام<sup>1</sup> والتعدي هو مصدر الفعل عدَى الشيءَ تجاوزَه إلى غيره<sup>2</sup>. أما اصطلاحاً فاللزوم هو اكتفاء الفعل بفاعله والمتعدي هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول يحتاج إليه ويكمله ولهذا يسمى الفعل المتجاوز فعلاً متعدياً<sup>3</sup>.

بناءً على هذا التعريف فاللزوم والتعدي مفهومان نحويان يقومان على المقابلة بين عمليتين تركيبيتين تجريان داخل نظام الجملة وهما من اصطلاحات البصريين؛ فلقد ترجم سيبويه للفعل المتعدي بقوله: « باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول»<sup>4</sup> كما قال المبرد « باب الفعل الذي يتعدى الفاعل إلى المفعول»<sup>5</sup> وأطلق سيبويه على ما يقابل المتعدي مصطلح غير المتعدي<sup>6</sup> ويسميه المبرد الفعل غير المتعدي<sup>7</sup> ويطلق عليه ابن السراج مصطلح غير الملاقي<sup>8</sup>.

وهذه التسميات رغم اختلافها فهي تشير إلى تصنيف الأفعال بحسب تجاوزها للاسم الأول أي الفاعل ومدى وصولها إلى المفعول به، غير أن المصطلح الذي غلب في كتب النحاة واستمر في التحليل النحوي هو اللازم والمتعدي.

أما مصطلح "الواقع" فهي تسمية كوفية أطلقها الفراء على ما سماه البصريون بالفعل المتعدي؛ ففي قراءة عبد الله ابن مسعود (صمًا بكما عميا) بالنصب يقول :

<sup>1</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 344.

<sup>2</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 150.

<sup>3</sup> - معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص 146.

<sup>4</sup> - الكتاب 34/1 .

<sup>5</sup> - المقتضب 91/3.

<sup>6</sup> - الكتاب 33/1 وما بعدها.

<sup>7</sup> - المقتضب 187/3.

<sup>8</sup> - الأصول في النحو 169/1 .

«ونصبه على وجهين؛ إن شئت على معنى: تركهم صما بكما عميا، وإن شئت اكتفيت بأن توقع الترك عليهم في الظلمات، ثم تستأنف "صما" بالذم لهم»<sup>1</sup>.

وبكثر الفراء من استعمال تصاريف جذر (وق ع) المختلفة وكلها تؤدي مفهوم التعدية نحو توقع<sup>2</sup> أو "وقوع"<sup>3</sup>. ويمكن القول إن لفظ "واقع" لم يخرج في إطار معناه عن "لفظ" متعدي، لأن الفعل المتعدي هو الذي يتعدى الفاعل إلى اسم آخر يقع عليه ولهذا يسمى واقعا أو موقوعا لوقوعه على المفعول به، أما الفعل اللازم فيسميه الفراء فعلا ليس بواقع<sup>4</sup> لاكتفاء الفعل بفاعله.

شغل مصطلحا اللزوم والتعدية مكانا هاما في كتب التراث بعد البصريين؛ فقد لاحظ النحويون أن الأفعال التي تلازم أسماءها قد يستدل على لزومها بمعناها أو بوزنها، فما يستدل على لزومه بمعناه ما كان دالا على السجيا أي الطباع نحو نهم ومعناه كثر أكله ومثله حمق بكسر الميم وضمها<sup>5</sup>.

كما أن معنى المطاوعة في "انفعل" دال على اللزوم النحوي التركيبي ويلحق بميدان الفعل اللازم ما فيه معنى المدح والذم.

أما المتعدي فهو الذي يلاقي شيئا ويؤثر فيه ومن بين معانيه دلالاته على مجالات الحواس الخمس مثل لمس - ذاق - شم - سمع - نظر. يقول ابن السراج: «وجميع ما كان في معانيهن فهو متعدا، وكذلك حركة الجسم إذا لاقى شيئا كان الفعل من ذلك متعديا نحو أتيت زيدا»<sup>6</sup>

<sup>1</sup> - معاني القرآن للفراء 16/1.

<sup>2</sup> - نفسه 21/1، 113

<sup>3</sup> - نفسه 17/1، 478.

<sup>4</sup> - نفسه 47/1 و168/1.

<sup>5</sup> - جمال الدين بن مالك الطائي: شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة المعارف/الجزائر/، ص 68.

<sup>6</sup> - الأصول 170/1.

كانت هذه الملاحظات الدقيقة ميدانا جديدا للمحدثين العرب؛ فهناك إشارات متناثرة في أعمال المحدثين تشير إلى أن مفهوم التعدية قد غطى جزءاً كبيراً من ميكانيكية الدرس اللغوي الحديث. فلقد ذهب المحدثون إلى أن معنى الحدث هو الأصل في مفهوم المفعولية التي يقتضيها، إذ أن حالة الحدث وقت حدوثه هي التي تجعل الفعل لازماً أو متعدياً<sup>1</sup>؛ ومعنى ذلك أن الحدث يتحدد انطلاقاً من مضمون الفعل وفي طبيعة علاقته بالمفعول فإن كان مؤثراً فيه صحّ في التركيب التعبير بمثل "وقوع الفعل على المفعول" وإلا فيستحيل ذلك التعبير<sup>2</sup>. فإن قولنا "فهم الولد الدرس" أو "سُمّ زهير الحياة" فالدرس هو الذي أثار فهم الولد والحياة هي التي أثارَت سامة زهير، هذا يعني أن الفاعل متأثر في الحقيقة بما يسببه المفعول فيجيء فعل الفاعل كنتيجة لهذا التأثير<sup>3</sup>.

يتبين لنا مما تقدم أن هناك ثلاثة مصطلحات استخدمت في النحو العربي للدلالة على التعدية جاءت مرتبطة بالتعريفات السابقة وهي: التعدية والتجاوز والواقع؛ فالتعدي عند البصريين ومن تبعهم من النحويين يقوم على مفهوم التجاوز المطلق للفاعل إلى محلات المفعولية؛ حيث تترادف كلمتا (التعدي والتجاوز) في الدلالة المعجمية فالتعدي هو التجاوز<sup>4</sup> ومنه قوله تعالى (و من يتعدّ حدود الله)، كما تترادفان تترادفان في الدلالة الاصطلاحية، فالمتعدي من الأفعال هو الذي تجاوز الفاعل إلى محل غيره وذلك المحل هو المفعول به<sup>5</sup>، أي تجاوز الفاعل إلى محل اسمي ثانٍ.

<sup>1</sup> - عمر مصطفى: بين اللازم والمتعدي، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العددان 99 و 100، 2005، متاح على الشبكة. <http://www.awu-dam.org/trath99-100/>

<sup>2</sup> - جمال الدين كلغلي: في مفهومي التعدية واللزوم تأملات نظرية حول مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد 07، 1997، ص 46.

<sup>3</sup> - نفسه ص 47.

<sup>4</sup> - تهذيب اللغة 358/1. متاح على شبكة الأنترنت. <http://www.almeshkat.net/books>.

<sup>5</sup> - شرح المفصل 62/7.



ويرادف مصطلح التعدي مصطلح "الواقع" عند الكوفيين وبخاصة عند الفراء وهذا يجعلنا نقول: إذا كان التعدي والتجاوز قد ترادفا في الدلالة الاصطلاحية فإن الواقع هو المرادف الثالث لهما فنكون بذلك أمام ثلاثة مصطلحات مترادفة. أما اللازم عند البصريين والكوفيين فهو عبارة عن عملية عقد تركيبية تتحقق بواسطة الفعل بين عامل وفاعله المرفوع.

### المبني للمفعول :

قصد النحويون بالمبني للمفعول الفعل الذي «استغنى عن فاعله فأقيم المفعول مقامه وأسند إليه معدولا عن صيغة فَعَلَ إِلَى فَعِلَ»<sup>1</sup>.

المبني للمفعول تسمية ميّزت الجهاز المفهومي لدى التراث البصري. فلقد استخدم البصريون هذا اللفظ إلى جانب اصطلاح المبني للمجهول، وهذا الأخير لم يأت إلا في مرحلة متأخرة؛ حيث سمي الفعل مبنيا للمفعول لأن فاعله مجهول وقد ناب عنه المفعول ليقوم مقامه شكلا لا معنى ودلالة مع بقاء أمانة دالة على النيابة تتمثل في تغيير بنية الفعل وهي أمانة لفظية.

طرح نحاة البصرة عناوين شتى لهذا المفعول الذي يحتل محلّ الفاعلية قبل أن يستقر على عنوان نائب الفاعل وهي تسمية نسبها جلّ الباحثين إلى ابن مالك (ت 672 هـ)<sup>2</sup>؛ فقد عبّر عنه سيبويه بأنه "المفعول الذي يتعدّ إليه فعل فاعل"<sup>3</sup> وأسماه المبرّد بالمفعول الذي لا يذكر فاعله"<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - المفصل في علم العربية ص 258 و 259..

<sup>2</sup> - ينظر شرف الدين علي الراجحي: المبني للمجهول وتراكيبه ودلالته في القرآن العظيم، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، 1999، ص 21.

<sup>3</sup> - الكتاب 1/33.

<sup>4</sup> - المقتضب 50/4.

أما مصطلح "ما لم يسمّ فاعله" ويؤدي دلالة النيابة عن الفاعل فقد نسبه شرف الدين علي الراجحي إلى الكوفيين<sup>1</sup> مستشهدا بكتاب معاني القرآن للفراء الذي ورد فيه استعمال هذا المصطلح في مواضع متعددة إذ يقول الفراء في قراءة قوله تعالى: (وكذلك زَيْنَ لَكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤهم)<sup>2</sup>: « وكان بعضهم يقرأ "وكذلك زَيْنَ لَكثير من المشركين قتل أولادهم" فيرفع القتل إذا لم يسمّ فاعله، ويرفع (الشركاء) بفعل ينويه، كأنه قال: زَيْنَه لهم شركاؤهم»<sup>3</sup>.

غير أن هذا لا يعتبر دليلاً قاطعاً على أن الفراء هو مبتدع هذا المصطلح إذ نجد الخليل بن أحمد قد استعمله من قبل فأورده في كتابه "الجملة في النحو" في أثناء حديثه عن وجوه الرفع فقال: "وما لم يذكر فاعله: ضُرب زيد وكُسي عمرو"<sup>4</sup>. ثم إن استخدام النحاة لـ "الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول" أو "ما لم يذكر فاعله" أو "ما لم يسمّ فاعله" فهذه التسميات هي مجرد خلافات اصطلاحية وهي كلها تؤدي دلالة النيابة عن الفاعل وتؤكد على المظهر الإسنادي في استعمال المرفوع بعد الفعل المبني للمجهول.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن بعض النحويين يفضلون مصطلح "نائب عن الفاعل" عن "ما لم يسمّ فاعله" يذكر ابن هشام لذلك علتين<sup>5</sup>:  
أولاً: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره.  
ثانياً: أن المنصوب في قولك "أعطي زيد ديناراً" يصدق عليه أنه مفعول للفعل الذي لم يسمّ فاعله وليس مقصوداً لهم.

<sup>1</sup> - ينظر في اللغة عند الكوفيين، ص 99.

<sup>2</sup> - الأنعام/137.

<sup>3</sup> - معاني القرآن للفراء 357/1.

<sup>4</sup> - الخليل بن أحمد الفراهيدي: الجملة في النحو، تح فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985، ص 118.

<sup>5</sup> - شرح شذور الذهب ص 159.

أما المحدثون من الدارسين العرب فقد اتضح عند بعضهم أن تسمية "نائب الفاعل" توحى بلبس وخرابة ومصدر هذا اللبس - كما يقول محمد الشاوش - هو اعتمادنا المعنى اللغوي لهذه العبارة وظننا أن النيابة عن الفاعل تقع في مستوى الوظيفة والمعنى<sup>1</sup> ولهذا يقترح مصطلحا بديلا هو مفعول المجهول<sup>2</sup>.

وفي سياق متواصل يقترح فاسي الفهري عبارة فنية أخرى هي عبارة البناء لغير الفاعل<sup>3</sup> معتبرا أن تسمية الفعل بالمبنى للمجهول هي تسمية غير موفقة، لأن المقصود بالمجهول هنا الفاعل الأصلي للفعل وهو الذي يكون أو يصير مجهولا في هذا البناء، وليس الفعل مبني للمجهول وإنما هو مبني لمفعول معلوم<sup>4</sup>.

أما مختار أحمد ديرة ففي رأيه أن مصطلح "ما لم يسم فاعله" هو أكثر توفيقا في دلالته على معنى الفاعل الذي لم يذكر ولم يسم، وفي اعتقادي أن هذه التسميات المتعددة، على الرغم من اختلافها، إلا أنها جميعا تؤكد على تغيير صيغة الفعل المتعدي إلى البناء للمجهول وما يتولد عن هذا التغيير من توليد حيز نائب الفاعل وهو الاسم الذي يقوم مقام الفاعل النحوي المحذوف بحيث ينقل فيها محل النصب إلى محل الرفع.

فسرّ نحاة البصرة هذا تفسيرا نعتبره من أرقى مستويات التمثيل النحوي الذي يستند إلى المحافظة على المعاني الوظيفية. فقد أقرّ سيبويه أن أساس التحول إلى استخدام ما ينوب عن الفاعل مرجعه العناية بالحركة، وهو بمنزلة المفعول. فالفرق إذن في غير المعنى؛ فمعنى المنصوب في "ضرب زيدا" يتساوى والمفعول المرفوع في "ضرب زيداً" يقول سيبويه: «واعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل في

<sup>1</sup> - محمد الشاوش: ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، مجلة الموقف الأدبي / دمشق /، عدد خاص باللسانيات، العددان 135 و 136، تموز-آب 1982، ص 80.

<sup>2</sup> - نفسه ص 80.

<sup>3</sup> - الفاسي الفهري (عبد القادر): المعجم العربي، دار توبقال للنش /الدار البيضاء - المغرب /، ط 1، 1986، ص 62.

<sup>4</sup> - المرجع نفسه ص 61.

التعدي والاقتران بمنزلة إذا تعدى إليه فعلُ الفاعل، لا معناه متعدياً إليه فعلُ الفاعلِ وغير متعدٍّ إليه فعله سواً<sup>1</sup>.

هذه النظرة البصرية للنائب عن الفاعل نجد بعض خطوطها بارزة في نظرية القواعد التوليدية التحويلية بزعامه شومسكي. هذا الأخير الذي يشارك سيبويه الرأي مشيراً إلى أن الجملة المبنية للمعلوم والجملة المبنية للمجهول متناظران من حيث البنية العميقة المدلولة وهما مختلفتان من حيث البنية السطحية الدالة حيث تعرضت الجملة المبنية للمجهولة إلى تغيير بنيوي (un changement structurelle) يتمثل في إعادة ترتيب الفاعل والمفعول ثم زيادة تعبير "من قبل" على النحو الذي توضحه الصيغة الآتية<sup>2</sup>:

مراة1 + فعل مساعد + ف + مراة2 ← مراة2 + فعل مساعد + ف + من قبل + مراة1.  
تختلف طريقة بناء الجملة للمجهول في اللغة العربية عن ذلك، فهي تتم عن طريق تغيير بنيوي يتمثل في تغيير صيغة الفعل ثم نقل المفعول إلى محل الفاعلية وأخذ حركته الإعرابية. يعلل بالمر (F. Palmer) هذه الاختلافات فيقول: "إن الاختلافات الشكلية بين الجمل المعلوم والمجهولة تتباين جذرياً في اللغات المختلفة... ومهما تكن الاختلافات الظاهرة بين اللغات المتعددة، فإن مفعول الجملة المعلوم في جميع الأحوال، يصبح نائب الفاعل للجملة المجهولة، في حين يقف فاعل الجملة المعلوم في مكان آخر"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 42/1.

<sup>2</sup> - لمزيد من الإيضاح ينظر:

- جودث جرين: علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس)، ثر مصطفى التوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة /، 1993، ص 58 وما بعدها.

- جون ليونز: نظرية تشومسكي اللغوية، ثر حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية /، ط1، 1985، ص 143.

<sup>3</sup> - آف - آر. بالمر: علم الدلالة، ثر مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية/ بغداد /، 1985، ص 157 و158.

والذي يمكن قوله في هذا المجال أن التغيير البنيوي للبناء للمجهول وإن اختلف بين اللغات، إلا أن الجمل مجهولة الفاعل تبقى في أية لغة بنية فرع عن البناء للمعلوم، حيث تلتقي النظرية التوليدية التحويلية والنحو البصري في تأكيدها على اعتبار الجمل معلومة الفاعل والجمل مجهولة الفاعل تشتركان في بنية عميقة مدلولة واحدة. ذلك أن البناء للمجهول هو فرع عن البناء للمعلوم لأن الجملة المبنية للمجهول هي جملة محوَّلة والجملة المحوَّلة هي جملة غير أساسية<sup>1</sup>. أما النحو البصري فلقد ردَّ التركيبين الإسناديين المميّزين للمعلوم والمجهول إلى بنية عميقة مدلولة واحدة رغم اختلافهما من حيث البنية السطحية الدالة<sup>2</sup>.

ولعلنا نجرؤ أن نقول إن الجملة المبنية للمجهول وإن كانت جملة مؤلدة من بنية أصلها البناء للمعلوم، إلا أنها ليست متكافئة أو متعادلة كلياً والجملة المبنية للمعلوم؛ فلما نقول: (ضرب زيد) فإننا نتكلم عن زيد فنقول ما الذي حدث له. وإذا قلنا ضرب عمرو زيدا فإننا نتكلم عن عمرو ونقول ماذا فعل.

وعلى أساس من الملاحظات السابقة أرى أن نقل المفعول إلى نائب الفاعل هو تحويل لمحطة الفائدة من العمدة إلى الفضلة للتعبير عن الدلالات المقصودة. وعليه فإن النائب عن الفاعل أو ما لم يسم فاعله أو المفعول الذي لم يتعد إليه فعل فاعل وغيرها من التسميات هو عنصر يربط بين الفاعلية في اللفظ ومحل المفعولية في المعنى. وبعبارة أخرى فحيز نائب الفاعل يندمج فيه الفاعل شكلاً والمفعول مادة ومعنى. والفرق بين (فَعَلَ) و(فُعِلَ) أو (يَفْعَلُ) و(يُفَعَّلُ) أن البنية المحمولة لـ (فَعَلَ - يَفْعَلُ) عبارة عن محمول ثنائي المحلات يقيم توافقاً بين الفعل وبين الوظائف النحوية الواردة. أما البنية المحمولة لـ (فُعِلَ - يُفَعَّلُ) فإنه محمول أحادي المحل إذ أن البناء للمجهول يقلص عدد الوظائف النحوية فهو معدوم الفاعل.

---

Chomsky (Noam) : structures syntaxiques, Tr Michel Braudeau, ed du seuil, -<sup>1</sup>  
Paris, 1969, p90.

-<sup>2</sup> ينظر الكتاب 42/1 .

أما تسمية الفعل بالمبني للمجهول فهي تسمية -في نظري- تنقصها الدقة لأن المقصود بالمجهول في هذا المقام هو الفاعل الحقيقي للفعل، فالفاعل، في هذا البناء يصير مجهولاً ويصبح المفعول مسنداً إليه.

### الضمير أو المضمير :

الضمير في اللغة السر والخفاء تقول: «أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيت منه قولهم أضمرت الشيء في نفسي»<sup>1</sup>.

أما مفهوم الضمير في الاصطلاح النحوي فهو « ما دلّ على مسماه بقرينة التكلم أو الخطاب أو الغيبة»<sup>2</sup>. وهذا الاصطلاح هو من وضع نحاة البصرة حيث استخدم سيبويه الضمير<sup>3</sup> والمضمير<sup>4</sup> والإضمار<sup>5</sup> وكلها تؤدي دلالة واحدة.

و لو تتبعنا ما طرأ على هذا المصطلح من تطور لرأينا البصريين يتابعون سيبويه في استخدام مصطلحاته؛ فقد استخدم المبرد مصطلح الضمير أكثر من استخدامه لمصطلح مضمير مما يجعلنا نقول إن بداية تطور مصطلح "المضمير" إلى "الضمير" بدأ عند المبرد<sup>6</sup> حيث أن هذا القسم النحوي سمي ضميراً لضموره؛ والضمور الهزال لأنه في الغالب قليل الحروف<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - شرح شذور الذهب ص 134.

<sup>2</sup> - بحث المطالب في علم العربية ص 31.

<sup>3</sup> - الكتاب 507/3.

<sup>4</sup> - نفسه 440/1.

<sup>5</sup> - نفسه 5/2.

<sup>6</sup> - ينظر المقتضب 261/1 و 136/2 و 212/3 و 286 و 51/4 و 52.

<sup>7</sup> - شرح شذور الذهب ص 134.

من الملاحظ أن الضمير قد أُطلق عليه بعضهم مصطلح المكني على اعتبار أن المكنيات مرادفة لاصطلاح الضمائر. والمكني اسم مفعول من كنى عن كذا إذا تكلم بما يستدل به عليه ولم يُصرِّح<sup>1</sup>.

فقد استخدم الفراء هذا المصطلح بمشتقاته [الكناية - كنى - يكنى - مكني] للدلالة عما يسميه البصريون ضميراً أو مضمراً؛ ذكر الزبيدي أن الفراء قال في أثناء حديثه عن كلا: «... وأقول في المكني: رأيت كليهما، ومررت بهما كليهما، وقام إليّ كلاهما...»<sup>2</sup>.

ويقول الفراء في تفسيره لقوله تعالى (فَأْتُوا سُورَةَ مِنَ مِثْلِهِ)<sup>3</sup>: «الهاء كناية عن القرآن»<sup>4</sup> كما قال عند تعرّضه للآية الكريمة (هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ)<sup>5</sup>: «العرب إذا جاءت إلى اسم مكني قد وُصِفَ بهذا و هذان وهؤلاء فرقوا بين (ها) وبين (ذا) وجعلوا المكني بينهما»<sup>6</sup>.

وتحسن الإشارة إلى أن هذا المصطلح قد نسبه قسم من النحاة القدماء والباحثون المعاصرون إلى الكوفيين. ويعد ابن يعيش (ت 646 هـ) أول نحوي وجدته ينسب مصطلح "المكني" إلى الكوفيين فقال: «لا فرق بين المضمير والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، فمعناها واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ، وأما البصريون فيقولون: المضميرات نوع من المكنيات، فكل مضمير مكني وليس كل مكني مضمير»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 422.

<sup>2</sup> - طبقات النحويين واللغويين ص 133.

<sup>3</sup> - البقرة / 23.

<sup>4</sup> - معاني القرآن للفراء 19/1.

<sup>5</sup> - آل عمران / 119.

<sup>6</sup> - معاني القرآن للفراء 231/1.

<sup>7</sup> - شرح المفضل 84/3.

ويقول السيوطي: «هذا مبحث المضمّر، والتعبير به وبالضمير للبصريين والكوفيون يقولون الكناية والمكني»<sup>1</sup>.

أما الباحثون المعاصرون الذين سلّموا بكوفية المصطلح نذكر منهم مهدي المخزومي (ت 1993م)<sup>2</sup> وشوقي ضيف<sup>3</sup> وتمام حسان<sup>4</sup> وطلال علامة<sup>5</sup> وعوض أحمد أحمد القوزي<sup>6</sup>.

غير أننا وجدنا قسماً من البصريين يستعملون هذا المصطلح الذي أثبت جل الباحثين كوفيته، من ذلك قول الخليل في باب الثلاثي اللغيف من باب الهاء مادة هوى «وأما (هو) فكناية التذكير و(هي) كناية التأنيث»<sup>7</sup> ونقل ابن منظور (ت 711هـ) أن سيبويه استعمل الكناية في علامة المضمّر<sup>8</sup>. أما ابن السراج فقد استخدم مصطلح المكني للدلالة على الضمير فيقول: «فأما المكني: فنحو قولك: هو، وأنت، وإياك، والهاء في "غلامه وضربته" والكاف في "غلامك وضربك" والتاء في: قمت، وقمتُ، وقمتَ يا هذا»<sup>9</sup>.

<sup>1</sup> - همع الهوا مع 1 / 194.

<sup>2</sup> - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص 314.

<sup>3</sup> - المدارس النحوية ص 166.

<sup>4</sup> - تمام حسان: الأصول (دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: النحو - فقه اللغة - البلاغة)، عالم الكتب / القاهرة /، 2000، ص 40.

<sup>5</sup> - طلال علامة: تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني / بيروت /، ط 1، 1993، ص 77.

<sup>6</sup> - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص 174 و 175.

<sup>7</sup> - العين باب الثلاثي اللغيف من باب الهاء مادة (هوى) 1142/1.

<sup>8</sup> - لسان العرب باب الكاف مادة (كني) ص 395.

<sup>9</sup> - الأصول 149/1.



يظهر مما تقدم أن استخدام البصريين للمكني للدلالة على الضمير يؤكد أن هذا المصطلح مشترك بين البصريين والكوفيين. أما التفرقة بين المصطلحين فقد ظهرت متأخرة لأن مصطلح "الكناية" أطلق على أسماء الإشارة والأسماء الموصولة<sup>1</sup> وكان مصطلحا أصوليا<sup>2</sup>. وفي اعتقادي أن هذه الأسباب هي التي أسهمت في شيوع مصطلح الضمير وكثرة استعماله في كتب النحو لأمن اللبس فيه. لهذا أرى أن اصطلاح البصريين أدق من اصطلاح الفراء إذ أن الكناية تشمل كل ما يكنى من إشارة أو موصول.

وإذا رجعنا إلى المعاجم الغربية نجد أن كلمة "الضمير" يقابلها في اللغة الفرنسية مصطلح (pronom) والمقصود به « صنف نحوي سمي كذلك لأن الضمائر وبخاصة الدالة على الغائب تعوّض الأسماء الظاهرة أو التي ستظهر في السياق»<sup>3</sup>.

فالضمائر بهذا المفهوم هي إحدى العناصر البديلة للاسم؛ وهذه الفكرة في رأيي هي الأساس المنهجي الذي بنى عليه نحاة البصرة تحديدهم للضمير إذ أنهم اعتبروا الضمير اسما وهذا الاعتبار مبني على مبدأ التوزيع. فالضمائر يمكن أن تحلّ محل الاسم وتقوم بوظيفته.

وعلى هذا الأساس اعتبر نحاة البصرة الضمائر صنفا من الأسماء يقوم بدور نحوي يتمثل في تعويض الاسم وتوضيحه، فيشير ضمير المتكلم إلى ما يطابق التكلم ويشير ضمير المخاطب إلى متوجّه إليه حاضر. ، أما ضمير الغائب فيشير إلى غائب غير حاضر. وربما لهذا السبب أطلق على الضمير اسم المكني لأنه لفظ يقوم مقام ما يكنى عنه فيرمز عن الظاهر اختصارا.

<sup>1</sup> - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ص 314.

<sup>2</sup> - سليمان ياقوت: ظاهرة الإعراب في النحو العربي، ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر /، 1983،

ص 160

<sup>3</sup> Georges Mounin : dictionnaire de la linguistique, presses universitaires de France, Paris, 1<sup>ère</sup> édition, 1974, p272

### ضمير الفصل :

هو ضمير رفع منفصل يأتي بين المبتدأ والخبر أو ما كان أصلهما مبتدأ وخبر ليدل على أن الاسم بعده خبر وليس نعتاً؛ ومواقع فصله هي <sup>1</sup> :

- بين المبتدأ وخبره كقوله تعالى : (وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ) <sup>2</sup>.
  - بين اسم كان وخبرها كقوله تعالى : (وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ) <sup>3</sup>.
  - بين اسم إنَّ وخبرها كقوله تعالى : (إِنَّكَ أَنْتَ الوَهَّابُ) <sup>4</sup>.
  - بين مفعولين ظن وأخواتها كقوله تعالى : (تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا) <sup>5</sup>.
- ويشترط في الفصل أن تتوافر فيه شروط ثلاثة هي <sup>6</sup> :

أولاً : ما يخص الاسم السابق لضمير الفصل

- أن يكون معرفة.

- أن يكون مبتدأ أو ما أصله مبتدأ.

ثانياً : ما يخص الاسم اللاحق لضمير الفصل

- أن يكون معرفة أو اسم تفضيل.

- أن يكون خبراً لمبتدأ في الحال أو في الأصل.

ثالثاً : ما يخص ضمير الفصل

- أن يكون ضميراً منفصلاً مرفوعاً.

- أن يطابق ما قبله في التكلم والخطاب والغيبة والإفراد والتثنية والجمع

والتذكير والتأنيث.

---

<sup>1</sup> - صبيح التميمي : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الشهاب / باتنة - الجزائر /، دت، ج1، ص199.

<sup>2</sup> - البقرة / 5.

<sup>3</sup> - الزخرف / 76.

<sup>4</sup> - آل عمران / 8.

<sup>5</sup> - المزمل / 20.

<sup>6</sup> - ينظر مغني اللبيب 2 / 546 وما بعدها.

ولهذا الضمير في النحو العربي ثلاثة مصطلحات هي:

### 1/ الفصل :

سمي هذا الضمير فصلاً لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك. وهذا المصطلح في أصل وضعه يعود إلى نحاة البصرة الذين استخدموه للتعبير عن هذا الصنف من الضمائر. قال سيبويه: « هذا باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأخواتهن فصلاً»<sup>1</sup>؛ حيث أسهب سيبويه في الحديث عن ضمير الفصل، فبين أحكام ما قبله وما بعده والشروط التي ينبغي توفرها فيه فقال: «واعلم أن هو لا يحسن أن تكون فصلاً حتى يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة»<sup>2</sup>.

يتضح لنا من منطوق هذا النص أن الفصل يؤتى به ليبين أن الخبر معرفة بمعنى أن الفصل يؤتى به لإيدان المخاطب بأن الاسم قد تم حيث أن الفصل عند سيبويه يؤتى به لبيان أن ما بعده ليس صفة لما قبله.

### 2/ العماد :

سمي هذا الضمير عماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام<sup>3</sup>، فهو المعتمد في التفرقة بين النعت والخبر فكأنه عمدة الاسم الأول وقوَاه بتحقيق الخبر بعده؛ ويرى الرضي أنه سمي عماداً لأنه يحفظ ما بعده ويصونه حتى لا يسقط عن الخبرية مثله في ذلك مثل العماد في البيت الذي يحفظ السقف من السقوط<sup>4</sup>.

والذين سموه عماداً هم نحاة الكوفة حيث أكد ابن يعيش كوفية هذا المصطلح فقال: "الفصل من عبارات البصريين كأنه فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه

<sup>1</sup> - الكتاب 389/2.

<sup>2</sup> - نفسه 392/2.

<sup>3</sup> - معني اللبيب 549/2.

<sup>4</sup> - شرح الكافية 202/3.

وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخبر لا غير والعماد من عبارات الكوفيين كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده"<sup>1</sup>. وعقد الزجاجي باباً سماه "باب الفصل ويسميه الكوفيون العماد"<sup>2</sup>.

وهذه التسمية أطلقها الفراء إذ قال في قول الشاعر :  
بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ فَهَلْ هو مرفوع بما ها هنا رأسُ  
"فجعل مع (هل) العماد وهي لا ترفع ولا تنصب"<sup>3</sup>.

### 3/ الدعامة :

سمي بعض الكوفيين<sup>4</sup> هذا الضمير دعامة لأنه يدعم به الكلام أي يقوي ويؤكد والتأكيد من فوائد مجيئه<sup>5</sup> وهذا الاصطلاح يطلقونه على الضمير الذي يصفه ابن الحاجب بالمرفوع المنفصل المطابق للمبتدأ<sup>6</sup>.

يظهر مما تقدم أن المصطلحات الثلاثة على الرغم من اختلاف مسمياتها إلا أنها تؤدي معنى واحداً. وهذا الاختلاف في التسمية ترتب عليه اختلاف في محله الإعرابي ؛ فلقد ذهب البصريون إلى أن هذا الضمير لامحل له من الإعراب وعليه الخليل وسيبويه في حين اعتبره الكوفيون ذا محل ؛ فلقد ذكر بن الأنباري أن الكوفيين، اعتبروه توكيداً وأن له موضعاً من الإعراب ؛ وذهب بعضهم إلى أن حكمه حكم ما قبله، وذهب آخرون إلى أن حكمه حكم ما بعده<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - شرح المفصل 110/3.

<sup>2</sup> - الجمل ص 53.

<sup>3</sup> - معاني القرآن للفراء 52/1 .

<sup>4</sup> - نفسه 52/1.

<sup>5</sup> - همع الهوامع 236/1.

<sup>6</sup> - شرح الكافية 201/3.

<sup>7</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 706/2 (مسألة 100).

ونسب ابن هشام الأول إلى الفراء والثاني إلى الكسائي<sup>1</sup>، ففي (زيد هو القائم) محله رفع عندهما وفي (ظننت زيدا هو القائم) محله نصب عندهما وفي (كان زيد هو القائم) محله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع، وفي (إن زيدا هو القائم) بالعكس<sup>2</sup>. ومعنى هذا أن محله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي (ظن) نصب، وبين معمولي (إن) نصب عند الفراء ورفع عند الكسائي.

ويرى زهير عبد المحسن سلطات في كتابه "المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية" أن الفراء لا يختلف في رأيه مع سيبويه لأنه يرى أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب<sup>3</sup>. وربما توصل إلى هذا الحكم استنادا إلى قول الفراء في توجيهه لقوله تعالى (اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك)<sup>4</sup> فقال: «في "الحق" الرفع والنصب إن جعلت (هو) اسما رفعت الحق بهو، وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة نصبت الحق»<sup>5</sup> ويقول في قوله تعالى (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين)<sup>6</sup> «جعلت هم ها هنا عمادا، فنصب الظالمين، ومن جعلها اسما رفع، وهي في قراءة عبد الله (ولكن كانوا هم الظالمون)»<sup>7</sup>.

فالضمير في هذه الآيات إما أن يكون فصلا فلا يكون له موضع من الإعراب وإما أن يكون اسما فيكون له موضع وهو ما نص عليه إمام نحاة البصرة حين قال: «وقد

<sup>1</sup> - مغني اللبيب 550/2.

<sup>2</sup> - ينظر همع الهوامع 237/1.

<sup>3</sup> - زهير عبد المحسن سلطان: المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قاريونس / بنغازي /، ط1، 1994، ص68.

<sup>4</sup> - الأنفال / 32.

<sup>5</sup> - معاني القرآن للفراء 409/1.

<sup>6</sup> - الزخرف / 76.

<sup>7</sup> - معاني القرآن للفراء 37/3.

جعل ناسٌ كثيرٌ من العرب هو وأخواتها في هذا الباب بمنزلة اسم وما بعده مبني عليه ... فمن ذلك أنه بلغنا أن رؤبة كان يقول : أظنُّ زيدا هو خيرٌ منك»<sup>1</sup>.

يتضح مما تقدم أن هذا الضمير إذ أخذ له محلا من الإعراب -بأن يكون توكيدا لما قبله أو أن يمثل مع ما بعده مركبا إسناديا- يقال له في الحالتين ضمير العماد وهو مذهب الكوفيين. وإذا لم يكن له محل من الإعراب كان فصلا ولا يعتد به ولذلك يسمح لما قبله بأن يعمل فيما بعده وهو مذهب البصريين.

إذا التفتنا إلى رأي المحدثين في مصطلحي الفصل والعماد نجد بعضهم قد أكد أن استعمال الكوفيين للعماد أقوى في الدلالة من استعمال الفصل عند البصريين؛ فالعماد يدل على قوة الربط والإحكام في بناء الجملة الاسمية والعماد يعني السند الذي يعتمد عليه<sup>2</sup>.

وفي اعتقادي أن هناك علاقة بين الاصطلاح وفكرة المحل الإعرابي ؛ ومعنى ذلك أن العماد سند للجملة إذ يعتمد عليه في الإفادة لهذا قال الكوفيون بأنه توكيد لما قبله. أما البصريون اعتبروه ضمير فصل يؤتى به ليفصل بين اسمين معرفين. لذا جعلوه زائدا ولم يحتج إلى موضع من الإعراب. والذي أود أن أخلص إليه أن هذا الضمير سواء اعتبر ذا محل أو ليس له محل فهو يأتي لتوضيح ما قبله محققا معنى الحصر والتخصيص.

### ضمير الشأن :

هو في الاصطلاح النحوي « ضمير الغائب المفرد-أوالغائبة المفردة- يكتئى به عن الشأن-أو القصة- الذي يراد عنه»<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 392/2.

<sup>2</sup> - دراسة في النحو الكوفي ص 242.

<sup>3</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 258.

- ولهذا الضمير أحكام يختلف فيها عن بقية الضمائر هي<sup>1</sup> :
- يلزم الأفراد فلا يأتي مثنى ولا جمعا ويكون دائما بصيغة الغائب مذكرا كان أو مؤنثا.
  - لا يأتي بعده تابع وعلة ذلك أنه ضمير مبهم والتابع من شأنه أن يوضح متبوعه.
  - يقع قبل الجملة المفسرة له.
- فضمير الشأن بهذا المفهوم هو ضمير غير شخصي يلزم صيغة المفرد الغائب ويرمز للشأن الذي يراد الحديث عنه بعد الضمير أي على الجملة التي تليه وتأتي بعده وتكون مفسرة له وموضحة لمدلولة وتقع خبرا له.
- أما محله الإعرابي فهو لا يكون إلا مبتدأ أو ما أصله المبتدأ اسم إن أو كان كما يمكن أن يكون مفعول به أول لفعل قلبي ناسخ وأصل هذا مبتدأ أيضا.
- وتسمية هذا الضمير بالشأن هي تسمية بصرية أطلقها سيبويه فضلا عن ضمير الأمر والحديث<sup>2</sup> وهو ما أكده السيوطي في الهمع<sup>3</sup>. أما الكوفيون فلقد اصطالحوا على تسميته بالاسم المجهول حيث أطلق الفراء هذا المصطلح على ما يقابل عند علماء البصرة ضمير الشأن. قال في تحليله لقوله عز وجلّ (إلا أن تكون ميتة أو دما)<sup>4</sup> «كان من عادة كان عند العرب مرفوع ومنصوب فاضمروا في كان اسما مجهولا وصيروا الذي بعده فعلا لذلك المجهول وذلك جائز في كان وليس ولم يزل وفي أظن وأخواتها»<sup>5</sup>.
- يؤكد الفراء من خلال هذا النص، على أن هذا الاسم المجهول أو ضمير الشأن جائز بعد كان وليس ولم يزل وأظن وأخواتها حيث أن الاسم المجهول باعتباره معمولا يجوز أن يضم وينصب ما بعده على أنه خبر له.

<sup>1</sup> - لمزيد من المعلومات ينظر محمد خير الحلواني : المختار من أبواب النحو، مكتبة دار الشرق / بيروت /، ط 1، 1975، ص 39.

<sup>2</sup> - الكتاب 232/2 و 131/3.

<sup>3</sup> - همع الهوامع 232/1.

<sup>4</sup> - الأنعام /145.

<sup>5</sup> - معاني القرآن للفراء 361/1.

وخلاصة القول إن هذا الضمير سمي شأنًا لأنه يؤكد آليات دلالية تنبني على الإشارة إلى لاحق لا إلى سابق. وسُمي مجهولاً لأنه لا يعود إلى ما هو مذكور وصريح قبله ليكون مرجعه. من هنا كان بصيغة الغائب لأن ضميري المخاطب والمتكلم واضحان خاليان من الإبهام. وضمير الشأن، من جهة أخرى، مجهولٌ لأنه مقدرٌ بالشأن أو الحديث محتاجٌ إلى تفسيرٍ وإيضاحٍ.

#### الاسم المبهم :

الاسم المبهم اصطلاح بصري استخدمه سيبويه للدلالة على أسماء الإشارة فقال: « وأما الأسماء المبهمة فنحو هذا وهذه وهذان وهاتان، وهؤلاء، وذلك وتلك، وذانك وتانك، وأولئك، وما أشبه ذلك وإنما صارت معرفة لأنها صارت أسماء إشارة إلى الشيء دون سائر أمته »<sup>1</sup>.

والذي يظهر من هذا النص أن سيبويه لم يكن جاهلاً لمصطلح الإشارة إذ استخدمه إلى جانب الأسماء المبهمة. ومما يؤكد ما ذهبنا إليه أنه أطلق على هذا الصنف النحوي مرة اسم "الأسماء التي هي للإشارة" فقال: « الأسماء التي هي للإشارة نحو هذا وما أشبه ذلك »<sup>2</sup>، وربما هذه التسمية هي التي استقرت وأصبحت مصطلحاً دالاً على الاسم المبهم.

أما الكوفيون فإنهم لم يعرفوا هذا المصطلح بدلالته البصرية. فلقد أشار ابن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم) (ت 328هـ) أن الفراء قال: « وكل ما كان من الأسماء مبهماً، نحو قولك: ما عندنا أحد، وكراب، وصافر، وديار، وعريب فإن هذا يجري مؤنثه بالتذكير »<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 5/2.

<sup>2</sup> - نفسه 197/2.

<sup>3</sup> - الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): المذكر والمؤنث، تح طارق الجنابي، دار الرائد العربي/ بيروت - لبنان /، ط2، 1986، ج2، ص291.



يتضح من منطوق هذا النص أن مفهوم الاسم المبهم عند البصريين يختلف عن مفهومه عند الكوفيين وبخاصة الفراء؛ فهو لم يعرف هذا المصطلح باعتباره دالاً على اسم الإشارة وإنما استخدمه للدلالة على غير المعلوم من الأسماء. وليس معنى هذا أن المنظومة المصطلحية للنحو الكوفي تخلو من التعبير عن اسم الإشارة؛ فالتأمل في مثل هذا التفكير اللغوي يدرك أن الكوفيين قد عالجوا اصطلاح اسم الإشارة في إطار الدلالة على ما سموه بالتقريب. والمقصود بالتقريب عمل أسماء الإشارة في الجمل الاسمية عمل كان فيرتفع ما كان مبتدأً على أنه اسم للتقريب وينصب الخبر على أنه خبر له<sup>1</sup>. قال السيوطي في "همع الهوامع" أن الكوفيين ذهبوا إلى أن (هذا) و (هذه) إذا أريد بهما التقريب كانا من أخوات (كان) في احتياجهما إلى اسم مرفوع وخبر منصوب فيعربون (هذا) تقريباً، والمرفوع اسم التقريب والمنصوب خبر التقريب<sup>2</sup>.

حيث يشترط الكوفيون لإعمال اسم الإشارة شروطاً هي<sup>3</sup>:

- أن يكون الاسم الواقع بعد اسم الإشارة لا ثاني له فإذا قيل هذا القمر، وهذا الليل، وهذا النهار لم يكن إلا تقريباً.
- أن يكون اسم الإشارة دخوله كخروجه فتكون الجملة الاسمية تامة بالمرفوع والمنصوب وتكون (هذا) للتقريب مثل: من كان من الناس سعيداً فهذا الصياد شقياً وهو قولك: فالصياد شقيٌّ، فتسقط هذا وهو بمعناه.

من هذا المنطلق فالتقريب مصطلح كوفي قال به الفراء وتابعه تلميذه ثعلب في مجالسه؛ فلورجنا إلى "معاني القرآن" نجد الفراء -إمام المذهب الكوفي- يشرح التقريب من خلال التمثيل له؛ فقوله: (هذا الأسد مخوفاً)، (فهذا) تقريب و(الأسد) اسم التقريب و(مخوفاً) خبر التقريب فيقول: «لأن هذا ليست بصفة للأسد وإنما دخلت

---

<sup>1</sup> - ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى): مجالس ثعلب، تح عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر / القاهرة /، 1969، ج1، ص43.

<sup>2</sup> - همع الهوامع 63/2.

<sup>3</sup> - ينظر مجالس ثعلب 44/1 و360/2.

تقريباً<sup>1</sup> ويقول أيضاً: "وأما معنى التقريب: فهذا أول ما أخبركم عنه، فلم يجدوا بدا من أن يرفعوا هذا "بالأسد" وخبره منتظر، فلما شغل الأسد بمرافعة "هذا" نصب فعله الذي كان يرافعه لخلوته<sup>2</sup>."

تأسيساً على ما تقدم يبرز السؤال المنهجي الذي تحدده الصيغة الآتية: هل عرف البصريون مصطلح التقريب بمفهومه الكوفي؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال لابد لنا من الوقوف على نص سيبويه الذي قال فيه «واعلم أن المبهم توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام والصفات التي فيها الألف واللام جميعاً. وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهم كشيء واحد، والصفات التي فيها الألف واللام هي في هذا الموضع بمنزلة الأسماء وليست بمنزلة الصفات في زيد وعمرو إذ قلت مررتُ بزيد الطويل، لأنِّي لا أريد أن أجعل هذا اسماً خاصاً ولا صفةً له يُعرفُ بها، وكأنك أردت أن تقول مررت بالرجل، ولكنك إنما ذكرت هذا لتقرب به الشيء وتُشير إليه<sup>3</sup>».

بهذه الإشارة التي أوردها سيبويه ذهب بعض المحدثين إلى أن سيبويه يعرف مصطلح التقريب يقول عوض محمد القوزي: «وسيبويه يستعمل اللفظ ويبين دلالاته المعنوية<sup>4</sup>».

والذي يظهر لي من هذا النص أن سيبويه لم يستعمل كلمة تقريب بدلالاتها الكوفية؛ فليس معناها هو إعمال اسم الإشارة عمل كان -على ما هو عند الكوفيين- وإنما المقصود هو معناها اللغوي وهو عكس التباعد وهو ما يبدو واضحاً وجلياً من قوله: "وإنما صار المبهم بمنزلة المضاف لأن المبهم تقرب به شيئاً أو تباعد، وتشير إليه<sup>5</sup>."

<sup>1</sup> - معاني القرآن للفراء 12/1.

<sup>2</sup> - نفسه 12/1 و13.

<sup>3</sup> - الكتاب 7/2 و8.

<sup>4</sup> - المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ص 133.

<sup>5</sup> - الكتاب 12/2.

فالبصريون، إذن، لا يُقرُّون بالتقريب ولا يقولون به ويجعلون ما كان منصوبا على التقريب عند الكوفيين حالا قال سيبويه: «فأما المبنيّ على الأسماء المبهمة فقولك: هذا عبد الله منطلقا، وهؤلاء قومك منطلقين، وذاك عبد الله ذاهبا وهذا عبد الله معروفا، فهذا اسم مبتدأ يُبنى عليه ما بعده وهي عبد الله.... والمعنى أنك تريد أن تنبّه له منطلقا، لا تريد أن تعرفه عبد الله، لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه منطلقا، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله»<sup>1</sup>. وقال المبردّ موضحا العامل في الحال الواقعة بعد اسم الإشارة: «وتقول هذا زيد راكبا وذاك عبد الله قائما، فإن قال قائل: ما الذي ينصب الحال وأنت لم تذكر فعلا قيل (هذا) إنما هو تنبيه كأنك قلت انتبه له راكبا»<sup>2</sup>.

من خلال ما تقدم يبدو لنا جليا أن البصريين لم يستخدموا مصطلح التقريب بدلالته الكوفية وأشاروا إلى المبهم من الأسماء كمصطلح دال على أسماء الإشارة؛ ثم إن تسمية اسم الإشارة بالاسم المبهم فيها قدر كبير من التوفيق. إذ فسّر البصريون أسماء الإشارة تفسيراً متكاملاً على أساس درجة الإبهام فيها. فهي -عندهم- أسماء محتاجة إلى غيرها لتمام معناها. وهي، بهذا، موضوعة في اللغة للتعبير عن الدلالات المختصرة ومحتاجة لغيرها ليرفع عنها إبهامها.

### اسم الفعل :

اسم الفعل « لفظ يؤدي ما يؤديه الفعل لجهة المعنى والعمل، إلا أنه لا يتأثر بالعوامل ولا يقدم المفعول عليه»<sup>3</sup> وقد قسمه النحويون إلى نوعين<sup>4</sup> :

<sup>1</sup> - نفسه 78/2.

<sup>2</sup> - المقتضب 168/4.

<sup>3</sup> - يحي شامي: النصوص التطبيقية في قواعد العربية، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط1، 1978، ص108.

<sup>4</sup> - ينظر عبد الغني الدقر: معجم النحو، مطبعة محمد هاشم الكتبي، دمشق - سوريا، ط1، 1975، ص20 و21.

### 1/ اسم الفعل المرتجل :

وهو ما وضع أول الأمر كذلك كهيئات بمعنى بَعْدَ وَأَوَّهَ بمعنى أُنْجِعُ وَأُفَّ  
بمعنى أَتَصَجَّرُ.

### 2/ اسم الفعل المنقول :

وهو ما نُقِلَ عن غيره كأن يكون منقولاً عن الظرف نحو "وراءك" بمعنى تأخَّرَ  
و"أمامك" بمعنى تقدم و"مكانك" بمعنى أثبت أو منقولاً عن الجار والمجرور نحو  
"عليك" بمعنى أَلْزَمَ و"إليك" بمعنى تَنَحَّ أو يكون منقولاً عن مصدر استعمل فعله نحو  
"رويداً" أي أهمل أو نُقِلَ عن مصدر أهمل فعله نحو "بله" فإنه في الأصل مصدر فعل  
مهمل مرادف لـ "دع" و"اترك".

إن اسم الفعل كما يدل عليه مصطلحه هو عند النحويين مزيج بين الاسم  
والفعل وهو بذلك صنف نحوي يدل على الاسمى والفعلية؛ فقد رآه جمهور البصريين  
اسماً ولكنه ليس كالأسماء الخالصة لأن هذا النوع من المفردات قد يحل محل الفعل  
ويدل على ما تدل عليه صيغ الأفعال ماضية أو حالية أو مستقبلية، لذلك أضافوه إليه،  
وجعلوه اسماً له، فقالوا: اسم الفعل أي الاسم الذي يدل على الفعل. يقول سيبويه: «  
اعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل ولا تظهر فيها علامة المضمر، وذلك أنها  
أسماء وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى و فيما يستقبل  
وفي يومك .... وهي أسماء الفعل وأجريت مجرى ما فيه الألف واللام .... وإنما سمي  
بها الأمر والنهي فَعَمَلَتْ عَمَلَهَا ولم تجاوز، فهي تقوم مقام فعلهما»<sup>1</sup>.

إن عبارة سيبويه "تقوم مقام فعلهما" هي إشارة إلى تصنيف الوحدات اللسانية  
على أساس توزيعها في الجملة؛ فهذه الأسماء ليس لها معنى الفعل فحسب بل هي تقع  
موقعه في الجملة مثل (رويد) في نحو قولك (رُويِدَ زيداً) فهي في موضع (أرُود)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - الكتاب 242/1 و243.

<sup>2</sup> - نفسه 243/1.

أما الكوفيون فقد عدّوا هذا الصنف النحوي فعلا حقيقياً<sup>1</sup> ولم يمنعهم دخول التنوين على هذه الألفاظ كصهٍ ومهٍ وآهٍ من تسميتها أفعالاً.

على هذا الأساس اعتبر البصريون هذا المصطلح اسماً و عدّه الكوفيون فعلاً. ولقد بدا من مصطلحهم هذا - كما يقول تمام حسان - أنهم يترددون بين نسبة هذه الطائفة إلى الأسماء ونسبتها إلى الأفعال<sup>2</sup>.

ورجوعاً إلى تأرجح هذه الطائفة من الكلمات بين الاسمية والفعلية اعتبرها أبو جعفر أحمد بن صابر (من نحاة القرن السابع الهجري) قسماً رابعاً من أقسام الكلمة سماه الخالفة قال السيوطي عندما عرض لمذاهب النحاة في أسماء الأفعال: «وزعمها الكوفية أفعالاً لدلالاتها على الحدث والزمان، وزعمها ابن صابر قسماً رابعاً زائداً على أقسام الكلمة الثلاثة سماه الخالفة»<sup>3</sup>.

وفي اعتقادي أن هذه التسمية موفقة لأن هذا الصنف النحوي لا يشبه الأسماء شبيهاً تاماً فيكون اسماً ولا يشبه الأفعال شبيهاً تاماً فيكون فعلاً وإنما هو بين الأسماء والأفعال وبالتالي فهو خالفة. هذا من جهة ومن جهة أخرى فاسم الفعل خالفة لأنه اسم يخلف الفعل ويحل محله في الكلام فيؤدي معناه؛ فهو، بهذا المعنى فعل في المعنى واسم في اللفظ على حد تعبير علي النجدي ناصف<sup>4</sup>.

غير أن بعض المحدثين رفض تسمية "اسم الفعل" ودعا إلى مصطلح بديل حيث وصفها مهدي المخزومي بالأفعال البدائية المتخلفة وهي في نظره أفعال شاذة عن سائر الأفعال في أبنيتها واستعمالاتها<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر شرح التصريح على التوضيح 195/2.

<sup>2</sup> - الخلاصة النحوية ص 40.

<sup>3</sup> - همع الهوامع 125/5.

<sup>4</sup> - علي النجدي ناصف: رأي في اسم الفعل، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع

الأميرية/ القاهرة /، ج 23، 1968، ص 7.

<sup>5</sup> - النحو العربي قواعد وتطبيق ص 140 وفي النحو العربي نقد وتوجيه ص 194.

أما تمام حسان فيسميها خالفة الإخاله دون أن يشرح المقصود بالإخاله ذاهبا إلى أن الخالفة لها طبيعة الإفصاح الذاتي عما تجيش به النفس وهي تدخل في الأسلوب الإنشائي وتشبه ما يسميه الغربيون (affective language) إذ أن الفرق بين (شنان زيد وعمرو) وبين (اخترق زيد وعمرو) هو فرق ما بين الإنشاء والخبر<sup>1</sup>.  
والخلاصة التي يمكن أن نخلص إليها أن هذا التأرجح في تسميتها إنما هو نابع من ازدواجية في خصائصها النحوية؛ فهي من جهة تحمل بعض علامات الاسم وهو التنوين وهي من جهة أخرى تحمل بعض علامات الفعل لدلالاتها على حدث مقترن بزمان. ولهذا فهي نصف اسمية ونصف فعلية إذ أنها تقبل الوقوع في محل إعرابي من جهة ولا تقبله من جهة أخرى.

#### الصفة والنعته :

الصفة لغة : مصدر وصف الشيء نعتة بما فيه<sup>2</sup> وهي في الاصطلاح النحوي « الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعامل وأحمق وقائم وقاعد وسقيم وصحيح وفقير...»<sup>3</sup>.  
أما النعت لغة فهو «مصدر نعتة : وصفه»<sup>4</sup> : والمقصود به اصطلاحا «تابع مشتق أو مؤول به، يفيد تخصيص متبوعه أو توضيحه أو مدحه أو ذمه أو تأكيده أو الترحم عليه، ويتبعه في واحد من أوجه الإعراب»<sup>5</sup>.  
استخدم البصريون مصطلح الصفة مقصودا به النعت؛ فقد جاء في كتاب سيبويه هذا المصطلح على لسان الخليل فقال : «واعلم أنه لا يجوز أن تصف النكرة والمعرفة،

<sup>1</sup> - اللغة العربية معناها ومبناها ص 116.

<sup>2</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 249.

<sup>3</sup> - المفصل في علم العربية ص 114.

<sup>4</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 455.

<sup>5</sup> - شرح شذور الذهب ص 432.

كما لا يجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقةٌ وفصيلها الراتعان، فهذا محالٌ، لأن الراتعان لا يكونان صفة للفصيل ولا للناقة»<sup>1</sup>.

يتبين من منطوق هذا النص استخدام الخليل لكلمات [تصف - وصف - صفة] دالا بها على النعت باعتباره تابعا نحويا لكلمة تخصص أخرى تخصيصا وصفيا وتطابقها صرفيا. كما استخدم سيبويه مصطلحي "وصف" و"نعت" مرادفين لمصطلح "صفة" من ذلك قوله: «ويكون على (فاعلاء) في الأسماء نحو: القاصعاء والناقعاء، والسآبياء، ولا نعلمه جاء صفة»<sup>2</sup> ويقول في موضع آخر: «فإن بدأت بنعت مؤنث فهو يجري مجرى المذكر إلا أنك تُدخِلُ الهاءَ، وذلك قولك: أذاهبة جاريتك، وأكريمة نساؤكم... وإنما قلت: أكريمة نساؤكم على قول من قال: أنساؤكم كريمات إذا أخرج الصفة»<sup>3</sup>.

وليس وراء هذا دليل على أن الصفة أو الوصف أو النعت مصطلحات مترادفة عند سيبويه أطلقها للدلالة على شعبة من الاسم تحقق مفهوم الصفة وتصلح لتكوين النعت والمنعوت على نحو ما يوضحه الجدول الآتي:

المثال	نعت	صفة
مررت برجل أيما رجل	422/1	24/2
مررت برجل حسبك من رجل	422/1	24/2
مررت برجل خير منك	423/1	14/2
مررت برجل مثلك	423/1	13/2
مررت برجل حسن الوجه	424/1	195/1

<sup>1</sup> - الكتاب 59/2.

<sup>2</sup> - الكتاب 250/4.

<sup>3</sup> - نفسه 36/2.

اتبع البصريون نهج سيبويه في استخدامه هذه المصطلحات الثلاثة مترادفة وخير من يمثل هذا المبرد الذي انتهت إليه الرئاسة في النحو البصري إذ يقول : «... وفعال إنما يكون جمع ما كان وصفا نحو: كريم وكِرام، وظريف وظِراف ونبيل ونبال، لأن ذلك في الأصل كان نعتا وإن جرى مجرى الأسماء»<sup>1</sup> ويقول أيضا : «ويجوز أن تنعته بالصفات التي فيها الألف واللام»<sup>2</sup>.

ومن هذا المنطلق نصَّ عدد من النحاة المتأخرين على ترادف هذه المصطلحات فقال ابن يعيش : «الصفة والنعته واحد»<sup>3</sup> وجاء في حاشية الصبّان «النعته ويقال له الوصف والصفة»<sup>4</sup> وقال صاحب مفاتيح العلوم : «والصفة هي النعته كقولك : مررت برجل ذي مال، ومررت بالرجل الحسن»<sup>5</sup>.

غير أن هناك محاولات للفرقة بين الوصف بمعنى النعته والنعته كمصطلح مرادف للصفة ؛ فقد نقل ابن فارس<sup>6</sup> ما ذكر عن الخليل بن أحمد من أن النعته لا يكون إلا في الصفات المحمودة، وأن الوصف يكون في المحمود وفي غيره من الصفات. فيكون الوصف بهذا المفهوم أعم من النعته، وقد شرح ذلك ابن يعيش شرحا مستفيضا حيث ذكر رضي الدين الأسترابادي أن شارح المفصل قال : «الصفة تطلق باعتبارين : عام وخاص والمراد بالعام : كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى تابعا أو لا، فيدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو : زيد قائم، وجاءني زيد راكبا، إذ يقال لهما

<sup>1</sup> - المقتضب 213/2 .

<sup>2</sup> - نفسه 216/4 .

<sup>3</sup> - شرح المفصل 47/3 .

<sup>4</sup> - الصبّان (الشيخ محمد بن علي الشافعي): حاشية الصبّان على شرح الأشموني، ضبطه و صححه إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية/بيروت-لبنان /، ط1، 2003، ج3، ص 82 .

<sup>5</sup> - مفاتيح العلوم ص73

<sup>6</sup> - الصاحبى، ص 88 و89.



وصفان. ونعني بالخاص : ما فيه معنى الوصفية إذا جرى تابعا نحو: جاءني رجلٌ ضاربٌ»<sup>1</sup>.

والذي يبدو من هذه العناصر الفرعية أن الصفة والوصف مصطلحين نحويين أعم من النعت ؛ ففي كل نعت معنى الصفة وليس في كل صفة معنى النعت ولهذا نجد سيبويه كلما استخدم ا مصطلح النعت ركّز على مبدأ التبعية فهو القائل: «فأما النعت الذي جرى على المنعوت فقولك : مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ فصار النعتُ مجرورا مثل المنعوت لأنهما كالاسم والواحد»<sup>2</sup>.

فالملاحظ من كلام سيبويه أن النعت عبارة عن مشاركة بين المتبوع وتابعه في معنى صالح للوصف، حيث ينحصر المنعوت في الاسم الظاهر المحتاج إلى زيادة التخصيص والتوضيح. وزيادة في الإيضاح نشير إلى نص سيبويه الذي وضّح فيه العلاقات المعنوية التي يوصف الاسم، من خلالها، دلاليا فيقول : «واعلم أن الشيء يوصف بالشيء الذي هو هو وهو من اسمه وذلك قولك : هذا زيدٌ الطويلُ، ويكون هو هو وليس من اسمه كقولك : هذا زيدٌ ذاهباً. ويوصف بالشيء الذي ليس به ولا من اسمه كقولم: هذا درهمٌ وزناً، لا يكون إلا نصبا»<sup>3</sup>.

فالصفة في المثال الأول نعت يطابق منعوته وهي في المثال الثاني صفة لصاحب الحال وفي المثال الثالث وصف لاسمٍ مخصصٍ بالتمييز.

نخلص من كل ما مرّ إلى أن النعت هو التابع الذي يكمل متبوعه ببيان صفة من صفاته وهو لا يدل في الاصطلاح النحوي إلا على تابع تخصيصي واصف ينبغي أن يقع قبله اسم. ولهذا فالصفة أعم من النعت، حيث تطرق البصريون إلى الاستعمال الفعلي لهذين المصطلحين مما يؤكد انتماؤهما إلى المنظومة المصطلحية المميزة للفكر البصري غير أن هناك بعض الباحثين من يرى أن الوصف والصفة مصطلحان بصريان أما

<sup>1</sup> - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب 8/3.

<sup>2</sup> - الكتاب 421/1.

<sup>3</sup> - الكتاب 121/2.

النعته فهو مصطلح كوفي قال السيوطي: «النعته أي هذا مبحثه قال أبو حيان: والتعبير به اصطلاح الكوفيين وربما قاله البصريون، والأكثر عندهم الوصف والصفة»<sup>1</sup>. أما الباحثون المعاصرون الذين سلّموا بكوفية المصطلح نذكر منهم مهدي المخزومي<sup>2</sup> ثم شوقي ضيف الذي رأى أن الفراء هو أول من اصطلاح على تسمية النعته باسمه<sup>3</sup>. غير أننا، من خلال استنطاق النص التراثي كما جادت به قرائح نحاة البصرة، اتضح أن مصطلح النعته كانت له مساحة واسعة في استعمال البصريين؛ فلقد ذكره سيبويه في أكثر من موضع في الكتاب من ذلك قوله: «ومن النعته أيضا مررت برجلٍ مثلكَ فمِثْلُكَ نعتٌ على أنّك قلتَ هو رجلٌ كما أنّك رجلٌ، ويكون نعتا أيضا على أنه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيء من الأمور»<sup>4</sup>. وكما وجد النعته في كتاب سيبويه وجد كذلك في آثار البصريين عامة كابن السراج الذي استعمل المصطلح قائلا: «النعته يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه»<sup>5</sup>.

انطلاقا من هذه النصوص التراثية يبدو لي أن النعته باعتبار مفهومه النحوي قد تقاسم رحلة الاستعمال بين البصريين والكوفيين؛ وربما - كما يقول أحمد عيفي - «كان الكوفيون أكثر استخداما للمصطلح لكن المصطلح بصري المولد والاستخدام، والكوفيون تلاميذ في مدرسة البصرة أخذوه عنهم، فليس كل مستخدم للشيء مبدعا له»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - همع الهوامع 171/5.

<sup>2</sup> - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 314.

<sup>3</sup> - المدارس النحوية، ص 202.

<sup>4</sup> - الكتاب 423/1.

<sup>5</sup> - الأصول في النحو 23/2.

<sup>6</sup> - المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد، ص 76.

### لا النافية للجنس :

لا النافية للجنس مصطلح نحوي سار معه في رحلة تكوينه التاريخي مصطلح مقابل هو "لا التبرئة"؛ وسميت بلا النافية لأنها «نافية للخبر عن الجنس الواقع بعدها نفا»<sup>1</sup>. أما تسميتها بلا التبرئة فالأنها «تفيد تبرئة المتكلم وتنزيهه الجنس عن التلبس بالخبر»<sup>2</sup>. حيث رأى عفيف دمشقية أن اصطلاح "لا التبرئة" يعود إلى الكوفيين<sup>3</sup>.

ولم أقف على تسميتها بالنافية للجنس عند سيبويه الذي سماها العاملة عمل إن فيقول في باب النفي ب (لا) : « و(لا) تعمل فيما بعدها فتنبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها»<sup>4</sup>.

أما المبرد فقد سماها "لا" التي للنفي مؤكدا على نفي خبرها عن الجنس فقال : «إذا قلت (لا رجل في الدار) لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن الدار صغير هذا الجنس وكبيره، فهذا جواب قولك هل من رجل في الدار؟ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره»<sup>5</sup>.

وكما هو ملاحظ فإن المصطلحين وإن اختلف دألهما إلا أنهما يؤديان مفهومًا واحدًا؛ ولعل ابن هشام قد أدرك هذه الحقيقة فنص في المغني على تسمية لا النافية للجنس بلا التبرئة إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص<sup>6</sup>.

على هذا الأساس أرى أن إشارة سيبويه إلى لا النافية للجنس من خلال ربط عملها بعمل "إن" هي لفظة ذكية منه حتى يُخرج لا النافية العاملة عمل ليس. ووجه

---

<sup>1</sup> - العلامة الكفراوي : شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، ص 141.

<sup>2</sup> - الخوارزمي (محمد بن أحمد بن يوسف) : مفاتيح العلوم، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2، 1981، ص 36.

<sup>3</sup> - عفيف دمشقية : خُطى مُتَعَرِّة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون)، ص 36.

<sup>4</sup> - الكتاب 2/274.

<sup>5</sup> - المقتضب 357/4.

<sup>6</sup> - مغني اللبيب عن كتب الأعراب 1/262.

المشابهة بين "لا" و "إن" أن "لا" للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما أن "إن" للمبالغة في الإثبات<sup>1</sup>. حيث أن العلاقة بين لا النافية للجنس واسمها هي علاقة عاملية مكثفة معنويًا وهي تتفق مع "إن" في نفس العمل أي النصب كما تتفق معها في التأكيد، فلا لتأكيد النفي وإن لتأكيد الإثبات. وحق لا التبرئة أن تصدق على لا النافية لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئًا على حدّ تعبير الأزهري<sup>2</sup>.

### لام الابتداء :

"لام الابتداء" مصطلح بصري أشار إلى مفهومه الخليل بن أحمد من ذلك ما نقله عنه سيبويه فقال: «وقال الخليل ... أشهد إنّه لذهابٌ وإنّه لمنطلقٌ، أُتبعَ آخرُهُ أوَّلُهُ (يعني تكسر همزة إنّ الثانية اتباعًا للأولى)، وإن قلت: أشهد أنّه ذاهبٌ، وإنّه لمنطلقٌ لم يجز إلا الكسر في الثاني، لأنّ اللام لا تدخل أبداً على أنّ وأنّ محمولةً على ما قبلها ولا تكون إلا مبتدأةً باللام»<sup>3</sup>.

و تبع سيبويه أستاذه فاستخدم هذا المصطلح بمرجعيته النحوية<sup>4</sup> مما يؤيد بصريته، يقول الأنباري: «ذهب البصريون إلى أن اللام لام الابتداء»<sup>5</sup>.

أما الكوفيون فقد سمو هذه اللام بلام القسم وعندهم أن (اللام) في نحو قولهم لزيد أفضل من عمرو «جواب قسم مقدر، والتقدير: والله لزيد أفضل من عمرو، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها»<sup>6</sup>.

والذي يبدو من هذا النص أن كلا التركيبين السابقين يؤيدان معنى التوكيد ولهذا فاعتبار هذه اللام لام ابتداء أو لام قسم هو تعدد في اللفظ وتماثل في الدلالة.

<sup>1</sup> - ينظر شرح الكافية 287/1 والتبيين ص 366.

<sup>2</sup> - شرح التصريح على التوضيح 235/1.

<sup>3</sup> - الكتاب 147/3.

<sup>4</sup> - ينظر الكتاب 120/1 و 386/2.

<sup>5</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 399/1.

<sup>6</sup> - الإنصاف في مسائل الخلاف 399/1.

وتأكيداً على مبدأ التوكيد المميز للام الابتداء نجد بعض المحدثين من يفضل تسميتها بلام التوكيد لأن الوظيفة التي تؤديها هي التوكيد<sup>1</sup> وهي التي تؤكد مضمون الجملة<sup>2</sup>.

وما ينبغي قوله في الختام أن مصطلحي (لام الابتداء / لام القسم) يؤديان معنى واحداً وهو التوكيد، مما يوضح أن خلاف النحاة، في هذا المجال، خلال في التسمية قصد الاستقلال وبناء منظومة مصطلحية خاصة.

### الحال والقطع :

الحال لغة لفظ مشتق من التحول وهو التنقل<sup>3</sup>. أما في الاصطلاح النحوي فهو وصف يؤتى به لبيان هيئة صاحبه يقول رضي الدين الأسترباذي : «الحال ما يبين هيئة الفاعل أو المفعول به لفظاً أو معنى»<sup>4</sup>.

هذه التسمية بصرية يؤكد ذلك الكتاب الذي جاء فيه هذا المصطلح في أكثر من موضع من ذلك قول سيبويه : «اعلم أن ما كان صفةً للمعرفة لا يكون حالاً ينتصب انتصاب النكرة ... فينبغي لما كان حالاً للمعرفة أن يكون حالاً للنكرة، ولكن ما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للنكرة كما جاز حالاً للمعرفة ولا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - في النحو العربي قواعد تطبيق ص 158.

<sup>2</sup> - دروس في المذاهب النحوية هامش ص 55.

<sup>3</sup> - شرح التصريح على التوضيح 365/1.

<sup>4</sup> - شرح الكافية 43/1.

<sup>5</sup> - الكتاب 113/2 و 114.

ولقد أطلق سيبويه على الحال مصطلح المفعول فيه<sup>1</sup> وتبعه المبرد فقال : «هذا باب من المفعول ولكننا عزلناه مما قبله لأنه مفعول فيه، وهو الذي يسميه النحويون الحال»<sup>2</sup>.

أما الكوفيون فقد سمو الحال قطعاً وحالاً، فالقطع عند الكوفيين هو جزء من الحال، والبصريون لا يقرُّون بالقطع ولا يقولون به قال أبو حيان: «وهذا كله منصوب عند البصريين على الحال ولم يثبت البصريون النصب على القطع»<sup>3</sup>.

فالفراء يستعمل مصطلح القطع كثيراً<sup>4</sup> ويستعمل كذلك مصطلح الحال كما هو عند البصريين، ولكن استعماله له قليل وقد يجمع بين المصطلحين معا ليدلان على معنى واحد قال في توجيهه نصب (نزاعة) من قوله تعالى : (كَلَّا إِنَّهَا لَأَطَى نَزَاةً لِّلشَّوَى)<sup>5</sup> نصبها على القطع وعلى الحال<sup>6</sup>.

ويستعمل مصطلح القطع ويريد به النصب بفعل محذوف ؛ ففي تفسيره لقوله تعالى (والسّمواتُ مطوياتٌ بيمينه)<sup>7</sup> قال : «ومن قال ( مطويات) رفع بالباء التي في يمينه، كأنه قال : والسّموات في يمينه، وينصب المطويات على الحال أو على القطع والحال أجود»<sup>8</sup>.

وإذا تقصينا بالبحث لنعرف معنى القطع والحال - عند الفراء- والفرق بينهما لا نجد ما يسعفنا إلا قول أبي حيان الذي حاول أن يفرّق بين المصطلحين قائلاً : «وفرّق

<sup>1</sup> - الكتاب 87/2.

<sup>2</sup> - المقتضب 166/4.

<sup>3</sup> - أبو حيان الأندلسي (أثير الدين) : البحر المحيط، المكتبة التجارية/ مكة المكرمة /، 1412 هـ، ج1، ص202.

<sup>4</sup> - ينظر الفراء 7/1 و 12 و 200 و 207 و 213 و 210/2 و 286 و 326 و 338 و 344 و 346 و 380.

<sup>5</sup> - المعارج 15/ و 16

<sup>6</sup> - معاني القرآن 309/1.

<sup>7</sup> - الزمر 67/ .

<sup>8</sup> - معاني القرآن 425/2.

الفراء فزعم أن ما كان فيما قبله دليل عليه فهو المنصوب على القطع، وما لا فمنصوب على الحال»<sup>1</sup>.

### النفي :

النفي لغة مصدر نفى الشيء نحاه وأبعده وهو في الاصطلاح سلب الحكم عن شيء بأداة نافية مثل ما، لم أو بفعل مثل ليس أو باسم مثل غير<sup>2</sup>. والنفي من اصطلاحات البصريين والدليل على ذلك ما ورد في الكتاب لسبويه الذي استخدم مصطلحي المنفي وغير المنفي<sup>3</sup> دالا بهما على النفي والإثبات. إلى جانب مصطلح النفي يطرد مصطلح آخر هو الجحد؛ والمقصود بالجحد في اللغة - الإنكار مع العلم.

جاء في القاموس المحيط «جحده حقه، وبحقه، كمنعه، جحدا وجحودا: أنكره مع علمه»<sup>4</sup>. والنفي في اللغة جحد فقولنا نفى الشيء أي جحدته وأنكره قال الشريف الجرجاني (ت 816 هـ): «الجحد ما انجزم بلم لنفي الماضي وهو عبارة عن الإخبار عن ترك الفعل الماضي»<sup>5</sup>

ولقد ذهب بعض الباحثين، في أثناء متابعتهم للتكوين التاريخي لهذا المصطلح، أن الجحد من وضع الكوفيين يقابله النفي عند البصريين؛ من هؤلاء مهدي المخزومي الذي قال: «ويعني الكوفيون بما يعنيه البصريون من كلمة "النفي" والنفي مصطلح بصري»<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> - البحر المحيط 201/1.

<sup>2</sup> - ينظر الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 458.

<sup>3</sup> - الكتاب 104/3 و 105.

<sup>4</sup> - الفيروز أبادي: القاموس المحيط مادة جحد، ج 1، ص 391

<sup>5</sup> - التعريفات، ص 77.

<sup>6</sup> - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 309.

ويقول شوقي ضيف: «وسموا (يعني الكوفيين) حروف النفي باسم حروف الجحد»<sup>1</sup>؛ ويقول عوض حمد القوزي: «الجحد والإقرار مصطلحان وضعهما الفراء في مقابل النفي والإثبات عند البصريين»<sup>2</sup>، حيث استدلوا على كوفية هذا المصطلح من خلال اعتمادهم على نصوص تراثية وردت في كتب نحاة الكوفة؛ من ذلك قول الفراء حين تعرّضه للآية الكريمة (بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)<sup>3</sup> «وُضِعَتْ "بلى" لكل إقرار في أوله جحد، ووُضِعَتْ "نعم" للاستفهام الذي لا جحد فيه»<sup>4</sup>. ويشير ثعلب (200 – 291 هـ) إلى نفس المفهوم مستخدماً المصطلح ذاته فيقول: «كل استفهام يكون معه الجحد يجاب المتكلم به بلى ولا. وكل استفهام لا جحد معه فالجواب فيه نعم، إنما كره أن يجاب ما فيه جحد بنعم، لئلا يكون إقراراً بالجحد من المتكلم»<sup>5</sup>.

ومن الملاحظ أن الخليل قد استخدم مصطلح الجحد مما يرجح لدينا أن المصطلح بصري كوفي. فهو في أول وضعه نشأ بصرياً ثم تلقفه الكوفيون فاستعملوه كمقابل للنفي جاء في باب اللام والميم قول الخليل: «لم خفيفة: من حروف الجحد»<sup>6</sup> وجاء في باب الليف من اللام قوله: «لا حرف يُنفى به ويُجحد»<sup>7</sup>. ويقول أيضاً (في باب السين و اللام و وايء معهما): «ليس كلمة جحد»<sup>8</sup>

فورود هذا المصطلح لدى الخليل – كما هو واضح من منطوق هذه النصوص التراثية – يبطل أن يكون هذا المصطلح كوفي النشأة. فلعل الفراء وتلميذه ثعلب قد

<sup>1</sup> – المدارس النحوية، ص 167.

<sup>2</sup> – المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص 171.

<sup>3</sup> – البقرة / 81.

<sup>4</sup> – معاني القرآن للفراء 52/1.

<sup>5</sup> – ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى): مجالس ثعلب 2/ 475.

<sup>6</sup> – العين 2/ 1470.

<sup>7</sup> – العين 2/ 1500.

<sup>8</sup> – العين 2/ 953.



أخذا هذا المصطلح من خلال تتلمذهما على يد البصريين. أضف إلى ذلك أن الفراء لم يتفرّد باستخدام لفظ الجحد فحسب وإنما سوّى بين استخدامه للجحد والنفي معا، مما يبعد أن يكون واضعا لهذا المصطلح ومبدعه. جاء في معاني القرآن قوله: «وقال الله تبارك وتعالى (ما فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)<sup>1</sup> لأن في (فعلوه) اسما معرفة فكان الرفع الوجه في الجحد الذي ينفي الفعل عنهم ويثبته لما بعد الإلا»<sup>2</sup>.

على هذا الأساس فمصطلح الجحد مطرّد عند الكوفيين ولكنه ليس من وضعهم. فهو مصطلح استُخدم إلى جانب النفي من قبل البصريين ولا يلزم من وروده عند الفراء وثعلب- كما تبين سالفًا من خلال استنطاق النص التراثي الكوفي- أن يكون المصطلح كوفيا محضا؛ فقد يكون من المصطلحات البصرية التي حل محلها مصطلح النفي في فترة استقرار المصطلح النحوي.

### الجَرّ:

الجَرّ لغة: مصدر جرّ الشيء: جذبته وسحبه وهو في الاصطلاح النحوي علامة من علامات الاسم وأحد ألقاب الإعراب بالمفهوم البصري.

إذا رجعنا إلى مسار التكوين التاريخي لهذا المصطلح وجدنا أن الخليل شيخ البصريين يستخدم اصطلاح الجَرّ في مواضع متعددة من الأقوال المنقولة عنه<sup>3</sup>. كما يقرّ بقرّ الخوارزمي في "مفاتيح العلوم" أن الجَرّ هو من اصطلاحات الخليل وهو ينحصر عنده في آخر الفعل المجزوم عند استقبال ألف الوصل منعا لالتقاء الساكنين<sup>4</sup>. ولا أظن أظن أن الخليل بعقليته الدقيقة يمكن ألا يفرّق بين الجَرّ والكسر؛ فالفعل لا يُجَرُّ والجَرّ من خصائص الأسماء لا الأفعال ومما يؤكد ذلك نصّه الوارد في الكتاب الذي جاء على لسان تلميذه قائلا: «وسألته رحمه الله عن الضاربي فقال: هذا اسم، ويدخله الجَرُّ،

<sup>1</sup> - النساء /66.

<sup>2</sup> - معاني القرآن للفراء 166/1.

<sup>3</sup> - ينظر الكتاب 160/2 و161 و369.

<sup>4</sup> - مفاتيح العلوم ص 65 و66.

وإنما قالوا في الفعل ضَرَبْنِي وَيَضْرِبُنِي، كراهية أن يدخلوا الكسرة في هذه الباء كما تدخل الأسماء فمنعوا هذا أن يدخله كما مُنِعَ الجَرُّ<sup>1</sup>. هذا النص دليل واضح على أن الخليل فرّق بين مصطلحي الكسر والجَرُّ مؤكداً أن الكسر يقع على آخر الفعل ويختص بالاسم.

إلى جانب مصطلح الجَرُّ يطرد مصطلح مقابل هو الخفض؛ والخفض لغة من خفض الشيء حطّه بعد علوّ<sup>2</sup>، حيث استخدم الخفض كمفهوم اصطلاحي مرادف لمفهوم الجر في العربية، فرأى بعض الدارسين العرب<sup>3</sup> أن مصطلح الخفض كوفي الوضع أطلقه نحاة الكوفة على ما يسمى عند البصريين بالجَرِّ.

ولابدّ من الإشارة في هذا المقام أن نحاة الكوفة<sup>4</sup> - حقيقة - قد استخدموا هذا المصطلح للدلالة على الجَرِّ بمفهومه البصري غير أنه تبين لي بعد البحث والاستقصاء، أن هذا المصطلح بصري استخدمه الخليل وهو ما نصّ عليه الخوارزمي قائلاً: «في وجوه الإعراب وما يتبعها ما يحكى عن الخليل بن أحمد... الخفض ما وقع في أعجاز الكلم منوناً نحو زيد... والجَرُّ ما وقع في أعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل نحو لم يذهب الرجل»<sup>5</sup>.

إن الاعتماد على نص الخوارزمي التفاتة مهمة في تاريخ المصطلح ونسبة وضعه إلى الخليل بن أحمد. كما أننا إذا رجعنا إلى معجم العين نجد مصطلح الخفض فيه

<sup>1</sup> - الكتاب 329/2.

<sup>2</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص 217.

<sup>3</sup> - عيسى شحاتة عيسى علي: الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري، دار طباعة و النشر و التوزيع/القاهرة/، 2001، ص 279. مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج (دراسة تحليلية)، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، 2000، ص 319.

<sup>4</sup> - ينظر على سبيل المثال معاني القرآن للفراء 38/1 ومجالس ثعلب 446/2.

<sup>5</sup> - مفاتيح العلوم ص 65 و 66

مستعملاً إلى جانب الجرّ من ذلك ما جاء في باب العين والضاد والفاء مادة ضَعْفَ :  
«الضَعْفُ خلاف القوة و يقال الضَعْفُ في العقل و الرأي... فإذا رفعت و أخفضت فالضم  
أحسن تقول به ضَعْفٌ شديد و فَعَلَ ذاك من ضَعْفٍ شديد»<sup>1</sup>.

وجاء في باب العين والذال والباء مادة (بعد) قوله : «كقولك : من بعد زيد،  
فصار (مِنْ) صفة و خفض (بعد) لأن (من) حرف من حروف الخفض»<sup>2</sup>، كما جاء في باب  
الحاء والذال والراء مادة (حذر) قوله : «حذارٍ من أرماحنا حذارٍ جُرَّتْ للجزم»<sup>3</sup>.  
توضح هذه النصوص أن الخليل تعامل مع المصطلحين بوصفهما دالين على  
الجرّ يقول مهدي المخزومي : «الخفض ليس من وضع الكوفيين، ولا الجر من وضع  
البصريين، وإنما هما مقتبسان من أوضاع الخليل ومصطلحاته»<sup>4</sup> وهي توضح، في الآن  
نفسه، أن الخليل :

- لم يقصر الخفض على الكلمات المنوَّنة كما ورد في نص الخوارزمي.
- لم يقصر الجرّ على كونه حركة تقع في أعجاز الأفعال المجزومة على ما فسره  
الخوارزمي.

ومن النصوص البصرية التي ورد فيها هذا المصطلح ما جاء في كتاب المقتضب  
الذي قال فيه المبرد : «حتى من عوامل الأسماء الخافضة لها تقول ضربت القوم حتى  
زيدٍ... فعملها الخفض»<sup>5</sup> حيث استخدم المبرد هذا المصطلح في أكثر من موضع<sup>6</sup>.  
أما بن السراج (أبو بكر) (ت 316 هـ) فقد جمع بين مصطلحي الجرّ والخفض  
في نص واحد للدلالة على حالة إعرابية واحدة هي حالة الجرّ فيقول : «وإذا كانت

<sup>1</sup> - العين 210/1.

<sup>2</sup> - العين 334/1.

<sup>3</sup> - العين 811/1.

<sup>4</sup> - مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص 311.

<sup>5</sup> - المقتضب 38/2.

<sup>6</sup> - ينظر على سبيل المثال المقتضب 57/3، 60، 61، 354.

الكسرة كذلك سميت خفضاً وجرّاً<sup>1</sup> ويقول: «فإذا ثبت الاسم المرفوع لحقه ألف ونون، وما قبل الياء مفتوح ليستوي النصب والجرّ»<sup>2</sup> كما يستعمل الخفض في أكثر من موضع<sup>3</sup>. ويساوي الزجاجي أيضاً بين الخفض والجرّ حيث يعقد باباً عنوانه "باب حروف الخفض" فيقول: «اعلم أن الخفض لا يكون إلا بالإضافة وهو خاص بالأسماء»<sup>4</sup>. نستطيع أن نخرج من كل ذلك إلى أن الخليل بن أحمد ومن جاء بعده من البصريين قد استخدموا مصطلح الخفض للدلالة على حالة الجرّ. كما استخدمه الكوفيون مما يؤكد أن هذا المصطلح الدال على الجرّ قد تقاسم رحلة الاستعمال بين البصريين والكوفيين وهو في الوقت نفسه يبعد فرضية تخصصه بالمنظومة الاصطلاحية في الميراث اللساني الكوفي .

#### العطف:

العطف لغة الميل، يقال عطف عليه إذا مال نحوه بالرفق والرحمة<sup>5</sup> وفي الاصطلاح «تابع يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة مثل قام زيد وعمرو فعمرو تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد»<sup>6</sup>. زيد»<sup>6</sup>.

والعطف مصطلح استخدمه نحاة البصرة للدلالة على ما يكون فيه الثاني تابعا للأول بتوسط أحد حروف العطف جاء في الجمل: «ثم قرءوا: (والجُرُوحَ قِصَاصٌ)<sup>7</sup> ويقال إنه عطف على موضع إن لأنّ موضعها مبتدأ»<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الأصول في النحو 45/1.

<sup>2</sup> - الأصول في النحو 46/1.

<sup>3</sup> - ينظر على سبيل المثال الأصول في النحو 37/1 و 40 و 46 و 47.

<sup>4</sup> - الجمل ص 72.

<sup>5</sup> - شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص 109.

<sup>6</sup> - التعريفات ص 156.

<sup>7</sup> - المائدة 45/.

أما سببويه فقد سمى هذه الظاهرة النحوية بالعطف حيناً<sup>2</sup> وبالاشراك<sup>3</sup> حيناً آخر فقال عند التفريق بين واو القسم وواو العطف في قوله تعالى (والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلّى وما خلق الذكر والأنثى)<sup>4</sup> «الواوان الأخریان لیستا بمنزلة الأولى، ولكنهما الواوان اللتان تضمّان الأسماء إلى الأسماء في قولك: مررت بزيد وعمرو، والأولى بمنزلة الباء والتاء»<sup>5</sup>؛ ويقول في موضع آخر: «هذا باب ما يحسن أن يشرك المظهر المضمّر فيما عمل فيه. أما ما يحسن أن يشركه المظهر فهو المضمّر المنصوب، وذلك قولك: رأيتك وزيداً، وإنك وزيداً منطلقان»<sup>6</sup>. وأرى أن الجمع بين العطف والإشراك فيه قدر كبير من الدقة لأن العطف من خصائصه اشتراك المتعاطفين في الحدث شريطة استقلال كل منهما بعامل خاص.

كما كثر استخدام مصطلح العطف في معالجات البصريين فقد أورده ابن السراج في الأصول فقال: «واعلم: أنك إذا عطفت اسماً على أن وما عملت فيه من اسم وخبر فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه أن، ولك أن ترفع تحمله على الابتداء فتقول إن زيدا منطلق وعمرا وعمرو»<sup>7</sup>.

إلى جانب مصطلح العطف هناك مصطلح آخر يفيد مفهوم الإتيان بواسطة حرف وهو النسق، والشائع عند اللغويين أن العطف اصطلاح بصري وأن النسق اصطلاح كوفي؛ فلقد زعم السيوطي أن النسق من عبارات الكوفيين واصطلاحاتهم وهو المعطوف بالحروف كالواو والفاء وغيرهن ويسميه البصريون شركة<sup>8</sup>.

<sup>1</sup> - الجمل في النحو، ص 130.

<sup>2</sup> - الكتاب 192/2.

<sup>3</sup> - الكتاب 377/2 و 382 و 51/3.

<sup>4</sup> - الليل 1/ 3 - 3.

<sup>5</sup> - الكتاب 501/3.

<sup>6</sup> - الكتاب 377/2.

<sup>7</sup> - الأصول في النحو 240/1.

<sup>8</sup> - همع الهوامع 223/5.

ولا ندري كيف فات عن ذهن السيوطي أن المصطلحين قد وردا في كلام البصريين. جاء في المقتضب أن المبرد قال : «فالتى تنسيق ثم تنسيق ها هنا، كما كان ذلك في الواو، والفاء وثمّ وجميع حروف العطف»<sup>1</sup> ويقول أيضا : «واعلم أن (حتى) يرتفع الفعل بعدها. وهي حتى التي تقع في الاسم ناسقة نحو ضربت القوم حتى زيدا ضربته»<sup>2</sup>.

ويستعمل ابن السراج مصطلح النسق للدلالة على العطف في مواضع كثيرة منها قوله : «ولا ينسق على حروف الاستثناء "بلا" لا تقول : قام القوم ليس زيدا ولا عمرا ... والنفي في جميع العربية ينسق عليه ب"لا" إلا في الاستثناء»<sup>3</sup>.

إن المقولات السالفة توضح أن مصطلح النسق كان متداولاً بين نحاة البصرة ؛ وهذا لا يجعلنا ننفي استخدام الكوفيين له؛ فالفراء عندما وجه القراءة في قوله عز وجلّ (أَوْ عَجِبْتُمْ)<sup>4</sup>. قال : «هذه واو نسق أدخلت عليه ألف الاستفهام كما تدخلها على الفاء فتقول : أفعجتهم وليست بأو، ولو أريد بها أو لسكنت الواو»<sup>5</sup>. كما استعمل ثعلب مصطلح النسق دالاً به على الاتباع بواسطة حرف في مواضع كثيرة من مجالسه<sup>6</sup>.

ناهيك أن الفراء يستعمل إلى جانب النسق -مصطلح العطف محتفظاً بدلالته البصرية ؛ ففي قوله تعالى ( وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَءُكُمْ فِيهَا)<sup>7</sup> يتساءل الفراء قائلاً : «يقول القائل وأين جواب "إذ" وعَلَامَ عَطِفَتْ»<sup>8</sup> غير أن تسمية العطف بالنسق كانت أكثر تداولاً عند الكوفيين.

<sup>1</sup> - المقتضب 39/2.

<sup>2</sup> - المقتضب 39/2.

<sup>3</sup> - الأصول في النحو 305/1.

<sup>4</sup> - الأعراف / 36.

<sup>5</sup> - معاني القرآن للفراء 383/1.

<sup>6</sup> - مجالس ثعلب 60/1، 146، 324.

<sup>7</sup> - البقرة / 72.

<sup>8</sup> - معاني القرآن للفراء 35/1.

وخلاصة الاستثمار في هذا الصعيد أن مصطلحي [ العطف / النسق ] هما من المصطلحات التي ميّزت المنظومة المصطلحية للتراث البصري، واستعمالهما دليل على تقدمهما قبل شيوعهما كمصطلحات نحوية لدى نحاة الكوفة. ونستطيع القول أن هذه الظاهرة النحوية سواء أسميت عطفًا أو نسقًا فهي تفيد معنى الاختزال وتجنب الإطناب والتكرار حيث يعتبر الحرف العاطف بين الاسمين علامة للاختزال والإشارة إلى العامل.

#### ما ينصرف وما لا ينصرف :

المنصرف هو ما يدخله الجر مع التنوين قال ابن السراج : «اعلم : أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين، والذي لا ينصرف لا يدخله جرّ ولا تنوين»<sup>1</sup>.

إذا حاولنا تتبع الاستعمال الاصطلاحي لهذا اللفظ لاحظنا أنه تعبير قديم استخدمه البصريون، فلقد ورد عند سيبويه<sup>2</sup>. واستمر الاستخدام في القرن الثالث الهجري إذ عقد ابن السراج باباً أسماه (ذكر ما ينصرف من الأسماء وما لا ينصرف)<sup>3</sup>. أما الكوفيون فلقد عبّروا عن الاسم المنصرف بمصطلح ما يُجرى والاسم غير المنصرف بمصطلح ما لا يُجرى يقول ثعلب : « لقد جئتمونا فرادى واحده فرد، وفريد وفرد، وفردان، وفرادى لا يجرى»<sup>4</sup>، وكان الفراء يسمي الاسم المنصرف وغير المنصرف المنصرف ما يجرى وما لا يُجرى<sup>5</sup>.

وتحسن الإشارة إلى أن مصطلح " يجرى وما لا يجرى " استخدمه نحاة البصرة من قبل ويتضح ذلك من قول سيبويه في باب ما ينصرف من الأمثلة وما لا ينصرف : «كلُّ أَفْعَلٍ يكون وصفاً لا تصرفه في معرفةٍ ولا نكرة، وكلُّ أَفْعَلٍ يكون اسماً تصرفه في

<sup>1</sup> - الأصول في النحو 79/2.

<sup>2</sup> - الكتاب 22/1 و 26 و 193/3 و 203 و 206.

<sup>3</sup> - الأصول في النحو 79/2.

<sup>4</sup> - مجالس ثعلب 128/1.

<sup>5</sup> - معاني القرآن للفراء 19/2 و 175.

النكرة. قلت : فكيف تصرفه وقد قلت : لا تصرفه ؛ قال لأنّ هذا مثالٌ يُمثّلُ به، فزعمت أن هذا المثال ما كان عليه الوصف لم يَجْر، فإن كان اسماً وليس بوصف جرى»<sup>1</sup>. وبعد سيبويه جاء المبرد فاستعمل المصطلح وعقد باباً سماه «باب ما يَجْرِي وما لا يَجْرِي»<sup>2</sup>. غير أن مصطلح "ما يَجْرِي" قد كثر استعماله عند الكوفيين ولهذا نسب لهم. كما أن الفراء قد استعمل المصطلح البصري فهو يعبر بالمنصرف وغير المنصرف كالبصريين من ذلك قوله: «وأسماء البلدان لا تنصرف»<sup>3</sup> إلا أننا لا نستطيع الجزم بأن المنصرف من ابتكار الكوفيين لأن المدرسة البصرية قد تقدمت في استعمالها للمصطلح البصري. كما أن استخدام الفراء لما يُجْرِي و ما لا يُجْرِي أكثر من استعماله للمصطلح البصري. ولعل سبب ذلك يعود إلى أن الفراء نفسه قد استخدم مصطلح المنصرف أو الصرف للدلالة على مفهوم الخلاف وهو عامل النصب في الفعل المضارع ولكي لا يدل المصطلح على معنيين اثنين لم يكثر منه ولجأ إلى مصطلح مغاير بديل وهو المُجْرِي أو الإجراء.

وما نستطيع قوله في هذا الإطار أن الاختلاف بين المصطلحين هو اختلاف من حيث الدال دون المفهوم؛ إذ هناك تقارب بين الصرف والمجْرِي من حيث دلتهما الوضعية؛ فالصرف هو تحويل الشيء عن وجهه<sup>4</sup> والمجْرِي هو اتخاذ وجهة معينة وهو منصرف المياه<sup>5</sup>. وهذا التقارب في الدلالة اللغوية انعكس على دلتهما الاصطلاحية.

<sup>1</sup> - الكتاب 203/3.

<sup>2</sup> - المقتضب 309/3.

<sup>3</sup> - معاني القرآن للفراء 42/1.

<sup>4</sup> - القاموس المحيط مادة (صرف) 166/3.

<sup>5</sup> - القاموس المحيط مادة جرى 418/4 وينظر لسان العرب باب الجيم مادة جرى ص 518.



### التفسير :

التفسير من المصطلحات الأصيلة في علم أصول النحو ونجده في كتب نحاة القرن الثاني الهجري ؛ فلقد أطلقه البصريون على ما سماه بعض النحويين -بعد الخليل وسيبويه- بالتمييز.

والتمييز من حيث دلالاته الاصطلاحية هو « اسم نكرة يبين المراد من اسم سابق يصدق - لولا تحديده بالتمييز- على أشياء كثيرة»<sup>1</sup> ومعنى هذا أن التمييز اسم نكرة منصوب يرفع الإشكال والاحتمال عن سابقه الذي سماه النحاة بالمفسر أو المميز فقولنا مثلاً (امتأأ الإناء ماء)؛ فكلمة "ماء" قد فسرت ما يتضمنه الإناء وبواسطتها استطاع السامع أن يعرف أن الإناء مملوء ماء وليس عسلاً أو لبناً وبالتالي فكلمة "ماء" قد ميزت احتمالاً واحداً من عدة احتمالات أخرى ممكنة.

وعليه فالتمييز يحقق ما يختزله المتكلم من دلالات تمكنه من تخليص الكلام من الإبهام والاحتمالات. إذ أن زيادة الاسم المنصوب هو ضرب من الكشف عن الإبهام والاحتمال غير المحدود يقول ابن هشام (708-761هـ): « التمييز هو اسمٌ فضلةٌ نكرةٌ جامدٌ مفسّرٌ لما انبههم من الذوات»<sup>2</sup> ويقول الشريف الجرجاني: « التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة»<sup>3</sup>.

وإذا تبعنا مسيرة مصطلح التفسير بدلالاته الاصطلاحية نجد أن الخليل وسيبويه لم يستعملا كلمة التمييز أو مشتقاتها وإنما استعملا جذر (ف.س.ر) بتصاريفه. قال الخليل بن أحمد في توضيحه للدور الوظيفي لكلمة "نعجة" في قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)<sup>4</sup> قال: « نصبت نعجة على التفسير»<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - سعيد الأفغاني : الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1970، ص304.

<sup>2</sup> - ابن هشام(جمال الدين محمد بن يوسف): قطر الندى وبل الصدى ص 11 متاح على شبكة

الأنترنت. <http://saaid.net/book/open>.

<sup>3</sup> - التعريفات، ص69.

<sup>4</sup> - ص / 23 .

<sup>5</sup> - الجمل في النحو، ص45.

واستمر النحويون - بعد الخليل - في استخدامهم لمصطلح (التفسير) ففي النصف الثاني من القرن الثاني الهجري نجد سيبويه قد استخدم هذا المصطلح في مواضع كثيرة من الكتاب<sup>1</sup> من ذلك قوله: « وإذا قلت: كم عبدُ الله عندك، فكم ظرف من الأيام، وليس يكون عبدُ الله تفسيراً للأيام لأنه ليس منها والتفسير: كم يوماً عبدُ الله ماكثُ»<sup>2</sup>.

أما الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة) (ت 215هـ) فقد جاء في معانيه استعماله لهذا المصطلح فقال: « وقال (وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةٌ وَعِلْمًا) <sup>3</sup> ... وَجِئْتُ بِ (الرحمة) و(العلم) تفسيراً قد شغل عنها الفعل»<sup>4</sup>.

ويبدو من تتبع مصطلح التفسير أنه كان متداولاً بين نحاة البصرة وكان سابقاً في الاستعمال عن مصطلح التمييز؛ إذ تشير الكتب اللغوية<sup>5</sup> أن التمييز مصطلح شاع عند البصريين بعد سيبويه.

فقد عقد المبرد باباً عنوانه "هذا باب التبيين والتمييز"<sup>6</sup> وتناول ابن السراج موضوعات التفسير تحت عنوان "باب التمييز" يقول: « باب التمييز: الأسماء التي تنصب بالتمييز والعامل فيها فعل أو معنى فعل، والمفعول هو فاعل في المعنى، وذلك قولك: قد تقياً زيد شحماً وتصبب عرقاً وطبت بذلك نفساً وامتألاً الإناء ماء...»<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> - ينظر الكتاب 168/2 و 169 و 175 و 176 و 177 و 178.

<sup>2</sup> - الكتاب 159/2.

<sup>3</sup> - غافر/71

<sup>4</sup> - معاني القرآن للأخفش 675/2.

<sup>5</sup> - ينظر سعيد جاسم الزبيدي: مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 1998، ص 20.

<sup>6</sup> - المقتضب 32/3.

<sup>7</sup> - الأصول في النحو 222/1 و 229/2.

نخلص من ذلك أن مصطلح التفسير هو من عبارات البصريين وامتد استعماله بمعنى التمييز مع المبرد وابن السراج ومعناهما واحد؛ إذ تكشف المعاجم اللغوية أن التمييز هو الفرز والعزل<sup>1</sup>.

والتفسير هو الإبانة وكشف المغطى مما يدل دلالة واضحة على وجود علاقة دلالية بين اللفظين: فغاية الفرز الكشف، والقصد من العزل هو الإبانة. وربما قد تأثر النحاة بالمعنى اللغوي في جعلهم مصطلح التفسير مرادفاً للتمييز وهو ما عبر عنه مجموعة من النحاة المتأخرين نذكر منهم:

- الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر) (ت 538 هـ): «التمييز ويقال له التبيين والتفسير»<sup>2</sup>

- ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي) (ت 634 هـ): «اعلم أن التمييز والتفسير والتبيين واحد»<sup>3</sup>.

- ابن عصفور (علي بن مؤمن) (ت 669 هـ): «فأما التمييز فهو كل اسم نكرة منصوب مفسر لما انبهم من الذوات... فالمنتصب عن تمام الكلام هو كل تمييز مفسر لمبهم»<sup>4</sup>.

- ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد) (ت 686 هـ): «من الفضلات ما يسمى مميذا وتمييزا ومفسرا وتفسيرا»<sup>5</sup>.

---

<sup>1</sup> - ينظر القاموس المحيط 303/2 و 214/3 و 443.

<sup>2</sup> - المفصل في علم العربية، ص 65.

<sup>3</sup> - شرح المفصل 70/2.

<sup>4</sup> - ابن عصفور (علي بن مؤمن): المقرب، تح عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط 1، 1971، ج 1، ص 163.

<sup>5</sup> - ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد): شرح ألفية ابن مالك، تح عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 346.

- أبو حيان الأندلسي (أثير الدين محمد بن يوسف بن علي) (ت 745 هـ):  
« يطلق على التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر»<sup>1</sup>.

يتضح من هذه النصوص التعريفية أن هناك ثلاثة مصطلحات متساوية في الدلالة وهي التفسير والتمييز والتبيين. وهذا المصطلح الأخير قد استخدمه سيبويه من قبل، حيث رأى أن التفسير هو تبيين للنكرة المفسرة للمبهم<sup>2</sup>.

أما الكوفيون فقد أكثروا في كتبهم اللغوية من استخدام مصطلح التفسير دون التمييز. فقد قال الفراء في قوله تعالى (أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)<sup>3</sup>: « فأما نصب كوكب فإنه خرج مفسراً للنوع من كل عدد ليعرف ما أَخْبَرَتْ عنه»<sup>4</sup>. ويقول في موضع آخر: « وإن شئت جعلت (حافظاً) تفسيراً لأفضل وهو كقولك: لك أفضلهم رجلاً»<sup>5</sup>. ومن المناسب المناسب أن نذكر هنا أن الفراء استخدم مصطلح التفسير في مواضع أخرى دالاً به على المفعول لأجله<sup>6</sup> وهو أمر وجدناه عند سيبويه، إمام نحاة البصرة، الذي استخدم أيضاً مصطلح التفسير للدلالة على المفعول لأجله<sup>7</sup>.

أما ابن السكيت (أبو يوسف يعقوب بن اسحق) (186 – 244 هـ) فإنه يستعمل - أيضاً- مصطلح التفسير دون التمييز فيقول: « وتقول في المؤنث: إحدى عشرة... وتسقط الهاء من النيف فيما بين ثلاث عشرة إلى تسع عشرة وتثبتها في العشرة. والواحد

<sup>1</sup> - التوحيد (أبو حيان): ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1998، ج 4، ص 1621.

<sup>2</sup> - ينظر الكتاب 181/2.

<sup>3</sup> - يوسف 4/

<sup>4</sup> - معاني القرآن للفراء 33/2.

<sup>5</sup> - معاني القرآن للفراء 49/2.

<sup>6</sup> - معاني القرآن للفراء 17/1.

<sup>7</sup> - الكتاب 367/1.

المفسر منصوب فإذا صرت إلى العشرين وسائر العقود استوى المذكر والمؤنث فقلت :  
عشرون رجلا وعشرون امرأة والمفسر منصوب في ذلك كله فإذا بلغت المائة كان المفسر  
مخفوضاً»<sup>1</sup>.

واستعمل ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى) (ت 291 هـ) اصطلاح التفسير فقال  
في توجيه قوله تعالى (لا تتخذوا إلهين اثنين)<sup>2</sup>: « يرجع إلى الأصل لأنه كان ينبغي  
أن يكون مع الواحد والاثنين تفسير كما كان في الجمع»<sup>3</sup>  
في ضوء هذه المنطلقات هيمن على بعض الدارسين المعاصرين<sup>4</sup> القول إن  
مصطلح التفسير هو مصطلح كوفي، أما مصطلح التمييز فهو مصطلح البصريين. والواقع  
أن مصطلح "التفسير" بمعنى "التمييز" ليس مصطلحاً كوفياً وإنما هو من المصطلحات  
المشتركة بين البصريين والكوفيين التي ابتكرها الخليل بن أحمد الفراهيدي.  
نخلص من كل ما مرّ إلى أن نحاة البصرة كانوا على قدر كبير من الدقة والعمق  
في تقعيد قواعد اللغة؛ وهذه الدقة انعكست بدورها على لغتهم الاصطلاحية؛ فالتفسير  
أو التمييز أو التبيين فهي - في اعتقادي - مثال من أمثلة طاقة التفسير؛ فالتعبير - مثلاً -  
عن العدد والمقادير والمساحة وما يتفرع عنها من أصناف دلالية تفسيرية لا توجد إلا في  
مضامين التمييز المحتاج إليها في الكلام.

---

<sup>1</sup> - ابن السكيت (أبو سيف يعقوب بن اسحق): إصلاح المنطق، تح أحمد محمد شاکر وعبد السلام  
محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1987، ص 299.

<sup>2</sup> - النحل / 51.

<sup>3</sup> - مجالس ثعلب 477/2.

<sup>4</sup> - مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج (دراسة تحليلية)، دار الكتاب المصري،  
القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، 2000، ص 324 و ينظر أيضا المدارس النحوية ص 66

### البديل :

البديل لغة اسم من بَدَلَ الشيءَ وبه ومنه : اتَّخَذَهُ مِنْهُ عَوْضًا أَوْ خَلْفًا<sup>1</sup> وهو في الاصطلاح « التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه »<sup>2</sup>. فإذا تتبعنا هذا المصطلح في تكوينه التاريخي وجدنا نحاة البصرة قد استخدموه للدلالة على التابع المقصود بالحكم<sup>3</sup>. ويبدو من آرائهم أن المركب من المبدل منه والبديل يجري مجرى الشيء الواحد، ويتبع الثاني الأول في الإعراب على سبيل تكرار العامل<sup>4</sup>. أما نحاة الكوفة فقد استعملوا في معالجة البديل اصطلاحات دالة على معناه اللغوي فسموه ترجمة وتكريرا قال ثعلب في أثناء تفسيره للآية (فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)<sup>5</sup> : « فيومئذ مُرَافِعٌ فَذَلِكَ (ويوم عسير) ترجمةٌ يَوْمئِذٍ »<sup>6</sup>؛ فاستخدم ثعلب في هذا النص مصطلحين اثنين لهما دلالتهم الكوفية :

أولهما : المرافع ويقصد به الخبر بناء على المذهب القائل بأن المبتدأ والخبر ترافعا أي رفع كل منهما صاحبه وهو مذهب الكوفيين.

ثانيهما : الترجمة ويطلق على ما يسمى عند البصريين بدلا فـ(يوم عسير) بدل من (يومئذ).

أما الفراء فيعرف البديل على أنه تكرير للمبدل منه مستعملا مصطلح الترجمة حيناً والتكرير حيناً آخر، فقال في توجيه قوله تعالى : (وَاجْعَلْ لِي وِزِيرًا مِّنْ أَهْلِي،

<sup>1</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص 125.

<sup>2</sup> - العلامة الكفراوي : شرح العلامة الكفراوي على متن الآجرومية، ص 115.

<sup>3</sup> - الكتاب 75/2.

<sup>4</sup> - ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله) : شرح التسهيل، تح عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع / الجيزة - القاهرة /، ط1، 1990، ص 329.

<sup>5</sup> - المدثر / 9.

<sup>6</sup> - مجالس ثعلب 20/1.

هارونَ أَخِي<sup>1</sup>» «وإن شئت جعلت "هارون أخِي": مترجما عن الوزير، فيكون نصبا بالتكرير»<sup>2</sup>.

من هذا المنطلق فالبديل مصطلح البصريين يقابله عند الكوفيين مصطلح الترجمة والتكرير وكلها مترادفات تؤدي دلالة واحدة قال صاحب شرح التصريح على التوضيح: «البديل هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير»<sup>3</sup>. والجدير بالذكر أن مصطلح التكرير أطلقه سيبويه على التوكيد اللفظي فصرح قائلا: «أيهما عندك عندك، لم يستقيم إلا على التكرير والتوكيد»<sup>4</sup>. كما استعمل التكرير دالا به على البديل فقال: «وتقول: مررت بزید ابن عمرو، إذا لم تجعل الابن وصفا، ولكنك تجعله بدلا أو تكريرا كأجمعين»<sup>5</sup>.

وما نذهب إليه في خاتمة الحديث عن البديل أن مصطلحي البديل والترجمة -في اعتقادي- أكثر توفيقا في الدلالة على المقصود فكل منهما يؤدي مفهوم «التابع المقصود بالحكم يمهد له بذكر المتبوع قبله»<sup>6</sup>؛ على خلاف مصطلح التكرير فإذا كان البديل هو اختزال دلالي لجملتين في شكل واحد مستقل فكيف يكون البديل تكريرا؛ إذ أن البديل قد يكون مكرورا إذا كان البديل بدل الكل من الكل وهو الدال على الاتحاد والتطابق بين المبدل منه والبديل، وإذا كان البديل بدل بعض أو اشتمال فإن سمة التكرير لا تتحقق فيهما إذ يقوم على مبدأ الاختزال قصد اختصار لما كان تكرارا وإطنابا.

<sup>1</sup> - طه / 29 و 30.

<sup>2</sup> - معاني القرآن للفراء 178/2.

<sup>3</sup> - شرح التصريح على التوضيح 155/2 وبنظر أيضا حاشية الصبان 183/3.

<sup>4</sup> - الكتاب 197/2.

<sup>5</sup> - الكتاب 508/3.

<sup>6</sup> - الموجز في قواعد اللغة العربية، ص 369.

### الظرف :

الظرف لغة هو الوعاء<sup>1</sup> واستُخدم بمعنى نحوي اصطلاحي وعني به «وقت أو مكان : أي اسم وقت أو اسم مكان ضمناً معنى (في) دون لفظها... وهو المكث»<sup>2</sup>.  
و الظرف بدلالته الاصطلاحية استخدمه البصريون منذ الخليل بن أحمد الذي جاء على لسان سيبويه أنه قال : « وسألته عن قوله : زيدٌ أسفلَ منك ؟ فقال : هذا ظرف، كقوله عزّ وجلّ : (والرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ)<sup>3</sup> كأنه قال : زيدٌ في مكانٍ أسفلَ من مكانك»<sup>4</sup>  
وإذا صح هذا القول يكون الخليل أول من اهتدى إلى المصطلح النحوي وتبعه سيبويه في التسمية<sup>5</sup> إلا أنه خصّها بنعوت مختلفة قصد الزيادة في التوضيح فعبر عن ظروف الزمان بظروف الدهر<sup>6</sup> والحين<sup>7</sup> كما سمّى ظرف المكان مستقراً<sup>8</sup> وأطلق عليه عليه في مواضع أخرى اسم الموضع<sup>9</sup>. وإلى جانب مصطلح الظرف استعمل البصريون تسمية المفعول فيه<sup>10</sup> وهو « ما نصب من اسم زمان أو مكان مقارن لمعنى "في" دون لفظها»<sup>11</sup>.

<sup>1</sup> - معجم علوم العربية، ص 277.

<sup>2</sup> - الأشموني(علي بن محمد بن عيسى): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه حسن حمد، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ط1، 1998، ج1، ص485.

<sup>3</sup> - الأنفال / 42.

<sup>4</sup> - الكتاب 289/3.

<sup>5</sup> - الكتاب 285/3 و 417/1.

<sup>6</sup> - الكتاب 419/1.

<sup>7</sup> - الكتاب 227/1 و 228 و 418.

<sup>8</sup> - الكتاب 55/1 و 124/2.

<sup>9</sup> - الكتاب 77/4.

<sup>10</sup> - الكتاب 165/2 و الأصول في النحو 159/1.

<sup>11</sup> - ابن مالك (أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله بن محمد): شرح الكافية الشافية، تح علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ط1، 2000، ج1، ص



أما الكوفيون فإنهم يستخدمون مصطلح المحلّ للدلالة على ما يسمى عند البصريين بالظرف. جاء في مفاتيح العلوم أن « الظروف هي التي يسميها أهل الكوفة المَحَالُّ وهي عند البصريين على نوعين ظرف زمان وظرف مكان»<sup>1</sup>؛ حيث تبين لي من خلال استقراء المنظومة الاصطلاحية لدى نحاة الكوفة أن المحلّ هو اصطلاح يعود في أصل وضعه إلى الفراء الذي أورده كثيرا في معانيه<sup>2</sup>.

ومما يلفت الانتباه في هذا المجال أن الأزهري قد نسب مصطلح "المحلّ" إلى الكسائي ورأى أن الفراء يسمي الظروف صفات<sup>3</sup>، وهو ما لم أقف عليه فيما توافر لي لي من مراجع؛ فالمصطلح المستعمل عند الفراء هو المحل وهو المقابل الكوفي للمصطلح البصري "الظرف".

أما الصفة فهو مصطلح استخدمه الفراء للدلالة على الجرّ على نحو ما سيأتي توضيحه في الفقرات اللاحقة.

ومهما يكن الأمر فإن هذه الظاهرة النحوية سواء أسميت ظرفا أو محلا فهي تفيد معنى واحدا؛ لأن الظرف محل لما يقع فيه سواء كان دالا على الزمان أو المكان<sup>4</sup>. ونلاحظ في هذا المجال أن اللغة العربية قد وفرت لاسمي الزمان والمكان مصطلحين اثنين كل واحد منهما يؤدي الغرض المقصود وهذا يؤكد نزعة النظام اللغوي إلى تحقيق التوازن في المعاني.

---

<sup>1</sup> - مفاتيح العلوم ص35.

<sup>2</sup> - معاني القرآن للفراء 28/1.

<sup>3</sup> - تهذيب اللغة 1655/2.

<sup>4</sup> - ينظر دراسة في النحو الكوفي ص223.

### المفاعيل :

المفاعيل جمع مفعول، والمفعول لغةً اسم مفعول من فعل الشيءَ عَمَلَهُ<sup>1</sup> وهو في الاصطلاح استخدمه البصريون للدلالة على مصطلحات خمسة هي: {المفعول به، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول فيه، المفعول المطلق}.

ويرى الكوفيون أن مصطلح مفعول إنما يطلق على المفعول به وحده دون سائر المفاعيل الأخرى، يقول أبو حيان (ت 745 هـ): «كون المفاعيل خمسة هو مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه ليس للفعل إلا مفعول واحد هو المفعول به وباقيها مشبهة بالمفعول به»<sup>2</sup>.

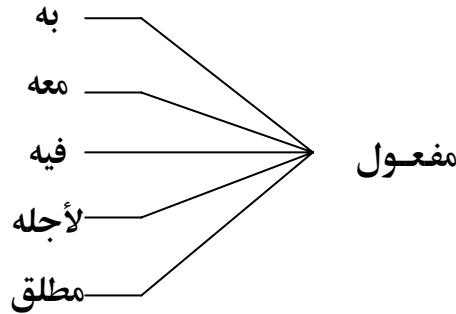
على هذا الأساس يرى نحاة الكوفة أن المفعولية تقتصر على المفعول به وحده وبقية المفاعيل مشبهة به حيث أطلقوا مصطلح المشبه بالمفعول على {المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول لأجله}، إذ أن «الفعل إنما له مفعول واحد وهو المفعول به، وباقيها عندهم ليس شيء منها مفعولاً، وإنما مشبه بالمفعول»<sup>3</sup>.

والذي أريد أن أخلص إليه أن نحاة البصرة قد جانبهم في ذلك التوفيق، إذ أن الاقتصار على المفعول به، كما يرى الكوفيون، يحرمانا من التفريق بين معاني هذه المفاعيل التي حددها نحاة البصرة. بالإضافة إلى أن المفاعيل الخمسة قد أطلقت عليها مصطلحات خمسة وكل مصطلح منها يتركب من لفظتين: الأولى منهما مشتركة بين المفاعيل وهي لفظة (مفعول) مما يجعلنا نقول إن هذه المصطلحات تنتمي إلى مجموعة واحدة على النحو الذي يوضحه الرسم الآتي :

<sup>1</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي ص 417.

<sup>2</sup> - ارتشاف الضرب من لسان العرب 1351/3.

<sup>3</sup> - همع الهوامع 8/3.



وكما هو ملاحظ فإن اختلاف اللفظة الثانية هو الذي دلّ على اختلاف المعنى النحوي لكل مفعول من هذه المفاعيل. فالمسألة إذن - كما يقول محمد أحمد خضير - لا تتعدى أكثر من تعدد المفاهيم للمصطلح الواحد في بعض حالات استعماله<sup>1</sup>.

#### حروف الجر :

الجر حالة من حالات الإعراب التي تميز الأسماء عن غيرها؛ وهو أحد ألقاب الإعراب بالمفهوم البصري. أما الكوفيون عموماً فيستخدمونه للإعراب والبناء معاً. وسمي جرّاً لأنه يوصل معنى الفعل إلى الاسم. وللجرّ حروف وهي سبعة عشرة حرفاً: الباء، من، إلى، عن، على، في، الكاف، اللام، ربّ، حتى، مذ، منذ، واو القسم، تاء القسم، خلا، عدا، حاشاً.

ومما يلاحظ أن هذه التسمية تعود إلى البصريين إذ استخدم سيبويه هذا المصطلح فقال: « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجرّ »<sup>2</sup>، ويقول أيضاً: « واعلم أنك إذا حذف من المحلوف به حرف الجرّ نصبته »<sup>3</sup> وتبعه في ذلك من جاء

<sup>1</sup> - محمد أحمد خضير: قضايا المفعول به عند النحاة العرب، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة /،

2003، ص 37.

<sup>2</sup> - الكتاب 496/3.

<sup>3</sup> - الكتاب 497/3.

بعده من البصريين ومنهم ابن السراج الذي تناول هذا الموضوع تحت عنوان « ذكر حروف الجرّ»<sup>1</sup>.

إلى جانب مصطلح حروف الجرّ يطرد مصطلح آخر هو حروف الإضافة إذ أخطأ محمد سمير اللبدي في اعتبار هذا المصطلح كوفي الوضع والاستعمال<sup>2</sup>. فلقد استعمل الخليل مصطلح حروف الإضافة للدلالة على حروف الجرّ، جاء على لسان سيبويه أن الخليل قال: « إنما تجيء بهذه الحروف (أي حروف الإضافة في القسم) لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء»<sup>3</sup>.

كما عقد سيبويه باباً أسماه « باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها»<sup>4</sup> واستخدم مصطلح الإضافة دالاً به على الجرّ في مواضع أخرى من الكتاب<sup>5</sup>.

وإلى جانب هذين المصطلحين هناك مصطلح ثالث مرادف لهما هو حروف الصفات. يقول الفراء في توجيهه لقوله تعالى (وَأَتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)<sup>6</sup>: « فإنه قد يعود على اليوم والليلة ذكرهما مرة بالهاء وحدها ومرة بالصفة فيجوز ذلك؛ كقولك لا تجزي نفس عن نفس شيئاً وتضمّر الصفة؛ ثم تظهرها فتقول: لا

---

<sup>1</sup> - الأصول في النحو 408/1.

<sup>2</sup> - معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص 43.

<sup>3</sup> - الكتاب 497/3.

<sup>4</sup> - الكتاب 496/3.

<sup>5</sup> - ينظر الكتاب 17/1 و 421.

<sup>6</sup> - البقرة 48/.

تجزي فيه نفس عن نفس شيئاً»<sup>1</sup> كما استعمل الكسائي (ت 189هـ)<sup>2</sup> هذا المصطلح بمعنى حروف الجرّ وتبعه من الكوفيين ثعلب<sup>3</sup>.  
ومما يلفت الانتباه أن كثيرا من الباحثين<sup>4</sup> قد ذهبوا إلى اعتبار مصطلح "حروف الصافات" من مصطلحات الكوفيين ولعلمهم اعتمدوا فيما ذهبوا إليه على نصوص تراثية وردت عند القدماء من ذلك :  
- نص ابن يعيش (ت 643هـ) الذي يقول فيه: « ويريد أهل الكوفة بحروف الصافات حروف الجرّ»<sup>5</sup> وقال أيضا: « اعلم أن هذه الحروف تسمى حروف الإضافة ... وتسمى حروف الجرّ ... وقد يسميها الكوفيون حروف الصافات»<sup>6</sup>.  
- نص السيوطي (ت 911هـ) الذي يقول فيه: « الحروف أي هذا مبحث حروف الجرّ ... ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم ... وحروف الصافات لأنها تحدث صفة في الاسم»<sup>7</sup>.

---

<sup>1</sup> - معاني القرآن 31/1 و 32.

<sup>2</sup> - قال الفراء في معانيه « كان الكسائي لا يجيز إضمار الصفة في الصلات ويقول : لو أجزت إضمار الصفة ها هنا لأجزت : أنت الذي تكلمت وأنا أريد الذي تكلمت فيه » ينظر معاني القرآن للفراء 32/1..

<sup>3</sup> - مجالس ثعلب 477/2.

<sup>4</sup> - ينظر على سبيل المثال محمد حسنين صبرة : ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع / القاهرة /، 2001، ص 53.

<sup>5</sup> - شرح المفصل 74/4.

<sup>6</sup> - شرح المفصل 7/8.

<sup>7</sup> - همع الهوامع 153/4.

غير أنه تبين لي، في أثناء استقراء المصطلح النحوي في التراث البصري، أن الخليل بن أحمد قد تناول هذا المصطلح دالاً به على حرف الجرّ. جاء في باب العين واللام مادة (على) قوله: « وعلى : صفة من الصفات»<sup>1</sup>.

وجاء في باب الليف من اللام مادة (إلى) قوله: « إلى: حرف من حروف الصفات»<sup>2</sup> كما قال في باب الليف من الفاء مادة (في): « في: حرف من حروف الصفات»<sup>3</sup>.

أما سيبويه فلم أجد في الكتاب ما يثبت استخدامه لهذا المصطلح وربما أعرض عنه لعدم دقته و أثر حروف الجر وحروف الإضافة لوضوحهما حيث أنها سميت جرّاً لأنها تجرّ ما بعدها من الأسماء وسميت إضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء.

#### الحشو:

الحشو في اللغة مصدر حشا الوسادة: ملأها<sup>4</sup> وهو في الاصطلاح النحوي « الزيادة وسمي كذلك لأن الزيادة ليست أصلاً وإنما هي زيادة يتم بها الاسم ويوضح بها معناه»<sup>5</sup>.

والحشو بمفهومه الاصطلاحي من تسميات البصريين فقد سمّي سيبويه صلة الموصول حشواً<sup>6</sup>.

أما الكوفيون فيستعملون مصطلح الصلة بديلاً لمصطلح الحشو، فلقد ذكر الفراء مؤسس النحو الكوفي - هذا المصطلح في مواضع كثيرة من معانيه<sup>7</sup> دالاً به على

<sup>1</sup> - العين 497/1.

<sup>2</sup> - العين 1507/2.

<sup>3</sup> - نفسه 1559/2.

<sup>4</sup> - الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، ص 213.

<sup>5</sup> - نفسه، ص 213.

<sup>6</sup> - ينظر الكتاب 105/2 و 107.

<sup>7</sup> - معاني القرآن 57/1 و 58 و 244.

الحشو بمفهومه الاصطلاحي. والملاحظ أن الفراء قد عالج موضوعات النحو من خلال اعتناؤه بالنص القرآني وربما لهذا السبب أطلق على الحروف الزائدة في القرآن الكريم مصطلح الصلة تأديبا.

هذه بعض مفردات المصطلح النحوي التي جرت على لسان نحاة البصرة وهي كثيرة؛ وإن تناولنا هذا القسط من المصطلحات، فإن الباحث اللساني لا يعدم نماذج أخرى لهذا التشابك المعرفي في تناول قضايا المصطلح النحوي؛ إذ لا يسعنا المجال لإجراء مسح شامل لكل المصطلحات النحوية الواردة في الموروث البصري. ويمكن القول إن هذه المصطلحات ما هي إلا نماذج استطعنا أن نستدل من خلالها على أن الفكر البصري استطاع في البحث النحوي، أن يسيطر على بنيته المعرفية التي جسدها ماديا من خلال منظومة مصطلحية مميزة. فكل ما سلف يرسم لنا الإطار العام الذي يندرج فيه تصور الفكر البصري من خلال نصوص تراثية كانت ثرية في مادتها دقيقة في تصوراتها الذهنية؛ وعليه فمنطلقنا لدراسة المصطلح البصري - هو النص التراثي بوصفه وثيقة مادية يتم بواسطتها القبض على المفهوم وفهمه حيث اتضح من خلال البحث والاستقصاء أن جلّ المفاهيم اللسانية المستعملة في الحقل النحوي ما هي إلا مفاهيم أصيلة تحولت دلاليا للتعبير عن مصطلحات لسانية صناعية جديدة.

ومن أهم الملاحظات التي تثير الانتباه عند التحليل المصطلحي للنحو العربي أن الحركة الاصطلاحية لدى البصريين قد تميزت بميزتين اثنتين هما:

1/ ثراء معجم النحو من حيث المفاهيم والمصطلحات؛ إذ أن الباحث يتعامل مع النص من حيث لغته الاصطلاحية ومن حيث أن المصطلح هو عصب النص العلمي وقوام اللغة العلمية، وهذه اللغة الاصطلاحية هي المدخل الوحيد للتمكن من الفهم السليم للمفاهيم التي يبنى عليها العلم.

والذي نستشفه ونحن على مسار البحث أن المصطلح النحوي كما رسمه الفكر العربي البصري اتخذ طريقة عرض تتميز بما يلي:

- ذكر المصطلح دون تفسيره.
- تعريف المصطلح بذكر ضده.
- ذكر المصطلح بصرف النظر عن ضرب الأمثلة.
- ذكر المصطلح من خلال الحالات الإعرابية المتعددة.
- ذكر المصطلح من خلال العناية بالتفريع مما يؤدي إلى الدقة وعمق التقعيد.

2/ ظاهرة الاختلاف والتباين المصطلحي ؛ وأول ما نقف عليه في هذا المضمار أن النحو البصري ارتبط في معالجته للمصطلح بالدرس الكوفي حيث كان المصطلح ثمرة لهذا الخلاف، وهذه ناحية مهمة من نواحي التطور في متعلقات النحو التي سجلها تاريخ هذا العلم. فدراسة المصطلح النحوي في أعمق مكوناته التركيبية والدلالية تبين الخلاف الذي تخلل الخطاب اللغوي لدى البصريين والكوفيين، والذي يوضح قاعدة الهرم المعرفي التي ينبنى عليها النحو العربي، فكانت اللغة الاصطلاحية انعكاسا لرسم المنهج الفكري على صفيحة الصراع العلمي بين المدرستين. وهذا الاختلاف كَوْن فكرة عن وجود مصطلح للبصريين ومصطلح للكوفيين ؛ بحيث لم يتجاوز حديثنا في هذا التماس وجه الشبه بين مدلولات الاصطلاحات العربية البصرية والكوفية، فقد يتعاش مصطلحان لمفهوم واحد، ولكن كلا منهما يعبر عن آثار التطور النحوي بين البصرة والكوفة.

غير أن الاختلاف المصطلحي لم يستتبعه اختلاف في المنطلقات النظرية والفكرية المميزة للنحو الكوفي ؛ ومعنى ذلك أن النحو الكوفي رغم اختلافه في بعض المصطلحات مع النظرية البصرية إلا أنه لا يقوم على نظرية لغوية جديدة تقف أمام نظرية البصريين ؛ فما الفرق إذا أُطلق على الجَرِّ مصطلح الصفة أو أُطلق على النفي مصطلح الجحد أو على الظرف مصطلح المحلّ، إذا كان هناك اتفاق على المفاهيم الفكرية التي تؤدّيها هذه المصطلحات. وعليه يمكننا القول إن هذا الاختلاف المصطلحي ما هو إلا محاولة استقلال نحاة الكوفة وتكوين منظومة مصطلحية خاصة بهم تخالف منظومة البصريين.



ولهذا فإننا نؤيد ما ذهب إليه شوقي ضيف<sup>1</sup> وحسنين صبرة<sup>2</sup> من أن المصطلحات أُريدَ بها مجرد الخلاف على مدرسة البصرة فكأنهم رأوا أن اكتمال مذهبهم النحوي لا يتم إلا بوجود مصطلحات تغاير مصطلحات البصريين. والذي نقف عليه في هذا المضمرة أن البصرة شهدت نحو اصطلاحيا قبل أن تشهد الكوفة، ذلك أن البصرة هي صاحبة معظم الأصول النظرية التي قام عليها الدرس النحوي عند العرب، وقد تبين مما أوردناه من مصطلحات أن جل المصطلحات التي نستخدمها -اليوم- في إطار تحديد الاصطلاح في ميدان النحو هي من وضع البصريين.

وقد تبين لنا كذلك أن للخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه أسبقية استخدام المصطلحات ووضعها على الصورة التي عرضناها؛ وهذا خط من خطوط النسيج المعرفي الذي تخلل حركة البحث اللغوي خلال القرن الثاني الهجري، وهي الفترة التي شهدت عناية بالمصطلح النحوي وما يحمله من قيمة تداولية أساسية بين جمهور البصريين من حيث الاتفاق على تسميته، دلالاته، لغته واستخدامه.

---

<sup>1</sup> - المدارس النحوية، ص 165.

<sup>2</sup> - محمد حسنين صبرة: ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ص 50.

# الخطبة

## الحائمة:

تدور مفردات هذا البحث حول المصطلح و تسبح في فلك تطبيقاته تلك الأصول الفكرية الممهدة لظهور الدرس اللساني عند البصريين مما يمثل خطوة رائدة في العمل المصطلحي. حيث يؤرخ هذا البحث للنشاط اللغوي البصري من خلال لغته الاصطلاحية وهو ينحو إلى فحص إنتاجهم الصوتي و النحوي بوصفه منظومة من الأفكار التي لا بد أنهم حصلوا عليها من سابقهم. فصاغوا نظرية لغوية تفسر ديناميكية اللغة و تحكم قواعدها ثم وضعوا لهذه القواعد مصطلحات كان لها دور في الإنتاج المعرفي. إن هذا الإرث اللغوي يشكل قمة حضارية و هو يتمتع بسيل من المصطلحات التي ما فتئت تعبر عن إنتاجية اللغة العربية و هي لغة تنبض بالإخصاب و التوليد والتجديد الإبداعي.

من هذه الزاوية يتدرج بنا طرح المسألة المصطلحية في إطار الأصوات والتراكيب إلى النظر إلى خصائص النص البصري في تعريفه للمصطلح تعريفاً مفهوماً و هو ثمرة تفكير علمي اختص به علماء البصرة، حيث خرجنا من هذه المسألة بجملته من النتائج والكشوفات الموضوعية أهمها:

- تأصيل الدرس اللغوي بدأ من النحاة القدماء و على رأسهم أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ) الذي تمكن بعمله من قمع الردة اللسانية (اللحن) وردّها إلى حظيرة الإعراب ثم جاء الخليل بن أحمد مع تلاميذه و بخاصة سيبويه ليخطو بالدرس اللغوي نحو تأسيس مصطلحاته.

- إن الآليات الاصطلاحية المتصلة بالحقل اللساني في فترة ما بين القرنين الثاني و الثالث الهجريين هي فترة ارتقاء البحث اللساني و التجسيد الفعلي للمصطلح اللغوي؛ فمن المرجح أن العناية بالمصطلح بدأت في الفترة التي شهدت ازدهار الدرس اللغوي عند البصريين و نضجه و هو خط من خطوط النسيج المعرفي الذي تخلل بنية العلوم في القرنين الثاني و الثالث الهجريين، حيث أخذ الدرس

اللغوي يكوّن لنفسه شبكة من المفاهيم و المصطلحات، فكان للبصريين معجم هو بمثابة هيكل لبناء لغوى محكم.

- إن منظومة العرب التراثية متوقفة في معظمها على إبداعات نحاة البصرة، لأن البصرة هي صاحبة معظم الأصول النظرية التي قام عليها الدرس اللساني عند العرب.

- كان لمصطلحات الخليل دور كبير في تجسيد المصطلح اللساني، كما ارتبط تشكل المصطلح البصري بعقريه سيبويه الفكرية المؤسسة على فهم لقواعد اللغة وقوانينها؛ فكانت هذه الحركة اللغوية نواة لوضع المصطلحات اللغوية لم يعرف لها تاريخ البشرية مثيلا من ذي قبل. ومعنى ذلك أن الكتاب - وهو الحامل المادي لآراء سيبويه وآراء أستاذه - يمثل المرحلة الحقيقية لنضج الدرس اللساني عند البصريين وهو المجسد الفعلي لمنظومتهم الاصطلاحية.

و نحن لا نعدو الصواب إذا قلنا إن المصطلحات المتعددة التي جاء بها الخليل وتلميذه سيبويه هي المصطلحات التي شاع استعمالها اليوم في الدرس اللغوي الحديث. لهذا يكون للخليل و سيبويه أسبقية وضع المصطلحات و استخدامها. غير أن هناك محاولات سبقتها لأن العلوم في بدايتها لا تنضبط مصطلحاتها ثم مع مرور الزمن يتفق أهل الاختصاص على هذه المصطلحات.

- إذا التفتنا إلى دراسة البصريين للصوت اللغوي لاحظنا أنهم توصلوا إلى نتائج هي على قدر كبير من الدقة حين تقارن بتفصيل و دقة مع ما نعرفه اليوم من دراسات مماثلة. فكان للبصريين دور رائد في تأسيس الدرس الصوتي، حيث أن الباحث في الرصيد الاصطلاحي في الموروث البصري يدرك أن المصطلح الصوتي قد حظي بمساحة واسعة من اهتمامات الدارسين الأقدمين من علماء العربية.

ولهذا فإن إعادة إعمال المصطلح التراثي في المجال الصوتي تغنيا عن اللجوء إلى ترجمة المصطلح الأجنبي أو الانبهار بما جدَّ في المناخ العالمي الأصواتي. لهذا فالدعوة إلى استئناف النظر في أعمال القدامى في ضوء مناهج الدرس الحديث هي دعوة ترمي إلى استنهاض المصطلحات التراثية، وهذا العمل من شأنه أن يشكل حلقة وصل بين التراث والمعاصرة.

- من أهم الملاحظات التي تثير الانتباه عند تحليل المحتوى النحوي للإنتاج البصري أن معجمه يتمتع بسيل هائل من المفاهيم والمصطلحات. كما يلاحظ الباحث ارتباط النحو البصري في معالجته للمصطلح بالدرس الكوفي، فكانت بذلك اللغة الإصطلاحية انعكاسا لرسم المنهج الفكري على صفيحة الصراع العلمي بين الدرسين. والذي تبين لي وأنا على مسار البحث أن النحو الكوفي رغم اختلافه في بعض المصطلحات مع النظرية البصرية إلا أنه لا يقوم على نظرية لغوية جديدة تقف أمام نظرية البصريين؛ فما الفرق إذا أُطلق على حروف الجر حروف الصفات أو سُمِّيَ البدل ترجمة وتكريرا إذا كان هناك اتفاق ضمني على المفاهيم الفكرية التي تؤدِّيها. وعليه أستطيع القول إن هذا الاختلاف المصطلحي ما هو إلا محاولة استقلال نحاة الكوفة، حيث عبروا عن هذا الاستقلال من خلال تكوين منظومة مصطلحية خاصة.

- توصلنا و نحن نتفحص المنظومة النحوية في المخزون البصري أن المصطلح النحوي البصري تزداد حظوظ مقبوليته في التداول الأمر الذي حقق شيوعه في الاستعمال النحوي المعاصر.

- المصطلح الكوفي لم يكن بوسعه أن يحظى بالمقبولية، فالخلاف والصرف والتقريب وما يجري والتبرئة والتكرير والترجمة والتفسير والقطع والجحد والإقرار والمكنى والعماد والصفة والصلة والفعل الدائم وغيرها لم يكتب لها الشيوع لعدم دقة وتحديد التسمية.

• هناك بعض المصطلحات التي كان ينظر إليها على أنها كوفية الأصل توصل البحث إلى إثبات بصريتها.

هكذا جهد البحث أن يتبين موقع المصطلح البصري بما يناظره من مصطلحات الكوفيين و أن يستقرئ ذلك كله في البحث الحديث. حيث أفضى بنا هذا المسعى إلى جعل هذا الإنتاج المعرفي متناغما مع المعرفة اللسانية الحديثة.

من هذا المنطلق فمحاولة دراسة المصطلح اللساني عند البصريين هي مراجعة للمعرفة القديمة في بعديها الصوتي والنحوي وهي تعد قراءة للمصطلح القديم قصد تحقيق إضافة جديدة إلى تلك المعرفة القديمة بالتوسع في نطاقها أو تقديمها. وإيماننا مني بمقولة "أندري رومان" « إنني لا أكتب شيئا جديدا إنما الجديد يكمن في طريقة تناولي للموضوع»<sup>1</sup> فإنني أرى أن الجديد يتضح في طريقة تناولي لأساسيات هذا الموضوع، حيث عمد البحث إلى استنطاق روح المعرفة النحوية لدى البصريين بما يسري في لغتهم وإقامة مجادلة بينها وبين لغة الكوفيين. ولهذا فالجهد المبذول طريقه وعر و غير ميسور لأنه يتعامل مع الأصول و المبادئ التي اعتمدها النحاة في استنباطهم لقواعد اللغة العربية و قوانينها.

كما تقع هذه الدراسة المصطلحية في سياق الكشف و القراءة: الكشف عن طبيعة المصطلحات البصرية و خصائصها و مدى الاتفاق و الاختلاف بين القدماء أنفسهم ثم إعادة قراءة هذا التراث قراءة لسانية حديثة و تفسيره تفسيراً يجعله معاصراً لنا. و هو جانب يسوغه البحث الحديث حتى يمكن وضع منطلقات مبدئية في معالجة المصطلح اللساني في التراث العربي و اللسانيات الحديثة.

<sup>1</sup> - رومان (أندري): النحو العربي، ترعلاء إسماعيل و خلف عبد العزيز متاح على شبكة الانترنت  
<http://saaid.net.book/>

# الفہارس

## فهرس الشواهد القرآنية

نص الآية	سورتها ورقمها	صفحتها
(وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ)	البقرة/5	319
(فَأَنزَلْنَا سُورَةَ مِثْلِهِ)	البقرة/23	316
(وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)	البقرة/48	361
(وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا)	البقرة/72	347
(بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)	البقرة/81	341
(إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ)	آل عمران/8	319
(هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّونَهُمْ)	آل عمران/119	316
(مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)	النساء/66	342
(وَالجُرُوحَ قِصَاصُ)	المائدة/45	345
(وَكذلكَ زَيْنَ لَكثيرَ منَ المشركينَ قتلَ أولادِهِمَ شركائِهِمَ)	الأنعام/137	311
(أَوْ عَجِبْتُمْ)	الأعراف/36	347
(اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ)	الأنفال/32	322
(وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ)	الأنفال/42	357
(أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا)	يوسف/4	353
(لَا تَتَّخِذُوا إِلَهِينَ اثْنِينَ)	النحل/51	354
(وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى)	طه/7	117
(وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِنْ أَهْلِي، هَارُونَ أَخِي)	طه/29 و 30	356
(وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا)	طه/108	117
(إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً)	ص/23	350
(وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ)	الزمر/67	339



351	غافر/7	(وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةٌ وَعِلْمًا)
319	الزخرف/76	(وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ)
305	الملك/8 و 9	(أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ قَالُوا بَلَى قَدْ جَاءَنَا نَذِيرٌ
339	المعارج/15 و 16	(كَلَّا إِنَّهَا لَنظَى نَزَاعَةً لِّلشَّوَى)
319	المزمل/20	(تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا)
355	المدثر/9	(فَذَلِكِ يَوْمِئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ)
346	الليل/1-3	(وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى)

## فهرس المصطلحات

المصطلح	الصفحة
إبتداء	267-262-58
إبدال	-201-200-199-198-196-191-107-43 228-227-213-207-206-204-203-202
إتباع	198-197-196
إثبات	340
احتكاك	-156-133-132-130-126-125-104-90 181
أداة	306-305-295-294-266
إدغام	-208-204-190-168-166-155-126 -222-221-220-219-218-217-215 255-226-223
استطالة	170-169-168-79
استعلاء	-201-170-143-139-137-135-91-90 209
اسم	-267-266-265-262-260-259-244 -358-357-355-352-277-272-270 363-362-361-360
اسم إشارة	328-327-326-325-318
اسم الفاعل	303
اسم الفعل	330-329-328
الاسم المبهم	328-326-325

324	الاسم المجهول
264-263	اسم المفعول
156-146-103	أسلة
185-120-114-113	إشباع
134	أشباه الحركات
262-261	إشتغال
46-43-42	اشتقاق
.233-232-231-230-229	إشمام
-65-59-58-51-48-47-46-45-44-43 -71-69-68-67-66	اصطلاح
150-149-148	إصمات
134-107	أصوات مائعة أو سائلة
125	أصوات متوسطة أو بينية
127	أصوات وقفية
361-303-302-299-285-273	إضافة
315	إضمار
286-139-138-137-136-135-91	إطباق
221-220	إظهار
219-120-119-118-115-114-113-112	إعتماد
282	إعجام
-331-323-322-321-292-287-70-9 360-343-342	إعراب

213-212-211	إعلال
341	إقرار
-209210-208-207-145-143-141-137 211	إمالة
162-161-160-159-158-107	انحراف
144-143	انخفاض
195-176-157-144-143-142	انفتاح
-154-127-126-125-122-121-120 225-224-213-170-155	انفجار
355	بدل
240	بناء
221-220	بيان
205	تباعد
354-353-352-351	تبيين
223-204-198-196	تجانس
140-138	تحليق
355-46	ترجمة
112	تردد
145-144-142-139-111	ترقيق
245-244	تركيب
144-143-142	تسفل
226-225-224-223-221-215-177-141	تشديد
-228-227-226-224-223-190	تضعيف
52-47-45-44-42	تعريب

-58-57-56-51-41-20-19-16-11-10 60-59	تعريف
-141-140-139-138-135-116-111 144-142	تفخيم
354-353-352-351-350	تفسير
167-166-165	تفشي
223-205	تقارب
328-327-326	تقريب
356-355	تكرير
354-353-352-351-350	تمييز
264-261-260	تنازع
83	تنوعات صوتية) (ألفون)
303-302-292-291-290-289-288	تنوين
356-321	توكيد
46-44-43-42-41	توليد
342-341-340	جحد
345-344-343- 342-292-290-285	جر
284	جرّة
291-287	جزم
-120-117-116-115-114-113-112-11 151-122	جهر
183-94-88	جوف
339-338-328	حال

306-305-304-303-293-82-81-79-78	حرف
132	حرف أنفي
183	حرف حي
132	حرف مكرر
184-183	حرف ميت
125	حرف نصف رخو
292-291-288-287-283-282	حركة
363-362-361	حروف الإضافة
362-361-360	حروف الجر
363-362-361	حروف الصفات
364-363	حشو
96-94	حلق
263	حمل على
96-88	حيّز
330-295-294	خالفة
345-344-343-335	خفض
285	خفضة
349	خلاف
150-148-147-146	ذلاقة
146-87	ذلق
133-132-131-129-128-125-124-123	رخو
292-290-284	رفع
285-284	رفعة
81	رمز

233-230-229	روم
291-288-287-286	سكون
359	شبه المفعول
100	شجر الفم
133-132-131-129-121-120	شدة
148-108	شفة
283-186-184-183	صائت
184-95	صامت
349-245	صرف
335-334-333-332-331	صفة
155	صغير
363	صلة
85-82-81-80-79-78-76-75-74-73	صوت
82	صوت تجريدي) (الفونام)
131	صوت متمادٍ
152-126-125	صوت مركب
125	صوت مزدوج
284	ضم
292-288-287-286-284-282	ضمة
318-316-315-295	ضمير
325-324	ضمير الشأن
323-321-320	ضمير العماد
320-319	ضمير الفصل

358-357-294-271	ظرف
	ظرف الزمان
	ظرف المكان
-264-263-262-260-259-258-230 -336-328-276-274-273-272-268 355-351-347	عامل
238-237	عربية
348-347-346-345	عطف
114-77	علم الصوت
77	علم الصوت الوظيفي
245	علم القواعد
32-28	علم المصطلح
30	علم المعجم
201-200	عَوَض
102-101	غار
266	غاية
292-289-162	غنة
283	فتح
292-288-287-286-284-283-282	فتحة
303-299-295-294-293	فعل
301-300	فعل الأمر
303-302-301	الفعل الدائم
300	الفعل المضارع
309	الفعل الواقع



339-338	قطع
207-206-205-43	قلب
155-154-153-152-151-150	قلقلة
226	كراهية التضعيف
292-288-287-286-285-284-282-233	كسرة
318-317-316-295	كناية
	لا التبرئة
338-337	لام الإبتداء
336	لا النافية
337-336	لا النافية للجنس
106	لثة
241-240	لحن
308-307-306	اللزوم
99-88-87	لهاء
172-171-170-119	لين
349-348	مايجرى و ما لا يجرى
348	ما ينصرف و ما لا ينصرف
268269-267-266-265	مبتدأ
356-355	مبدل منه
313-312-309-307	متعدي
307	متجاوز
46-44-42-41-37	مجاز

358	محل
228-227	مخالفة
91-90-89-87-86-80-75	مخرج
287-224-185-172-119-95	مد
355	مرافع
85-84-77-74-73	مصطلح
27-26-25-18-16-12-7-1	مصطلحية
192-191	مضارعة
359	مفعول به
357-339	مفعول فيه
359-353	مفعول لأجله
271	مفعول معه
-36-35-34-31-20-19-18-17-16-11 65-60-38-4057-39-37	مفهوم
283-90-80-79	مقطع
318-317-316	مكني
222-221-204-195-194-193	مماثلة
88	موضع
311	نائب الفاعل
246-245-244-243-242-241-74	نحو
348-347-346	نسق
302-292-290	نصب
283	نصبة
177	نصف حركة

177	نصف ساكن
105	نطع الغار
335-334-333-332	نعت
151-129-123-122-121-118	نفس
342-341-340	نفي
183-182-181	هاوي
120-118-117-116-115	همس
-203-171-154-153-152-151-150 231-231-230-229	وقف

## فهرس المراجع

### 1/ المراجع العربية

1. آل ناصر الدين (نديم): معجم دقائق العربية، مكتبة لبنان، ناشرون/ بيروت-لبنان/ ، ط1، 1997
2. آل ياسين (محمد حسين): الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، منشورات دار مكتبة الحياة / بيروت-لبنان /، ط 1، 1980
3. إبراهيم (أنيس): من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة /، ط 2، 1966
4. إبراهيم أنيس: الأصوات اللغوية، مكتبة الأنجلو المصرية، ط 5، 1975
5. إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1937
6. ابركرومبى (ديفيد): مبادي علم الأصوات العام، تر محمد فتيح، كلية دار العلوم / جامعة القاهرة /، ط 1، 1988.
7. أحمد مختار (عمر): دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب / القاهرة /، 1991
8. أحمد مختار (عمر): البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب/ القاهرة/، ط1988، 6.
9. الأخفش (أبو الحسن سعيد بن مسعدة): معاني القرآن، تح هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط 1، 1990، جزآن
10. الأزهرى (خالد بن عبد الله): شرح التصريح على التوضيح، دار الفكر / بيروت/، دت، جزآن.
11. الأسترباذي (رضي الدين): شرح الشافية، تح محمد نور الحسن وآخرين، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، 1982، ج 3
12. الأسترباذي (رضي الدين محمد بن الحسن): شرح الكافية في النحو، تح عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 2000

13. الأشموني(علي بن محمد بن عيسى): شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه حسن حمد، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ط1، 1998
14. الأفغاني(سعيد): الموجز في قواعد اللغة العربية، دار الفكر، دمشق، ط1، 1970
15. الأفغاني(سعيد): في أصول النحو، دار الفكر / دمشق /، ط3، 1964
16. ألتونجي(محمد): معجم علوم العربية، دار الجيل للنشر والطباعة والتوزيع / بيروت /، ط1، 2003.
17. الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): المذكر والمؤنث، تح طارق الجنابي، دار الرائد العربي / بيروت - لبنان /، ط2، 1986، ج2
18. الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم): الأضداد، تح أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/ صيدا - بيروت /، 1987
19. ابن الأنباري(أبو البركات): أسرار العربية، تح فخر صالح قدارة، دار الجيل / بيروت /، ط1، 1995
20. بالمر(آف - آر): علم الدلالة، ثر مجيد الماشطة، الجامعة المستنصرية/ بغداد/، 1985.
21. بحيري(سعيد حسن): عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه، مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1989
22. بدري(كمال إبراهيم): علم اللغة المبرمج (الأصوات و النظام الصوتي مطبقا على اللغة العربية)، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود / الرياض -المملكة العربية السعودية/، ط1، 1982
23. برجستراسر: التطور النحوي للغة العربية، أخرجّه و علّق عليه رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة دار الرفاعي بالرياض، 1982
24. 108-بشر(كمال): علم اللغة العام -القسم الثاني الأصوات، دار المعارف / القاهرة/، 1975

25. بشر(كمال) : دراسات في علم اللغة ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع / القاهرة / ، 1998.
26. بشر(كمال) : علم الأصوات ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع / القاهرة / ، 2000
27. بوخلخال(عبد الله) : مصطلح السيميائية في البحث اللساني العربي الحديث : النشأة و المفهوم و التعريب ، ضمن أعمال السيميائية و النص الأدبي ، أعمال ملتقى معهد اللغة العربية و آدابها / جامعة عنابة باجي مختار / ، ماي 1995.
28. بوخلخال(عبد الله): الإدغام عند علماء العربية في ضوء البحث اللغوي الحديث، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر / ، 2000
29. البوشيخي(عز الدين) : قضية التعريف في الدراسات المصطلحية الحديثة ( يوم دراسي ) منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية رقم ( 24 ) سلسلة ندوات و مناظرات - 8 - / وجدة / ، ط 1 ، 1998.
30. بياجيه(جان): البنيوية، تر عارف منيمنة و بشير أوبري، منشورات عويدات /بيروت- لبنان / ، ط1، 1971.
31. تمام حسان : مناهج البحث في اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة / ، 1990
32. تمام (حسان) : اللغة العربية معناها و مبناها، دار الكتب/ القاهرة / ، ط3، 1998
33. تمام (حسان) : الأصول (دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب : النحو - فقه اللغة - البلاغة)، عالم الكتب/ القاهرة/، 2000
34. تمام حسان : الخلاصة النحوية، عالم الكتب ، القاهرة، ط1، 2000
35. تمام (حسان) : اللغة بين المعيارية و الوصفية ، عالم الكتب / القاهرة / ، 2001
36. التميمي(صبيح) : دراسات لغوية في تراثنا القديم ( صوت-صرف - نحو - دلالة - معاجم - مناهج بحث ) ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع / عمان - الأردن / ، ط 1 ، 2003.
37. التميمي(صبيح) : إرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، دار الشهاب/ باتنة- الجزائر / ، دت، ج 1

38. التوحيدي (أبو حيان): ارتشاف الضَّرْب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998، ج4
39. الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد): فقه اللغة وسر العربية، تح أمّلين نسيب، دار الجيل / بيروت /
40. ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى): مجالس ثعلب، تح عبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر / القاهرة /، 1969، جزآن
41. الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر): البيان والتبيين، تح عبد السلام هارون، دار الفكر / بيروت /، ط4
42. الجبوري (عبد الله): رسائل في الفقه و اللغة، دار العزب الإسلامية / بيروت، لبنان /، ط1، 1982
43. الجرجاني (عبد القاهر): العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية، تح البدراوي زهران، مطابع الطوبجي التجارية / القاهرة /، ط3، 1996
44. الجرجاني (علي بن محمد الشريف): التعريفات، مكتبة لبنان / بيروت /، 1978
45. جرجي (زيدان): الفلسفة اللغوية الألفاظ العربية، دار الهلال / القاهرة /، 1969
46. جرمانوس (فرحات): بحث المطالب في علم العربية، مكتبة لبنان ناشرون / بيروت /، ط2، 1995.
47. -جرين (جودث): علم اللغة النفسي (تشومسكي وعلم النفس)، ثر مصطفى التونسي، الهيئة المصرية العامة للكتاب / القاهرة /، 1993
48. جلال شمس الدين: موسوعة مرجعية لمصطلحات علم اللغة النفسي، مؤسسة الثقافة الجامعية / الإسكندرية /، 2003.
49. الجناني (أحمد ناصيف): الدراسات اللغوية و النحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري، مكتبة دار التراث / القاهرة /، 1977.

50. جنهويتشي(هدى) : خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه من خلال شروح الكتاب حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع / عمان – الأردن / ، ط1 ، 1993.
51. ابن جني(عثمان): المُنْصِفُ لكتاب التصريف، تح إبراهيم مصطفى و عبد الله أمين، وزارة المعارف العمومية، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، 1954
52. ابن جني( أبو الفتح عثمان ): سرّ صناعة الإعراب، تح حسن هندراوي، دار القلم/ دمشق /، ط2، 1993، جزآن
53. ابن جني(أبو الفتح عثمان): الخصائص، تح محمد علي النجار، دار الكتاب العربي/بيروت-لبنان/ 1995، ثلاثة أجزاء
54. جورج متري (عبد المسيح)وهاني جورج تابري : الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، مكتبة لبنان / بيروت /، ط1990،1
55. الحاج صالح ( عبد الرحمن ): المدرسة الخليلية الحديثة و مشاكل علاج العربية بالحاسوب، محاضرة مرقونة – أقيمت بملتقى اللسانيات بكلية التربية بجامعة الرباط / المغرب /، 1990
56. الحاج صالح (عبد الرحمان)، فاسي الفهري و آخرون : المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ( انجليزي – فرنسي – عربي ) ، مطبعة المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم / تونس / ، 1989.
57. حجازي(محمود فهمي) : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع ( القاهرة )
58. الحريري البصري (أبو القاسم بن علي بن محمد) : شرح ملحة الإعراب، تح بركات يوسف هبّود، المكتبة العصرية للطباعة والنشر/ صيدا- بيروت /، 2001
59. حساني(أحمد) : مباحث في اللسانيات- مبحث صوتي- مبحث دلالي- مبحث تركيب، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر/، 1994
60. الحلواني(محمد خير): المختار من أبواب النحو، مكتبة دار الشرق/ بيروت /، ط1، 1975



61. الحمزاوي(محمد رشاد) : المصطلحات اللغوية الحديثة في اللغة العربية ( معجم عربي أعجمي و أعجمي عربي ) ، الدار التونسية للنشر / تونس / ، ط1 ، 1987
62. الحمالوي(الشيخ أحمد): شذا العرف في فن الصرف، مطبعة مصطفى البابي الحلبي و أولاده بمصر، ط19، 1972
63. أبو حيان الأندلسي ( أثير الدين بن يوسف) : البحر المحيط، المكتبة التجارية/ مكة المكرمة /، 1412 هـ، ج1
64. أبو حيان (أثير الدين بن يوسف) : ارتشاف الضرب من لسان العرب، تح رجب عثمان محمد و رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1998 خمسة أجزاء.
65. الخثران(عبد الله بن حمد) : مراحل تطور الدرس النحوي ، دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية /، 1993
66. خربوش(حسين يوسف) : التسمية ماهيتها و فلسفتها و خصائصها الدلالية ، مطبعة جامعة اليرموك / الأردن / ، 1991.
67. خضير(محمد أحمد) : قضايا المفعول به عند النحاة العرب، مكتبة الأنجلو المصرية/ القاهرة /، 2003
68. ابن خلدون(عبد الرحمن بن محمد): المقدمة، تح درويش الجويدي، المكتبة العصرية /صيدا-بيروت/، 2005.و المقدمة، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان/، ط1، 1993.
69. ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد): مقدمة ابن خلدون، تح درويش الجويدي، المكتبة العصرية/ صيدا- بيروت/، 2005
70. الخوارزمي( محمد بن أحمد بن يوسف) : مفاتيح العلوم ، تح إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي /بيروت/، ط1، 1984.
71. الخوارزمي (محمد بن أحمد بن يوسف) : مفاتيح العلوم، منشورات مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط2، 1981

72. خليل (أحمد خليل): معجم المصطلحات اللغوية (عربي-فرنسي-انجليزي)، دار الفكر اللبناني للطباعة و النشر /بيروت-لبنان /، ط1، 1995
73. داود(محمد محمد): الصوائت و المعنى في العربية ( دراسة دلالية و معجم ) ، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع / القاهرة / ، دط ، 2001 .
74. دبه(الطيب): مبادئ اللسانيات البنوية دراسة تحليلية ابستمولوجية، جمعية الأدب للأساتذة الباحثين، طبع دار القصة للنشر/ الجزائر /، 2001
75. الدحداح(أنطوان): معجم مصطلحات الإعراب و البناء في قواعد العربية العالمية، مكتبة لبنان / بيروت / ، ط1، 1987
76. دراقبي(زبير): محاضرات في اللسانيات التاريخية و العامة، ديوان المطبوعات الجامعية /الجزائر/، 1990
77. ابن دريد( أبو بكر محمد بن الحسن ):جمهرة اللغة، تح رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين / بيروت-لبنان /، ط1، عدد الأجزاء
78. دوسوير(فردينان): محاضرات في الألسنية العامة ، تر يوسف غازي و مجيد النصر ، دار نعمان للثقافة / لبنان / ، 1984
79. الدقر(عبد الغني): معجم النحو، مطبعة محمد هاشم الكتبي / سوريا / ، ط1، 1975
80. دك الباب(جعفر): نحو نظرية جديدة إلى فقه اللغة ، الأهالي للطباعة و النشر و التوزيع / دمشق / ، ط1 ، 1989 .
81. دمشقية(عفيف): خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي (الأخفش - الكوفيون)، دار العلم للملايين /بيروت - لبنان /، ط2، مارس 1982
82. الديدواوي(محمد): الترجمة و التواصل دراسة تحليلية عملية لإشكالية الاصطلاح و دور المترجم، المركز الثقافي العربي / الدار البيضاء-المغرب /، ط1، 2000
83. الراجحي(شرف الدين علي): المبني للمجهول و تراكيبه و دلالاته في القرآن العظيم، دار المعرفة الجامعية، جامعة الإسكندرية، 1999

84. الراجحي(شرف الدين علي): في علم اللغة عند العرب ورأي علم اللغة الحديث، دار المعرفة الجامعية / مصر / ، 2002
85. 195-الراجحي(شرف الدين علي): في اللغة عند الكوفيين، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية /، 2002
86. الراجحي(شرف الدين علي) و سامي عياد حنا: مبادئ علم اللسانيات الحديث، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية-مصر /، دت
87. الراجحي(عبد): فقه اللغة في الكتب العربية، كلية الآداب / جامعة الإسكندرية/.
88. الراجحي(عبد): دروس في كتب النحو، دار النهضة العربية للطباعة و النشر / بيروت /، 1975
89. الراجحي(عبد): النحو العربي والدرس الحديث، دار النهضة العربية للطباعة والنشر / بيروت /، 1979.
90. الراجحي(عبد): دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر/ بيروت /، ط2، 1988
91. الرافي(مصطفى صادق): تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي / بيروت - لبنان /، ط 2، 1974 ثلاثة أجزاء
92. الزبيدي ( أبو بكر محمد بن الحسن ) : طبقات النحويين و اللغويين ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف / القاهرة / ، ط2 ، 1984
93. الزبيدي(سعيد جاسم): مصطلحات ليست كوفية، دار أسامة للنشر و التوزيع / عمان - الأردن /، 1998
94. الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق) : الجمل، تح العلامة ابن أبي شنب، مطبعة كلنكسيك / باريس /، ط2، 1957.
95. الزمخشري(أبو القاسم محمود بن عمر): المفصل في علم العربية، دار الجيل /بيروت /، دت.

96. الزجاجي (أبو القاسم): الإيضاح في علل النحو، تح مازن المبارك، دار النفائس / بيروت /، ط3، 1979
97. الساقى (فاضل مصطفى): أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، 1977
98. السامرائي (إبراهيم): الفعل زمانه وأبنيته، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع / بيروت /، ط3، 1983
99. ابن السراج (أبو بكر محمد): الأصول في النحو، تح عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة / بيروت /، ط3، 1988 الأجزاء
100. السعران (محمود): علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي)، دار النهضة العربية / بيروت / دت
101. ابن السكبت (أبو سيف يعقوب بن اسحق): إصلاح المنطق، تح أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط4، 1987
102. ابن سلام الجمحي (محمد)، طبقات فحول الشعراء، تقديم وشرح محمود الريدائي، دار الفتح / دمشق /، ط1، 1969.
103. سلطان (زهير عبد المحسن): المؤاخذات النحوية حتى نهاية المئة الرابعة الهجرية، منشورات جامعة قاريونس / بنغازي /، ط1، 1994
104. السهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله): نتائج الفكر في النحو، تح محمد إبراهيم البنا، دار الرياض للنشر والتوزيع / الرياض / دت
105. السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله): أخبار النحويين البصريين، تح محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل للنشر والتوزيع / بيروت /، ط1، 2004.
106. سيويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر): الكتاب، تح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب / بيروت /، ط3، 1983. أربعة أجزاء
107. السيوطي (جلال الدين): بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر / بيروت /، ط2، 1979، ج1.

108. السيوطي (جلال الدين): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تح عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية/ الكويت /، 1980، ج 6
109. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تح محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرين، منشورات المكتبة العصرية/ صيدا-بيروت /، 1987، جزآن.
110. السيوطي (جلال الدين): الاقتراح في علم أصول النحو، تح محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ط 1، 1998
111. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): الإتقان في علوم القرآن، تح فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي / بيروت-لبنان /، 2004
112. السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن): الأشباه والنظائر، مجمع اللغة العربية بدمشق، ج 1
113. شبار(سعيد): المصطلح خيار لغوي و سمة حضارية ، كتاب الأمة (سلسلة دورية ) / قطر / ، العدد 78 ، أكتوبر 2000.
114. شامي(يحي): النصوص التطبيقية في قواعد العربية، دار الفكر اللبناني للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، ط 1، 1978.
115. شامية(أحمد): خصائص العربية والإعجاز القرآني، ديوان المطبوعات الجامعية/ الجزائر /، 1995
116. شاهين(عبد الصبور): اللغة العربية لغة العلوم والتقنية ، دار الإصلاح / الدمام / ، ط 1، 1983
117. شاهين(عبد الصبور): أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط 1 ، 1987
118. الشلقاني(عبد الحميد): رواية اللغة ، دار المعارف بمصر / القاهرة / ، 1971

119. الشهابي(مصطفى): المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم و الحديث، مطبوعات المجمع العلمي العربي /دمشق /،1988.
120. شوقي (جلال محمد): تقرير المسح الميداني لوضع الترجمة الراهن في الوطن العربي، ضمن الترجمة في الوطن العربي ، بحوث و مناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية / بيروت – لبنان / ، ط 1 ، فبراير 2000.
121. صابر بكر(أبو السعود): في نقد النحو العربي، دار الثقافة للنشر والتوزيع / الفجالة /، 1988
122. صبحي(الصالح): دراسات في فقه اللغة ، دار العلم للملايين / بيروت / ، ط 9 ، دت
123. الصَّبَّان(الشيخ محمد بن علي الشافعي): حاشية الصبان على شرح الأشموني، ضبطه و صححه إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، ط 1، 2003، خمسة أجزاء.
124. صبرة (محمد حسنين): ثمرة الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع / القاهرة /، 2001
125. الصيغ (عبد العزيز): المصطلح الصوتي في الدراسات العربية ، دار الفكر / دمشق – سوريا / ، ط 1 ، 2000
126. ضيف(شوقي): المدارس النحوية ، دار المعارف / القاهرة / ، ط 5 ، 1983
127. ريمون طحان : الألسنية العربية ، دار الكتاب اللبناني / بيروت – لبنان / ، ط 2 ، العدد 1 ، 1981
128. طحان(ريمون) و دنيز بيطار طحان : فنون التقعيد و فنون الألسنية ، دار الكتاب اللبناني (بيروت / لبنان ) ، ط 1 ، 1983
129. طنطاوي(محمد دراز): في أصول اللغة ، مكتبة نهضة الشرق / جامعة القاهرة / ، 1985.

130. أبو الطيب اللغوي (عبد الواحد بن علي) : مراتب النحويين ، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية / صيدا - بيروت / ، ط 1 ، 2002.
131. عباس حسن ، رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ، مطبعة العالم العربي بالقاهرة ، 1951
132. عباس حسن: النحو الوافي، دار المعارف بمصر/ القاهرة /، ط 3، 1966، ج 1
133. عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، دار المعارف بمصر/ القاهرة /، ط 2، 1971.
134. عبد التواب(رمضان): التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، 1981.
135. عبد التواب(رمضان): المدخل إلى علم اللغة (و مناهج البحث اللغوي) ، مكتبة الخانجي / القاهرة / ، ط 3 ، 1997.
136. عبد العليل (إبراهيم): تيسير الإعلال و الإبدال، دار غريب للطباعة/ القاهرة /، دت
137. عبد الواحد وافي(علي): علم اللغة، نهضة مصر للطباعة و النشر و التوزيع/ القاهرة/ ط 10، 1997.
138. عرفة (محمد أحمد): النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة/ مصر / دت
139. ابن عصفور (علي بن مؤمن) : المقرب، تح عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، ط 1، 1971، ج 1
140. عزيمة (محمد عبد الخالق) : أبو العباس المبرد و أثره في علوم العربية ، مكتبة الرشد / الرياض / ، ط 1 ، 1405 هـ
141. عفيفي(أحمد): المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، الدار المصرية اللبنانية/ القاهرة /، ط 1، 2003.

142. العكبري(أبو البقاء): التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تح عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي / بيروت - لبنان / ط1، 1986
143. العكبري(أبو البقاء): اللُّباب في علل البناء و الإعراب، تح عبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر / بيروت-لبنان /، دار الفكر / دمشق-سورية /، ط1، 1995، جزآن
144. العكبري(أبو البقاء): اللباب في علل البناء والإعراب، تح غازي مختار طليمات، دار الفكر العربي المعاصر / بيروت-لبنان / دار الفكر / دمشق سوريا / ط1، 1995 جزآن.
145. علامة(طلال): تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني / بيروت - لبنان /، ط1، 1993
146. العلامة الكفراوي: شرح العلامة الكفراوي على متن الأجرومية، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، / الجزائر /.
147. عميرة(إسماعيل أحمد): المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية، دار وائل للطباعة و النشر / عمان - الأردن /، ط3، 2002
148. عوض(سامي): دراسة في النحو البصري و الكوفي، المؤسسة الشرقية للطباعة و الصناعة / اللاذقية - سوريا /، 1981-1982
149. عيسى شحاتة(عيسى علي): الدراسات اللغوية للقرآن الكريم في أوائل القرن الثالث الهجري، دار قباء للطباعة و النشر و التوزيع / القاهرة /، 2001
150. غاليم(محمد): التوليد الدلالي في البلاغة و المعجم، دار توبقال للنشر / الدار البيضاء - المغرب /، ط1، 1987.
151. ابن فارس(أبو الحسن أحمد): الصاحب في فقه اللغة و مسائلها و سنن العرب في كلامها، تح عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف / بيروت /، ط1، 1993.
152. الفاسي الفهري(عبد القادر): اللسانيات و اللغة العربية، منشورات عويدات / بيروت - باريس /، ط1، 1986.



153. الفاسي الفهري (عبد القادر) : المعجم العربي، دار توبقال للنش /الدار البيضاء -المغرب /، ط1، 1986
154. الفاسي الفهري(عبد القادر) : المقارنة و التخطيط في البحث اللساني العربي ، منشورات كلية الآداب / الرباط / ، ط1 ، 1998.
155. فاضل( ثامر) : اللغة الثانية في إشكالية المنهج و النظرية و المصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث ، المركز الثقافي العربي ( بيروت ) ، ط1 ، 1994.
156. الفاكهي ( جمال الدين عبد الله بن أحمد بن علي بن محمد) : شرح الحدود النحوية ، تح محمد الطيب الإبراهيم ، دار النفائس للطباعة و النشر و التوزيع / بيروت- لبنان / ، ط1 ، 1996
157. فتحي(إبراهيم) : معجم المصطلحات الأدبية ، المؤسسة العربية للناشرين المتحدين /تونس/، ط1 ، 1986.
158. فتوح (خليل): تقويم الفكر النحوي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر/ الإسكندرية /، ط1، 2000.
159. الفراء( يحي بن زياد): معاني القرآن، تح أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، ثلاثة أجزاء.
160. الفراهيدي(الخليل بن أحمد): العين ، تح عبد الله درويش ، مطبعة العاني / بغداد /، 1967
161. الفراهيدي(الخليل بن أحمد): الجمل في النحو، تح فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1985
162. فوك (كاتربن) و بيارلي قوفيك:مبادئ في قضايا اللسانيات المعاصرة، تر المنصف عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية /الجزائر/، 1984.
163. فليش(هنري) : العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد ، تعريب و تحقيق عبد الصبور شاهين ، دار المشرق ش م م / بيروت - لبنان / ، ط2 ، 1983

164. قارنر ديم : الاسم والصفة عند النحاة العرب، ترجمة محمد أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994
165. القاسمي(علي) : مقدمة في علم المصطلح ، مكتبة النهضة المصرية / القاهرة / ، ط2 ، 1987.
166. قاسم (محمد) وأحمد الحمصي : موجز علوم العربية ، جروس بُرس / طرابلس - لبنان / ، ط1 ، 1994
167. قباوة (فخر الدين) : التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للنشر ، ط1، 2002
168. قدور(أحمد محمد) : مبادئ اللسانيات، دار الفكر/ دمشق - سوريا /، دار الفكر المعاصر/ بيروت - لبنان /، ط1، 1996.
169. ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم) : أدب الكاتب، تح محمد الدالي، مؤسسة الرسالة/ بيروت /، ط2، 1985
170. القفطي (جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف) : إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة / مؤسسة الكتب الثقافية/ بيروت /، ط1، 1986، ج1
171. كانتينو(جان) : دروس في علم أصوات العربية ، تر صالح القرماذي ، الجامعة التونسية ، مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، 1966
172. كريم زكي( حسام الدين) : أصول تراثية في علم اللغة ، مكتبة الأنجلو المصرية / مصر / ، ط2 ، 1984.
173. الكشو(صالح) : المدخل في اللسانيات، الدار العربية للكتاب/ طرابلس -ليبيا/ 1985
174. اللبدي(محمد سمير نجيب) : معجم المصطلحات النحوية و الصرفية، مؤسسة الرسالة/ بيروت /، ط2، 1986
175. لينز(جون) : مقدمة في علم اللغة النظري ، تر مجيد عبد الحلیم الماشطة و آخريين ، كلية الآداب / جامعة البصرة / ، 1980.

176. لينز(جون): نظرية تشومسكي اللغوية، تر حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية/ الإسكندرية /، ط1، 1985
177. ماريو باي : أسس علم اللغة تر أحمد مختار عمر، عالم الكتب/ القاهرة /، ط3، 1987
178. ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله): شرح التسهيل، تح عبد الرحمان السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع / الجيزة - القاهرة /، ط1، 1990
179. ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله): شرح الكافية الشافية، تح علي محمد معوض و عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان/، ط1، 2000، ج1
180. بن مالك(جمال الدين الطائي): شرح المكودي على الألفية في علمي الصرف والنحو، دار رحاب للطباعة والنشر والتوزيع، مطبعة المعارف/الجزائر/ذ
181. مبارك(مبارك): معجم المصطلحات الألسنية، دار الفكر اللبناني / بيروت / ط1، 1995 .
182. المبارك(محمد): فقه اللغة و خصائص العربية، دار الفكر للطباعة و النشر والتوزيع/دمشق/، ط7، 1981
183. المبرّد (أبو العباس محمد بن يزيد): المقتضب، تح محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب/ بيروت /، أربعة أجزاء
184. مجدي إبراهيم يوسف: الجهود اللغوية لابن السراج (دراسة تحليلية)، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت - لبنان، 2000
185. -المخزومي(مهدي): في النحو العربي قواعد وتطبيق، مطبعة الباي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، 1966.
186. المخزومي(مهدي): عبقرى من البصرة، وزارة الإعلام/ الجمهورية العراقية /، 1972

187. المخزومي(مهدي): في النحو العربي نقد و توجيه، دار الرائد العربي / بيروت - لبنان /، ط 2، 1986.
188. المخزومي(مهدي) : مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط3، 1986
189. المدلاوي(محمد) : المصطلح الصوتي عند ابن جني ما بين الانطباعية و الصرامة الصورية ، منشورات كلية الآداب / وجدة /، ط 1 ، 1998.
190. المرسي جهاوي(عوض) : ظاهرة التنوين في اللغة العربية، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1982.
191. المسدي(عبد السلام) : قاموس اللسانيات مع مقدمة في علم المصطلح ، الدار العربية للكتاب /تونس / ، 1984.
192. المسدي(عبد السلام) : التفكير اللساني في الحضارة العربية ، الدار العربية للكتاب / تونس / ، ط 2 ، 1986.
193. المسدي(عبد السلام): اللسانيات وأسسها المعرفية، الدار التونسية للنشر/تونس /، 1986
194. المسدي(عبد السلام) و آخرون : تأسيس القضية الاصطلاحية ، المؤسسة الوطنية للترجمة و التحقيق و الدراسات ، بيت الحكمة ( تونس ) ، 1989 .
195. المسدي(عبد السلام) : المصطلح النقدي ، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر و التوزيع ( تونس ) ، 1994.
196. مشتاق (عباس معن) : المعجم المفصل في مصطلحات فقه اللغة، دار الكتب العلمية / بيروت /، ط1 ، 2002
197. ابن مضاء القرطبي : الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار المعارف /القاهرة /، 1982.
198. مكي الأنصاري(أحمد) : أبو زكريا الفراء و مذهبه في النحو و اللغة ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون و الآداب / القاهرة / ، 1964

199. الملخ (حسن خميس): التفكير العلمي في النحو العربي ، دار الشروق للنشر والتوزيع / عمان / ، ط 1 ، 2002
200. المنصف (عاشور): بنية الجملة العربية بين التحليل والنظرية، منشورات كلية الآداب بمنوبة/ تونس /، 1991
201. المنصف (عاشور): ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، منشورات كلية الآداب منوبة/ تونس /، ط 2، 2004
202. المنصف (عاشور): دروس في أصول النظرية النحوية العربية من السمات إلى المقولات، مركز النشر الجامعي / تونس /، 2005
203. الموسى (نهاد): نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط 1 ، 1980
204. موني (جورج): تاريخ علم اللغة من نشأتها حتى القرن العشرين، ترجمة بدر الدين القاسم، مطبعة جامعة دمشق، 1972
205. موني (جورج): مفاتيح الألسنية، تر الطيب البكوش ، منشورات الجديد /تونس /، 1981.
206. ميشال (زكريا): الألسنية (علم اللغة الحديث) المبادئ والأعلام ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع / بيروت - لبنان / ، ط 1 ، 1980
207. ابن الناظم (أبو عبد الله بدر الدين محمد): شرح ألفية ابن مالك، تح عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، 1998
208. نايف عباينة (جعفر): مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، دار الفكر للنشر والتوزيع /عمان / ، ط 1 ، 1984.
209. نحلة (محمود أحمد): أصول النحو العربي ، دار المعرفة الجامعية / مصر / ، 2002.
210. ابن النديم: الفهرست ، اعتنى بها وعلق عليها الشيخ إبراهيم رمضان، دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع / بيروت - لبنان / ، ط 2 ، 1997

211. النواجي (أشرف ماهر محمود): مصطلحات علم أصول النحو، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع / القاهرة /، 2001.
212. هريبرت (بيشت) و جنيفر دراسكاو : مقدمة في المصطلحية ، تر محمد حلمي هليل ، كلية الآداب قسم اللغة الانجليزية / الكويت / ، 2000.
213. ابن هشام (جمال الدين) : مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تح مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، ط 2، 1969، جزآن
214. ابن هشام (جمال الدين) (ت 761هـ) : شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الطبعة التجارية الكبرى
215. ابن هشام (جمال الدين): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح حنا الفاخوري، دار الجيل / بيروت /، ط 1، 1989، ج 3
216. الياسري (علي مزهر) : الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه ، الدار العربية للموسوعات / بيروت - لبنان / ، ط 1 ، 2003
217. ياقوت (محمود سليمان): ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر /، 1983
218. ياقوت (محمد سليمان) : فقه اللغة و علم اللغة ، دار المعرفة الجامعية / الإسكندرية / ، 1995
219. ياقوت (محمد سليمان) : مصادر التراث النحوي ، دار المعرفة الجامعية / طنطا - مصر /، 2003.
220. يعقوب (بكر): نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى الثامن، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1971
221. ابن يعيش (موفق الدين) : شرح المفصل ، عالم الكتب / بيروت /

## 2 / المراجع الأجنبية

1. Benhamouda(Ahmed) : Morphologie et Syntaxe de la langue Arabe, Société nationale d'édition et de diffusion/ Alger/, 2<sup>ème</sup> édition ,1983
2. - Bloomfield ( Leonard ) : Language , unwin university books / great britain – london / , first published , 1935
3. -Brame(Michael) : Arabic phonology : implications for phonological theory and historical semitic . PHD dissertation MIT , 1970
4. - Chomsky (Naom) : structures syntaxiques, Tr Michel Brandeau, ed du seuil, Paris
5. - Cohen(David) : Etudes de linguistique sémétique et arabe, Mouton / The Hague- Paris / , 1970.
6. -. Desaussure(F) : cours de linguistique générale , ed payot , /paris/
7. Dubois(Jean) et Françoise dubois- charlier : Eléments de linguistique Française : Syntaxe, Librairie Larousse /Paris/, 1970
8. - Dubois(Jean) et autres : dictionnaire de linguistique, Larousse, 1991
9. - Ducrot(Oswald) et tzvetan Todorov: dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éditions du seuil, /paris/, 1ere publication, 1972.
10. -Ducrot(Oswald) et jean marie shaeffer :nouveau dictionnaire encyclopédique des sciences du langage, éditions du seuil,/paris/, 1995
11. - Felber(Helmut) : Standardization of terminology , Vienna , 1985  
- Felber(Helmut) : Terminology Manual , Paris , 1999.
12. jones(D) : An outline of English phonetics, LTD Cambridge / England / , 1972
13. - Malmberg ( bertril ) : la phonétique , que sais-je ? presses universitaires de France , 12ème édition , 1979
14. -. Martinet(André) : Elément de linguistique générale ,librairie Armand colin /paris/, 1970
15. Mounin(Georges): dictionnaire de la linguistique, presses universitaires de France, Paris, 1<sup>ère</sup> édition, 1974
16. Mounin(G) : histoire de la linguistique des origines au xx<sup>e</sup> siècle, presses universitaires de France, 3<sup>ème</sup> édition
17. - Petit(Gérard) : Sémiotique du terme et traduction , Traduire La Langue Traduire La culture, Institut Français de coopération , maisonneuve et larose , Paris, 2003

18. - Rey(Alain) : la terminologie noms et notions, que sais – je ? presses universitaires de France / paris / , 1 ère édition , 1979.
19. Roach(Peter) : English phonetics and phonology, Cambridge university press, UK, second edition, 1991
20. - Robins(R.H) : Linguistique Générale , une introduction , librairie Armand colin / paris /
21. – Rouag(Meliani) : A contrastive analysis of the arabic and english phonological systems : segmentals , travail de recherche soumis en vue de l obtention du magister , université de constantine , 1988
22. -Tessière(Lucien) : Eléments de syntaxe structurale, librairie klincksieck , Paris, 2<sup>ème</sup> édition, 1959
23. - . Troubetzkoy(N) : Principes de phonologie , klincksieck / paris /, 1976.



### 3/ الدوريات

1. أحمد مختار عمر : المصطلح الألسني العربي و ضبط المنهجية ، مجلة عالم الفكر / الكويت / أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر، المجلد 20 ، العدد 03 ، 1989 .
2. إسماعيل(عز الدين) : جدلية المصطلح الأدبي، علامات ( كتاب يصدر عن النادي الأدبي الثقافي بجدة) / المملكة العربية السعودية / ، المجلد (02) ، الجزء (08) ، 1993
3. بتي(أوديت) : بحث في فونولوجيا اللغة العربية ، مجلة الفكر العربي ( تصدر عن معهد الإنماء العربي ) / لبنان / ، العددان 8 و 9 ، 1979.
4. البكوش(الطيب): النظريات الصوتية في كتاب سيبويه، حوليات الجامعة التونسية/ كلية الآداب و العلوم الإنسانية - تونس /، عدد 11، 1974
5. بوخلخال(عبد الله): ظاهرة الإبدال عند اللغويين و النحاة العرب، مجلة الآداب (معهد الآداب و اللغة العربية- جامعة قسنطينة)/ الجزائر /، العدد 3، 1996
6. الجابري(محمد عابد): حفريات في المصطلح مقاربات أولية ، المناظرة ( مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم و المناهج ) / الرباط / ، العدد 6 ، 1993
7. الحاج صالح (عبد الرحمان): النحو العربي و البنوية: اختلافها النظري والمنهجي، مجلة الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية / قسنطينة - الجزائر / ، ع 1 ، أبريل 2002
8. الحمزاوي(محمود رشاد): مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، أشكال ندوة اللسانيات في اللغة العربية، سلسلة اللسانيات(4) / تونس /، ديسمبر 1978.
9. الحموا(أحمد): محاولة ألسنية في الاعلال، مجلة عالم الفكر / الكويت /، المجلد 20، العدد 3، أكتوبر-نوفمبر-ديسمبر 1989.
10. الحنفي(الشيخ جلال) : مسائل في مصطلحات التجويد و الإجابة عنها للأستاذ ع - الحاج صالح ، اللسانيات ( مجلة في علم اللسان البشري ) / جامعة الجزائر / ، العدد 6 ، 1982

11. خضراوي(السعيد) : الترجمة و المصطلح ، مجلة المترجم ، / جامعة وهران - السانية / ، عدد خاص بالملتقى الدولي الأول حول استراتيجية الترجمة ، العدد 02 ، جويليه - سبتمبر 2001.
12. الزيدي(توفيق) : تأسيس الاصطلاحية النقدية العربية ، علامات ( كتاب يصدر عن النادي الأدبي الثقافي بجدة ) / المملكة العربية السعودية / ، المجلد 02 ، الجزء 08 ، 1993
13. الشاوش(محمد) : ملاحظات بشأن دراسة تركيب الجملة في اللغة العربية، مجلة الموقف الأدبي / دمشق / ، عدد خاص باللسانيات، العددان 135 و 136، تموز-آب 1982.
14. عصام نور الدين: نشأة النحو العربي، مجلة دراسات عربية/ بيروت / ع(05)، مارس 1988.
15. العطية(خليل إبراهيم) : الدرس الصوتي عند الكوفيين ، مجلة الدراسات اللغوية ، ملاكز الملك فيصل للبحوث و الدراسات الإسلامية/السعودية/، المجلد 5 ، أكتوبر - ديسمبر 2003.
16. عمار ساسي : المصطلح في اللسان العربي بين آليات صناعته و أدوات ترجمته ، المترجم ، 2 / 2001.
17. فون ديك (ادوار): تاريخ العرب و آدابهم نقلا عن محمد محمد الخطابي : رسالة المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي ، مجلة اللسان العربي / الرباط / ، المجلد 10 ، الجزء 2 ، يناير 1973.
18. القاسمي(علي) : لماذا أهمل المصطلح التراثي ، المناظرة ( مجلة فصلية تعنى بالمفاهيم و المناهج ) / الرباط / ، العدد 6 ، 1993
19. كراكي(محمد) : استثمار اللسانيات في دراسة إشكالية الترجمة ، المترجم 2001/2

20. كلغلي(جمال الدين) : في مفهومي التعدي واللزوم تأملات نظرية حول مسألة خلافية بين النحويين البصريين والكوفيين،مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، العدد 07، 1997
21. مازن الوعر(مازن): نحو نظرية لسانية حديثة وواقعية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية، مجلة المعرفة/ سوريا، ع 266، 1984.
22. بن مراد(إبراهيم) : المعجمية و علم المعجم ، مجلة المعجمية / تونس / ، العدد 08، 1992.
23. المزيني(حمزة قبلان) : المشكل غير المشكل : قضية المصطلح العلمي ، علامات / المملكة العربية السعودية / ، المجلد 02 ، الجزء 08 ، 1993.
24. المسدي(عبد السلام): النواميس اللغوية و الظاهرة الاصطلاحية ، مجلة الفكر العربي المعاصر / بيروت / ، العدد 30 – 31 ، 1984
25. المسدي(عبد السلام): الفكر العربي و الألسنية، اللسانيات و اللغة العربية، مركز الدراسات و الأبحاث الاقتصادية و الاجتماعية / تونس / ، ع(04)، 1985.
26. المسدي(عبد السلام): المصطلح النقدي و آليات صياغته ، علامات ( كتاب نقدي يصدر عن نادي جدة الأدبي الثقافي ) / المملكة العربية السعودية / ، المجلد 02 ، الجزء 08 ، 1993.
27. المهيري(عبد القادر) : كتاب سيبويه بين التقييد و الوصف ، حوليات الجامعة التونسية ، مجلة تصدرها كلية الآداب و العلوم الإنسانية / تونس / ، عدد 11 ، 1974.
28. ناصف(علي النجدي) : رأي في اسم الفعل ، مجلة مجمع اللغة العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية/ القاهرة / ، ج23، 1968
29. نويوات (مختار) : اللغة العامة و المصطلح ، أعمال ملتقى " اللغة العربية و المصطلح " ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية / جامعة باجي مختار – عنابة / ، 2006
30. هليل(محمد حلمي) : المصطلح الصوتي بين التعريب و الترجمة ( دراسة تمهيدية نحو وضع معجم صوتي ثنائي اللغة ) ، مجلة اللسان العربي / الرباط / ، العدد21، 1983

31. هليل (محمد حلمي): أسس المصطلحية ، علامات / المملكة العربية السعودية / ،  
المجلد 02 ، الجزء 08 ، 1993
32. يحي جبر عبد الرؤوف : المصطلح مصادره و مشاكله و طرق توليده ، مجلة اللسان  
العربي / الرباط / ، العدد 36 ، 1992

#### 4. الرسائل الجامعية

- عبد القادر مرعي العلي الخليل : المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في  
ضوء علم اللغة المعاصر ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب قسم اللغة العربية و آدابها ، جامعة  
عين شمس / القاهرة / ، 1989

#### 5. المراجع الإلكترونية و مواقعها

1. إبراهيم مصطفى و آخرون: المعجم الوسيط ، تح مجمع اللغة العربية ، ج2، ص 442  
متاح على الشبكة <http://saaaid.net/book/>
2. الأزهرى: تهذيب اللغة جزآن ، متاح على  
الشبكة <http://www.Almeshkatnet/books>
3. أمزوي(محمد): أشباه الصوائت في اللغة العربية ( نظامها و وظائفها ) متاح على  
الشبكة <http://www.arabization.org.ma/downloads/majalla/>
4. توبي (لحسن): التعريف المصطلحاتي في بعض المعاجم / down loads /  
[http://www.arabization.org\\_majalla/48/](http://www.arabization.org_majalla/48/)
5. التوحيدى(أبو حيان): الإمتاع والمؤانسة، ج1، متاح على الشبكة  
<http://www..Saaaid.net/book> open
6. ابن الجزري: المقدمة الجزرية، شرح أيمن رشدي سويد متاح على الشبكة  
<http://www.Ammar-ca.com/fargali/abhath.php>

7. ابن الجزري (الحافظ أبي الخير محمد بن محمد): النشر في القراءات العشر،  
أشرف على تصحيحه علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية/ بيروت-لبنان /، جزآن  
متاح على <http://saaid.net/book/>
8. الجوهرى (إسماعيل بن حماد): الصحاح في اللغة، ج2، متاح على الشبكة  
<http://saaid.net/book/>
9. الحمزاوي(علاء إسماعيل): الجملة الدنيا و الجملة الموسعة في كتاب سيبويه  
دراسة وصفية تحليلية <http://Saaid.net/book/open>
10. الحمزاوي(علاء إسماعيل): موقف شوقي ضيف من الدرس النحوي (دراسة في  
المنهج والتطبيق)، متاح على الشبكة [HTTP : // www.saaid book / net](http://www.saaidbook.net)
11. حنون(مبارن): مدخل إلى الدراسة الصوتية عند العرب القدماء متاح على الشبكة  
<http://www.lexico-amel.org/>
12. الحيادة(محمد طاهر): مصطلحاتنا اللغوية بين التعريب و التغريب ، متاح على  
الشبكة [http : // www. Majma. Org . jo](http://www.Majma.Org.jo)
13. الخفاجي(عبد الله بن محمد بن سنان): سر الفصاحة متاح على الشبكة  
[http://www.almeshkat.net/books open.php](http://www.almeshkat.net/books/open.php)
14. دروس الموسوعة العربية للكمبيوتر و الإنترنت : التعرف على الأصوات و تميز  
الأنماط <http://www.C4arab.com/showlesson>
15. رومان(أندري): النحو العربي، ترعلاء إسماعيل و خلف عبد العزيز ص 23 متاح  
على الشبكة <http://saaid.net/book/>
16. الزبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس متاح على الشبكة  
[.http://www.almeshkat.net/books/open.](http://www.almeshkat.net/books/open)
17. زغوان(محمد): إرهاصات النشأة في النحو العربي ، مجلة التراث العربي / دمشق  
/، العددان 99 و 100 ، 2005 متاح على الشبكة-[http://www.awu-](http://www.awu-dam.org/trath/99-)  
[dam.org/trath/99-](http://www.awu-dam.org/trath/99-)

18. الزمخشري (أبو القاسم محمود بن عمر): أساس البلاغة، تح محمود محمد شاكر، مطبعة المدني / القاهرة/، 1991، متاح على الشبكة /<http://saaid.net/book/>
19. ابن سيدة: المخصص متاح على الشبكة /<http://saaid.net/book/>
20. الشوا (أيمن) : من قضايا المصطلح عند الأمير مصطفى الشهابي ، مجلة التراث العربي ( دمشق ) ، العدد 99 – 100 ، 2005 . متاح على الشبكة-[www.awu-dam.org/thurath](http://www.awu-dam.org/thurath)
21. الصغير(محمد حسين علي): الصوت اللغوي في القرآن، دار المؤرخ العربي/ بيروت-لبنان / ص 24، متاح على الشبكة /<http://www.rafed/books/alom-quran/>
22. -عرباوي(فرغلي) أصوات حروف القلقلة بين القدامى و المحدثين متاح على الشبكة /<http://www.ammar-ca.com/fargali/abhath.php>
23. عرباوي(فرغلي) : حروف الجوف التي نزل بها القرآن ص 9 متاح على الشبكة /<http://www.ammar-ca.com/fargali/abhath.php>
24. عمر مصطفى: بين اللازم والمتعدي، مجلة التراث العربي، مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق /، العددان 99 و 100، 2005، متاح على الشبكة. /<http://www.awu-dam.org/trath99-100/>
25. غازي زاهد (زهير): دور البصرة في نشأة الدراسات النحوية مرحلة النضج و التطور ، ص 1 متاح على الشبكة : /<http://basracity.net/pather/book>
26. ابن فارس(أحمد): معجم مقاييس اللغة، تح عبد السلام هارون خمسة أجزاء متاح على الشبكة /<http://saaid.net/book/>
27. الفراهيدي) الخليل بن أحمد): معجم العين جزآن متاح على الشبكة /<http://saaid.net/book/open>
28. الفيروز آبادي : القاموس المحيط متاح على الشبكة /<http://saaid.net/book/>
29. كايد (إبراهيم محمود) : المصطلح و مشكلات تحقيقه ، مجلة التراث العربي ، ( مجلة فصلية تصدر عن اتحاد الكتاب العرب ) / دمشق / ، العدد 97 ، آذار 2005 متاح على الشبكة . /<http://www.awu-dam.org/thurath>

30. كاش (محمد): مصطلح النحو العربي بين الأصل المادي و التطور الدلالي، متاح على الشبكة/ <http://www.albadiyah.ws>
31. كونغ الجو (إبراهيم): رأي المدرسة التوليدية التحويلية في تحليل الأصوات اللغوية متاح على الشبكة : <http://www.arabization.org.ma/downloads/majalla/>
32. المزني (حمزة قبلان): المشكل غير المشكل : قضية المصطلح العلمي ، متاح على الشبكة.. <http://www.iub.edu/cono/text/tl/ts>
33. المصري (عبد الفتاح): الصوتيات عند ابن جني في ضوء الدراسات اللغوية العربية و المعاصرة متاح على الشبكة / <http://www.alarabiyah.ws>
34. ابن منظور: لسان العرب متاح على الشبكة <http://www.almeshkat.net/books.open.php>
35. ابن هشام (جمال الدين محمد بن يوسف): قطر الندى و بل الصدى متاح على شبكة الأنترنت. <http://saaaid.net/book/open>
36. بن يشو (جيلا لي): مصطلحات المماثلة و دلالاتها في الفكر الصوتي عند سيبويه، مجلة التراث العربي / دمشق /، العددان 99 و 100 - السنة الخامسة والعشرون - تشرين الأول 2005 متاح على الشبكة - <http://www.awu-dam.org/trath/99-100/turath99-100>

## فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ-ي	المقدمة .....
<b>الفصل الأول: دراسة تمهيدية في إطار القضية المصطلحية</b>	
07	1/ مقارنة مصطلحية.....
08	2/ تحديدات أولية للمفاهيم.....
08	1-2/ تحديد أولي لمفهوم (مصطلح) .....
20	2-2/ تحديد أولي لمفهوم (صوت) .....
22	2-3/ تحديد أولي لمفهوم (نحو) .....
25	3/ التأسيس النظري لعلم المصطلح.....
34	4/ عملية تحويل الكلمة إلى موقع الوحدة المصطلحية.....
41	5/ آليات توليد المصطلح في اللغة العربية.....
48	6/ المصطلح في إطار التفكير العربي التراثي وواقعه الراهن.....
56	7/ بناء المصطلحات في التراث العربي.....
<b>الفصل الثاني: التحليل الاستقرائي للمصطلح الصوتي في مؤلفات البصريين</b>	
73	1/ تأصيل الدراسة الصوتية عند العرب.....
78	2/ مفهوم الصوت اللغوي في خلفيات التفكير اللساني.....
84	3/ مفردات المصطلح الصوتي في الموروث البصري (بيان للمصطلح و تحديد للمفهوم) ....
85	3-1/ المصطلح الصوتي من خلال استعماله النطقي.....
86	3-1-1/ المصطلحات الدالة على مخارج الأصوات.....
94	• الحروف الحلقية.....
99	• الحروف اللهوية.....
100	• الحروف الشجرية.....
103	• الحروف الأسلية.....
105	• الحروف النطعية.....
106	• الحروف اللثوية.....



106	..... الحروف الذلعية	•
108	..... الحروف الشفوية	•
110	..... /2-1-3 المصطلحات الدالة على صفات الأصوات	
111	..... الجهر	•
117	..... الهمس	•
120	..... الشدة	•
128	..... الرخاوة	•
131	..... بين الشدة و الرخاوة	•
135	..... الإطباق و الاستعلاء و التفخيم	•
142	..... الانفتاح و التسفل و الترقيق	•
146	..... الذلاقة	•
148	..... الاصمات أو الصتم	•
150	..... القلقة	•
155	..... الصغير	•
157	..... التكرير	•
159	..... الانحراف	•
162	..... الغنة	•
165	..... التنفسي	•
168	..... الاستطالة	•
170	..... اللين	•
181	..... الهاوي	•
184	..... الحرف الحي و الحرف الميت	•
187	..... /2-3 المصطلحات الدالة على التغيرات الصوتية	
191	..... المضارعة و التقريب	•
196	..... الإبتاع	•
198	..... الإبدال	•
205	..... القلب	•
207	..... الإمالة	•
211	..... الإعلال أو الإعنتال	•

215	الإدغام.....	•
223	التشديد و التضعيف.....	•
226	كراهية التضعيف.....	•
229	الوقف و الإشمام و الروم.....	•

### الفصل الثالث: دراسة تحليلية للمصطلحات النحوية على مستوى الاستخدام البصري

237	1/ الإطار الدلالي لمصطلح النحو.....	
237	العربية.....	•
238	الإعراب.....	•
240	اللحن.....	•
241	النحو.....	•
246	2/ حفریات النشأة و التكوين.....	
258	3/ المادة المصطلحية لعلم النحو في إبداعات نحاة البصرة.....	
258	العامل.....	•
276	الإعراب.....	•
281	الحركة و السكون.....	•
288	التنوين.....	•
294	مصطلحات أقسام الكلام.....	•
296	- الاسم.....	
299	- الفعل.....	
303	- الحرف.....	
307	اللزوم و التعدي.....	•
310	المبني للمفعول.....	•
315	الضمير و المضمرة.....	•
319	ضمير الفصل.....	•
323	ضمير الشأن.....	•
325	الاسم المبهمة.....	•
328	اسم الفعل.....	•
331	الصفة و النعت.....	•

336	..... لا النافية للجنس	•
337	..... لام الإبتداء	•
338	..... الحال و القطع	•
340	..... النفي	•
342	..... الجر	•
345	..... العطف	•
348	..... ما ينصرف و ما لا ينصرف	•
350	..... التفسير	•
355	..... البدل	•
357	..... الظرف	•
359	..... المفاعيل	•
360	..... حروف الجر	•
363	..... الحشو	•
367	..... الخاتمة	

#### الفهارس

373	..... /1 فهرس الشواهد القرآنية
375	..... /2 فهرس المصطلحات
385	..... /3 فهرس المراجع
413	..... /4 فهرس الموضوعات

## summary

The vocabulary of this work goes mainly around the term and. Within its application are those mental origins that paved the way for the emergence of the linguistic lecture for the people of Basra and which represents a leading step in terminology. Such a work represents a date for the Basra linguistic activity through its language terminology. It studies their phonetic and grammatical product as it is a sum of the ideas that they must have inherited from their forerunners. In this way they brought about a linguistic theory that explains the linguistic process and its bases, and then buttressed these bases with terms which had a big role in the scientific knowledge. This linguistic heritage constitutes a civilizational monument and owns ever so many terms that display the Arabic language productivity.

from this corner, we can put the terminological problem within the frame of sounds and compositions, and then consider all the features of the Basran text as long as the definition of the term in a satisfactory way is concerned. It is in fact the result of a scientific thinking that is so characteristic of the people of Basra. Out of this problem we came out with some results and objective discoveries and which are:

1- Deep-rooting of the language lecture: it started with the emergence of “ abou el assoud adouali “ who overcame the fright against linguistics (Melody), and got it back to the grammar circle. Came after him

EL KHALIL IBN AHMED along with his pupils, but most of all it was SIBAWEIH who, through the language lecture, was able to set up its terminology.

**2-**The terminological mechanisms that have a close link with the linguistic field between the 2<sup>nd</sup> and the 3<sup>rd</sup> centuries (H) was the period during which the linguistic research flourished, together with the recognition of the linguistic term as such. It is probable that the consideration of the term began during the period that saw the maturity and the flourishing of the linguistic lecture among the people of Basra.

**3-**The Arabic patrimony has a lot to do with the masterpieces of the Basran people, and Basra is regarded as the cornerstone on which the linguistic lecture was built.

**4-**EL KHALIL'S terms had a big impact on the linguistic term. Besides, the Basran term had a close link with SIBAWERH's genius and thoughts. Likewise, all the terms that were put forward by EL KHALIL and his pupil SIBAWEIH, are the ones that are widespread in the modern linguistic lecture.

**5-**The Basra people studied the linguistic sound with great precision. They had a leading role in setting up the sound course.

**6-**Among the main observations concerning the grammatical analysis is that the work has many terms and ideas. The Basran grammar has, also, a close relationship with the term course of KOUFA. The KOUFA grammar in spite of some differences with the Basran one, converge mostly with that the same given terms. **The** above cited difference is only

a try made by the KOUFA people to have some kind of independence of their own.

It follows, then, the attempt to study of the linguistic term by the Basran people is mainly a kind of revision of the previous knowledge as long as the sound and grammar are concerned.

It is regarded as a reading of the ancient term aiming at realising a new boost to the ancient reading. All this leads me to say what Andre Romain said. "I am writing something new, but what is new is the way I tackle the topic". accordingly, can say that the new thing is seen in the way I have tackled. The core of this topic. The research has aimed at reviving the soul of the the grammatical knowledge by the Basran people.

This terminological study displays the nature of the Basra terms and their characteristics together with the agreement and disagreement between the ancient themselves.